جمهوريه مصر العربيه
معهد التخطيط القومى

سلسله قضايا التخطيط والتنميه
رقم (١٠١)

دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظات الحدود

مايو ١٩٩٦

دراسة تحليلية مقارنه لواقع القطاعا.

الانتاجية والخدمية بمحافظات الحدود

مايو ١٩٩٦

الفصل الأول : مقدمة

١ـ الهدف من الدراسة

٢ـ بعض الظروف الطبيعية بمحافظات الحدود

الفصل الثاني : السكان وقوة العمل

أولا : السكان :

١ـ مقدمة

٢ـ حجم السكان ومعدل نموهم

٣ـ المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية

٤ـ التركيب النوعي والعمري

٥ـ التوزيع السكاني

٦ـ الحالة التعليمية

٧ـ السكان والحالة الزواجية

ثانيا : قوة العمل :

١ـ حجم قوة العمل ونموها

٢ـ معدلات النشاط الاقتصادي والاعالة

٣ـ هيكل قوة العمل

الفصل الثالث : الزراعة :

١ـ مقدمة

٢ـ استصلاح الأراضي في مصر ـ نظرة عامه

٣ـ الساحل الشمالي الغربي

ـ الوادي الجديد

ـ البحر الأحمر

الفصل الرابع: الصناعة والتعدين :

١ـ تمهيد

٢ـ الثروة المعدنية

٣ـ البترول

٤ـ الصناعة

الفصل الخامس : السياحة :

١ـ مقدمة

٢ـ مقومات التنمية السياحية بمحافظات الحدود

٣ـ أنواع السياحة بالمحافظات الصحراوية

٤ـ بعض المقومات المرتبطة بالسياحة

٥ـ تقييم امكانات التنمية السياحية

٦ـ منهجية تحديد أولوية التنمية لقطاع السياحة بالمحافظات المختلفة

٧ـ فرص التنمية الجديدة

الفصل السادس : الاسكان والبنية الاساسية :

١ـ الوضع الراهن لقطاع الاسكان في محافظات الحدود ومشاكله

٢ـ المرافق المكمله للمسكن بمحافظات الحدود

٣ـ الفجوة الاسكانية في محافظات الحدود

٤ـ البنية الأساسية الأخري في محافظات الحدود

ـ انتاج واستهلاك المياه النقية

ـ الطاقة الكهربائية وتوزيعها في محافظات الحدود

ـ الطرق ووسائل النقل والمواصلات في محافظات الحدود

الفصل السابع : الخدمات الصحية :

١ـ تمهيد

٢ـ الهيكل التنظيمي المؤسسي لخدمات الصحة العامة لوزارة الصحة على المستوي الاقليمي .

٣ـ الاتجاهات الماضية والوضع الحالي لبعض المؤشرات الصحية بمحافظات الحدود .

٤ـ أهم المشاكل التي تواجه قطاع التعليم العام (قبل الجامعي) بمحافظات الحدود

٥ـ الملاحق

الفصل الثامن : خاتمة وتوصيات

قائمة المراجع

الفصل الأول

مقدمة :

ا- الهدف من الدراسة :

يعتبر الخلل في التوزيع السكاني في مصر احد القضايا الهامه الراهنة ، حيث يتركز معظم السكان في جزء محدود من مساحة الدولة وبكثافة من اعلي الكثافات السكانية في العالم في حين يصل مستوي هذه الكثافة الي حدود متدنية خارج السواد والدلتا .

وقد برزت الدعوة الي رسم خريطة سكانية جديدة للتقليل من سلبيات التركز الشديد للسكان في الوادي والدلتا . وقد تبنت الدولة هذه السياسة من خلال التخطيط لبناء مجتمعات عمرانية جديدة وخاصة في المناطق الصحراوية وبدأت في تنفيذ بعض هذه المجتمعات .

وتمثل المناطق غير المأهولة بمحافظات الحدود الجزء الاعظم من المناطق الصحراوية بالدولة . ومن هذا المنطلق فان هدف الدراسة الحالية هو محاولة التعرف علي الدور الذي يمكن ان تلعبه محافظات الحدود في استراتيجية اعادة التوزيع السكاني والوصول الي التوصيات المناسبة في هذا الصدد . ومن ثم تتضمن الدراسة تحليل واقع القطاعات الانتاجية والخدمية في محافظات الحدود لاستكشاف الامكانات المتاحة الحالية والمستقبلية مما يساعد علي اختيار السياسات المناسبة الخاصة بكل قطاع لتحقيق الاستغلال الكفء لتلك الامكانات في ضوء اعادة التوزيع السكاني المرغوب والاهداف العامة للتنمية علي مستوي الدولة .

٢ - بعض الظروف الطبيعية بمحافظات الحدود :

الظروف الجغرافية :

ويمكن ان تقسم الاقليم المصرى الى مناطق جغرافية هى : صحراء سيناء، والصحراء الشرقية ، والصحراء الغربية بالاضافة الى وادى النيل ودلتاه ومنخفض الفيوم وذلك فى اطار حديثنا عن محافظات الحدود الخمسة التى تمثل ٨ر٩٣٪ من مساحة مصر.

صحراء سيناء ؛ شبه جزيرة تقع مابين البحر المتوسط شمالا وخليجى العقبة والسويس جنوبا . وتبلغ مساحتها حوالى ٦٠٧١٤ كم٢ أى حوالى ١ر٦٪ من مساحة مصر(١) . وتعتبر سيناء من قديم الزمن الباب الشرقى لمصر وتمثل اقصى حدود مصر الشرقية(٢) - حوالى ٢٠٠ كم بين رفح وطابا - لكن اخطرها أنها تمثل بوابة مصر الاولى ومدخلها الشرقى الحى المفعم بالاخطار.

وتنقسم سيناء الى ثلاثة اقسام يمكن تمييزها بسهولة(٣)، الجزء الجنوبى جبلى وعر ترتفع فيه القمم الجبلية منها جبل كاترين (٢٦٣٩ مترا) وجبل ام شومر (٢٥٨٦ مترا) وجبل الشبت(٢٤٣٩ مترا) . ويفصل المنطقة الجنوبية عن خليج السويس سهل ساحلى فسيح، تكتنفه بعض الاودية وتقع عليه مدينة الطور عاصمة محافظة جنوب سيناء ، اما بين المنطقة الجبلية وخليج العقبة فالارض منبسطة ضيقة . وجبال هذه المنطقة مكونة من صخور نارية ومتحولة قديمة ، يرجع تاريخها الى اقدم العصور الجيولوجية المعروفة فى مصر . وفى الجزء الشمالى الغربى من هذه المنطقة صخور رسوبية من العصر الفحمى ، وبها مناجم خشام المنجنيز .

اما اواسط شبه الجزيرة ، فهى تمثل هضبة جيرية ، يصل ارتفاعها حوالى ١٢٠٠ متر فوق سطح البحر . ويسمى الجزء الجنوبى منها هضبة العجرة والجزء الشمالى هضبة التيه . وتكتنف هذه الهضاب اودية كثيرة تتجمع فيها مياه الامطار ، ويصب اغلبها فى وادى العريش الذى يمتد شمالا حتى ساحل البحر المتوسط.

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النتائج الاولية لتعداد السكان ١٩٨٦ ،محافظتى شمال وجنوب سيناء، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ص ١ : ٢

(٢) جمال حمدان ، شخصية مصر ، الجزء الثانى ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨١ص ص ٥٠٤:٥٠٥

(٣) د. عبد الحليم منتصر محمد عبد الفتاح القصاص، صحارى مصر ، سلسلة الالف كتاب رقم ١٠٩ ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٦١ ، ص ص ٢٤:٢٥ .

وينبسط السهل الشمالي متدرجا في انحداره نحو البحر في الاراضي الواقعه شمال خط عرض ٣٠ و به بعض المرتفعات اشهرها جبل المغارة ، وجبل حلال ، وجبل يلـــــــج وتلال ريسان عنيزة. ويكسو هذا السهل قرب الساحل سلسلة من الكثبان الرملية التـــي تمتد متصلة حينا ، ومتقطعة حينا آخر في محاذاة الساحل .

اما الصحراء الشرقية ، فهي هضبة صخرية تمتد بين وادى النيل وسواحل البحر الاحمر وخليج السويس ، وتبلغ مساحتها ٢٢٣ الف كيلو متر مربع اى حوالي ٢١٪ مـــــــــــــن اجمالي مساحة مصـــــــــر[1] ٢٠٪ منها داخل محافظة البحر الاحمر التي تمتد على طـــــول ساحل البحر الاحمر من جنوب حدود محافظة السويس والجيزة شمالا، وحتى جزيرة حلايب وراس مدربة قرب الحدود السودانية جنوبا ، ومن ساحل البحر الاحمر شرقا حتى حـــدود محافظات الوادى غربا ، وبذلك تكمل محافظة البحر الاحمر الحد البحرى الشرقي لمصـــر بطول ١٠٨٠ كم على ساحل البحر الاحمر ، بالاضافة جزء من الحد الجنوبى مع السودان . وتمثل الصحراء الشرقية هضبة صخرية تمتد بين الوادى وساحل البحر الاحمر ، وخليـــــج السويس ، وسطح الهضبة يتكون من الحجر الجيرى حتى اجزائها المحاذية لمنطقة قنـــــا ، والحجر الرملي النوبى فيما بعد ذلك جنوبا.

وتقطع الهضبة عدد كبير من الاودية الصحراوية التي يبلغ بعضها مئات الكيلـــو مترات طولا . وتتجمع في هذه الاودية مياه السيول بعد سقوط الامطار. وترتفع بعـــــض القمم الجبلية الى اكثر من ١٥٠٠ متـر فوق سطح البحر على هذه الهضبة[2]، وتمثل جبـــال الجزء الجنوبى من الصخور النارية والمتحولة وهي اقدم الصخور في القياس الجيولوجي منهـا الجرانيت ، والحينيس ، والشست ، والاردواز ، والرخام . اما في الساحل الشمالـــــــى وعند خليج السويس حيث جبال الجلالتين البحرية والقبلية وجبال عتاقة فهي جبـــــــال جيرية ترجع الى حقب جيولوجية متوسطة كالجوارسى والكريتاسى ومابعدهما.

---

(١) د. محمد صفي الدين ، مرفولوجية الاراضي المصريـة، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٦ ص ٤٢٧ .

(٢) د. محمد صفي الدين وآخرون ، دراسات في جغرافية مصر ، سلسلة الالف كتاب رقـم ١٣٩ ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ٥٢ .

وجملة القول ، ان الجبال الساحلية والاودية الصحراوية هى اوضح مميزات الصحراء الشرقية . وتمتد الاودية الرئيسية وروافدها فيما بيمن الجبال الساحلية وحوض نهر النيل ويرجع اصل هذه الاودية الى عصور مطيرة سبقت فى التاريخ ، كانت فيها الاودية الجافة انهارا جارية فى بعض فصول السنة ، ان لم تكن السنة جميعا ، تنبع من الجبال وتصب فى منخفض وادى النيل(١).

وتمتد الصحراء الغربية غرب وادى النيل حتى الحدود الغربية ، وتبلغ مساحتها حوالى ٦٨١ الف كم٢ اى نحو ٦٨٪ من اجمالى مساحة مصر واكثر من ثلاثة اضعاف الصحراء الشرقية ، ٦٧٫٨٪ من هذه المساحة تتمثل فى محافظتى الوادى الجديد (٤٥٫٨٪) ومطروح (٢٢٪) ، حيث تقع محافظة الوادى الجديد فى الجزء الجنوبى الغربى من جمهورية مصر العربية بين خطى عرض ٢٢ درجة جنوبا (الحد الجنوبى لمصر) ٢٧٫٤٠ درجة شمالا ، ومن حدود وادى النيل الغربية شرقا حتى الحدود الليبية غربا ، وتقع محافظة مطروح فى الشمال الغربى لمصر ، ويحدها شمالا البحر المتوسط وجنوبا محافظة الوادى الجديد والواحات البحرية التابعة لمحافظة الجيزة ، كما يحدها شرقا محافظتى الاسكندرية والبحيرة وغرب ليبيا(٢).

وخلاصة القول ان محافظتى مطروح والوادى الجديد تمثلان الصحراء الغربية التى تتكون من ثلاثة اقسام متتابعة : ففى الجنوب هضبة عالية من الحجر الرملى النوبى تمتد من جبال العوينات الجرانيتية ، التى ترتفع لاكثر من ١٨٠٠ متر فوق سطح البحر ، وينخفض سطح الهضبة تدريجيا حتى يصل الى منخفض عظيم يضم الواحات الداخلة والخارجة ، وترتفع شمالى هذا المنخفض هضبة طباشيرية وجيرية يبلغ ارتفاعها حوالى ٥٠٠ متر فوق سطح البحر . وتكتنف هذه الهضبة منخفضات واحات البحرية والفرافرة والفيوم.

(١) عبد الحليم منتصر ، عبد الفتاح القصاص ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .
(٢) هيئة المساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ، خريطة جمهورية مصر العربية القاهرة ١٩٧١.

وينحدر سطح هذه الهضبة نحو الشمال حتى تنتهي الى منخفض يبلغ في بعض اجزائه نحو ١٣٥ مترا تحت منسوب البحر ، ويضم منخفضات القطارة ، ووادى النطرون ، وواحات سيوة والمغارة . تحد هذا المنخفض من الشمال هضبة ثالثة من صخور بحرية تكونت في عصور جيولوجية احدث (عصر الميوسين) ويبلغ ارتفاع هذه الهضبة حوالي ٢٠٠ متر فوق منسوب البحر وتنحدر شمالا حتى تنتهي الى الشاطىء فيما بين الاسكندرية والسلوم ، وتكتنف الصحراء الغربية صفوف من التلال الرملية الطويلة ، واشهرها سلسلة كثبان ابو المحاريق التى تقع شرقى الواحات وتمتد لمسافة تقرب من سبعمائة كيلو متر جنوب الواحات الخارجة ولايزيد عرضها فى المتوسط عن ستة كيلو مترات ، بالاضافة الى بحر الرمال الاعظم الممتد يمتد مسافة لاتقل عن خمسمائة كيلو متر .

المناخ

من العرض السابق للظروف الجغرافية للصحارى المصرية التى تمثل محافظات الحدود الخمسة يمكن القول بان مناخ هذه المحافظات يمثل المناخ الصحراوى الذى يتميز بالجفاف الشديد ، ومعنى ذلك ان موارد المياه اقل بكثير من قدرة عوامل البخر على التجفيف . وموارد المياه هى المطر ، والندى ، ورطوبة الجو ، والماء والاراضى . اما عوامل البخر ، فأهمها الحرارة وجفاف الهواء ، وشدة الريح . اى ان هناك علاقة نسبية بين شدة الجفاف والموارد المائية المتاحة ، وأوجه فقد الماء .

(أ) الحرارة

تعتبر الحرارة من العوامل المناخية الرئيسية التى تؤثر على الحياة عامة . لان لها اثرا مباشرا على العمليات الكيميائية والطبيعية والحيوية ، التى تدخل فى وظائف الاعضاء كالتحولات الغذائية والتنفس والامتصاص والنتح وغيرها ، كما ان لها اثرا غير مباشر بتأثيرها على جفاف الهواء الجوى وعلى ضغطه مما يؤثر على اتجاهات الرياح

وشدتها (١) . والشائع عن الصحراء انها مناطق حارة شديدة القيظ . ولكن الواقع انها مناطق الاختلافات الشديدة بين درجات الحرارة ، فالنهار قائظ ، والليل بارد. ورغم الفروق المحلية والاقليمية نسبيا والتي تخضع لمبدأ التدرج بصورة قوية الا ان الحرارة اقرب عناصر المناخ الى التجانس . ويمثل خط العرض واثر البحر شمالا وشرقا أهم عاملين في الفروق الحرارية وهما يتفقان في توجيه الحرارة نحو الانخفاض شمالا في الصيف ، ولو ان اثر البحر يقلب العلاقة في الشتاء بحيث يحيد اثر خط العرض او يتغلب عليه.

لهذا نجد خطوط الحرارة المتساوية تتبع بصفة عامة خطوط العرض حيث تتابع تنازليا بالتدريج ، سواء في الصيف او الشتاء ، من الجنوب الى الشمال . غير انها في اقصى الشمال قرب الساحل ينقلب ترتيبها او تدرجها انقلابا طفيفا في الشتاء حيث نجد الساحل أدفأ من الداخل كنتيجة لاثر البحر كذلك فانها في اقصى نهاياتها الشرقية قرب البحر الاحمر تنحرف نحو الشمال قليلا في الصيف وكثيرا في الشتاء وذلك بتأثير البحر ، كما قد تتبع خط الكنتور الى حد ما وبصورة محلية فوق جبال البحر الاحمر وسيناء.

(ب) المطر :

للمطر في صحارى مصر صفات مميزة ، اولها : قلة كميته ، وثانيها : انه مطر شتوى ، وثالثها : انه مطر غير منتظم من سنة لاخرى ومن جهة لاخرى ، ورابعها: سقوطه في شكل رخات شديدة (٢)

ويقتصر المطر على نطاق ضحل جغرافيا ضحالة انخفاضات اعاصيرة . فهو متواضع للغاية امتدادا او عمقا ، اذ لايعدو امتداده شريط الساحل الشمالي بعمق بضع عشرات من الكيلو مترات نحو الداخل ، هذا فضلا عن انه يقل في الحالتين بسرعة شرقا وجنوبا مع الابتعاد عن المصدر الاساسى للرطوبة.

(١) د. عبد الحليم منتصر القصاص ، مرجع سابق ، ص ٣٩

(٢) د. جمل حمدان ، مرجع سابق ، حـ٢ ، ص ص ٤٠: ٥١

(٣) د. عبد الحليم منتصر ، د. عبد الفتاح القصاص ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢:٣٦

ويبلغ متوسط المطر ١٥٠ ملليمترا في قطاع مطروح - سيدى برانى ويقل الى ١٣٠ ملليمترا في قطاع خليج العرب حيث يتراجع الساحل جنوبا، وفي سيناء يصل المطر الى ١٠٠ ملليمترا في العريش ، وفي مرتفعات البحر الاحمر الامطار محدودة(١).

(جـ) الرطوبة :

للرطوبة الجوية اوجه متعددة كعنصر من عناصر المناخ . فالرطوبة العالية تجعل قدرة الهواء علي التجفيف اقل ، والرطوبة المنخفضة تزيد من قدرة الهواء علي التجفيف وقدرة الجو علي التجفيف عامل له اثره على حياة الحيوان والنبات . فالجو الجاف يزيد من شدة فقد الماء من جسم الكائن الحي . ولهذا اثر هام على الحياة ، وخاصة في الصحراء ، التي تقل فيها موارد الماء.

والرطوبة العالية اذا صاحبت درجات الحرارة المنخفضة ، تصبح موردا من موارد الماء للنباتات ، اذ تتكثف ندى يبلل سطح الارض واوراق الشجر والنبات وفروعه والرطوبة الجوية مرتفعه في المناطق الساحلية ، لقربها من مساحات الماء، وهى منخفضة في الداخل.

وهناك بعض المحاولات التي نهض بها الانسان لمحاولة استغلال ظاهرة الندى كمورد من موارد الماء وهى محاولات قديمة لاستغلال الندى استغلالا اقتصاديا عن طريق عمل برك للندى(٢).

(د) الضغط الجوى والرياح

تتعرض مصر لتأثير الضغط المرتفع الذى يسود قارة آسيا خلال فصل الشتاء والذى يتصل بمنطقة الضغط المرتفع الازورى ، فتهب رياح شرقية غاية في البرودة تسبب

(١) د. جمل حمدان ، مرجع سابق ، جـ ٢ ، ص ص ٥٢:٥٨

(٢) برك الندى عبارة عن حفرة مستديرة في الارض ، يغطي قاعها بالقش الجاف ثم يكسى بطبقة من الطين الذى احسن عجنه . وقد تبلغ مساحة سطح البركة ٦٠٠ م٢ ويتجمع الندى في هذه البرك ، ماء عذب . ويقال في تقليل عمل هذه البرك ، ان القش له خاصية العزل الحرارى - راجع د. عبد الحليم منتصر ، مرجع سابق ، ص ٩٤

هبوط فى درجة الحرارة.

يبلغ الضغط الجوى أقصاه فوق الاراضى المصرية خلال شهر يناير ، ويتدرج الضغط فى الانخفاض نحو الشرق ونحو الجنوب ، ولذا فان الرياح الغربية يكثر هبوطها خلال هذا الفصل على الجهات الساحلية ومصر الوسطى ، وتهب رياح شمالية جافة على مصر العليا الى الجنوب من مدينة المنيا.

وفى الصيف تسود الرياح الشمالية المنعشة جميع انحاء البلاد وتصبح اكثر انتظاما عنها فى بقية فصول السنة ، وهى رياح جافة لها اثر ملطف وقيمة ملاحية . ويعد فصل الصيف موسما للضغط المنخفض فى مصر بسبب ارتفاع درجة حرارة اليابس ويصل الضغط الى نهايته الصغرى خلال شهر يوليو.

خلاصة القول ان السنة المناخية فى مصر تنقسم الى فصلين اساسيين طاغيين، اكثر منها الى اربعة فصول شبه متقاربة او متكافئة . اذ بقدر مايبرز الفصلان النقيضان الشتاء والصيف يشحب الفصلان الانتقاليان الربيع والخريف . فكلاهما نهاره صيف وليله شتاء.

وعن دور البحر وحده يظهر فى حالة ساحل البحر الاحمر ، رغم انه قد يقل عن دور البحر المتوسط ففى كل مدن ومحطات ساحل البحر الاحمر نجد درجة الحرارة اقل منها فى نظيراتها على نفس خطوط العرض فى الداخل .

كذلك يجدر الاشارة الى ذبذبات الطقس وتغيره المفاجىء خاصة فى الصحراوى حيث موجات الدفء او البرد القارس فى الشتاء ، والحر اللافح فى الربيع . وتؤثر هذه التقلبات كثيرا على النواحى الزراعية والصحية خاصة موجات الحر الشديد اثناء حدوث رياح الخماسين . التى ترجع الى تكوين انخفاضات او ارتفاعات جوية .

٤- النباتات الطبيعية

اذا اخذنا بتصنيف الصحارى على اساس كمية المطر وطبيعته نجد ان جميع الاراضى المصرية تدخل ضمن نطاق الصحراء ذلك انه لاتوجد بقعة من ارض مصر تصيبها كمية من المطر تزيد عن ٢٠٠ ملليمتر ، بينما يدخل العلماء كل ارض يقل نصيبها عن ٢٥٠ ملليمترا ضمن النطاق الصحراوى . لذلك يعد الماء العامل الحاكم فى حياة النباتات داخل الاراضى المصرية .

ويمكن تقسيم مصر من حيث النباتات الطبيعية الى ثلاثة اقسام نباتية متميزة وهى :

١٠٤ الاقليم الصحراوى

يدخل ضمن الصحراء الغربية ، والهضبة الجيرية من الصحراء الشرقية ، وبعض جهات من وسط سيناء وتكاد تخلو هذه الجهات من النباتات الطبيعية نظرا لندرة سقوط المطر فيها .

٢٠٤ الاقليم شبه الصحراوى

يدخل ضمن هذا الاقليم مرتفعات البحر الاحمر خاصة الجزء الجنوبى منها وشبه جزيرة سيناء (المنطقة الجنوبية) ، حيث يقل الجفاف نوعا ، وتسقط بعض الامطار شتاء على هيئة سيول تنحدر الى الاودية الكثيرة التى تتخللها ، بالاضافة الى كثرة الضباب وتساقط الندى بسبب شدة الارتفاع القرب من البحر الاحمر .

ويختلف الكساء النباتى حسب الانحدار فهو اكثف واغنى عند اقدام الجبال .

٣٠٤ الاقليم شبه البحر المتوسط

يشمل المنطقة الساحلية على طول ساحل البحر المتوسط فى سيناء ومرسى مطروح حيث تسقط بعض الامطار خلال شهرى مارس وابريل من السنوات المطيرة ، فتنمو بعض النباتات الحولية .

٥. الحيوانات البرية

تنتشر انواع متعددة من الحيوانات والطيور البرية فى صحارى مصر على الرغم من شدة جفافها نذكر منها :

١.٥ الحيوانات آكله العشب ومن اهمها :

- الظباء بنوعيه الابيض والاسمر فى شمال الصحراء الغربية خاصة فى منخفض القطارة وبين الواحات البحرية وسيوة وفى اودية الصحراء الشرقية وشمال سيناء
- الخراف البرية وتوجد فى منطقة العوينات وفى مناطق متفرقة من صحراء مصر الشرقية
- الماعز البرى ويوجد فى جنوب سيناء وغرب خليج السويس
- الحمر الوحشية وتوجد فى منطقة جبل علبة بالصحراء الشرقية

٢.٥ الحيوانات الكاسرة ومنها :

- النمور والضباع وتوجد فى مرتفعات البحر الاحمر وشبه جزيرة سيناء
- الفهود فى منخفض القطارة
- القطط البرية فى اقليم مريوط وفى الواحات ووديان الصحراء الشرقية
- الثعالب والذئاب وتنتشر فى جميع الصحارى

٣.٥ الطيور البرية ومنها :

- الطيور الجارحة ومنها النسر والصقر والبوم والحدأة وتوجد فى الصحارى المصرية.

الفصل الثانـــى

السكان وقوة العمـــــــل

أولا : السكان

تتطلب التنمية التعرف على حجم السكان وتطورهم ومعدلات نموهم ودراسة خصائصهـــم المختلفة (تركيبهم العمرى والنوعى وحالتهم التعليمية والاجتماعية والهجرة الوافدة اليهـــم او الخارجه منهم) بالاضافة الى قدرة المحافظات المستقبلةعلى استيعاب أعداد متزايـــدة من السكان .

(٢) حجم السكان ومعدل نموهم

٢-١ تطور حجم السكان :

يشير جدول (١) الى تزايد اعداد السكان بجميع المحافظات خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٨٩ واختلفت نسبة الزيادة خلال تلك الفترةمـــن محافظة لاخرى ، وتراوحت مابين ٣٤٪ فـــــى الوادى الجديد ، ٦٣٪ فى البحر الاحمر ووقعت مطروح بينهما (٤٣٪) .

اما شمال وجنوب سيناء فقد كان من الصعب معرفة اعداد سكانهما قبل ١٩٧٢ نتيجـــة لظروف الاحتلال وهجرة السكان الى المحافظات الاخرى. واجرى اول تعداد لسيناء بعـــــد تحريرها عام ١٩٨٢ ، وبلغ عدد سكانها ١٥٨ الف نسمة تقريبا . ويمثل البدو الرحل ٧٠٪ (١) من اجمالى السكان ، يسكنون الخيام والاكواخ وقليل منهم سكنوا القرى المنتشرة علـــــى ارض المحافظة . وقد زاد عدد سكان سيناء خلال الفترة من ١٩٨٩،٨٨،٨٦ وبلغوا حوالى (٢٢٠،٢١٢،٢٠٠ الف نسمة) على التوالى،جدول (٣) . وبذلك تصل نسبة الزيادة بين ٨٩،٨٢ الى ٣٩٪ .

٢-٢ معدل النمو السنوى:

يلاحظ من جدول (٢) ان معدلات النمو فى محافظات الحدود اعلى من معدل النمو علـــــى مستوى الجمهورية . فقد وصلت معدلات النمو السنوية بين تعدادى ١٩٨٦،٧٦ الى اقصاها فـــــى محافظات البحر الاحمر تليها مطروح ٣ر٦٪ثم الوادى الجديد ٤ر٣٪وجميعها تفوق معدل النمـــو

(١) سالم اليمانى،سيناء الارض والحرب والبشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة،١٩٧٥

جدول رقم (١)

تطور اعداد السكان بمحافظات الحدود ونسبتهم الى
اجمالى الجمهورية ١٩٦٠ -١٩٨٦

السنة / المحافظة	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦*	١٩٨٦ (١)	١٩٨٨ (٢)	١٩٨٩ (٣)
مطروح	٧٤٣٦٣	٨٥٩٦١	١١٢٥٤٧	١٦١١٦٣	١٧٠٠٠٠	١٧٦٠٠٠
٪	٣ر	٣ر	٣ر	٣ر	٣ر	٣ر
الوادى الجديد	٢٣٩٣٢	٦٠٣٩٥	٨٥١٧٥	١١٣٤٠٥	١١٩٠٠٠	١٢٢٠٠٠
٪	١ر	٢ر	٢ر	٢ر	٢ر	٢ر
البحر الاحمر	٣١٨٢٩	٣٧٨١٨	٥٥٤١٥	٨٩٧٢٤	٩٨٠٠٠	١٠٣٠٠٠
٪	١ر	١ر	١٥ر	١٩ر	١٩ر	٢ر
شمال سيناء (٣)	-	-	-	١٧٠٨٣٥	١٨١٠٠٠	١٨٨٠٠٠
٪				٤ر	٤ر	٤ر
جنوب سيناء	-	-	-	٢٨٩٢٩	٣١٠٠٠	٣٢٠٠٠
جملة الصحراوات	١٤٠١٢٤	١٨٤١٧٤	٢٥٣١٣٧	٥٦٤٠٥٦	٥٩٩٠٠٠	٦٢١٠٠٠
اجمالى الجمهورية بالالف	٢٦٠٨٥	٣٠٠٧٦	٣٦٦٢٦	٤٨٢٠٥	٥٠٣٥٥	٥١٧٣٥
٪	٥ر	٦ر	٦٥ر	١ر١	١ر١	١ر١

المصدر: (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام ١٩٨٦ ، النتائج النهائية لاجمالى الجمهورية المجلد الثانى ، الحصر الشامل - خصائص السكان، القاهرة ١٩٩٠ ص ٥
(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مشروع الانشطة السكانية على مستوى المحليات ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ٣٤
(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢-١٩٨٩ القاهرة يونيو ١٩٩٠ ص ،

* بيانات ١٩٧٦ قاصرة على المناطق المحررة ولاتشتمل على الوحدات الادارية لمحافظة سيناء فقد كان التحرير يتم وفقا للحدود الادارية للمحافظة ، وتم اجراء اول تعداد بعد تحرير المنطقة كلها ، وتقسيمها الى محافظتين جنوب وشمال سيناء. وبلغ عدد سكان شمال سيناء ١٣٦٦٦٣ نسمة وجنوب سيناء ٢٠٩٠٨ نسمة فى تعداد ١٩٨٢ بنسبة ٣١٪ ، ٠٥ر٪ من اجمالى الجمهورية على التوالى .
- محافظة جنوب سيناء لاتوجد لها ٪
- آخر سطر فى الجدول (/) يوضح بين السطرين السابقين .

جدول رقم (٣)

الزيادة فى عدد السكان بين تعدادات ١٩٦٠، ١٩٦٦، ١٩٧٦، ١٩٨٦*

السنة	مطروح		الوادى الجديد		البحر الاحمر		اجمالى الجمهورية	
	الزيادة بين تعدادين	معدل النمو	الزيادة بين تعدادين	معدل النمو	الزيادة بين تعدادين	معدل النمو	الزيادة بين تعدادين	معدل النمو
١٩٦٦-١٩٦	١١٥٩٨	٢ر٦	٢٦٤٦٣	١ر٣	٥٩٨٩	١ر٣	٣٩٩٠٥٣٢	٢ر٥
١٩٧٦-١٩٦	٢٦٥٨٦	٣ر١	٢٤٧٨٠	٤ر١	١٧٥٩٧	٤ر٦	٦٥٥٠٣٤٦	١ر٩
١٩٨٦-١٩٧	٤٨٦١٦	٤ر٣	٢٨٢٣٠	٣ر٣	٣٤٣٠٩	٦ر١	١٥٧٨٨٤٥	٢ر٨

* ١- تم اعداد هذا الجدول بناء على ارقام جدول (١)
٢- بلغ معدل النمو السنوى فى سيناء ٥ر٣٪ فيما بين ١٩٨٦، ١٩٩٠ وقد تم الحصول على هذا المعدل من مركز المعلومات بمحافظة شمال سيناء . نظر لعدم وجود بيانات عن سيناء خلال فترة الاحتلال الاسرائيلى.

العام ٨ر٢٪خلال نفس الفترة كما اشارت بيانات محافظة سيناء لعام ١٩٩٠ ان معدل النمـــــو السنوى بها وصل الى ٥ر٣٪وارتفاع معدلات النمو فى البحر الاحمر عن مثيلتها فى المحافظـــات الاخرى .

(٣) المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية :

٣-١ معدلات المواليد :

يشير كل من جدولى (٢،١) الى تضاعف اعداد السكان فى محافظات الحدود خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٩ . وارتفاع معدلات النمو خلال الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٦ . وقد يعكس ذلك بقاء معدلات المواليد عند مستوى مرتفع خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ كما يوضحها جدول (٣) . ويلاحظ انها تفوق معدلات المواليد على مستوى الجمهورية . وانها تذبذبت بين ٤٢،٤١ فى الالف فى محافظة البحر الاحمر خلال الفترة من ٨٠-١٩٨٣ ثم انخفضت من ١٩٨٤-١٩٨٦ وتذبذبت بين ٣٩،٣٧ فى الالف . كما تراوح معدل المواليد فى الوادى الجديد بين ٤١ فى الالف ، ٣٨ فى الالف خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ ثم انخفض الى ٣٦ فى الالف عام ١٩٨٦ . وتتمتع مطروح بأعلى معدل للمواليد بين محافظات وادى النيل ومحافظات الحدود . فقد تذبذب المعدل صعودا وهبوطا فى مطروح ليصل الى ٥٧ فى الالف عام ١٩٨٦ ، يليها شمال سيناء ٤٧ فى الالف ثم جنوب سيناء ٤٤ فى الالف فى نفس العام . وخلاصة القول ان معدلات المواليد بلغت اقصاها فى عام ١٩٨٦ فى مطروح وادناها فى الوادى الجديد بينما وقع البحر الاحمر وشمال وجنوب سيناء بينهما . ومعدلات المواليد وان بدت انها تنخفض الا انها مازالت عند مستوى عال فى جميع محافظات الحدود .

وقد يرجع ارتفاع معدلات المواليد فى هذه المناطق الى العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية . فالعادات والتقاليد وأسلوب الحياة الذى تفرضه البيئة من ناحية والاسرة الكبيرة من ناحية اخرى ، وانخفاض مستوى التعليم وارتفاع نسبة الامية بين الاناث ، وتمتع هذه المناطق بخصائص المجتمعات الرراعية التقليدية او القبلية . علاوة على ان التنمية والتغييرات التى حدثت بالمجتمعات الصحراوية ادت فى بعض المناطق الى ضمور المراعى [١] مما ادى الى فقد المرأة البدوية لوظيفتها الاساسية وهى رعى الغنم فعادت الى المنزل لتصبح وظيفتها الاساسية هى الانجاب .

وقد يبرر الارتفاع فى المواليد ايضا خلو المناطق الصحراوية من السكان مع المساحات الشاسعة التى تتمتع بها ، وحاجة التنمية الى ايد عاملة الى جانب ماتدخله الانشطة الاقتصادية

جدول (٣)

معدلات المواليد احياء والوفيات والزيادة الطبيعية حسب المحافظة

١٩٨٠ - ١٩٨٦

السنة / المحافظة	١٩٨٠			١٩٨١			١٩٨٢			١٩٨٣			١٩٨٤			١٩٨٥			١٩٨٦		
	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعية	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعية	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعية	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعية	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعية	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعية	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعية
البحر الاحمر	٤١ر٣	١٠ر٣	٣١ر٠	٤٢ر٠	٩ر٧	٣٢ر٣	٤٠ر٦	٨ر٥	٣٢ر١	٤٢ر٠	٧ر٨	٣٤ر٢	٣٧ر٣	٦ر٧	٣٠ر٦	٣٩ر٠	٨ر٥	٣٣ر٢	٣٩ر٤	٤ر٩	٣٤ر٥
الوادى الجديد	٤٠ر٧	٧ر٨	٣٢ر٩	٣٨ر٣	٨ر٥	٢٩ر٨	٣٩ر١	٨ر٥	٣٠ر٦	٣٨ر٠	٧ر٤	٣٠ر٦	٣٧ر٧	٧ر٧	٣٠ر٠	٣٧ر٦	٧ر٥	٣١ر٩	٣٥ر٧	٨ر٥	٣٩ر٩
مطروح	٥٢ر٥	٧ر٤	٤٥ر١	٥٢ر١	٦ر٦	٤٥ر٥	٤٧ر٧	٦ر٣	٣٨ر٤	٤٩ر٨	٥ر٥	٤٤ر٣	٥٣ر٥	٦ر٣	٤٧ر٢	٥٤ر٦	٨ر٥	٤٨ر٨	٥٧ر٣	٧ر٦	٤٩ر٧
شمال سيناء				٣٠ر٣	١ر٤	٢٦ر٢	٣٦ر٣	٥ر٣	٣١ر٠	٤٣ر٦	٦ر٢	٣٦ر٤	٤٠ر٥	٣ر٥	٣٥ر٢	٥٨ر٩	٥ر٨	٥٣ر١	٤٦ر٩	٦ر٣	٤٠ر٦
جنوب سيناء				٢٨ر٣	١ر٨	٢٦ر٥	٣٢ر٣	٢ر٥	٢٩ر٨	٣٠ر٥	٣ر٣	٢٧ر٢	٤٢ر٤	٣ر٩	٣٨ر٥	٥٩ر٠	٤ر٦	٥٤ر٤	٤٤ر٤	٤ر٣	٤٠ر١
الجملة	٣٧ر٥	١٠ر٠	٢٧ر٥	٣٧ر٠	١٠ر٠	٢٧ر٠	٣٦ر٢	١٠ر٠	٢٦ر٢	٣٦ر٨	٩ر٧	٢٧ر١	٣٨ر٠	٩ر٤	٢٨ر٦	٣٩ر٢	٩ر٣	٢٩ر٩	٣٨ر٢	٩ر١	٢٩ر١

المصدر:

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، اعداد ومعدلات المواليد والوفيات ٨٠-١٩٨٧ ، القاهرة ، يناير ١٩٨٩ ص ٤-٥

من انتعاش واستقرار مادى واجتماعى واقتصادى ، والذى عادة مايصاحبه اقبال على الزواج والانجاب طبقا للنظريات الاقتصادية السكانية.

٣-٢ معدلات الوفاة:

يشير جدول (٣) ايضا الى انخفاض معدل الوفيات فى المحافظات الخمس عن المعدل العام على مستوى الجمهورية . فانخفض فى البحر الاحمر من ١٠ فى الالف الى ٥ فى الالف خلال الفترة من ٨٠-١٩٨٦ وفى الوادى الجديد انخفض من ٨ فى الالف الى ٦ فى الالف وفى مطروح ارتفع من ٧ فى الالف الى ٨ فى الالف ، وفى سيناء تذبذب بحول ٥ فى الالف خلال نفس الفترة .

ويرجع انخفاض الوفيات من جانب الى تقدم الطب الوقائى والعلاجى والتحصينات التى وفرتها الدولة وخاصة للاطفال فى الشهور الاولى من العمر . مما ساعد على الانخفاض السريع فى وفيات الاطفال والرضع . ومن جانب اخر فان طبيعة المناخ وانخفاض نسبة التلوث (فهو يكاد ينعدم) وخلوه من كثير من الامراض المعدية والمتوطنة والاوبئة التى تعانى منها محافظات وادى النيل ادى الى هذا الاتجاه التنازلى السريع . ويعتبر معدل الوفاة مؤشرا لمستوى معيشة السكان والرعاية الصحية المتوفرة لهم ، والظروف الاقتصادية والبيئية التى يعيشون فيها .

٣-٣ معدلات الزيادة الطبيعية :

الزيادة الطبيعية هى الفرق بين اعداد المواليد والوفيات . ويشير جدول (٣) الى ان معدلات الزيادة الطبيعية فى محافظات الحدود اعلى من معدل الزيادة الطبيعية على مستوى الجمهورية (والذى تراوح بين ٢٧٫٥ ، ٢٩فى الالف)خلال الفترةمن١٩٨٠-١٩٨٦)مع استبعاد شمال وجنوب سيناء لعدم وجود بيانات صحيحة قبل تعداد سيناء عام ١٩٨٢ . ويلاحظ ان محافظة مطروح تتمتع باعلى معدل للزيادة الطبيعية اذا ماقورن بمعدلات الزيادة الطبيعية بالمحافظات الاخرى خلال نفس الفترة . وقد ارتفع معدل الزيادة الطبيعية فى جميع محافظات الحدود ماعدا محافظة الوادى الجديد فقد انخفض من ٣٣ فى الالف الى ٣٠ فى الالف ، وارتفع فى

البحر الاحمر من ٣١ فى الالف الى ٣٥ فى الالف ، وفى مطروح من ٤٥ فى الالف الى ٥٠ فى الالف ، وفى شمال سيناء من ٣١ فى الالف الى ٤١ فى الالف خلال الفترة من ١٩٨٢ الى ١٩٨٦ ، وفى جنوب سيناء من ٣٠ فى الالف الى ٤٠ فى الالف خلال نفس الفترة

ويتأثر معدل الزيادة الطبيعية بكل من معدلات المواليد ومعدلات الوفاة. فتؤدى معدلات المواليد المرتفعة والوفيات المنخفضة الى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية . وواضح من الجدول (٣) ان معدلات المواليد فى جميع محافظات الحدود كانت عالية بالمقارنة بمعدلات الوفاة بها ، بالاضافة الى ان معدلات الوفاة كانت تنخفض بشكل دائم ومستمر كما كانت اسرع فى انخفاضها من معدلات المواليد فارتفاع معدل الزيادة الطبيعية يرجع الى ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات .

واخيرا يمكن القول ان محافظات الحدود تتميز بارتفاع معدلات مواليدها بشكل يفوق معدل المواليد على مستوى الجمهورية ، وانخفاض وفياتها لتبلغ مستوى اقل من مستوى الوفيات العام بالجمهورية . مما يؤدى الى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية ليصبح اعلى من معدل الزيادة الطبيعية على مستوى الجمهورية وواضح ان الخصائص الاجتماعية والبيئية هى التى تشكل اتجاه المعدلات الحيوية لهذه المحافظات .

(٤) التركيب النوعى والعمرى

٤-١ التركيب النوعى او نسبة النوع:

تعنى نسبة النوع عدد الذكور لكل ١٠٠ من الاناث . ولاتختلف نسبة النوع فى مصر عن النمط العالمى العادى او الطبيعى . فالحياة عند لحظة بدايتها تبدأ بتفوق عددى مطلق لصالح الذكور ثم يتم استبعاد معظم هذه الزيادة بفرص الموت التى تعمل ضد صالحهم الى اقصى حد فى الخمس سنوات الاولى . ثم تبدأ نسبة النوع فى الاعتدال حتى تتوازن فى السنوات الخمس التالية وفى العمر من ١٠-٢٠ ، ويستعيد الذكور تفوقهم العددى اولا ثم بتباطؤ شديد فى

ويشير جدول (٤) الى ان عدد الاناث كان يفوق عدد الذكور فى محافظتى مطروح والوادى الجديد عام ١٩٦٠ فوصلت نسبة الذكور الى ٩٦،٩٠ لكل ١٠٠ من الاناث على التوالى بينما زادت نسبة الذكور على الاناث فى البحر الاحمر فى نفس السنة لتبلغ ١٥٧ ذكراً لكل ١٠٠ انثى . واستمر الوضع على ماهو عليه فى محافظة مطروح حتى عام ١٩٦٦ ، ثم بدأت نسبة الذكور تفوق نسبة الاناث لتصل حوالى ١٠٧ ذكراً لكل ١٠٠ انثى عام١٩٨٦ ، اما فى محافظة الوادى الجديد فقد زادت نسبة الذكور بالنسبة للاناث حتى وصلت الى١٠٤ذكراً لكل ١٠٠ من الاناث فى عام١٩٨٦ . اما البحر الاحمر فقد كانت نسبة الذكور تفوق الاناث ثم بدأت تنخفض لتصل الى ١٢٢ذكراً لكل ١٠٠ انثى عام ١٩٨٦ ، اى انها فاقت نسبة النوع فى محافظات مطروح والوادى الجديد . اما سيناء فقد بلغت نسبة النوع فى المناطق المحررة فى تعداد ١٩٧٦ (١١٢)انخفضت ايضا الى ١٠٨ فى التعداد الخاص الذى اجرى بعد التحرير ١٩٨٢ ، وارتفعت مرة اخرى فى تعداد ١٩٨٦ لتصل الى ١٥٧فئ جنوب سيناء بينما انخفضت الى ١٠٧ فى شمال سيناء.

ويلاحظ ان نسبة النوع على مستوى الجمهورية قد ارتفعت من ١٠١ عام ١٩٦٠ الى ١٠٥ عام ١٩٨٦ ، وواضح من الجدول (٤) ان نسبة النوع فى ١٩٨٦ كانت فى جميع محافظات الحدود اعلى من نسبة النوع على مستوى الجمهورية . كما يلاحظ ارتفاع نسبة الذكور فى محافظات الحدود منذ تعداد ٨٦ ، وتتفوق محافظة البحر الاحمر فى نسبة الذكور عن غيرها من المحافظات الاخرى.

وربما يرجع انخفاض اعداد الذكور خلال الفترة من الستينات الى السبعينات الى ماعانته لفترة طويلة المحافظات الصحراوية والتى كان يطلق عليها المحافظات النائية - من الاهمال النسبى بسبب العوامل الداخلية والخارجية[1] واهمها بعدها عن العاصمة ، ونقص الهياكل الاساسية وعدم كفاية الاستثمارات اللازمة للكشف عن مواردها وامكانياتها.فشح الموارد المالية ، وتوجيه الدولة للجزء الاكبر من استثماراتها الى المحافظات الحضرية ، ادى الى تعطيل موارد المحافظات النائية وحرمانها من عوامل نموها ، فتحولت الى محافظات طاردة

(١) علا الحكيم ، واقع وافاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ٧٠ ، معهد التخطيط القومى، القاهرة ، يناير ١٩٩٢ ص ٤ .

نهايتها . وتبلغ نسبة الذكور فى مصر (٥١٪ والاناث ٤٩٪ اى انها تكاد تتماثل . وتتباين نسبة النوع اقليميا ، فهى أعلى فى المحافظات الحضرية بمدنها الكبرى منها فى المحافظات غير الحضرية ، تنخفض كلما اتجهنا الى الصعيد .

وهناك كثير من العوامل التى تؤثر فى نسبة النوع اهمها السن والهجرة ، فالهجرة عملية انتقائية ويمارسها غالبا الذكور اكثر من الاناث . فالمناطق التى يخرج منها المهاجرون تترك وراءها فائضا ضخما من الاناث ونقصا كبيرا فى الذكور ، كما هو الحال فى بعض قرى الوادى الجديد فى منطقة الداخلة . والعكس تماما فى مناطق الهجرة الداخلة اى التى يتجه اليها المهاجرون .

جدول رقم (٤)

نسبة النوع (تعداد ١٩٦٠-١٩٨٦)

المحافظة / السنوات	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦
مطروح	٨٩ر٥	٩٩	١٠٢	١٠٧
الوادى الجديد	٩٦ر٠	١٠٦	١٠٤	١٠٤
البحر الاحمر	١٥٧ر٠	١٤١	١٢٠	١٢٢
شمال سيناء	سيناء (٢)		١١٢	١٠٧
جنوب سيناء				١٥٧
اجمالى الجمهورية	١٠١ر٠	١٠٢	١٠٤	١٠٥

* تم حساب هذا الجدول اعتمادا على بيانات اجمالى عدد السكان حسب النوع من تعدادت ١٩٦٠-١٩٨٦.

$$\text{نسبة النوع} = \frac{\text{عدد الذكور}}{\text{عدد الاناث}} \times ١٠٠$$

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، كتاب الاحصاء السنوى ٥٢-١٩٨٩ ، القاهرة يونيو ١٩٩٠ ص ٢١

(٢) بلغت نسبة النوع فى سيناء فى تعداد ١٩٧٦ (١١٢) الا انها انخفضت فى تعداد ١٩٨٦ الى ١٠٧ فى شمال سيناء وارتفعت بشدة الى ١٥٧ فى جنوب سيناء.

للسكان الذكور الباحثين عن عمل في المحافظات المجاورة او المحافظات الحضرية . وتركوا وراءهم فائضا ضخما من الاناث .

٤-٢ التركيب العمرى:

تتأثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع بالتركيب العمرى لسكانه فارتفاع نسبة صغار السن تعنى زيادة نسبة الاعالة ، بالاضافة الى الحاجة الى تدبير موارد كافية لتنشئة هذه الاجيال التى ستمثل فى المستقبل القوة البشرية المنتجة . مما يدفع الدولة الى توجيه الجزء الاكبر من مدخراتها الى الانفاق الاستثمارى لتدعيم قدرات الانسان على العمل والانتاج بالاضافة الى تنمية مختلف جوانبه الانسانية . ويعد الشعب المصرى شعبا شابا بحكم ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض الوفيات .

وتشير النتائج النهائية لتعداد ١٩٨٦ الى ارتفاع نسبة صغار السن على مستوى الجمهورية (الاطفال الاقل من ٦ سنوات + الافراد ٦ سنوات الى اقل من ١٢ سنة) من ٣٢٪ عام ١٩٧٦ الى ٣٣ ٪ من اجمالى السكان فى تعداد ١٩٨٦ . اما الفئة العمرية من (١٢ الى اقل من ٦٥سنة) والذين يعتبرون عصب الانتاج فقد انخفضت نسبتهم من ٦٥٪ الى ٦٣٪ من اجمالى السكان . اما كبار السن (٦٥ فأكثر) فقد انخفضت نسبتهم ايضا من ٤٪ الى ٣٪ خلال الفترة بين تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ . اى ان الانخفاض فى الفئتين الاخيرتين يعادل تقريبا الزيادة فى الفئة الاولى .

ويوضح جدول (٥) التوزيع النسبى لسكان محافظات مطروح والوادى الجديد والبحر الاحمر خلال الفترة بين تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ . فيشير الجدول الى ارتفاع نسبة صغار السن (اقل من ٦ سنوات) فى كل من محافظتى مطروح والبحر الاحمر وانخفاضها فى الوادى الجديد . ويتفق هذا المؤشر مع ارتفاع معدلات المواليد فى هاتين المحافظتين (مطروح والبحر الاحمر) وانخفاضها فى الوادى الجديد طبقا لبيانات جدول (٣) . اما بالنسبة للفئة العمرية التالية (٦-٦٤) فنجد انها انخفضت فى كل من مطروح والبحر الاحمر وزادت فى الوادى الجديد

جدول رقم ٥

التوزيع النسبى للسكان حسب فئات السن تعدادى ٧٦-١٩٨٦

السن / المحافظة	١٩٧٦			١٩٨٦		
	قل من ٦ سنوات	٦-٦٤ سنة	٦٥ فأكثر	اقل من ٦ سنوات	٦-٦٤	٦٥ فأكثر
مطروح	٢٠ر٢	٧٥ر٨	٤ر٠	٢٣ر٣	٧٤ر٢	٢ر٠
الوادى الجديد	٢٠ر٢	٧٥ر٩	٣ر٩	١٨ر٩	٧٧ر٤	٣ر٣
البحر الاحمر	١٧ر٣	٨٠ر٧	٢ر٠	١٩ر٧	٧٧ر٨	١ر٩
شمال سيناء	–	–	–	١٩ر١	٧٧ر٨	٢ر٨
جنوب سيناء	–	–	–	١٩ر٧	٧٦ر١	٢ر٤
اجمالى الجمهورية	١٧ر٣	٧٩ر١	٣ر٦	١٩ر٣	٧٦ر٨	٣ر٣

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النتائج النهائية لتعداد ١٩٨٦، المجلد الثانى ، القاهرة ، ١٩٩١ ، جدول رقم (٢) .

وتمثل هذه الفئة المجموعة المنتجة فى المجتمع والتى يقع عبء الانتاج على كاهلها . بينما نجد ان نسبة كبار السن ٦٥+ قد انخفضت فى المحافظات الثلاث خلال نفس الفترة.

ويتأثر التركيب العمرى بمعدلات المواليد والوفيات والهجرة . فارتفاع معدلات المواليد يؤدى الى ارتفاع نسبة صغار السن فى هذا المجتمع . ويعنى هذا فتوة المجتمع وشبابيته لكن ارتفاع نسبة السكان غير المنتجين (اى المستهلكين) ترفع نسبة الاعالة وربما ينخفض مستوى دخل الفرد . اما معدلات الوفاة فانها تؤثر فى فئات الاعمار التالية وتعنى اهدار موارد بشرية واقتصادية دون عائد وتؤثر الهجرة ايضا فى شكل التركيب العمرى فقد ترفع نسبة السكان فى فئات العمر المنتجة أوتخفضها . فزيادة نسبة السكان فى فئة العمر المنتجة فى المحافظات الخمس قد يكون ناتجا عن عودة العديد من المهاجرين من اهل المحافظات نفسها أو من المحافظات المجاورة وخاصة الشباب .من اجل توزيع الاراضى المستصلحة عليهم البنى جانب توفر العديد من الخدمات المختلفة ، وفرص العمل المتنوعة من مهنية وحرفية بالاضافة الى الوظائف فى اجهزة الدولة المختلفة بالمحافظات الخمس .

فارتفاع نسبة صغار السن وان كانت تمثل عبئا على اقتصاد الدولة وسرعة التنمية فيها ، فانها قد لاتمثل عبئا على التنمية بهذه المحافظات فى المدى البعيد.فمحافظات الحدود تعانى من ندرة السكان وانخفاض كثافتها السكانية بالنسبة لمساحتها الشاسعة ، فهى فى حاجة الى مزيد من السكان لتصبح قادرة على استثمار مواردها الطبيعية ، بالاضافة الى ان الدولة فى سياستها لتنمية هذه المناطق توفر لها الخدمات التعليمية والصحية والسكنية وفرص العمل فى الانشطة الاقتصادية المختلفة وارتفاع الاجور والبدلات ، علاوة على ان طبيعة البيئة وخلوها من التلوث ومن كثير من الامراض والاوبئة المتوطنة تؤدى الى انخفاض معدلات وفيات الاطفال وتزيد من احتمالات بقائهم على قيد الحياة ، مما يرفع من نسبتهم بالنسبة الى جملة السكان .

(٥) التوزيع السكاني :

٥-١ الكثافة السكانية :

ترتفع كثافة السكان / كم٢ من المساحة المأهولة في مصر باستمرار منذ عام ١٩٦٠ فبلغت ٧٣٧ فرد / كم٢ ، ١٠٣٤ فرد / كم٢ ، ١١٧٠ فرد /كم٢ ، في ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ على التوالي اى انها خلال الفترة من ٦٠ الى ١٩٧٦ زادت بمقدار ٢٩٧ فرد / كم٢ ، وخلال الفترة من ٧٦ الى ١٩٨٦ زادت ١٣٦ فرد/كم٢ وتمثل الكثافة المرتفعةواستمرارية انخفاض نصيب الفرد من وحدة المساحة البعد الثاني من ابعاد المشكلة السكانية في مصر.فالحيز المكاني المأهول محدود ولم يتغير جوهريا خلال الفترة من ٦٠ الى ١٩٨٦ ، بينما تضاعفت اعداد انسكان خلال هذه الفترة لتصل الكثافة السكانية اقصاها في معمور وادى النيل الى ١٣٥٣ فرد / كم٢ ، بينما بلغت في محافظات الحدود ٣٥٣ فرد / كم٢ جدول (٦) وبذلك تكون الكثافة السكانية في محافظات وادى النيل اربعة اضعاف الكثافة السكانية بمحافظات الحدود . مما دفع بالسكان الى الاعتداء على الاراضي الزراعية والانتشار العشوائي على حساب الرقعة الزراعية وهي مصدر الغذاء الاساسي ، واستمرار تيارات الهجرة من الريف الى الحضر ومانتج عنها من اختناق ومشكلات اجتماعية واقتصادية وتكدس سكاني في المحافظات الحضرية.

ويشير جدول (٧) الى ان الكثافة السكانية بهذه المناطق اخذت في الزيادة بشكل ملحوظ بعد ١٩٧٦ فارتفعت في مطروح من ٥ر فرد / كم٢ الى ٨ر فرد / كم٢ وفي الوادى الجديد من ٢ر فرد/ كم٢ الى ٤ر فرد / كم٢ وفي البحر الاحمر ٣ر فرد/ كم٢ الى ٥ر فرد/ كم٢ خلال الفترة من ٧٦ الى ١٩٨٨ . وفي شمال وجنوب سيناء من ٣ر٣ فرد / كم٢ الى ٥ر٣ فرد/ كم٢ خلال سنتين من ٨٦-١٩٨٨) .

جدول رقم (٦)
تعداد السكان والكثافات السكانية بالمناطق المأهولة
والكثافة بالنسبة للمساحة الكلية بمحافظات الحدود١٩٨٦

البيانات	المساحة الكلية كم٢	المساحة المأهولة كم٢	عدد السكان	الكثافة بالنسبة للمساحة الكلية	الكثافة بالنسبة للمساحة المأهولة
جملة محافظات وادى النيل	١٤٤٧٢٢٣٧	٣٥١٨٩	٤٧٦٣٩٦٦٠	٣٢٩	١٣٥٣
جملة المحافظات الصحراوية	٧٥٣٠١٦	١٦٠٠٠ (تقديرى)	٥٦٥٣٨٩	٧ر	٣٥٣
اجمالى عام	٩٩٧٧٣٨	٣٦٧٨٩	٤٨٢٠٥٠٤٩	٤٨	١٣١٠

المحافظات الصحراوية وهى : سيناء الشمالية والجنوبية - والوادى الجديد - مطروح - البحر الاحمر.

المصدر:

وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والاسكان والمرافق ، التعمير فى مصر ،
القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ١٢

جدول رقم (٧)

الكثافة السكانية بمحافظات الحدود بالنسبة للمساحة الاجمالية
١٩٧٦ - ١٩٨٦

السنة / المحافظة	١٩٧٦	١٩٨٦
مطروح	٥ر	٧٦ر
الوادى الجديد	٢ر	٣٠ر
البحر الاحمر	٣ر	٤٤ر
شمال سيناء	٣	٣ر٣
جنوب سيناء		

المصدر:

ندوة التوسع الحضرى وواقعه ومشاكله وسياسات التنمية الحضرية ، معهد التخطيط القومى القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١٠٨.

ويتضح من هذه البيانات * اننا نحتاج الى بيانات مفصلة اكثر بكثير من المتوفرة خاصة بالنسبة لاماكن الاقامة وعدد السكان بها ، والمساحات المأهولة بهذه الصحارى الشاسعة . فغالبية سكان محافظات الحدود يعيشون فى جماعات متناثرة فى الصحراء وخاصة فى سيناء ومطروح والبحر الاحمر ، فالبدو لا زالوا يمثلون نسبة عالية من حجم السكان ، وهذا التناثر العمرانى يضر بالجدوى الاقتصادية للكثير من مشروعات البنية الاساسية وكذلك الكثير من الخدمات التجارية والصناعية مما يقلل بدوره من قدرة هذه المحافظات على جذب السكان والمستثمرين فى المجالات المختلفة . وما يؤدى اليه من بقاء المحافظات الصحراوية كما هى مخلخلة من السكان .

* غالبية محافظات الحدود تتراوح فيها الكثافة مابين ٢ر فرد/كم٢ و ٥ر٣ فرد/كم٢ وهو مؤشر لايعتمد عليه فى التدليل على امكانية استيعاب هذه المحافظات لسكان جدد.

ونتيجة لما تعانية محافظات الحدود من قلة فى السكان ، اتجهت استراتيجيـــــة التعمير[1] للعمل على توزيع (٢) مليون نسمة على المجتمعات الجديدة التى امكن ويمكـــن اقامتها فى مواقع الانشطة الجديدة فى سيناء، لتحقيق سياسة اعادة توزيع السكان مـــــع تحديد احتياجاتهم من هياكل البنية الاساسية والخدمات اللازمة . الى جانب انشاء العديد من اقطاب النمو والمستوطنات الدائمة والمنتشرة طبقا لمقومات التنمية الزراعية والصناعية والسياحية . وكلها انشطة تساعد على خلق فرص عمل جديدة تساعد فى جذب السكان مـــن وادى النيل.

اما محافظات مطروح والوادى الجديد والبحر الاحمر ، فالهدف الاساسى هو تحويـــل هذه المحافظات الى مناطق جذب سكانى لاستقطاب التكتل السكانى بوادى النيل ، وتهيئـــة هذه المحافظات لتصبح مناطق للسكن والاستقرار الاجتماعى وذلك بتنمية الانشطة السياحيـــة والزراعية ، والصناعات الزراعية ، فضلا عن الثروات المعدنية المنتشرة بكل من الـــوادى الجديد والبحر الاحمر.

تظهر مشكلة التوزيع السكانى فى دولة اذا وجدت بها :

١- مناطق خالية او تكاد تكون خالية من السكان وتحمل مقومات التنمية وتواجه مشكلات تعثر التنمية الاقتصادية الشاملة نتيجة القوى العاملة غير الكافية أو عدم وجود قـــوى عاملة مدربـة كما هو الحال فى مناطق الحدود.

٢- مناطق مزدحمة بالسكان استنفذت مقومات التنمية بها واصبحت مناطق غير قادرة على اعالة سكانها من حيث توفير الاعمال والوظائف والخدمات ، مما يدفعهم الى الهجـــرة الى مناطق اخرى.

وتنطبق المناطق المزدحمة بالسكان فى مصر على محافظات الدلتا والتى تدفع سكانها الى الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية . مما يؤدى الى تفريغ المناطق الريفية

(١) وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والاسكان والمرافق ، المدن الجديـــدة علامات مضيئة على خريطة مصر ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ٣٦٤ - ٣٦٥ .

من الشباب والعمال القادرين المدربين . فالهجرة عملية انتقائية عالية تؤدى الى هجـــــرة القطاعات الاصغر سنا والاقوى والاحسن تعليما والاكثر مهارة من سكان الريف ، اى سحـــب اكثر الناس قدرة على احياء وتحديث الاقتصاد الريفى مما يعوق جهود التنمية بالمناطـــق الريفية .

فاذا أمكن التدخل من اجل تغيير اتجاه التدفق بحيث يتجه الى المناطق التى تعانـى من ندرة السكان عن طريق تنمية هذه المناطق ، وتوفير الاحتياجات الاساسية للسكان وخاصة العمل والسكن ومتطلبات الحياة اليومية ، والاستفادة بنتائج تجارب الدول الاخرى فى هـــذا المجال وتبادل المعلومات المتعلقة بالبرامج التى تقدم للمهاجرين كتسهيلات، ولاسيما بالنسبة لاستيطان الاراضى ، ومشاريع الانتقال من مكان لآخر ، وبرامج التوطن وخاصة المتعلقـــة بالسكان الرحل فقد يساعد ذلك فى الحد من تيارات الهجرة الى الحضر . فدراسة وتحليل تيارات الهجرة من والى محافظات الحدود التى تعانى من الندرة السكانية ، وفى نفس الوقت تضم امكانات مستقبلية للتنمية،قد يفيد فى التعرف على اتجاه التدفق وحجم وتحديد صورتها كمحافظات طاردة أو جاذبة للسكان .

٥- ٢ تيارات الهجرة :

الهجرة هى الحركة المكانية للسكان بين وحدتين مكانيتين بقصد الاقامة الدائمـــة أو المؤقته ، ويطلق على الوحدة المكانية المهاجر منها الاقليم المرسل أو الاقليم الاصلـــى والوحدة المكانية المهاجر اليها الاقليم المستقبل أو أقليم الوصول . وترجع اهمية دراســـة الهجرة الداخلية الى انها عامل من عوامل النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضرية. كمـــا انها تؤدى الى نقص كمى فى عدد سكان الاقليم المهاجر منه . كما تلعب دورا هاما فـــى اختلاف معدل النمو السكانى من منطقة لاخرى.

ويوضح الجدول (٨) توزيع السكان المصريين حسب محافظة الاقامة الحالية ومحافظـة الميلاد فى تعداد ١٩٨٦ . وعلى ضوء هذين البيانيين يمكن معرفة حجم ونسبة المهاجرين مـن

جدول (٨)

توزيع السكان المصريين حسب محافظة الميلاد والاقامة الحالية تعداد ١٩٨٦

الميلاد	البحر الاحمر	الوادى الجديد	مطروح	شمال سيناء	جنوب سيناء	اجمالـــى
القاهرة	١٤٣١	١٥٠٩	٩٩٠	١٤٢١	٥٤٠	٥٨٩١
الاسكندرية	٣٩١	٢٥٥	٤٠٤٣	١٨٠	١٣٣	٤٩٠٢
بور سعيد	١١٩	٣٢	٦٦	١٩٥	٧٩	٤٩١
السويس	١٤٣١	٦٠٨	١٢٧	١٠٤	٤٦٥	٢٧٣٥
دمياط	١٣٥	٢٦	١٢٦	٣٠	١١	٣٢٨
الدقهلية	٢٣٧	١٣٤١	٨٦٨	٥٤٨	٥٦٨	٣٥٦٢
الشرقية	٣٢٢	١٥٦١	١٢٢٢	١٥٠٥	٦٨٢	٥٢٩٢
القليوبية	١٧٧	٦٦	١٩٣	٢٦٨	٨١	٧٨٥
كفر الشيخ	١٣٦	٥	٥٨٣	٥٥	٢١١	٩٩٠
الغربية	١٨٨	٦٥	١٠٠١	٥٣٢	٣٥٥	٢١٤١
المنوفية	٢٦٨	١٦٥	٥٤٢	٥٥٠	٢٨٦	١٨١١
البحيرة	١١٦	٨١	١٦٧٣	١٣٦٦	٩٠	٣٣٢٦
الاسماعيلية	١٤٠	٤٢	١١٩	١٠٤٠	٢٨٨	١٦٢٩
الجيزة	٣٤٧	٢١٧	٢٢٨	٢٧٢	١٥٤	١٢١٨
بنى سويف	١٩١	١٨٣	١٥١	١٩٦	١٧٥	٨٩٦
الفيوم	٨٠	١٩٩	١٠٣	٧٥	٦٢	٥١٩
المنيا	٣٢١	٤٠٨	٣٥١	٩٢٠	١٤٢	٢٦٦١
اسيوط	٥٤٦	٢٦٥٧	٣٧٥	٢٤٥	٣١٩	٤١٤٢
سوهاج	٤٢١	٢٣٣٠	١٠١١	٢٥٥	١٢٠	٤١٣٧
قنا	٢٠٨١٧	٧٠٨	٥٢٦	١٩٢	٣٨١	٢٢٦٢٤
اسوان	١٤١٦	١٢٧	٨٥	٧٧	٤٣	١٧٤٨
البحر الاحمر	٥٣١٦٩	٩٤	٤١	٥٠	٢١	٣٠٦
الوادى الجديد	٥٢٤	٩٧٩١٩	٢٩٧	٣٤١	٧٧	١٢٣٩
مطروح	١٢٣	١٩٨	١٣٩٣٨٣	٣١٧	٤٧	٦٨٥
شمال سيناء	٨٧	٧٧	٢١	١٤٩٥٤٥	٢٠٧	٣٩٢
جنوب سيناء	٢١٢	٦٧	٥	١٧٩	١٨٩٨١	٤٦٣
اجمالى	٣١٨٢٤	١٣٠٢١	١٤٧٤٧	١٠٩١٣	٥٥٣٧	٧٦٠٤٢
٪	٪٤٢	٪١٧	٪١٩	٪١٥	٪٧	٪١٠٠

المصدر:

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام ١٩٨٦ ، نتائج العينة ، خصائص السكان والظروف السكنية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، جدول ٤٦ ص ٣٨٢.

جدول رقم (٩)

توزيع السكان المصريين حسب محافظة الاقامة الحالية ومحافظة الميلاد تعداد ١٩٨٦

الاقامة الحالية	البحر الاحمر	الوادى الجديد	مطروح	شمال سيناء	جنوب سيناء	الاجمالى
القاهرة	١١٨٥	٦٠٨٠	٥٧٨	٣٠٣٢	٣٣٥	١١٢١٠
الاسكندرية	١٧٢	١٩٧	١٢٥٨	٣٣١	٧٤	٢٠٣٢
بور سعيد	٣٠	١٥	٢٧	١٩٣	-	٢٦٥
السويس	١٠١١	٣٢٤	٢٥	٤٢٢	٦٧٥	٢٥٤٧
دمياط	٧١	٤٤	١٥	٥٣	٦	١٨٩
الدقهلية	٩٥	٦٢٢	٩١	٦٥	١٠	٨٨٣
الشرقية	٤١٩٦	٢٠٠	١٩٧	٧٩٧	٨٨	٥٤٧٨
القليوبية	١٦٤	٢٨٨	٩٣	٢٥٣	٤٠	٨٣٨
كفر الشيخ	٩٢	١٥	١٥	-	٨٣	٢٠٥
الغربية	٢٧٧	٧٣	٦٢	٧٠	٢٧	٥١٠
المنوفية	١٢٧	٢٤	٤١	١٩٣	١٥	٤٠٠
البحيرة	١٢٤	١٢٣	٣٩٥	١٢٨٩	٣١	١٩٧٢
الاسماعيلية	٨٩	٦٨	٨٠	٢٨٩٩	٧٥	٣٢١١
الجيزة	٤٣٢	٢٧٧٦	٢١٣	٣٥٥	٧٠	٣٨٤٦
بنى سويف	٣٥	٢١٤	١٥	٢٥	١٥	٣٠٤
الفيوم	١٥	٦٨٩	٤٥	١٠	٤٠	٧٩٩
المنيا	٥٦	١٣٦٥	٢١	٩٨٩	٨١	٢٥١٢
اسيوط	٥٧	١٠٩٥	١٥	٣١	٩٨	١٢٩٦
سوهاج	٦٩	٦٨٨	٦٣	١١	-	٨٣١
قنا	٦٤٥	٤٢٩	١٠	٢٠	١٠	١١١٤
اسوان	٢٦١	١٤٦	٥٠	٧٤	-	٥٣١
البحر الاحمر	٥٣١٦٩	٥١٩	١٢٢	٨٧	٢١٢	٥٤١١٠
الوادى الجديد	٩٤	٩٨٩١٩	١٩٨	٧٧	١٠	٩٩٢٩٨
مطروح	٤١	٢٩٧	١٣٩٣٨٣	-	-	١٣٩٧٢١
شمال سيناء	٥٠	٣٤١	٣١٧	١٤٩٥٤٥	١٧٩	١٥٠٤٣٢
جنوب سيناء	٢١	٧٠	٤٧	١٩٧	٢٣٢٧٩	٢٣٦١٤
جملة	٩٤١٩	١٦٧٠٢	٣٩٩٥	١١٤٧٣	٢١٧٤	٤٣٧٦٣
٪	٪٢٢	٪٣٨	٪٩	٪٢٦	٪٥	٪١٠٠

المصدر:

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام ١٩٨٦ ، نتائج العينة ، خصائص السكان والظروف السكنية ، القاهرة ١٩٨٩ ، جدول ٤٦ ص ٣٨٢.

محافظات الوادى الى كل محافظة من المحافظات الصحراوية . وما اذا كانت جميع محافظات الحدود مستقبلية للهجرة ام لا .

فاذا نظرنا الى حركة الخروج (الطرد) من محافظات وادى النيل والدخول الى محافظات الحدود نجد أن :

١- تستحوذ محافظات البحر الاحمر على النصيب الاكبر من الهجرة الخارجة من محافظات وادى النيل الى محافظات الحدود فبلغ اجمالى حجم الهجرة الداخلة الى تلك المحافظة ٣١٨٢٤ مهاجر بنسبة ٤٢٪ من الاجمالى . اى أن البحر الاحمر وحدها يدخلها تقريبا نصف حجم حركة الهجرة الداخلة ، تليها مطروح ١٩٪ فالوادى الجديد ١٧٪ ، فسيناء الشمالية ١٥٪ والجنوبية ٧٪ .

٢- تستقبل البحر الاحمر ٦٥٪ من المهاجرين اليها من محافظة قنا،فقرب المحافظتين وسهولة المواصلات بينهما وتماثل السكان فى العادات والتقاليد والنظام القبلى كلها عوامل تشجع على الهجرة بينهما .

٣- يستقبل الوادى الجديد ٢٠٪ من المهاجرين من اسيوط ، ١٨٪ من سوهاج يليهما الشرقية فالقاهرة فالدقهلية (١٢٪ ، ١٢٪ ، ١٠٪) من اجمالى المهاجرين اليها . أى أنه يتلقى ٣٨٪ من المهاجرين من اسيوط وسوهاج.

وذلك لقرب المحافظتين من الوادى الجديد وسهولة الانتقال بينهما ، بالاضافة الى ان استصلاح الاراضى فى حاجة الى ايدى عاملة زراعية،واهل الواحات ليس لهم دراية بالزراعات التقليدية.

٤- تستقبل مطروح ٢٧٪ من المهاجرين اليها من الاسكندرية ، ١٠٪ من البحيرة ، ٨٪ من الشرقية ، ٥ر٧٪ من سوهاج ، ٧٪ من الغربية .

٥- تستقبل شمال سيناء ١٤٪ من المهاجرين اليها من الشرقية يليها القاهرة ١٣٪ فالبحيرة حوالى ١٣٪ فالاسماعيلية ١٠٪.

٦- تستقبل جنوب سيناء ١٢٪ من مهاجريها من الشرقية تليها الدقهلية ١٠٪ فالقاهرة ١٠٪ فالسويس ٨٪ .

وهذه التيارات توضح ان الهجرة تتم من المحافظات القريبة الى محافظات الحدود وهذا يرجع الى :

أ - سهولة الانتقال وقلة تكلفة الرحلة لتوفر المواصلات والطرق.

ب -بعض القبائل تعيش فى المحافظتين المحافظة الطاردة والمحافظة المستقبلة . فقد تتشابه الظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد كالبحر الاحمر وقنا ، والاسكندرية ومطروح. .

ويشير جدول (٩) الى عدد الافراد المولودين بمحافظات الحدود وهاجروا الى محافظات وادى النيل (طرد للسكان) نجد ان :

١- محافظة الوادى الجديد هى اكبر محافظات الحدود طردا للسكان فقد بلغ عدد المهاجرين منها ١٦٧٠٢ فرد بنسبة ٣٨٪ من اجمالى المهاجرين من محافظات الحدود، يليها شمال سيناء ٢٦٪ فالبحر الاحمر ٢٢٪ ، فمطروح ٩٪ فجنوب سيناء ٥٪ .

٢- تتجه نسبة كبيرة من المهاجرين من البحر الاحمر الى الشرقية ٤٥٪ ، يليها القاهرة ١٣٪ فالسويس ١١٪ من اجمالى المهاجرين الخارجين من المحافظة ، ويلاحظ ان محافظتى القاهرة والسويس محافظات حضرية .

٣- ويتجه اغلب المهاجرين من الوادى الجديد الى القاهرة ٣٦٪ تليها الجيزة ١٧٪ فالمنيا ٨٪ واسيوط ٧٪ من الاجمالى . أى أن القاهرة تستحوذ على اكثر من ثلث المهاجرين الخارجين من الوادى الجديد ، وقد تكون هجرتهم الى المنيا واسيوط خطوة للهجرة الى القاهرة .

٤- ويتجه اغلب الخارجين من محافظة مطروح الى الاسكندرية ٣١٪ يليها القاهرة ١٥٪ فالبحيرة ١٠٪ . من اجمالى الخارجين من المحافظة الى محافظات وادى النيـــــل. وتستحوذ الاسكندرية على ثلث المهاجرين الخارجين من مطروح.

٥- ويتجه ٢٦٪ من الخارجين من شمال سيناء الى القاهرة يليها الاسماعيليـــــــة ٢٥٪ فالبحيرة ١١٪ فالمنيا ٩٪ فالشرقية ٧٪ من اجمالى المهاجرين من محافظة شمال سيناء الى محافظات الجمهورية .

٦- اما جنوب سيناء فنجد السويس تستحوذ على ٣١٪ تليها القاهرة ١٥٪ فالبحر الاحمر ١٠٪ من اجمالى الخارجين من المحافظة .

٥-٣ صافى الهجرة:

وتستخدم تيارات الهجرة الداخله والخارجة فى حساب صافى الهجرة لعام ١٩٨٦ وتشير بيانات الهجرة فى جدولى ٩،٨ الى ان محافظات الحدود تعتبر مستقبلة للمهاجرين حيـــث يبلغ صافى الهجرة (الداخلة) ٣٢٢٧٩ نسمة بنسبة ٦٪ مـــن مجموع سكان المحافظات الصحراوية . وتشير هذه النسبة الموجبة الى ان محافظات الحدود تعتبر محافظات مستقبلة للهجرة بعد ان كانت محافظات طاردة لها . وبحساب صافى الهجرة لكل محافظة على حـــدة (جدول ١٢) وجد ان :

١- صافى الهجرة (الداخلة) للبحر الاحمر ٢٢٤٠٥ فرد بنسبة ٢٥٪ من اجمالى عدد السكان بالمحافظة عام ١٩٨٦.

٢- صافى الهجرة (الخارجه) من الوادى الجديد (سالبا) ٣٦٨١ فرد بنسبة ٢ر٣٪ مـــن اجمالى عدد السكان المحافظة لعام ١٩٨٦.

٣- صافى الهجرة (الداخلة) لمطروح ١٠٧٥٢ فرد بنسبة ٧٪ من اجمالى عدد السكـــــان بالمحافظة لعام ١٩٨٦ .

٤- صافى الهجرة الخارجة من شمال سيناء (سالبا) ٦٥٠ فرد بنسبة ٣ر٣٪ من اجمالى عدد السكان بالمحافظة لعام ١٩٨٦.

جدول (١٠)

الهجرة الداخلة والخارجه والصافية خلال الحياة بين محافظات الحدود ١٩٨٦

المحافظة	هجرة داخلة	هجرة خارجة	هجرة صافية
البحر الاحمر	٣١٨٢٤	٩٤١٩	+ ٢٢٤٠٥
الوادى الجديد	١٣٠٢١	١٦٧٠٢	- ٣٦٨١
مطروح	١٤٧٤٧	٣٩٩٥	١٠٧٥٢
شمال سيناء	١٠٩١٣	١١٤٧٣	- ٥٦٠
جنوب سيناء	٥٥٣٧	٢١٧٤	٣٣٦٣
اجمالى	٧٦٠٤٢	٤٣٧٦٣	٣٢٢٧٩

المصدر:

من الجدولين ٨، ٩

٥- صافى الهجرة (الداخلة) لجنوب سيناء ٣٣٦٣ فرد بنسبة ١٢٪ من اجمالى عدد السكان بالمحافظة لعام ١٩٨٦.

وتوضح البيانات ان البحر الاحمر ومطروح وجنوب سيناء تعتبر محافظات مستقبلة للمهاجرين بينما الوادى الجديد وشمال سيناء محافظات طاردة للسكان .

ويبدو ان محافظة الوادى الجديد وشمال سيناء مازالت محافظات طاردة للسكان فشمال سيناء مازالت تعانى من تعثر التنمية بها لعدم توافر المياه الصالحة للاستخدام والشرب وبطء عمليات التنمية والتعمير بها فجزء من سكانها المستقرين يعملون فى صيد وتصدير الاسماك من بحيرة البردويل ، وجزء يعمل بالزراعة والتجارة فى انتاجهم الزراعى ، والقليل يعمل بالرعى . فالمخططين مازالوا يخططون لمستقبل المحافظة بعد وصول ترعة السلام اليها، وقيام الزراعة عليها ، وخاصة انها تتمتع بمساحات شاسعة من الاراضى الصالحة للزراعة بوسطها الى جانب طول الفترة التى عاش فيها سكان شمال سيناء فى عزلة عن باقى المحافظات . اما الوادى الجديد فطبيعة المنطقة هناك باعتبارها ثلاث واحات المسافات بينهما شاسعة والطريق الذى يربط بينها جارى العمل به ، فكل واحة تعتمد على نفسها وسكانها فى تحقيق كفايتها الذاتية . ومازالت عمليات استصلاح الاراضى متعثرة لعدم التأكد من كمية المياه المتوفرة ، واذا كانت متجددة ام محدودة بكمية معينة.فتعتمد التنمية بهذه المحافظة على عمليات استصلاح الاراضى الزراعية وعلى الاكتشافات الجارية لاستغلال المعادن المتوفرة بها .

(٦) الحالة التعليمية

تولى الدولة اهتماما خاصا بالتعليم لما له من دور هام فى تحقيق التقدم الاقتصادى والتطور الاجتماعى ولاسهامه فى التنمية الشاملة . فعملية التنمية تتطلب وجود قاعدة عريضة من المتعلمين قادرة على توفير احتياجات التنمية من التخصصات المختلفة سواء العلمية أو الادارية أو العمالة المدربة بأنواعها ، فتوفير الخدمة التعليمية طبقا لمتطلبات سكان منطقة ما يساعد على استقرار سكانها ، الى جانب تنمية مهاراتهم وقدراتهم الابداعية التى تساعد على الاستخدام الامثل لمصادر الثروة الطبيعية المتوفرة بها .

وتشير البيانات الى انخفاض نسبة الامية فى هذه المحافظات خلال الفترة مابين تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦، وارتفاع نسبة السكان المتعلمين فى مستويات التعليم المختلفة وتفوق نسبتهم احيانا عن نسبتهم على مستوى الجمهورية خلال نفس الفترة. .

وسيتم شرح هذا الجزء بالتفصيل فى الجزء الخاص بقطاع التعليم فى هذه الدراسة.

(٧) السكان والحالة الزواجية:

عادة ماتجمع بيانات الحالة الزواجية لمن بلغ سن الزواج وسبق له الزواج فعلا وهي طبقا للسن القانوني (١٦ سنة للاناث ، ١٨ سنة للذكور) ويشير جدول (١١) الى توزيع السكان حسب الحالة الزواجية فى محافظات الحدود طبقا لنتائج تعداد ١٩٨٦.

فيوضح الجدول ان نسبة "لم يتزوج بعد" فى جميع محافظات الحدود اقل من نفس النسبة على مستوى الجمهورية (٧ر٢٥٪) فيماعدا محافظة الوادى الجديد فهى اعلى ، اما بالنسبة لجملة محافظات الحدود فقد كانت نسبة لم يتزوج بعد اعلى فى محافظات الوادى الجديد (٨ر٢٥٪) وشمال وجنوب سيناء (٣ر٢٥٪ ، ٢٤٪) عن مثيلتها على مستوى محافظات الحدود ككل (٦ر٢٣٪)، بينما كانت محافظة البحر الاحمر ٣ر٢٣٪ ومطروح ٦ر٢٠٪ اقل .

اما فيما يتعلق بفئة (المتزوج) فنجد انها تبلغ (٨ر٦٤٪) على مستوى الجمهورية وهى اقل من مثيلتها على مستوى محافظات الحدود ككل (٧٠٪)،وتعتبر محافظة مطروح اعلى المحافظات بالنسبة للمتزوجين حيث تبلغ نسبتهم ٥ر٧٣٪ تليها البحر الاحمر ٧ر٧٠٪ فجنوب سيناء ٦ر٦٩٪ فشمالها ١ر٦٨٪ وتأتى محافظة الوادى الجديد فى المؤخرة حيث تصل نسبة المتزوجين ٣ر٦٧٪ .

ويشير جدول (١١) ايضا الى ان نسبة فئة (المطلق) و(الارمل) معا تقل فى محافظات الحدود ككل ٦ر٥٪ عن مثيلتها على مستوى الجمهورية ٥ر٨٪ ، وتصل الى اقصاها فى محافظة الوادى الجديد ١ر٦٪ وادناها فى محافظات جنوب سيناء ٥٪ وتقع باقى محافظات الحدود بينهما .

وفى النهاية يمكن القول ان نسبة المتزوجين اعلى فى محافظات الحدود عن نسبتهم على مستوى الجمهورية.اما نسبة الارامل فهى اقل من نسبتهم على مستوى الجمهورية،وقد يرجع ذلك الى ارتفاع نسبة البقاء على قيد الحياة فى المحافظات الصحراوية نتيجة لطبيعة الحياة البدوية وخلو هذه المناطق من التلوث والامراض المتوطنة اما باقى الفئات (لم يتزوج بعد) ، متزوج (مطق) فنجد ان نسبتهم تقترب من نسبتهم على مستوى الجمهورية .

جدول (١١)

التوزيع النسبى للسكان حسب الحالـــة الزواجيـــــة

المحافظـــة	لم يتزوج بعد	متزوج	عقد قران	مطلق	ارمل	غير مبين	جملة
البحر الاحمر	١١٥٩٠	٣٥١٧٥	٣٤١	٣٨٤	٣٢٢٨	١٦	٤٩٧٣٣
٪	٢٣ر٣	٧٠ر٧	٠ر٧	٠ر٨	٤ر٥		١٠٠
الوادى الجديد	١٥٢٢٧	٣٩٦٩٦	٤٧٩	٥٦٩	٣٩٩٤	٤	٥٨٩٦٩
٪	٢٥ر٨	٦٧ر٣	٠ر٨	١ر٠	٥ر١		١٠٠
مطروح	١٥٥٦٥	٥٥٤٢١	٣٥٨	١٠٥٨	٢٩٧١	٢٣	٧٥٣٩٦
٪	٢٠ر٦	٧٣ر٥	٠ر٥	١ر٤	٤		١٠٠
شمال سيناء	٢١٨٦٣	٥٨٨٧٤	٧٦٧	٦٣٨	٤٣٤٣	٢٩	٨٦٥١٤
٪	٢٥ر٣	٦٨ر١	٠ر٩	٠ر٧	٥		١٠٠
جنوب سيناء	٤٠٨٨	١١٨٣٦	١٨١	١٧٣	٦٨١	٥٣	١٧٠١٢
٪	٢٤	٦٩ر٦	١ر١	١ر٠	٤	٠ر٣	١٠٠
جملـــــة	٦٨٣٣٣	١٠١٠٠٢	٢١٢٦	٢٨٢٢	١٣٢١٧	١٢٥	٢٨٧٦٢٥
٪	٢٣ر٦	٧٠ر٠	٠ر٧	١ر٠	٤ر٦		١٠٠
جملة الجمهورية	٦٨٥٧٣٦٦	١٧٢٨٨٦٨٦	٢٧٥٥٢١	٢٢٦١٥١	٢٠٢٧٠٥٧	١٦٢٩٥	٢٦٦٨٩٠٧٦
٪	٢٨ر٧	٦٤ر٨	١ر٠	٠ر٩	٧ر٦		١٠٠

المصدر:

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النتائج النهائية ، تعداد ١٩٨٦ ، جدول رقم (١٠) ، ص ٥٦ .

ثانيا : قوة العمل

يستهدف هذا الفصل عرض أهم خصائص قوة العمل فى محافظات الحدود وتطورها خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٦. ويتضمن ذلك حجم قوة العمل ومعدلات النشاط الاقتصادى وتركيب قوة العمل حسب الأنشطة الاقتصادية وهيكلها المهني وتوزيعها حسب الحالة العملية. وجدير بالتنوية أن هذا الفصل يعتمد أساسا على بيانات تعدادى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ باعتبار أن البيانات التعدادية هى أكثر مصادر بيانات القوى العاملة شمولا وتفصيلا.

أ - حجم قوة العمل ونموها :

زاد حجم قوة العمل (٦ سنوات فأكثر) فى محافظات الحدود ككل من ٨٠ر٤ الفا بمعدل نمو سنوى قدره ٦ر٦ فى المائة وهو معدل يساوى ثلاثة أمثال معدل نمو قوة العمل القومية (٢ر٢٪) وكان معدل النمو لقوة العمل الذكور (٥ر٦٪) أقل من ذلك الخاص بقوة العمل الإناث . (الجدول رقم ١) .

وباستبعاد سيناء (حيث بلغ معدل نمو قوة العمل بها أقصاه ٤ر٢٨٪) حيث تم حصر السكان وقوة العمل فى المناطق المحررة فقط عام ١٩٧٦ . فقد تراوح معدل نمو قوة العمل (٦ سنوات فأكثر) بين ٤ر١٪ (فى محافظة مطروح) و ٩ر٤٪ (فى محافظة البحر الأحمر .

ويعتبر الاختلاف فى نسبة صغار السن وتطوره خلال الفترة أحد الاسباب الاساسية فى معدلات نمو قوة العمل بين محافظات البحر الأحمر والوادى الجديد ومطروح . حيث يلاحظ أن نسبة صغار السن كانت أعلى ماتكون عام ١٩٧٦ في محافظة مطروح تليها محافظة الوادى الجديد وأقل ماتكون فى محافظة مطروح والوادى الجديد ولكنها انخفضت بدرجة أقل كثيرا فى محافظة البحر الاحمر ، وقد انخفضت هذه النسبة جوهريا فى محافظتى مطروح والوادى الجديد ولكنها انخفضت بدرجة اقل كثيرا فى محافظة البحر الاحمر، ومن ثم نجد أن مدى التفاوت فى معدلات نمو قوة العمل (١٥ عاما فأكثر) أقل كثيرا بين هذه المحافظات الثلاثة ، حيث تراوح المعدل المستوى بين ٣واوه فى المائة . ويلاحظ ، بصفة عامة إرتفاع معدل النمو لقوة العمل (١٥ عاما فأكثر) (٩ر٧٪ لمحافظات الحدود ككل عن المعدل المناظر لقوة العمل (٦ سنوا فأكثر) والسابق الاشارة اليه . (٦ر٦٪) . ومن ناحية أخرى زادت الفجوة بين معدلى الذكور والأناث (٣ر٧٪ للذكور و٨ر١٧٪ للاناث لقوة العمل ١٥ عاما فأكثر بالمقارنة بدلا من ٥ر٦٪ و ٨ر٨٪ لقوة العمل ٦ سنوات فأكثر لمحافظات الحدود ككل) وتنطبق الملاحظتان السابقتان على كل من المحافظات المختلفة

جدول (١)

حجم قوة العمل بمحافظات الحدود ومعدلات نكوه حسب النوع

١٩٧٦-١٩٨٦

النوع	حجم قوة العمل				نسبة صغار السن (٪)		معدلات النمو السنوية (٪)	
	٦ سنوات فأكثر		١٥ سنة فأكثر*					
	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦	٦ فأكثر	١٥ فأكثر
البحر الأحمر								
ذكور	١٦٤٧٧	٢٥٧٣٩	١٥٧٢٩	٢٤٩١٧	٤,٥	٣,٢	٤,٦	٤,٧
اناث	٧٨٦	٢١٦٩	٦٥٩	٢٠٤٦	١٦,٢	٥,٧	١٠,٧	١٢,٠
جملة	١٧٢٦٣	٢٧٩٠٨	١٦٣٨٨	٢٦٩٦٣	٥,١	٣,٤	٤,٩	٥,١
الوادى الجديد								
ذكور	١٩٦٨١	٢٥٧٦١	١٧٦١٨	٢٥٤١٦	١٠,٥	١,٣	٢,٧	٣,٧
اناث	١٥٠٦	٣٨٣١	٧٤٠	٣٧٩٧	٥٠,٩	٠,٩	٩,٨	١٧,٨
جملة	٢١١٨٧	٢٩٥٩٢	١٨٣٥٨	٢٩٢١٣	١٣,٤	١,٣	٣,٤	٤,٨
مطروح								
ذكور	٣٤١٧٨	٣٨٨٩١	٢٦٨٨٦	٣٤٨٥٣	٢١,٣	١٠,٤	١,٣	٢,٦
اناث	٣٥٣٩	٤٣١٢	٨٨٤	٢٦٣٨	٧٥,٠	٣٨,٨	٢,٠	١١,٦
جملة	٣٧٧١٧	٤٣٢٠٣	٢٧٧٧٠	٣٧٤٩١	٢٦,٤	١٣,٢	١,٤	٣,٠
سيناء								
ذكور	٤١٩٤	٤٨٩٥٦	٣٨٦٧	٤٥٠٦٨	٧,٨	٧,٩	٢٧,٩	٢٧,٨
اناث	٩٦	٣٤٥٤	٢٩	٣١٧١	٦٩,٨	٨,٢	٤٣,١	٥٩,٩
جملة	٤٢٩٠	٥٢٤١٠	٣٨٩٦	٤٨٢٣٩	٩,٢	٨,٠	١٨,٤	٢٨,٦
اجمالى محافظات الحدود								
ذكور	٧٤٥٣٠	١٣٩٣٤٧	٦٤١٠٠	١٣٠٢٥٤	١٤,٠	٦,٥	٦,٥	٧,٣
اناث	٥٩٢٧	١٣٧٦٦	٢٣١٢	١١٦٥٢	٦١,٠	١٥,٤	٨,٨	١٧,٨
جملة	٨٠٤٥٧	١٥٣١١٣	٦٦٤١٢	١٤١٩٠٦	١٧,٥	٧,٣	٦,٦	٧,٩

* لا تشمل الا الاعداد المحدوده بين غير المصريين.

ونتيجة لتفاوت معدلات نمو قوة العمل بالمحافظات المختلفة تغيرت الأنصبة النسبية لكل محافظة من اجمالى قوة العمل فى محافظات الحدود ككل . فقد زاد نصيب سيناء من ٣ر٥٪ من قوة العمل ٦ سنوات فأكثر عام ١٩٧٦ الى ٣ر٣٤٪ عام ١٩٨٦ وهذا وضع خاص في ضوء الاستثنائية التى شهدتها سيناء خلال تلك الفترة . ومن ناحية أخرى ، انخفضت الأنصبة النسبية لبقية المحافظات (من ٥ر٢١٪ الى ٢ر١٨٪ لمحافظة البحر الأحمر ، ومن ٣ر٢٦٪ الى ٣ر١٩٪ للوادى الجديد ومن ٩ر٤٦٪ الى ٢ر٢٨٪ لمطروح) ويمكن أن يقال نفس الشيء بالنسبة للانصبة النسبية للمحافظات المختلفة من قوة العمل ١٥ عاما فأكثر .

ب – معدلات النشاط الاقتصادى والاعالة :

غنى عن البيان أن حجم قوة العمل وتطوره يرجع إلى أعداد السكان ونموها وإلى معدلات النشاط الإقتصادى ومايطرأ عليها من تطورات . ويوضح الجدول رقم (٢) معدلات النشاط الاقتصادى (أو معدلات المساهمة فى قوة العمل) حسب النوع بالاضافة الى معدلات الاعالة بمحافظات الحدود .

ويوضح هذا الجدول أن معدل المساهمة فى قوة العمل ست سنوات فأكثر فى محافظات الحدود ككل قد إنخفض من ٦ر٣٠ الى ١ر٢٧ فى المائة ؛ وذلك بالمقارنة بانخفاض المعدل المناظر للدولة ككل من ١ر٣٠ الى ٨ر٢٧ فى المائة بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ .

ويبرز الجدول الاختلاف الكبير فى معدلات النشاط بين الذكور والاناث (٤٧٪ و١ر٥٪ على الترتيب عام ١٩٨٦) وقد انخفض معدل النشاط للذكور من ٥ر٥٤٪ الى ٠ر٤٧٪ خلال الفترة ١٩٧٦–١٩٨٦ بينما ارتفع معدل نشاط الاناث من ٧ر٤٪ الى ١ر٥٪ خلال نفس الفترة .

ويلاحظ أن معدلات المساهمة فى قوة العمل (٦ سنوات فأكثر) لكلا النوعين تختلف من محافظة لأخرى . فهى تصل إلى أدني مستوى لها فى محافظة الوادى الجديد (٩ر٢٤٪ عام ١٩٧٦ و ١ر٢٦٪ عام ١٩٨٦) ، وأعلى مانكون فى سيناء (١ر٤٤٪) فى عام ١٩٧٦ وفى محافظة البحر الاحمر (١ر٣١٪) عام ١٩٨٦ . وبصفة عامة فإن نمط الاختلافات فى مستويات معدلات النشاط وتطورها خلال فترة الدراسة لقوة العمل ١٥ عاما فأكثر تتشابه مع تلك الخاصة بقوة العمل (٦ سنوات فأكثر) وإن إختلف

جدول (٢)

معدلات المساهمة فى قوة العمل حسب النوع ومعدلات الاعالة بمحافظات الحدود ١٩٧٦، ١٩٨٦.

النوع / السنة	معدلات المساهمة						معدلات الاعالة
	ذكور		اناث		جملة		
	٦ فأكثر	١٥ فأكثر	٦ فأكثر	١٥ فأكثر	٦ فأكثر	١٥ فأكثر	٦ فأكثر
البحر الاحمر							
١٩٧٦	٥٤,٥	٥٢,٠	٣,١	٢,٦	٣١,٢	٢٩,٦	٢٢١
١٩٨٦	٥٢,٥	٥١,١	٥,٣	٥,١	٣١,١	٣٠,٢	٢٢١
الوادى الجديد							
١٩٧٦	٤٥,٣	٤٠,٦	٣,٦	١,٨	٢٤,٩	٢١,٦	٣٠٢
١٩٨٦	٤٤,٥	٤٣,٩	٦,٩	٦,٩	٢٦,١	٢٥,٨	٢٨٣
مطروح							
١٩٧٦	٦٠,٠	٤٧,٢	٦,٤	١,٦	٣٣,٥	٢٤,٧	١٩٨
١٩٨٦	٤٦,٧	٤٢,٤	٥,٥	٣,٤	٢٦,٨	٢٣,٥	٢٧٣
سيناء							
١٩٧٦	٦٩,٠	٦٣,٦	٢,٦	٠,٨	٤٤,١	٤٠,١	١٢٧
١٩٨٦	٤٦,٢	٤٤,٦	٣,٧	٣,٥	٢٦,٢	٢٥,٣	٢٨١
اجمالى محافظات الحدود							
١٩٧٦	٥٤,٥	٤٦,٩	٤,٧	١,٨	٣٠,٦	٢٥,٣	٢٢٧
١٩٨٦	٤٧,٠	٤٤,٩	٥,١	٤,٤	٢٧,١	٢٥,٧	٢٦٨

مدى التباين ودرجة التطور مع وجود بعض الاستثناءات المحدودة . (جدول رقم ٢)

وعموما فإن معدلات النشاط الاقتصادى بمحافظات الحدود تعتبر منخفضة فى ضوء المعدلات الدولية . ويرجع ذلك أساسا إلى إرتفاع نسبة صغار السن بين السكان نتيجة لارتفاع الخصوبة بالاضافة الى ضآلة مساهمة المرأة فى قوة العمل . وبطبيعة الحال فإن المستوى المنخفض لمعدلات النشاط ينطوى على عبء ثقيل للاعالة ؛ حيث يبلغ معدل الاعالة (أى عدد المعولين - أى غير النشطين اقتصاديا - لكل مائة فى قوة العمل) ٢٢٧ فى عام ١٩٧٦ وارتفع إلى ٢٦٨ عام ١٩٨٦ فى محافظات الحدود ككل. وبلغ هذا المعدل أعلى مستوى له فى عام ١٩٨٦ فى محافظة الوادى الجديد (٢٨٣) وأقل مستوى له فى محافظة البحر الأحمر (٢٢١) .

جـ - هيكل قوة العمل

عادة مايمثل هيكل القوى العاملة بثلاثة تصنيفات رئيسية : حسب النشاط الاقتصادى ، وحسب المهنة ، وحسب الحالة العملية . وبعكس كل من هذه التصنيفات بطريقة أو بأخرى ، السمات المتعلقة بأحد أبعاد الهيكل الاقتصادى بالمجتمع كنمط تقسيم العمل أو مزيج المهارات البشرية أو الاطار التنظيمى للأنشطة الاقتصادية. وفيما يلى تتناول هذه الجوانب الثلاث للهيكل قوة العمل بمحافظات الحدود والتغيرات التى تشهدها بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٦.

(١) هيكل الأنشطة الاقتصادية لقوة العمل :

يحتل النشاط الزراعى المركز الأول فى استيعاب قوة العمل فى محافظات الحدود ككل . ومع ذلك فقد انخفضت نسبة العمالة الزراعية من قوة العمل (٦ فأكثر) من ٣٩ر٧٪ عام ١٩٧٦ الى ٣٤ر٧٪ عام ١٩٨٦ . ورغم إنخفاض نسبة العمالة الزراعية من قوة العمل فقد زاد حجم العمالة الزراعية من ٣١ر٩ الفا إلى ٥٣ر١ ألفا خلال تلك الفترة (أى بمعدل نمو سنوى قدره ٢ر٥ فى المائة) . الجدولان ٤،٣) .

ويتشابه دور القطاع الزراعى وتطوره فى محافظات الحدود ككل مع دوره وتطوره على المستوى القومى خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٦ حيث بلغت نسبة العمالة الزراعية من قوة العمل الوطنية ٤٣ر٨ فى المائة عام ١٩٧٦ وانخفضت الى ٣٥ر٧٪ عام ١٩٨٦. ومع ذلك يلاحظ ان الانخفاض فى نسبة العاملين فى النشاط الزراعى بمحافظات الحدود كان أقل من ذلك الخاص بالدولة ككل. وأحد الأسباب الرئيسية فى ذلك هو الزيادة

جدول (٣)

التوزيع النسبى لقوة العمل (٦ فأكثر) بمحافظات الحدود حسب أقسام النشاط الاقتصادى الرئيسية والنوع ١٩٧٦

المحافظة	النوع	الزراعة	المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز	التشييد	التجارة	النقل والمواصلات	التمويل	الخدمات	انشطة غير واضحة	الجملة
البحر الاحمر	ذ	١١,٩	٤١,٦	٣,١	٠,٣	٦,٧	٤,٩	٧,٢	١,٨	١٨	٤,٥	١٠٠
	أ	٥,٧	٨,٧	٠,٥	—	٠,٨	١,٤	١,٧	١,٣	٥٨,٢	٢١,٧	١٠٠
	ج	١١,٧	٤٠,١	٣,٠	٠,٢	٦,٤	٤,٨	٦,٩	١,٩	١٩,٨	٥,٢	١٠٠
الوادى الجديد	ذ	٥٠,٥	٠,٣	٢,٤	٠,٦	٥,٧	٣,١	٤,١	٠,٥	٢٤,٣	٨,٥	١٠٠
	أ	٧,٥	٠,١	٠,٨	٠,٤	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٧	٣٧,٣	٥٠,٧	١٠٠
	ج	٤٧,٤	٠,٣	٢,٣	٠,٦	٥,٤	٣,٠	٣,٨	٠,٥	٢٥,٢	١١,٥	١٠٠
مطروح	ذ	٥٣,٥	٠,٦	٢,٢	٠,٣	٦,٥	٩,٤	٥,٤	٠,٣	٩,٧	١٢,١	١٠٠
	أ	١٣,١	٠,١	١,٠	—	٠,٤	١,٤	٠,٤	٠,٥	١٤,٤	٦٨,٧	١٠٠
	ج	٤٩,٧	٠,٦	٢,٠	٠,٢	٥,٩	٨,٦	٤,٩	٠,٣	١٠,٢	١٧,٦	١٠٠
سيناء (المناطق المحررة)	ذ	٢٤,٤	١١,٦	١,٠	٠,٣	٣٣,٨	٥,٢	٦,٣	١,٨	١٠,٨	٤,٨	١٠٠
	أ	٤٨,٤	—	—	—	—	—	—	—	—	١٥,٦	١٠٠
	ج	٢٥,٨	١١,٣	١,٠	٠,٣	٣٣,١	٥,٥	٦,٢	١,٨	١٠,٥	٥,٠	١٠٠
إجمالى محافظات الحدود	ذ	٤١,٩	١٠,٢	٢,٤	٠,٤	٧,٩	٦,٥	٥,٥	٠,٨	١٥,٤	٩,١	١٠٠
	أ	١١,٩	١,٢	٠,٩	٠,١	٠,٦	١,٢	٠,٦	٠,٦	٢٥,٨	٥٧,١	١٠٠
	ج	٣٩,٧	٩,٥	٢,٣	٠,٣	٧,٣	٦,١	٥,١	٠,٨	١٦,٢	١٢,٦	١٠٠

جدول (٤)

التوزيع النسبى لقوة العمل (٦ فأكثر) بمحافظات الحدود حسب أقسام النشاط الاقتصادى الرئيسية والنوع ١٩٨٦

المحافظة	النوع	الزراعة	المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز	التشييد	التجارة	النقل والمواصلات	التمويل	الخدمات	انشطة غير واضحة	الجملة
البحر الاحمر	ذ	١٤,٥	٢٨,٩	٣,٦	١,٧	١١,٤	٤,٧	٦,٨	١,١	١٨,٨	٨,٧	١٠٠
	أ	٤,١	١,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٢	٣,٥	٣,٧	١,٨	٦٦,٠	١٨,٣	١٠٠
	ج	١٣,٧	٢٦,٧	٣,٣	١,٦	١٠,٥	٤,٦	٦,٦	١,١	٢٢,٤	٩,٤	١٠٠
الوادى الجديد	ذ	٣٦,٨	١,٥	٢,٠	٠,٨	٨,٥	٢,٣	٣,٨	١,٢	٣٤,٣	٨,٨	١٠٠
	أ	١,٤	٠,١	٠,٨	٠,٢	٠,٨	٠,٩	١,٤	٠,٩	٦١,٥	٣١,٨	١٠٠
	ج	٢٣,٢	١,٣	١,٨	٠,٧	٧,٥	٢,١	٣,٥	١,١	٣٧,٩	١١,٨	١٠٠
مطروح	ذ	٤٨,٧	٤,٥	٢,٤	٠,٩	١٠,٨	٧,٩	٥,٦	٠,٦	١٣,٨	٤,٩	١٠٠
	أ	٤٠,٩	٠,٢	١٥,٩	٠,٢	٠,٧	١,٩	١,٤	٠,٤	٣٣,٥	٥,٠	١٠٠
	ج	٤٧,٩	٤,٠	٣,٧	٠,٨	٩,٨	٧,٣	٥,٢	٠,٥	١٥,٨	٤,٩	١٠٠
سيناء	ذ	٣٨,٤	٢,٦	٢,٢	١,٠	١١,١	٦,١	٨,٢	١,٠	٢٣,٦	٥,٨	١٠٠
	أ	٨,٠	٠,٣	١,٠	٠,٥	٠,٧	١,٥	٣,٣	١,٧	٦٥,١	١٧,٧	١٠٠
	ج	٣٦,٤	٢,٤	٢,١	١,٠	١٠,٤	٥,٨	٧,٨	١,١	٢٦,٤	٦,٦	١٠٠
إجمالى محافظات الحدود	ذ	٣٦,٦	٧,٨	٢,٥	١,١	١٠,٦	٥,٦	٦,٤	٠,٩	٢٢,٠	٦,٦	١٠٠
	أ	١٥,٩	٠,٤	٥,٥	٠.٣	٠,٦	١,٨	٢,٢	١,١	٥٤,٣	١٧,٨	١٠٠
	ج	٣٤,٧	٧,١	٢,٧	١,٠	٩,٧	٥,٣	٦,٠	١,٠	٢٤,٩	٧,٦	١٠٠

جدول (٥)

التوزيع النسبى لقوة العمل (١٥ فأكثر) بمحافظات الحدود حسب أقسام النشاط الاقتصادى الرئيسية والنوع ١٩٧٦

المحافظة	النوع	الزراعة	المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز	التشييد	التجارة	النقل والمواصلات	التمويل	الخدمات	انشطة غير واضحة	الجملة
البحر الاحمر	ذ	١٠,٢	٤٣,٣	٣,١	٠,٣	٦,٩	٥,١	٧,٢	٢,٠	١٨,٧	٣,٢	١٠٠
	أ	٣,٠	١٠,٠	٠,٦	—	٠,٨	١,٥	٢,٠	١,٥	٦٨,١	١٢,٥	١٠٠
	ج	١٠,٠	٤٢,٠	٣,٠	٠,٣	٦,٦	٤,٩	٧,٠	٢,٠	٢٠,٧	٣,٥	١٠٠
الوادى الجديد	ذ	٥٠,٩	٠,٣	٢,٦	٠,٧	٦,٣	٣,٤	٤,٥	٠,٦	٢٧,١	٣,٦	١٠٠
	أ	٦,١	٠,٣	١,٢	٠,٧	١,٩	١,٩	١,١	١,٤	٣٧,٦	١١,٨	١٠٠
	ج	٤٩,١	٠,٣	٢,٦	٠,٧	٦,١	٣,٤	٤,٤	٠,٦	٢٨,٩	٣,٩	١٠٠
مطروح	ذ	٥٤,٥	٠,٧	٢,٦	٠,٣	٨,٠	١١,١	٦,٦	٠,٣	١٢,٢	٣,٧	١٠٠
	أ	٢٠,٥	٠,٢	٣,٥	٠,١	١,٢	٥,٢	١,٤	١,٨	٥٥,٣	١٠,٨	١٠٠
	ج	٥٣,٤	٠,٧	٢,٦	٠,٣	٧,٨	١٠,٩	٦,٥	٠,٤	١٣,٤	٤,٠	١٠٠
سيناء (المناطق المحررة)	ذ	٢٢,٢	١١,٨	١,١	٠,٣	٣٥,٢	٥,٢	٦,٥	٢,٠	١١,٧	٤,٠	١٠٠
	أ	٨٦,٢	—	—	—	—	—	٣,٥	—	—	١٠,٣	١٠٠
	ج	٢٢,٧	١١,٧	١,١	٠,٣	٣٤,٩	٥,١	٦,٥	٢,٠	١١,٦	٤,١	١٠٠
إجمالى محافظات الحدود	ذ	٤٠,٦	١١,٧	٢,٧	٠,٤	٨,٩	٧,١	٦,٢	٠,٩	١٧,٨	٣,٦	١٠٠
	أ	١١,٧	٣,٠	١,٩	٠,٣	١,٣	٣,٠	١,٥	١,٦	٦٤,١	١١,٦	١٠٠
	ج	٣٩,٧	١١,٤	٢,٦	٠,٤	٨,٦	٧,٠	٦,٠	٠,٩	١٩,٤	٣,٩	١٠٠

جدول (٦)

التوزيع النسبى لقوة العمل (٦ فأكثر) بمحافظات الحدود حسب أقسام النشاط الاقتصادى الرئيسية والنوع ١٩٨٦

المحافظة	النوع	الزراعة	المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز	التشييد	التجارة	النقل والمواصلات	التمويل	الخدمات	انشطة غير واضحة	الجملة
البحر الاحمر	ذ	١٢,٣	٢٩,٧	٣,٦	١,٨	١١,٥	٤,٨	٧,٠	١,١	١٩,٢	٨,٦	١٠٠
	أ	٢,٩	١,٦	٠,٤	٠,٥	٠,٢	٣,٧	٣,٨	١,٩	٦٩,٥	١٥,٥	١٠٠
	ج	١٢,٠	٢٧,٦	٣,٤	١,٧	١٠,٧	٤,٧	٦,٧	١,١	٢٣,١	٩,٠	١٠٠
الوادى الجديد	ذ	٣٦,٢	١,٥	٢,٠	٠,٨	٨,٦	٢,٣	٣,٩	١,٢	٣٤,٧	٨,٨	١٠٠
	أ	١,٢	٠,١	٠,٨	٠,٢	٠,٨	١,٠	١,٤	١,٠	٦١,٨	٣١,٧	١٠٠
	ج	٣١,٧	١,٣	١,٨	٠,٧	٧,٦	٢,١	٣,٥	١,٢	٣٨,٢	١١,٩	١٠٠
مطروح	ذ	١٠,٨	٢,٠	٢,٢	٠,٨	٧,٥	٦,٤	٤,٣	٠,٦	١٣,٢	٥٢,٢	١٠٠
	أ	١,٠	٠,٢	٠,٧	٠,٣	٠,٩	٢,٥	٢,٢	٠,٦	٥٠,٤	٤١,٢	١٠٠
	ج	١٠,١	١,٩	٢,١	٠,٨	٧,١	٦,١	٤,٢	٠,٦	١٥,٨	٥١,٣	١٠٠
سيناء	ذ	٣٧,٣	٢,٧	٢,٠	١,١	١٠,٧	٦,٠	٨,٣	١,١	٢٥,٠	٥,٨	١٠٠
	أ	٦,٠	٠,٤	١,٠	٠,٥	٠,٥	١,٦	٣,٦	١,٨	٦٩,٦	١٥,٠	١٠٠
	ج	٣٥,٢	٢,٥	٢,٠	١,٠	١٠,٠	٥,٧	٨,٠	١,٢	٢٧,٩	٦,٥	١٠٠
إجمالى محافظات الحدود	ذ	٢٥,٣	٧,٥	٢,٤	١,١	٩,٦	٥,١	٦,١	٠,٨	١٩,٨	١٩,٤	١٠٠
	أ	٢,٨	٠,٥	٠,٨	٠,٤	٠,٧	١,٩	٢,٦	١,٣	٦٢,٧	٢٦,٤	١٠٠
	ج	٢٣,٤	٦,٩	٢,٢	١,٠	٨,٨	٤,٩	٥,٨	٠,٨	٢٣,٣	١٩,٩	١٠٠

الكبيرة في عدد العاملين في هذا النشاط في سيناء في عام ١٩٨٦ لأن غالبيتهم لم يتم حصرهم في تعداد ١٩٧٦.

ومن ناحية اخرى فإنه إذا كان النشاط الزراعي يقوم بالدور الأول في إستيعاب قوة العمل الذكور (٦ فأكثر) بمحافظات الحدود ككل (٩ر٤١٪ في ١٩٧٦ و ٦ر٣٦ ٪ عام ١٩٨٦) ، فإن خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية تقوم بهذا الدور بالنسبة لقوة العمل الاناث . فقد بلغت نسبة العاملات في أنشطة الخدمات ٨ر٢٥٪ عام ١٩٧٦ إرتفعت ٣ر٥٤٪ عام ١٩٨٦. ويقوم قسم الخدمات بهذا الدور في إستيعاب قوة العمل الاناث على مستوى الدولة حيث بلغ نصيب هذا القسم من قوة العمل الأناث (٦ فأكثر) ٣ر٣٢٪ عام ١٩٧٦ زاد إلى ٦ر٤٥٪ عام ١٩٨٦.

وبالاضافة الى نشاط الخدمات ، يلاحظ أنه من الأنشطة غير الزراعية الأخرى فإن أنشطة استغلال المناجم والمحاجر ، والتشييد والبناء والتجارة والنقل والمواصلات استحوذت على نسب تتراوح بين ١ر٥٪ و ٥ر٩٪ من اجمالى قوة العمل (٦ فأكثر) بمحافظات الحدود عام ١٩٧٦ وبين ٣ر٥٪ و ١ر٧٪ عام ١٩٨٦ . وقد شهد الحجم المطلق للعاملين بأى من هذه الأنشطة زيادة معنوية خلال تلك الفترة (الجدولان ٣ ، ٤) وبمقارنة النسب الخاصة بهذه الأنشطة بمحافظات الحدود بتلك الخاصة بالدولة ككل فى عام ١٩٨٦ (حينما أصبحت الأوضاع طبيعية فى سيناء) يلاحظ مثلا أن استغلال المناجم والمحاجر يستحوذ على ١ر٧٪ من قوة العمل (٦+) بمحافظات الحدود فى حين أن النسبة المناظرة على مستوى الدولة لم تتجاوز ٣ر٪ . والحقيقة أن نصيب محافظات الحدود من إجمالى العاملين فى استغلال المناجم والمحاجر فى الدولة يبلغ ٨٦ر٢٤٪ فى حين أن نصيبها من إجمالى قوة العمل الوطنية هو ١٤ر١٪ فى عام ١٩٨٦، وهذا يعنى أن معامل التوطن لنشاط استغلال المناجم والمحاجر فى محافظات الحدود يبلغ ٨ر٢١ وهو يعكس درجة من توطن هذا النشاط فى تلك المحافظات . وبالاضافة إلى ذلك كانت نسبتى قوة العمل فى التشييد والنقل والمواصلات بمحافظات الحدود (٧ر٩ ٪ و ٦٪ على الترتيب أعلى من نظيرتيهما فى الدولة ككل (٥ر٦٪ و ٩ر٤٪ على الترتيب) أما النسب الخاصة ببقية الأنشطة من قوة العمل كانت أقل فى محافظات الحدود عنها فى الدولة ككل .

وتوجد إختلافات جوهرية بين محافظات الحدود المختلفة فى الهيكل النشاطى كقوة العمل (٦+) ، (١٥+) كما توضحها الجداول (٣)،(٤)،(٥)،(٦). وعلى سبيل المثال يلاحظ أن استغلال المناجم والمحاجر يحتل المركز الأول فى قوة العمل فى محافظة البحر الأحمر فى حين يحتل النشاط الزراعى هذا المركز فى محافظة مطروح

جدول (٧)

التوزيع النسبى لقوة العمل (١٥ فأكثر) بمحافظات الحدود حسب المهنة والنوع ١٩٧٦

المحافظة	النوع	اصحاب المهن الفنية والعلمية	المديرون	القائمون بالاعمال الكتابية	القائمون بإعمال البيع	العاملون بالخدمات	العاملون فى الزراعة	عمال الانتاج والنقل	غير مصنفين	الجملة
البحر الاحمر	ذ	٩,٣	١,٥	٨,٥	٢,٨	١٢,٦	٩,٩	٥٢,١	٣,٣	١٠٠
	أ	٤١,٧	٣,٦	٢٢,٢	٠,٨	٧,٣	٢,٦	٧,٩	١٣,٩	١٠٠
	ج	١٠,٦	١,٥	٩,١	٢,٨	١٢,٤	٩,٦	٥٠,٣	٣,٧	١٠٠
الوادى الجديد	ذ	٨,٤	١,٧	٦,٥	٢,٧	١١,٨	٥١,٣	١٣,٦	٤,٠	١٠٠
	أ	٤٢,٠	٠,٥	٢٤,٢	٠,٨	١٠,٨	٥,٠	٢,٦	١٤,١	١٠٠
	ج	٩,٨	١,٦	٧,٢	٢,٦	١١,٧	٤٩,٥	١٣,٢	٤,٤	١٠٠
مطروح	ذ	٣,٩	١,٢	٤,٢	٩,٢	٦,٩	٥٤,١	١٥,٩	٤,٥	١٠٠
	أ	٢٩,٤	٢,٧	٢٠,٦	٤,٨	٧,٤	١٩,١	٣,٣	١٢,٧	١٠٠
	ج	٤,٨	١,٣	٤,٨	٩,٠	٧,٠	٥٢,٩	١٥,٤	٤,٨	١٠٠
سيناء (المناطق المحررة)	ذ	٥,١	٠,٧	٥,٤	٢,٧	١٣,٠	٢٠,٤	٤٨,٧	٤,٠	١٠٠
	أ	—	—	—	—	—	٨٦,٢	٣,٥	١٠,٣	١٠٠
	ج	٥,٠	٠,٧	٥,٤	٢,٧	١٣,٠	٢٠,٨	٤٨,٣	٤,١	١٠٠
إجمالى محافظات الحدود	ذ	٦,٦	١,٤	٦,٠	٥,٥	١٠,٠	٤٠,٤	٢٦,١	٤,١	١٠٠
	أ	٣٦,٦	٢,٢	٢١,٩	٢,٣	٨,٣	١٠,٧	٤,٤	١٣,٥	١٠٠
	ج	٧,٦	١,٤	٦,٥	٥,٤	١٠,٠	٣٩,٤	٢٥,٣	٤,٤	١٠٠

جدول (٨)

التوزيع النسبى لقوة العمل (١٥ فأكثر) بمحافظات الحدود حسب المهنة والنوع ١٩٨٦

المحافظة	النوع	اصحاب المهن الفنية والعلمية	المديرون	القائمون بالاعمال الكتابية	القائمون بإعمال البيع	العاملون بالخدمات	العاملون فى الزراعة	عمال الانتاج والنقل	غير مصنفين	الجملة
البحر الاحمر	ذ	١٤,٨	١,٠	٧,٨	٢,٣	٩,٧	١٣,١	٤٢,٧	٨,٦	١٠٠
	أ	٤٢,٣	٠,٦	٣٢,٥	١,٦	٣,٣	٢,٥	٠,٩	١٦,٣	١٠٠
	ج	١٦,٩	١,٠	٩,٦	٢,٣	٩,٢	١٢,٣	٣٩,٥	٩,٢	١٠٠
الوادى الجديد	ذ	١٥,٣	١,٠	٨,٤	١,٧	١١,٢	٣٦,٧	١٦,٣	٩,٤	١٠٠
	أ	٣٦,٢	٠,٣	٢٤,٠	٠,٥	٣,٧	١,٠	١,٣	٣٣,٠	١٠٠
	ج	١٨,٠	٠,٩	١٠,٤	١,٥	١٠,٢	٣٢,٠	١٤,٣	١٢,٧	١٠٠
مطروح	ذ	٦,٢	٠,٧	٤,٠	٧,٣	٦,٦	٤٦,٢	٢٣,٤	٥,٦	١٠٠
	أ	٢٩,٨	٠,٦	٢١,٨	١,٦	٦,٣	٩,٨	٢٢,٨	٧,٣	١٠٠
	ج	٧,٨	٠,٧	٥,٢	٦,٩	٦,٦	٤٣,٧	٢٣,٤	٥,٧	١٠٠
سيناء (المناطق المحررة)	ذ	١٢,٨	١,٤	٦,٩	٤,٥	٨,٢	٣٧,٦	٢٢,٣	٦,٣	١٠٠
	أ	٣٦,٣	٠,٥	٣٦,٨	١,٠	٢,٣	٥,٧	١,٢	١٦,٢	١٠٠
	ج	١٤,٤	١,٣	٨,٩	٤,٣	٧,٨	٣٥,٥	٢٠,٩	٦,٩	١٠٠
إجمالى محافظات الحدود	ذ	١١,٩	١,٠	٦,٦	٤,٣	٨,٦	٣٥,٠	٢٥,٣	٧,٢	١٠٠
	أ	٣٥,٩	٠,٥	٢٨,٥	١,١	٣,٨	٤,٥	٦,١	١٩,٧	١٠٠
	ج	١٣,٩	١,٠	٨,٤	٤,٠	٨,٢	٣٢,٥	٢٣,٨	٨,٢	١٠٠

فى عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ . وإذا كان نسب تلك المحافظات قد انخفضت بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ فقد زاد عدد العاملين فيها خلال تلك الفترة . وقد حل نشاط الخدمات محل النشاط الزراعي فى المركز الأول فى محافظة الوادى الجديد خلال نفس الفترة (١)

ويعرض الجدولان (٥) ، (٦) النمط النشاطى لقوة العمل (١٥ عاما فأكثر) بمحافظات الحدود عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ . وبمقارنتهما بالجدولين (٣) ، (٤) يتضح أن الأنشطة الرائدة فى إستيعاب قوة العمل متماثلة وإن اتجاهات الأهمية النسبية للأنشطة المختلفة من قوة العمل متشابهة وإن اختلفت درجة التطور خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ مع وجود بعض الاستثناءات . ويرجع ذلك لتفاوت عمل صغار السن (٦-١٤ عاما) فى الأنشطة المختلفة .

(٢) الهيكل المهنى لقوة العمل :

يشهد الهيكل المهنى تطورات مستمرة مع التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى أى مجتمع ، نتيجة للتغيرات المتلاحقة فى الطلب على السلع والخدمات الاقتصادية وفى العرض من مزيج المهارات البشرية اللازمة للمهن المختلفة . ومن ثم تحتل البيانات المتعلقة بالتوزيع المهنى لقوة العمل مكانا محوريا فى عملية التخطيط لقوة العمل فى إطار التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويهتم هذا الجزء بعرض أهم سمات الهيكل المهنى وتطورها خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٦ .

ويعرض الجدولان (٧) و (٨) الأنماط المهنية لقوة العمل حسب النوع بمحافظات الحدود فى عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ . ومن هذين الجدولين يلاحظ الأهمية النسبية للعاملين بالزرعة وتربية الحيوان والصيد فى إجمالى قوة العمل (١٥ عاما فأكثر) فى محافظات الحدود ككل ، حيث بلغت نسبتهم ٣٩ر٤٪ فى عام ١٩٧٦ وانخفضت الى ٣٢ر٥٪ عام ١٩٨٦ . ومع ذلك زاد عددهم المطلق من ٢٦ر٢ الى ٤٦ر٢ ألف عامل خلال تلك الفترة ويمثل المشتغلون بالإنتاج والنقل والمواصلات ومن اليهم (الذين يطلق عليهم أحيانا أصحاب الياقة الزرقاء) ٢٥ر٣٪ من قوة العمل بمحافظات الحدود ككل عام ١٩٧٦ ، وانخفضت الى ٢٣ر٨٪ عام ١٩٨٦ . أما أصحاب الياقة البيضاء (وهم أصحاب المهن الفنية والعلمية ، والمديرون الاداريون ومديرو التنفيذ ، والقائمون بالأعمال الكتابية

(١) يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرائد من حيث استيعابه لقوة العمل فى سيناء . أما إرتفاع نسبة نشاط التشييد عن تلك الخاصة بالقطاع الزراعى عام ١٩٧٦ ، فلأن ذلك يشمل المناطق المحررة فقط.

والقائمون باعمال البيع) فقد بلغت نسبتهم ٩ر٢٠٪ وارتفعت الى ٣ر٢٧٪ عام ١٩٨٦ . وجدير بالذكر ان نسبة اصحاب المهن الفنية والعلمية ارتفعت جوهريا (من ٦ر٧٪ الى ٩ر١٣٪ وارتفعت نسبة القائمين بالاعمال الكتابية بدرجة اقل (من٥ر٦٪ الى ٤ر٨٪) في حين انخفضت نسبتي المديرين والقائمين بأعمال البيع بين عامي ١٩٧٦و١٩٨٦ وأخيرا انخفضت نسبة العاملين بالخدمات من ١٠٪ الى ٢ر٨٪ خلال نفس الفترة.

ويوضح الجدولان (٧) ، (٨) إختلافات جوهرية في الهيكل المهني بين الذكور والاناث . ولعل أهم هذه الاختلافات تركز قوة العمل الاناث في محافظات الحدود ككل في قسمين مهنيين رئيسيين هما أصحاب المهن الفنية والعلمية والقائمون بالأعمال الكتابية فقد بلغت نسبة العاملات في هذين القسمين ٥ر٥٨٪ من قوة العمل الاناث بمحافظات الحدود عام ١٩٧٦ وارتفعت الى ٤ر٦٤٪ عام ١٩٨٦.

ومن ناحية اخرى ، تقل الأنصبة النسبية للأقسام المهنية الأخرى في قوة العمل الاناث عنها في قوةالعمل الذكور في عامي ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ مع وجود استثناءات طفيفة في عام ١٩٧٦.

وبمقارنة الهيكل المهني لقوة العمل بمحافظات الحدود ككل وذلك الخاص بقوة العمل الوطنية (في عام ١٩٨٦ مثلا) يلاحظ ان الاختلافات بينهما لم تكن ضخمة. وعلى سبيل المثال كانت الانصبة النسبية أعلى للقائمين بأعمال البيع، وللعاملين بالزراعة وتربية الحيوان والصيد في قوة العمل الوطنية (٩ر٤٪ و ٦ر٣٢٪ على الترتيب) عنها في قوة العمل بمحافظات الحدود (٤٪ و ٥ر٣٢٪) ؛ في حين كانت تلك الانصبة أقل لأصحاب المهن الفنية والعلمية ولعمال الانتاج والنقل والمواصلات في قوة العملالوطنية (٣ر٦٪و٩ر٢١٪) عنها في قوة العمل بمحافظات الحدود (١ر٨٪ و ٣ر٢٤٪ على الترتيب) . كما أن تركز نسبة كبيرة من الاناث في المهن الفنية والعلمية فالكتابية في محافظات الحدود (٤ر٦٤٪) في عام ١٩٨٦ ليست ظاهرة خاصة بتلك المحافظات بل ظاهرة عامة في قوة العمل الاناث على مستوى الدولة وإن كان التركز بدرجة اقل (٥ر٥٤٪ في نفس التاريخ.

ويعكس الجدولان (٧) و(٨) إختلافات جوهرية في الأنماط المهنية لقوة العمل بمحافظات الحدود المختلفة . ففي عام ١٩٨٦ يلاحظ مثلا ، أن الهيكل المهني لقوة العمل بمحافظة البحر الاحمر به أعلى نسبة من عمال الانتاج والنقل والمواصلات (٥ر٣٩٪) وأقل نسبة من العاملين في الزراعة وتربية الحيوان والصيد (٣ر١٤٪) وتوجد أعلى أنصبته نسبية لأصحاب المهن الفنية والعلمية (١٨٪) وللقائمين بالأعمال الكتابية (٤ر١٠٪) وللعاملين بالخدمات (٢ر١٠٪) بين قوة العمل بمحافظة الوادى الجديد. ويتضمن الهيكل المهني لقوة العمل بمحافظة مطروح بأعلى نسبة للعاملين بالزراعة وتربية الحيوان والصيد (٧ر٤٣٪) وبأقل النسب لكل من أصحاب المهن الفنية والعلمية (٨ر٧٪) والقائمين بالأعمال الكتابية (٢ر٥٪) . أما سيناء فيشير هيكلها المهني إلى أعلى نسبة للقائمين بأعمال البيع .

ولاشك أن هذه الاختلافات فى الهيكل المهنى لمحافظات الحدود المختلفة وتلك التى سبق الاشارة اليها فيما يتعلق بهيكل الأنشطة الاقتصادية لقوة العمل بها إنما تعكس التفاوتات فى الموارد والامكانات بتلك المحافظات . وهذا الامر ستعرضه الفصول التالية من الدراسة .

(٣) الحالة العملية لقوة العمل :

يعكس هيكل الحالة العلمية لقوة العمل الاطار التنظيمى للانشطة الاقتصادية بالدولة ويشهد هذا الهيكل تطورات مستمرة نتيجة عوامل متعددة منها التطور فى الأساليب الفنية للانتاج وشيوع اقتصاديات السوق وحركة نقابات العمال وتدخل الحكومة فى تحديد ظروف العمل ... الخ . وفيما يلى نتعرض لأهم خصائص هيكل الحالة العملية لقوة العمل فى محافظات الحدود وتطورها بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٦.

ويوضح الجدولان (٩) و(١٠) هيكل الحالة العملية لقوة العمل (٦سنوات فأكثر) بمحافظات الحدود من تعدادى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ . ويلاحظ منها أن العاملين بأجر يمثلون غالبية قوة العمل . وقد زادت نسبتهم من ٢ر٥٦٪ من قوة العمل بمحافظات الحدود ككل من ٢ر٥٦٪ الى ٦ر٦٠٪ خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ . ومن ناحية اخرى ، تشير البيانات الى أن المنشآت الاسرية لازالت تلعب دورا هاما فى اقتصاديات محافظات الحدود ، حيث بلغت نسبة من يعملون لحسابهم الخاص ومن يعملون لدى الاسرة بدون اجر ٤ر٢٤٪ وزادت الى ٦ر٣٠٪ من اجمالى قوة العمل بمحافظات الحدود بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ . وربما يرجع هذا التطور غير المتوقع الى التغير فى درجة شمول الحصر فى سيناء ، واحتمال حصر بعض اصحاب الأعمال فى عام ١٩٨٦ لعاملين لحسابهم الخاص . وقد شهدت محافظات الحدود معدل بطالة مرتفع فى عام ١٩٧٦ بلغ ١ر١٠٪ من قوة العمل وانخفض الى ٦ر٦٪ فى عام ١٩٨٦ . وكان معظم المتعطلين من المتعطلين الجدد (أى الذين يبحوث على العمل لأول مرة) .

وتوجد إختلافات جوهرية بين الذكور والاناث فى هيكل الحالة التعليمية فى محافظات الحدود . ومن أهم هذه الاختلافات إرتفاع معدلات البطالة ونسب العاملات لدى الاسرة بدون اجر وانخفاض نسب اصحاب العمل ومن يعملن لحسابهن الخاص بين الاناث بالمقارنة بالمعدلات والنسب المناظرة للذكور.

ويتشابه نمط التوزيع النسبى لقوة العمل فى محافظات الحدود مع ذلك الخاص بالدولة ككل مع وجود بعض الاختلافات . ومن تلك الاختلافات فى عام ١٩٨٦ إرتفاع نسبتى أصحاب العمل المتعطلين فى الدولة (٩ر٣٪ و٧ر١٠٪) عن نظيرتهما لمحافظات الحدود (٢٪ و٦ر٦٪ على الترتيب) ، اما بقية النسب فقد كانت مرتفعه بمحافظات

جدول (٩)

التوزيع النسبى لقوة العمل (٦ فأكثر) بمحافظات الحدود حسب الحالة العملية والنوع ١٩٧٦

المحافظة	النوع	صاحب عمل ويديره	يعمل لحسابه الخاص	يعمل بأجر	يعمل لدى الاسرة بدون أجر	متعطل سبق له العمل	متعطل جديد	غير مبين	الجملة
البحر الاحمر	ذ	١,٥	٧,٦	٨٢,٩	٢,٠	٠,٢	٣,٤	٢,٤	١٠٠
	أ	٠,٩	١,٠	٧٥,٣	٢,٨	٠,١	١٩,٩	—	١٠٠
	ج	١,٥	٧,٣	٨٢,٦	٢,٠	٠,٢	٤,٢	٢,٢	١٠٠
الوادى الجديد	ذ	٩,٤	٢٤,٦	٥٢,٩	٤,٦	٠,٣	٥,٦	٢,٦	١٠٠
	أ	٠,٦	١,٤	٤٥,٥	٤,٧	٠,٤	٤٧,٠	٠,٤	١٠٠
	ج	٨,٨	٢٣,٠	٥٢,٤	٤,٦	٠,٣	٨,٥	٢,٤	١٠٠
مطروح	ذ	١٠,٨	٢٢,٤	٤٦,٤	١٠,١	٠,٤	٨,٣	١,٧	١٠٠
	أ	٠,٦	٢,٠	٢٢,٧	٧,٧	٠,٤	٦٦,٥	٠,١	١٠٠
	ج	٩,٨	٢٠,٥	٤٤,٢	٩,٩	٠,٤	١٣,٧	١,٥	١٠٠
سيناء	ذ	٣,٧	١١,٣	٧٦,٣	٤,٥	١,٢	٢,٥	٠,٤	١٠٠
	أ	—	—	٣١,٣	٥٥,٢	—	١٣,٥	—	١٠٠
(المناطق المحررة)	ج	٣,٧	١١,١	٧٥,٣	٥,٦	١,٢	٢,٨	٠,٣	١٠٠
إجمالى محافظات الحدود	ذ	٧,٩	١٩,١	٥٧,٩	٦,٥	٠,٤	٦,٢	٢,٠	١٠٠
	أ	٠,٦	١,٧	٣٥,٦	٧,٠	٠,٤	٥٤,٥	٠,٢	١٠٠
	ج	٧,٤	١٧,٨	٥٦,٢	٦,٦	٠,٤	٩,٧	١,٩	١٠٠

جدول (١٠)

التوزيع النسبى لقوة العمل (٦ فأكثر) بمحافظات الحدود حسب الحالة العملية والنوع ١٩٨٦

المحافظة	النوع	صاحب عمل ويديره	يعمل لحسابه الخاص	يعمل بأجر	يعمل لدى الاسرة بدون أجر	متعطل سبق له العمل	متعطل جديد	الجملة
البحر الاحمر	ذ	١,٤	٨,٥	٨٠,٣	١,٩	٢,٧	٥,٢	١٠٠
	أ	٠,٢	٠,٧	٨٣,٦	١,٤	٠,٤	١٣,٧	١٠٠
	ج	١,٣	٧,٩	٨٠,٥	١,٩	٢,٥	٥,٩	١٠٠
الوادى الجديد	ذ	١,٠	٢٢,٤	٦٧,٤	١,٠	١,٣	٦,٩	١٠٠
	أ	—	٠,٣	٦٩,٣	٠,٣	٠,٣	٢٩,٨	١٠٠
	ج	٠,٩	١٩,٥	٦٧,٦	٠,٩	١,٢	٩,٩	١٠٠
مطروح	ذ	٢,٧	٣٩,٧	٤٧,١	٦,٧	١,٧	٢,١	١٠٠
	أ	٠,٤	٢,٥	٥٦,٩	٣٧,٠	٠,٤	٢,٨	١٠٠
	ج	٢,٥	٣٦,٠	٤٨,١	٩,٧	١,٥	٢,٢	١٠٠
سيناء	ذ	٢,٦	٣٤,٦	٥٤,٥	٣,٤	١,٨	٣,١	١٠٠
	أ	٠,٢	١,٨	٨٠,٩	٣,٣	٠,٦	١٣,٢	١٠٠
	ج	٢,٥	٣٢,٣	٥٦,٢	٣,٤	١,٨	٣,٨	١٠٠
إجمالى محافظات الحدود	ذ	٢,١	٢٨,٩	٥٩,٦	٣,٦	١,٩	٣,٩	١٠٠
	أ	٠,٢	١,٤	٧٠,٦	١٢,٨	٠,٤	١٤,٦	١٠٠
	ج	٢,٠	٢٦,٥	٦٠,٦	٤,٤	١,٧	٤,٩	١٠٠

الحدود عنها فى الدولة ككل .

ويعكس الجدولان (٩) و(١٠) بعض الاختلافات الجوهرية من محافظات الحدود المختلفة . ففى عام ١٩٨٦ ، مثلا ، يلاحظ أن نسبة العاملين بأجر أعلى مايمكن فى محافظة البحر الأحمر (٥ر٨٠٪) وتصل الى أدنى مستوى لها فى محافظة مطروح (١ر٤٨٪) ومن ناحية أخرى ، تصل نسبة من يعملون لدى الاسرة بدون أجر الى أقل مستوياتها فى محافظة الوادى الجديد (٩ر٪) وتبلغ أعلى مستوى لها فى محافظة مطروح (٧ر٩٪) . وإذا كانت محافظة مطروح قد شهدت أدنى نسبة للمتعطلين فى عام ١٩٨٦ (٧ر٣٪) فإن أعلى نسبة لهم كانت فى محافظة الوادى الجديد (١ر١١٪ فى نفس التاريخ .

الفصل الثالث
الزراعة

مقدمة :

ماتزال الزراعة قاعدة الاساس فى الاقتصاد المصرى المعاصر ، مثلما كانت رافعته الفعالة ومحركة الاول خامته الأولية فى بدايته الحديثة . فلئن كانت الصناعة قد تفوقت اخيرا على الزراعة فى مساهمتها فى الدخل القومى ، فإن الاخيرة مازالت تستوعب القطاع الاكبر من العمالة والقوة العاملة فى البلد ، اى مازالت الحرفة الاساسية لاغلبية المصريين، فضلا عن أنها هى التى قدمت قاعدة الانطلاق الصلبة للصناعة اصلا. والعلاقة بينهما من ثم علاقة عضوية حميمة مثلما هى وظيفة وثيقة . والواقع انهما معا كالصرح والاساس او كتمثال وقاعدته ، لا انفصال لهما ولامفر من التناسب والتناسق بينهما . واذا كان البعض يشبه اقتصاد الدولة ، اية دولة بالشجرة المكتملة الناضجة ، جذورها الزراعة وساقها الصناعة وفروعها التجارة ، فلعل هذا التشبيه لايصدق مثلما يصدق على الاقتصاد المصرى العريق الجذور.

وكالزراعة بعامة ، مازال القطن بدوره " ملكا " على الاقل داخل الزراعة نفسها. ولئن كان قد فقد عرشه مؤخرا للبترول فى مجمل الاقتصاد المصرى العام ، فإنه يظل كما كان دائما حلقة الوصل الاولى والكبرى بين الزراعة والصناعة ولكن قبل ذلك وفوق الكل فإن القطن - ولاسواة - هو مؤسس مصر الحديثة وبانى نهضتها دون جدال ، به اشترت عناصر الحضارة الحديثة ، وبمكاسبه وعائداته انتقلت من العصور الوسطى الى العصر الحديث وبتداعياته وتراكماته عادت الى مجرى التاريخ الحى المؤثر بعد ان كانت قد خرجت منه او كادت .

وفى عالم انفجر فيه المد السكانى الغامر ، بل الطوفان البشرى الكاسح، الى افاق غير مسبوقة ولاملحوقة ، بعد ان اختل فيه التوازن ايضا بين الصناعة والزراعة او بين الانتاج غير العضوى والعضوى حتى بات يشكو من التخمة فى المصنوعات ومن المجاعة فى الغذاء ،

فان الزراعة المهملة ، المتنحية، المفترى عليها ، تعود تلقائيا لتصبح أمل المستقبل بل وصمام أمنه الوحيد مثلما كانت دائما سند الماضي وسيدته الاولى ، وبهذه الصفة فان الزراعة لم تعد حرفة تنتمي الى الماضي بقدر مانمت الى المستقبل ، وان في صورة مطورة فائقة التحديث بالضرورة والطبع.

وفي مصر المتخمة سكانيا، القاحلة اراضيا ، المأزومه اقتصاديا ، المتباعدة باطراد عن الكفاية الذاتية غذائيا ، باتت العودة الى الزراعة او بالاصح عودة الزراعة الى الاولوية والصدارة ضرورة امن وبقاء مثلما هي مصل مضاد للاختلال الجسيم بين التوجه الصناعي والتوجه الزراعي وبين الانتاج والسكان ، بين الاخضر واليابس ، بين الوادى الضيق والصحراء المترامية الاطراف الموحشة ، بين مصر المعمورة والمستثمرة من خط احادى وحيد الى شبكة عريضة عديدة الخطوط والفروع ، وان العودة الى الزراعة لهي العودة الى الطبيعة.

الحديث اذن عن فضل الزراعة المصرية وخطرها بديهية من نوافل القول ، ويمكن حقا ان يطول الى مالانهاية . غير ان هذه ليست دراسة عن دور الزراعة أو ازمتها ، ولا عن مشكلاتها او مستقبلها ... الخ على خطورة هذا كله وضرورته . فتلك موضوعات أخرى لهما مجالها الخاص[1] ، وقد عرضنا لبعضها في دراسات سابقة لنا ، املين باذن الله تعالى ان نتعرض بالدراسة والبحث لما يتيسر لنا مما تبقى اذا كان في العمر بقية ، وانما تقصر تلك الدراسة الموجزة نفسها وبصرامة على هدف محدد ومحدود معا ، الا وهو امكانية القطاع الزراعي - بشقية الرأسي والأفقي بالطبع - في محافظات الحدود (سيناء شمالا وجنوبا والبحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد) في اعادة صياغة الخريطة السكانية المصرية وتوظيف الحيز المصري.

واذا كان هذا هو ما استهدفته الدراسة فهو مما لاشك فيه نتاج طبيعي وحقيقي لاشكاليتها التي تمحورت حول اختلال التوزيع السكاني بين محافظات الوادى والدلتا

(١) جمال حمدان (دكتور) - من خريطة الزراعة المصرية - دار الشروق الطبعة الاولى القاهرة - ١٩٨٤ ص ص ٨٠٧

من ناحية والمحافظات الصحراوية من ناحية اخرى ، ففي الوقت الذى اشارت فيه التقديرات المشتقة من تعداد ١٩٨٦ الى أن الاهميات النسبية للمساحة الكلية والمأهولة وعدد السكان للاولى (محافظات الوادى والدلتا) تمثل ٥ر١٤٪ ، ٧ر٩٥٪ ، ٨ر٩٨ ٪ من اجمالى عـــام الجمهورية على الترتيب ، كانت الثانية (المحافظات الصحراوية) قد اختصت نفسهـــا فقط بمتبقيات الواحد الصحيح من تلك الاجماليات اى بنحو ٥ر٨٥٪ ، ٣ر٤٪ ، ٢ر١٪ منهما على الترتيب .

وكان من البديهى أن يفضى عدم توازن مساحى وسكانى هذا حالة الى وضع مختـــل وغير متوازن من منظور الكثافة السكانية سواء على مستوى المساحة الكلية أوالمأهولة ، ففـــى الوقت الذى رُصدت فيه تلك الكثافة بنحو ١٣٥٢،٣٢٩ نسمة / كم٢ للمساحة الكلية والمأهولـــة على الترتيب بمحافظات الوادى والدلتا لم تزد فى المقابل عن ٧ر، ٣٥٢[١] نسمة / كـــم٢ بمحافظات الحدود . واذا كان فيما تقدم شبه بلورة للهدف العام للدراسة وكـــذا اشكاليتها فانه فى ضوء ذلك كلة يمكن الادعاء بان تلك الدراسة تستمد اهميتها من كونها قد تساعد المخططين - ولو الى حد ما - فى رسم استراتيجية تعمل على:

- تقليل درجة التركيز فى الوادى والدلتا وذلك من خلال التوسع الزراعى بقـــدر الامكان فى المناطق الصحراوية.
- المحافظة على الاراضى الزراعية وعدم التوسع العمرانى على حسابها ، خاصة بعـــد ما اشار وزير الزراعة - فى محاضرة القاها امام مؤتمر جماعة خريجى المعهد القومـــى للادارة العليا - الى أن المساحة المستقطعة من الاراضى الزراعية سنويا تقدر بنحو ٧٥ الف فدان[٢]

---

(١) انظر الجدول رقم (١) بالصفحة التالية .

(٢) ابراهيم العيسوى (دكتور) - عشر ملاحظات على الخطة الخمسية - مجلة مصر المعاصرة مجلة ربع سنوية تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع - العددان ٣٩٤،٣٩٣ - القاهرة - يوليو / / اكتوبر ١٩٨٣ ص ١٢١

جدول رقم (١)

عدد السكان والمساحة الكلية والمأهولة والكثافة السكانية

لهما والاهميات النسبية لهـــــــــــــــا

البيانـــات	المساحة الكليـــة		المساحة المأهولـة		عدد السكـــان		الكثافة السكانية للمساحة الكليـــة		الكثافة السكانية للمساحة المأهولـة	
	كم٢	%	كم٢	%	نسمـة	%	نسمة/كم٢	%	نسمة/كم٢	%
جملة محافظات الوادى والدلتا	١٤٤٧٢٢	١٤ر٥	٣٥١٨٩	٩٥ر٧	٤٧٦٣٩٦٦٠	٩٨ر٨	٣٢٩	٦٨٥	١٣٥٣	١٠٣ر٣
جملة المجافظات الصحراوية *	٨٥٣٠١٦	٨٥ر٥	١٦٠٠ (تقديرى)	٤ر٣	٥٦٥٣٨٩	١ر٢	٧ر	١ر٥	٣٥٣	٢٦ر٩
اجمالى عام	٩٦٧٧٣٨	١٠٠	٣٦٧٨٩	١٠٠	٤٨٣٠٥٠٤٩	١٠٠	٤٨	١٠٠	١٣٠	١٠٠

* المحافظات الصحراوية تشمل سيناء الشمالية والجنوبية - الوادى الجديد - مطروح - البحر الاحمر

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات تعداد ١٩٨٦

- اعادة توجيه الهجرة بعيدا عن المدن المكتظة حاليا بالسكان وذلك بتدعيم القاعدة الاقتصادية والبنية الاساسية للاراضى المستصلحة والمستزرعة والمجتمعات المستحدثة .
- ربط استراتيجية التنمية الحضرية باستراتيجية مكملة لها للتنمية الريفية (١)

اما عن منهج البحث المتبع ومصادر البيانات المستخدمة فسيكونا على النحو التالى :

- تجميع البيانات للعوامل والمتغيرات المتضمنه بالدراسة وسيكون الاعتماد فى ذلك على المصادر الثانوية والتعدادات السكانية ؛ وكذا البيانات والمعلومات التى تم الحصول عليها من مختلف المصادر والمراجع العربية والاجنبية التى امكن مراجعتها بهذا الخصوص (٢).
- تحليل البيانات بما يتمشى مع اهداف البحث من ناحية حساب المعاملات والمعدلات والنسب والمقارنات :
- تحديد العلاقة بين المتغيرات التى تتضمنها بيانات الدراسة واختبار الدلالة الاحصائية لها (٣).
- وفيما يتعلق بالمجال الجغرافى والبشرى للدراسة فقد اشتمل على مصر المعمورة وسكانها بصفة عامة والمحافظات الصحراوية (سيناء الشمالية والجنوبية - الوادى الجديد - مطروح البحر الاحمر) بصفة خاصة .

---

(١) عبد الفتاح ناصف (دكتور) - التوزيع السكانى فى جمهورية مصر العربية - دراسة منشورة فى حلقة بحثية عن التوزيع السكانى والتنمية فى الوطن العربى ، نظمها المعهد العربى للتخطيط بالكويت بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وجامعة الكويت - الكويت — ٢٢/٢٦ نوفمبر ١٩٨١ ص ٦٦٩.

(٢) محمد محمد عبد اللطيف خفاجى(دكتور)-دراسة تحليلية للسياسات التمويلية بالقطاع الزراعى المصرى - رسالة دكتوراه - قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة عين شمس - القاهرة - ١٩٨٨ ص ٦

(٣) محمد محمد عبد اللطيف خفاجى - دراسة لبعض معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى - رسالة ماجستير - قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة عين شمس - القاهرة ١٩٨٢ ص ١٦

وسوف تتضمن الدراسة اطاراً عاماً يشمل المقدمة واشكالية الدراسة وكذا اهدافها سواء الرئيسية او الفرعية ، وكذلك اهميتها ، ثم يلى ذلك تحليل اقتصادى لاهمية ومبررات التركيز على التوسع الافقى بوصفة المدخل الاكثر اتساقا مع اهداف الدراسة . ثم تقوم الدراسة بعد ذلك بالقاء نظرة عامة على واقع وافاق استصلاح الاراضى فى مصر فى ضوء المتاح والممكن اتاحته (الواقع والممكن) من كلا من الموارد الارضية والمائية ، يلى ذلك عرض لذلك الواقع وتلك الافاق سواء للاستصلاح أو الاستزراع أو اقامة المجتمعات المستحدثة من منظور اقليمى بكل من سيناء والساحل الشمالى الغربى والوادى الجديد والصحراء الشرقية (محافظة البحر الاحمر) .

وتنتهى الدراسة بموجز لاهم النتائج التى تم التوصل اليها وكذا اهم التوصيات المتعلقة بشأنها ، ثم قائمة باهم المراجع المستخدمة باللغتين العربية والانجليزية واخيرا ملحق احصائى وخريطة خاصة بمتوسط الرفع المائى لوحدات الاراضى.

سبق وان عرضنا فى المقدمة الى ان تلك الدراسة الموجزة قد قصرت نفسها على هدف محدد ومحدود معا ، الا وهو امكانية القطاع الزراعى - بشقية الرأسى والافقى - فى محافظات الحدود (سيناء شمالا وجنوبا والبحر الاحمر ومطروح والوادى الجديد) فى اعادة صياغة الخريطة السكانية المصرية وتوظيف الحيز المصرى. وعلى الرغم من كون الزراعى لان يثير احد مناظرة حادة بين التوسع الرأسى والتوسع الافقى — لمن الاولوية ، لمن الاهمية ... الخ فكلاهما يعد جوهرى من ابعاد الزراعة والحياة فى مصر ، والاثنان معا يضمان احداثى الحاضر والمستقبل الوطنى ، فلا تناقض اذن بينهما ولا منافسه ، وان كان ولابد من مناقشة فان العلاقة هى اساسا علاقة تفاضل وتكامل - فان الدراسة سوف تركز نفسها على التوسع الافقى فقط للاسباب التالية :

أ- بالتوسع الرأسى قد لانقصد اكثر ولا اقل من مدى تكثيف الانتاجية فى وحدة المساحة اى التكثيف الزراعى ببساطة ، والتعبيران مترادفان او يكادان ،وحقيقة الحقائق هنا بغض النظر عن الالفاظ ، هى بلا شك ان الزراعة المصرية ، كزراعة رى ، تعد من اشد زراعات العالم تكثيفاً وابسط تعبير عن هذه الكثافة وادق ترجمة لها هى الفدارق

الجوهرى بين المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية ، بل أن هذه التفرقة ذاتها جوهرية فى قاموس الزراعة المصرية الى حد لاتفهم معه بدونها ، أن لم تعد حقا من اضافاتها المباشرة الى ادبيات الاقتصاد الزراعى العالمى.

التفسير ، بالطبع ، هو تعدد مواسم الزراعة الدائمة على مدار السنة ، حيث يتعاقب على الارض محصولان وربما ثلاثة،بل أن المحاصيل "لتتعاصر" احيانا فى الارض "بتحصيل" محصول ثانوى على آخر اساسى اى بالزراعة البينية Interculture او الزراعة المتعددة Multiple Cropping التى تضع محصولا فى ظل محصول ، كالبصل المحمل على القطن مثلا او كالصويا المحملة الان على الذرة ...الخ ، وكذلك مثل العديد من المحاصيل البستانية الخضرية والفاكهية . حيث يشيع تقليد زراعة الاولى على ارضية وتحت ظلال الاخيرة ، لاسيما اذا كانت هذه من المحاصيل الشجرية او الاشجار المثمرة (١) ولما كانت الزراعة البينية من اخص خصائص زراعة الوادى والدلتا بحكم الضرورة الجغرافية الواضحة والمفهومة ، فان الحديث عن التوسع الرأسى ونحن بصدد الدراسة والتحليل للاراضى القاحلة (محافظات الحدود ة بعد نوعا من التحليق فى الافاق او الادكار العلمى السابق لاوانة ، و حتى تتصف تحليلاتنا بالمنطقية ، وعدم مجافاة الترتيبية التتابعية علينا اولا ان نستصلح تلك الاراضى ثم نستزرعها ثم نقوم بتنميتها للانتقال بها من تحت الحدية Sub-Marginal الى الحدية Marginal فالفوق حدية Super - Marginal

وعند بلوغ تلك المرحلة و بعدها يمكن الخوض فى مسألة التكثيف "التوسع الرأسى"، امما التعرض له(التوسع الرأسى) قبل الدخول فى تلك المرحلة(مرحلة فوق الحدية)فلا يعدو سوى خيال علمى وجدل عقيم حيث يقول الرسول "صلعم" ان الله اذا غضب على قوم سلط عليهم الجدل ومنعهم العمل" ويحضرنا فى هذا المقام المثل الشائع "دعنا لانعبر الجسر حتى نبلغه"

(١) جمال حمدان (دكتور)- شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان - الجزء الثالث - عالم الكتب - القاهرة - ١٩٨٤ - ص ٣٥١

٢- افتقار المحافظات الصحراوية محل الدراسة لمقومات التوسع الزراعى الرأسى وهو مابدا ماثلا فى ندرة المياه وعدم دبالية التربة وضآلة الاستثمارات وهشاشة الائتمان وعدم وضوح اطر ومعالم للبنيان التعاونى الزراعى ، وكذا الافتقار الى جهاز ارشاد زراعى يعتد به ، وغير ذلك مما يعد بمثابة بنية أساسية Infrastructure للتوسع الزراعى الرأسى- وفق ما أسفرت عنه جميع الدراسات[1] السابقة التى قام بها مركز التخطيط الاقليمى بالمعهد للمحافظات محل البحث - ولعل ذلك ما افرز فى التحليل الاخير بتلك المحافظات بنيانات زراعية متماثلة فى كونها شبة زراعية فى اكثر الاحوال تفاؤلا، بل وبالغة الهامشية وذات تراكيب محصولية تتراوح بين العدمية واللاضرورية ومن ثم فان اعادة التعرض لتلك البنيانات بالفحص والبحث من حيث مقوماتها والسياسات الزراعية المطبقة بها فى الدراسة الراهنة - خاصة فى اطار امكانية التعميم أو حتى شبه التعميم للنتائج المتحصل عليها من دراسة مطروح على بقية المحافظات الصحراوية قيد البحث - يعد نوعا من الاطناب والاستطراد الذى وان لم يكن مخلا فهو فى احسن احوالة ممل.

٣- قد يغير التوسع الرأسى هيكل الزراعة وخطة الانتاج وتركيب الاقتصاد على الجلد أو حتى النخاع ، ولكن التوسع الافقى هو وحدة الذى يمكن ان يغير وجه الارض وجغرافية الاقليم وخريطة مصر الى حد أو آخر . ذلك لان الاول عملية تكاثف او تكثيف موضعى يتم فى محلة Insitu ولكن الثانى عملية تمدد وانطلاق وحركة فعلية فى المكان . الاول توسع مجازا فقط ، والثانى توسع حقيقة ، الاول تغير فى الدرجة اكثر ، والثانى تغير فى النوع أكثر ، او بلغة الرياضة ان سمح بها ، الاول " محلك سر" والثانى " اماماً سر"

(١) راجع فى هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر
محمد خفاجى (دكتور) - المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة مطروح وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية - الجزء الاول - القطاعات الانتاجية (قطاع الزراعة) - قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٦٤) - معهد التخطط القومى - القاهرة - اكتوبر ١٩٩١ - ص ص ٧٠-٣٠٠.

من هنا فلقد يعيد التوسع الراسي تشكيل الهيكل الزراعي والمركب المحصولي والبنية الانتاجية ، ولكن التوسع الافقي هو وحدة الذي يعيد تشكيل الخريطة الجغرافية وصورة البيئة وحدود العمور . ومن ثم فان التوسع الافقي يدخل في باب التخطيط الاقليمي الى جانب التخطيط الزراعي ، فيما يقتصر التوسع الراسي على الاخير فقط . بل ان التوسع الافقي اكثر من اي شيء آخر يمثل بطبيعته حلقة الوصل الاساسية والارض المشتركة بين التخطيط الاقليمي بمعناه الدقيق والتخطيط القومي بمعناه الشامل . وفي النتيجة فلقد يدخل التوسع الراسي التاريخ كثورة في الاقتصاد ، ولكن التوسع الافقي يدخل التاريخ والجغرافيا معا كثورة في البيئات(١).

٤- لقد أظهر تقرير الامم المتحدة لمؤتمر التصحر الذي عقد في نيروبي عام ١٩٧٧ ، ان خطر التصحر يشمل حوالي ١٤٪ من سكان العالم ، وتغطي المساحات المتصحرة حوالي ٥٠ مليون كيلو متر مربع ، ومن المفيد التركيز عليه هنا هو ان الكثير من هذه الاراضي يقع في وطننا العربي ، فعلى سبيل المثال ان المناطق على اطراف الصحراء الكبرى في مصر ، ليبيا ، تونس الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، والبلاد المجاورة قد شهدت تحول ٦٥٠ الف كيلو متر مربع من اراضي زراعية منتجه الى اراضي جدباء خلال خمسة عصور فقط .

ان الملايين من سكان المناطق الصحراوية وشبة الصحراوية وخاصة تلك الاراضي المنتجه والتي تتربص باطرافها الصحراء وتنتظر الانقضاض عليها - تعيش على حافة الحياة. ولاتقف خطورة التصحر عند هذا الحد ، او حتى عند صعوبة الاستشراف المستقبلي لمد لهيبة التصحر ونتائجة ، بل يتجاوز الامر ذلك من خلال عدم امكانية اعطاء الصورة الحاضرة للكارثة إذ على سبيل المثال لا الحصر تسببت الخسائر البشرية والزراعية والبيئية الناجمة عن التصحر في الحبشة الى قيام الجمعيات والمؤسسات العالمية بتقديم قراية ٢٢ مليون دولار لهيبة

(١) جمال حمدان (دكتور) - شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان - مرجع سبق ذكرة رقم ٥١٠ .

(الحبشة) كمساعدات عاجلة فى ابريل ١٩٨٣ . وعلى الرغم من ذلك فالحكومة الحبشية اشارت فى تقارير عدة الى ضآلة ماقدم لها مقارنا بحجم الكارثة ، كما اكدت على حاجة عدة ملايين من السكان لمساعدات اخرى أقل مايقال فى شأنها انها اكثر من عاجلة ، وفى البلدان الاخرى المجاورة كالسودان ومالى وغانا تحولت مزارع بكاملها بفعل الجفاف والرياح الرملية الى اراض قاحلة. وكذلك فى مناطق اخرى من موريتانيا غربا الى الصومال شرقا حيث ضرب الجفاف اراضى زراعية ضخمه ، وبات مئات الالاف من السكان يواجهون نقصا فى الغذاء والماء ، الامر الذى جعل من ضرورة رصد مئات الملايين من الدولارات لتقديم مساعدات غذائية وانسانية امرا ضروريا لمواجهة هذه الكوارث ونتائجها المدمرة(١).

وبعد هذه البانوراما الحزينة الموجزة ، وبعد ان قامت المملكة العربية السعودية بزراعة عشرة ملايين شجرة من عدة انواع قرب الهفوف للمساعدة فى منع الكثبان الرملية من التسلط على واحة الحسا . وبعد ان أوجد الليبيون بمساعدات تقنية امريكية طريقة لزراعة مساحات ضخمة من الصحراء بشكل اجسام دائرية ورى لولبى ، فى منطقة الساحل عبر مشروع يدعى '' سولار'' وبعد ان بدا الجزائريون بزراعة جيوب شجرية كحاجز طبيعى يسمى '' الحزام الاخضر'' ذلك الذى ينوون اقامته بعرض القارة من مصر شرقا الى المغرب غربا(٢).

---

(1) United Nations Disaster Relief Office (UNDRO) News, " Worst Drought in 100 Years" UN Economic and Social Council Newslwtter, (September-October 1983), PP. 3-9 .

(٢) محمد رضوان خولى (دكتور)-التصحر فى الوطن العربى - انتهاك الصحراء للارض عائق فى وجه الانماء العربى - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - نوفمبر ١٩٨٥ - ص ص ١٢-١٤ .

بعد هذا كله ، وفى ضوء ماتقدم لايصبح أمام المصريين - فيما يتعلق بقضية التصحر سوى احد خيارين ، اما الخيار الاول فيتمثل فى ترك عمليات التصحر تسير فى مجراهـا الطبيعى وبمعدلاتها المتسارعة ، ومايستتبع ذلك من التهام للوادى والدلتا وارتفاع لمعـدلات الكثافة السكانية بهما ، ومايعنيه ذلك ليس من عدم توظيف للحيز المصرى فى الاجل القصير فحسب ، بل وارتفاع معدل اعداد مصر لتصبح حفرية جيولوجية فى الاجال المتوسط والطويل.

اما الخيار الثانى فيتمثل فى المضى قدما فى عمليات استصلاح واستزراع الاراضـى القاحلة بالمحافظات الصحراوية محل الدراسة ، ومايعنية ذلك من حماية للوادى والدلتـا بـل والاضافة اليهما ، ومايستتبع ذلك من اعادة صياغة للخريطة السكانية المصريـة وتوظيف لحيزها وهو ماستهدفته الدراسة فى مقدمتها . ومع القبول غير الجدلى للخيار الثانى تصبح اهمية التركيز على التوسع الافقى فى البحث الراهن بالمحافظات القاحلة محل الدراسة لاتقف عند كونه (التوسع الافقى) الاداة الفعالة والعامل المركزى فى اعادة توظيف الحيـز المصرى فحسب ، بل يتجاوز الامر ذلك ليصبح التوسع الافقى بمثابة الدرع الواقى للـوادى والدلتا فى مواجهة التصحر ودرء مخاطرة وكذا المظلة التى يعمل تحتها التوسع الرأسى فـى الوادى القديم .

٥- تبلغ المساحة الكلية لمصر حوالى مليون كيلو متر مربع . غير ان الرقعة المأهولـة لاتتعدى ٥ر٣٪ من جملة المساحة ، اى حوالى ٣٥ الف كيلو متر مربع . وقد قدرت الكثافـة السكانية (أى عدد السكان للكيلو متر المربع) بنحو ١٠٣٠ شخصا للكيلو متر المربع فـى سنة ١٩٧٦ وبنحو ١٢٥٠ شخصا للكيلو متر المربع فى سنة ١٩٨١ وهذه الارقام عبارة عـن متوسطات لاتظهر مدى التكدس السكانى فى بعض المناطق والاحياء ، التى قد تصل فيهـا الكثافة السكانية الى أضعاف المتوسط العام . وتقدر الكثافة السكانية فى ١٩٨١ بما يزيدقليلا عن ٢٦ الف نسمة للكيلو متر المربع فى محافظة القاهرة ، وبحوالى ٥ الاف نسمة للكيلو متـر

المربع فى محافظة بور سعيد ، وبحوالى ٣ الاف نسمه للكيلو متر المربع فى محافظة الجيزة ، بينما لاتتعدى ٢٩٠ فى محافظة الاسماعيلية ، ٢٨٠ فى محافظة البحيرة ، غير ان هذه الارقام الاخيرة تظل متوسطات لمحافظات قد يصل التكدس السكانى فى بعض اقسامها الى حدود شديدة الارتفاع ، ففى محافظة القاهرة مثلا تقدر الكثافة السكانية فى عام ١٩٨١ بنحو ١١٢ الف نسمه للكيلو متر المربع فى قسمى روض الفرج وباب الشعرية ؛ اى اكثر من أربعة أضعاف متوسط الكثافة السكانية فى محافظة القاهرة وحوالى ٩٠ ضعف متوسط الكثافة السكانية على مستوى الجمهورية .

وطبقا لتعداد سنة ١٩٧٦ ، كان ٥٦٪ من سكان مصر يعيشون فى الريف وقد قدر عدد السكان الزراعيين بنحو ٦٨٧ شخصا للكيلو متر المربع من المساحة المنزرعة فى سنة ١٩٧٥ وهو معدل مرتفع جدا بالمقارنة ببلاد كهولندا واليابان ولايكاد يوجد له نظير الا فى بنجلاديش وكوريا .

ويتسم توزيع السكان على محافظات الجمهورية بالتركز الشديد اذ تشير التقديرات المتوفرة من سنة ١٩٨١ أن ١٢٪ من سكان مصر يعيشون فى محافظة القاهرة (حوالى ٧ره مليون نسمة) كما أن محافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة قد استوعبت حوالى ربع سكان الجمهورية ، بينما يعيش ٢٠٪ من السكان فى اربع محافظات من محافظات الصعيد وحوالى ٤٠ ٪ فى سبع محافظات من محافظات الوجه البحرى . بعبارة اخرى ، يتركز مايقرب من ٨٥٪ من السكان فى حوالى نصف محافظات الجمهورية (١٤ من ٢٦ محافظة) .

ويرجع التركز الشديد فى توزيع السكان سواء على مستوى الجمهورية او على مستوى المناطق الحضرية الى عاملين اساسيين . الاول : هو نمط التنمية الذى عمل على توطين المشروعات الجديدة فى المناطق التى تبلورت فيها - عبر فترة تاريخية طويلة - مزايا نسبية معينة وهى فى الغالب مناطق حضرية قريبة من العاصمة وعدد قليل من المدن الرئيسية والثانى:

هو الهجرة العشوائية من الريف الى المدن نتيجة لعوامل الطرد من الريف من ناحية ، ولعوامل الانجذاب الى المدن من ناحية اخرى.

ولذا فان تصحيح الخلل فى التوزيع المكانى للسكان يتطلب سياسة تتمحور حول النقاط الاربع التالية :

أولا : العمل على ضبط تيارات الهجرة من الريف الى المدن وخاصة المدن الكبرى ، وذلك عن طريق تنويع الانشطة الانتاجية وخلق فرص عمل اضافية بالريف ، وهو مايمكن الوصول اليه من خلال الاهتمام بعملية التوسع الرأسى ، فضلا عن تطوير الريف من النواحى الصحية والتعليمية والثقافية لاحتواء قوى الطرد منه.

ثانيا : تدعيم الهيكل الانتاجى للمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة

ثالثا : العمل على اقامة تجمعات بشرية فى مناطق جديدة تمتص نسبة من السكان المعاد توزيعهم ، وتستوعب جانبا من الزيادة السكانية المنتظرة فى المستقبل وذلك باقامة المجمعات الصناعية الزراعية ، والتوسع فى استصلاح الاراضى.

رابعا : اعادة توزيع المشروعات والاجهزة الادارية الموجودة حاليا ، ولايعنى ذلك بالضرورة الانتظار ريثما تقام مشروعات جديدة فى المناطق الصحراوية . ومن المتعين النظر الى هذه العملية باعتبارها اجراء يستهدف صيانة الامن الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع، تماما كما يحدث فى أوقات الحرب حين يتم نقل مشروعات واجهزة وتهجير سكان من المناطق المعرضة للاخطار العسكرية صيانة للامن الاقتصادى والعسكرى للمجتمع.

واذا كانت النقطة الاولى قد اختصت نفسها تصريحا وليس تلميحا بالتوسع الرأسى فان الباحث يستطيع أن يدعى أن النقاط الثلاثة الاخيرة قد تمحورت فى شطرها الأعظم حول الشق الثانى للتنمية الزراعية الا وهو التوسع الافقى ، وهو ماتبدواهميته مقارنا بالتوسع

الرأسي - في الدراسة الراهنة -خاصة اذا علم بانه من الممكن من الناحية الفنية زيادة الحيز المأهول على المدى الطويل (حتى عام ٢٠٠٠) بنحو ١٦٣ الف كيلو متر مربع ، اى بزيادة النسبة الاهله من مساحة مصر من ٣ر٥٪ الى حوالى ٢٠٪ . وتتضمن هذه المساحة الاضافية حوالى ٣ر٣ مليون فدان جديدة (شاملة ٩ر مليـــــون فدان جديدة تم استصلاحها ويجرى حاليا استزراعها)،في مناطق متفرقة من الوادى والمناطق الصحراوية الساحلية . ويقدر لهذه المساحات ان تستوعب حوالى ٩ ملايين نسمه ، اما الجزء الباقى من المساحة الممكن اضافتها من الناحية الفنية فهى تتركز فى المناطق الصحراوية والساحلية التى تتوفر بها ثروات او مزايا طبيعية (الوادى الجديد ومطروح والبحر الاحمر وسيناء) . ويمكن لهذه المساحة التى تقدر بنحو ١٥٠ الف كيلو متر مربع ان تستوعب نحو ١٧ مليون نسمه بحلول عام ٢٠٠٠ . بعبارة اخرى ، يقدر للمساحة الاضافية الكلية ان تستوعب نحو ٢٦ مليون نسمة تمثل الجزء الاكبر من الزيادة السكانية المنتظرة من الان حتى عام ٢٠٠٠ بفرض ان عدد السكان سيصل الى ٢ر٦٦ مليون نسمة فى ذلك العام .

٦- مايراه بعض الخبراء من ضرورة اضافة مالايقل عن ٤ ملايين فدان جديدة الى الرقعة المنزرعة خلال العقد الباقى من هذا القرن اى بمعدل سنوى للاستصلاح يقرب من ٤٠٠ الف فدان ، وذلك للحفاظ على متوسط نصيب الفرد من الرقعة المنزرعة عند مستواه الحالى وهو ١٣ر٠ فدان[١].

٧- على الرغم من بلوغ مساحة مصر قرابة المليون كيلو متر ، فهى تعانى من انخفاض فى نسبة الارض القابلة للزراعة عن المستوى العالمى ، فلا تتعدى هذه النسبة ٣ر٣٪[٢] مقارنة بحوالى ٨ر١٠[٣] عالميا . واذا اردنا المقارنة بالدولتين العظميين تتضح فداحة العجز النسبى

(١) ابراهيم العيسوى (دكتور)-انفجار سكانى ام ازمة تنمية ؟ دراسة فى قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٥ ، ص ص ٥٩-٦٢

(٢) محمد عبد الحميد بسيونى - غزو الصحراء- الهيئة المصرية العامة للكتاب - كتاب الساعة القاهرة - ١٩٧٩ - ص ٥

(٣) Food and Agriculture organization, production year book, 1977(Rome : FAO 1978) p.7

في الارض الزراعية في مصر ، اذ نجد ان الرقعه القابلة للزراعة في مصر، وقد بلغت في حدودها القصوى ١٠ مليون هكتار في منتصف السبعينات طبقا لبيانات منظمة الامم المتحدة للاغاية والزراعة ، كانت حوالي ٢٠/١ من الارض القابلة للزراعة في الولايات المتحدة ٢٥/١ من الارض القابلة للزراعة في الاتحاد السوفيتي ، واذا اضفنا الى ذلك ضعف الانتاجية الزراعية في شطر لايستهان به من الاراض الزراعية المصرية، لما اصبح الاعتماد الحرج والمتزايد على الغذاء من الخارج مثار دهشة [١] حيث ازدادت الفجوة الغذائية من سنة لاخرى ، فمثلا في عام ١٩٦٠ كانت البلادمكتفية من جميع المحاصيل الزراعية باستثناء القمح ، ليس هذا فحسب بل انها كانت المصدر الرئيسى للاقطان طويلة التيلة الممتازة للسوق العالمي ، هذا بالاضافة الى تصدير مجموعة أخرى من المحاصيل كالارز ، والخضر والفاكهة ، الا انه بحلول الثمانينات أصبحت مصر دولة مستوردة لغالبية المحاصيل الزراعية باستثناء القطن والخضر والفاكهة وكميات محدودة من الارز لم تزد عن ٨٠ الف طن عام١٩٨٨ وتشير الاحصاءات الى اتساع الفجوة القمحية ، وهو المحصول الغذائى الرئيسى من ٢٩٨٥ الف طن عام ١٩٧٠ الى ٦٢٦٦ الف طن عام ١٩٨٠ واخيرا ٨٩٠٨ الف طن عام ١٩٨٧ . ومن المتوقع استمرار اتساع الفجوة الغذائية فى المستقبل اذا استمرت السياسات الزراعية الحالية [٢] التى تركز في شطرها الاعظم على التوسع الراسى - تاركة الشق الاهم والذى يمكن ان يعاد فى اطاره صياغة الخريطة السكانية المصرية الا وهو التوسع الافقى للنشاط الفردى الخاص والتعاونى رغم ماهو معروف عن استصلاح الاراضى من كونه استثمارا ثقيلا ، منخفض وبطء العائد ولايقبل عليه الاستثمار الخاص الا فى حدود الضاربة - وهو ما أفرز فى التحليل الاخير استصلاحا لمساحة قزمية تقدر بنحو ١٢٨ر٦٨ الف فدان خلال الفترة ١٩٧٢/٧١-١٩٨٢/٨١ [٣]

(١) راجع فى هذا الصدد :
- السيد جاب الله السيد(دكتور)-الامن الغذائي في الوطن العربي، مشكلاته وحلولها- ندوة مشكلة الغذاء في الوطن العربي-مجلة الوحدة الاقتصادية العربية - السنة الرابعة - أبريل ١٩٧٨ - العدد (١٠ ص ٥)
- زكي محمود شبانه (دكتور)-الانتاج الغذائي في الوطن العربي - ندوة مشكلة الغذاء في الوطن العربي - الكويت ابريل ١٩٧٨ ، ملخصات البحوث (القاهرة - جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - معهد البحوث والدراسات العربية -١٩٧٨
- A.A.El Scherlrini, ed., Food Security Issues in the Arab Near east (oxford, Pergamon University, 1979)

(٢) معهد التخطيط العربى - مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه الطاقة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٥٥) القاهرة- اكتوبر ١٩٩٠ ص ١

(٣) معهد التخطيط القومي - الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٣٦) القاهرة - نوفمبر ١٩٨٦ ص ٤ .

وهو مايمكن معه القول بان الاضافات التى تمت فى مصر للمساحة المنزرعة خلال تلك الفترة أقل بكثير من المعدل العالمى ، الامر الذى كان مؤداة انخفاض متوسط نصيب الفرد من الاراضى المنزرعة ، فى الوقت الذى زاد فيه متوسط نصيب الفرد منها على المستوى العالمى.(١)

ر٨- بالرغم من ان تحسين الاراضى القديمة بالتوسع الراسى قد يبدو مجزيا على المدى القصير Short run الا أن هناك حدودا لمجال التحسين ، فعندما تكون الانتاجية على مستوى مرتفع أو مرتفع جدا ، مقارنة بالمستوى العالمى ، كما هو الحال بمصر ، وفق ماهو مبين بالجدول التالى:

جدول رقم (٢)

انتاجية بعض المحاصيل فى مصر والولايات والولايات المتحدة الامريكية

(طن/ فدان)

المحصول	مصر ١٩٥٢	مصر ١٩٨٢	الولايات المتحدة الامريكية ١٩٨٢
القطن	٦٦ر	١٤ر١	٦١ر
الارز	٣٨ر١	٣٨ر٢	٢٢ر٢
الذرة	٨٨ر	٧٣ر١	٧٠ر٢
القمح	٧٧ر	٤٧ر١	٤٠ر١

المصدر:

الاستشاريون : بيسر/ايروكونسلت - المخطط الرئيسى للموارد الارضية - مسودة التقرير النهائى - المجلد الاول - التقرير العام - اكتوبر ١٩٨٥ ص ٦٨.

(١) نادر فرجانى (دكتور) - هذرالامكانية . بحث فى مدى تقدم الشعب العربى نحو غاياته - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - نوفمبر ١٩٨٠ ص ص ٢٨-٢٩

فيتطلب كل تحسين هامشي مزيداً من راس المال في حين يكون عائد الانتاجية متناقصا لما هو معروف عن الانتاج الزراعي من خضوعة لقانون تناقص الغلة(١) The Low of diminisbing returns ، مما يفرض قيوداً اقتصادية على الاستمرار في التحسين للاراضي القديمة بالتوسع الراسي . حيث انه بعد حد معين ومحدود يرتفع منحنى التكاليف الحدية Marginal cost على منحنى الايراد الحدي

Marginal revenue (MC > MR)

اما استصلاح الاراضي وتنميتها فيستغرقان وقتا طويلا ، ولذا يجب ان تبدأ مثل هذه المشروعات فور الحاجة اليها ، وبهذه الطريقة تكون مشروعات الاستصلاح بمثابة تأمين طويل المدى للمجتمع ، وهو الامر الذي يصعب تقيمه بمعايير اقتصادية ومالية بحته. فعلى سبيل المثال لا الحصر ، ليس من السهل حساب آثار استصلاح الاراضي على قطاع الصناعة ، الا انه من المتوقع ان تكون ذات اهمية ، فعلى اقل التقديرات سوف تجد الحكومة نفسها حال وجود خطة تنفيذية لاستصلاح واستزراع الاراضي الجديدة في وضع اكثر تساهلا مما عليه الحال الان فيما يتعلق بالتوسع في المناطق الصناعية في الاراضي القديمة حسب مقتضيات التوطن الصناعي حيث من الاجدى في مثل هذه الحالة وفي اطار استمرار عمليات التوسع الافقي ان تعطي الدولة الافضلية لانواع الصناعة التي تعود عليها بفوائد هامة بوجودها في الوادي والدلتا . وتعتبر حلوان وشبرا مثلا جيدا لفوائد هذا التكتيل".

٥٩ اعتمادا على ان معدل متوسط الزيادة السنوية للسكان يبلغ نحو ٢٫٥٪ فسيرتفع تعداد مصر خلال منتصف العقد القادم بواقع ٣٠ مليون نسمة تقريبا ، وبافتراض استصلاح وتوزيع مليوني فدان من تلك الاراضي على صغار الملاك لاستزراعها فسوف تستوعب تلك الاراضي

---

(١) Leftwich. R.H., The price System and Resource Allocation, Holt, Rinebart and winston, New York, April 1955, chapter 7(The principles of production) P. 143.

الجديدة حوالي اربعمائة الف اسرة تعمل بشكل مباشر في الزراعة ، اربعمائة الف اخرى تعمل في تلك الاراضي بشكل غير مباشر ، فاذا افترضنا ان متوسط عدد افراد الاسرة هو ستة افراد فستسهم زراعة الارض الجديدة في توفير فرص توظف لحوالي ١٦٪ من تلك الزيادة في عدد السكان سواء بشكل مباشر او غير مباشر.

استصلاح الاراضي في مصر - نظرة عامة

تتجاوز مساحة مصر المليون كم٢ الا ان اجزاء شاسعة من تلك الاراضي لايمكن استصلاحها الا بتكلفة ضخمة لايمكن لعائدها ان يغطيها الا بعد عشرات السنين فليست قضية الزراعة في الصحراء مجرد توفير اراضي فحسب بل مياه وتربة وامكانات.ومن المؤكد ان نوع التربة في الاراضي المستصلحة اقل خصوبة من الاراضي القديمة ومن ثم فان انتاجية الفدان منها ستكون اقل باستمرار عند مستوى واحد من المدخلات Inputs (الاسمدة اساسا) .

ومن ناحية اخرى فقد ترتب على ارتفاع معدلات زيادة السكان مع استمرار بقائهم في الحيز المحدود المأهول امران بالغي الخطورة بالنسبة لمستقبل التنمية في مصر الاول : هو انتقاص الرقعة الزراعية بمعدل سنوى تختلف تقديراته بين ٢٠،٧٠ الف فدان والثانى : ان استمرار هذا الاتجاه يعني ان تفقد البلاد خمس الرقعه الزراعية الحالية مع نهاية القرن الحالي.

وحيث ان المساحة الارضية المصرية تبلغ نحو المليون كيلو متر مربع اى حوالى ٢٤٠ مليون فدان تقريبا مأهول منها نحو عشرة ملايين فدان - بين مزروع ومعمور - أى أن المساحة الباقية للاستثمار تبلغ نحو ٢٣٠ مليون فدان .

وقد تم تحديد مساحة قدرها ٢٫٨٨ مليون فدان قابلة للرى بمياه النيل في حدود ارتفاعات ضخ لاتزيد على ١٥٠ متر بالاضافة الى مساحة ٢ر مليون فدان يمكن تنميتها بالمياه الجوفية ويقع معظمها في الوادى الجديد ، وبذلك يكون المجموع الكلى نحو ٢ر٣ مليون فدان[1] تم تحديد

(١) الاستشاريون : بيسر/ ابروكونسلت - المخطط الرئيسي للموارد الارضية - مرجع سبق ذكره - ص ص ٢-٣

مساحة ١٫٠٤٩ مليون فدان منها كأولوية أولى ، وقد أسفر توزيع المساحة الكلية على المناطق المختلفة ومساحة الاولوية الاولى منها عن الاتي:

جدول رقم (٣)

التوزيع الاقليمي للمساحة المحددة للاستصلاح والاولوية الاولى منها

بالالف فدان

منطقة التنمية	المساحة المحددة للاستصلاح		مساحة الاولوية الاولى	
	بالالف فدان	٪	بالالف فدان	٪
شرق الدلتا	٦٨٨	٢٢٫٣	٤٣٥	٤١٫٤
غرب الدلتا	٧٨٦	٢٥٫٥	٣٦١	٣٤٫٤
وسط الدلتا	٥٩	١٫٩	٥٩	٥٫٦
مصر الوسطى	١٦٨	٥٫٥	٦٩	٦٫٦
الوجه القبلي	٨٠٩	٢٦٫٣	٥٣	٥٫١
سيناء	٣٧٢	١٢٫١	-	-
مجموع المساحة التي تروى على مياه النيل	٢٨٨٢	٩٣٫٦	٩٧٧	٩٣٫١
مجموع المساحة التي تروى على المياه الجوفية	١٩٦	٦٫٤	٧٢	٩٫٦
المجموع الكلي	٣٠٧٨	٪١٠٠	١٠٤٩	٪١٠٠

المصدر:

جمعت وحسبت من جدولي (١) ، (٢) بالملحق الاحصائي.

وقد تحددت المساحات اعلاه وكذا اولوياتها في ضوء مجموعة من الاعتبارات نذكر منها على سبيل المثال الا الحصر مايلى

- ان كميات مياه الصرف يستخدم منها فى الرى (نوعية مناسبة للرى) ٣ر٥ مليار متر مكعب فى السنة بينما لايعاد استخدام ١٢ر٨ مليار متر مكعب منها ٤ مليارات ذات ملوحة اقل من ١٥٠٠ جزء فى المليون .
- أن الخزانات الجوفية بوادى النيل والدلتا تعتبر من الخزانات عالية الكفاءة من حيث التغذية وامكانات استخدامها فى الرى خاصة فى الدلتا.
- مايستخدم حاليا من المياه الجوفية بالوادى والدلتا هو ٢ر٣ مليار متر مكعب سنويا. وتؤكد الدراسات امكان استخدام كمية اخرى تبلغ ٢ر٧ مليار متر مكعب سنويا فى حدود السحب الامن الذى يحافظ على الاتزان المائى الحالى ويمنع تداخل مياه البحر على المياه الجوفية العذبة فى الدلتا.
- بالنسبة لخزان الصحراء الغربية فان كمية المياة المستخدمة حاليا ٥ر مليار متر مكعب بالوادى الجديد بينما يمكن الاستفادة بحوالى ٥ر٢ مليار متر مكعب بمناطق الواحات والعوينات .
- ان فاقد مياه النيل اثناء السدة الشتوية يهدر منه فى البحر نحو ١١ مليار متر مكعب ونظرا للاعتماد على كهرباء السد العالى فى مواجهة تزايد الاحمال خفضت السدة الى ٧ مليارات متر مكعب ثم الى ٤ مليارات متر مكعب . وبلغت ادناها فى عام ١٩٨٨ وهو ٢ر٦ مليار متر مكعب ، وهناك دراسات لتخزين هذه المياه فى منخفضات وادى الريان ووادى النطرون فضلا عن تغذية الخزان الجوفى من البحيرات الشمالية حيث يخزن فى بحيرتى البرلس والمنزلة .

جدول رقم (٤٤)

الاهمية النسبية لمساحة الاولوية من المساحة المحددة للاستصلاح

موزعة اقليميا (٪)

الاقليم / البيان	شرق الدلتا	غرب الدلتا	وسط الدلتا	مصر الوسطى	الوجه القبلى	سيناء	مجموع المساحة التى تسرى على مياه النيل	مجموع المساحة التى تسرى على المياه الجوفية
الاولوية	٦٣ر٢	٤٥ر٩	١٠٠	٤١ر١	٦ر٦	٠	٣٢ر٩	٣٦ر٧

المصدر :

جمعت وحسبت من الجدول السابق.

ان استقراء الجدولين أعلاه يخلصان الى جملة من الحقائق ابرزها مايلى:

- ان الحدود القصوى للاستصلاح في ظل الظروف الراهنة تبلغ نحو الثلاثة ملايين فدان نصفها تقريبا يقع بشكل اساسى فى مناطق الدلتا . وهو ما يعزى لكون تلك الاراضى -كما سبق الاشارة - قابلة للرى بمياه النيل في حدود ارتفاعات ضخ لاتزيد عن ١٥٠ متر (راجع جدول الاسبقيات رقم (٢) بالملحق الاحصائى وكذلك خريطة متوسطات الرفع لوحدات الاراضى

(Average Pumping Height per LDU

ومما يؤكد صدق هذا الادعاء ان مناطق الدلتا باتجاهاتها الثلاثة قد استحوزت على نحو ٤ر٨١٪ من جملة الاولويات .

- ان منطقة الوجه القبلى (مصر العليا) على الرغم من احتلالها للمركز الاول على مستوى المناطق وباهمية نسبيةتقدر بنحو ٣ر٢٦٪ من حيث المساحة المحددة للاستصلاح فقد كانت في ادنى درجات الاولوية للاستصلاح (١ر٥٪)،وهو مايرجع وبشكل اساسى لاحتياجها لضخ مياه النيل فوق مستوى يزيد عن ١٥٠ م كما هو الحال على سبيل المثال لا الحصر - في وادى خريت رغم ماله من اهمية قصوى في توفير قصب السكر بوصفه المدخل الاساسى لصناعة السكر ومشتقاته والذى تعانى مصانعه من طاقات انتاجية عاطلة نتيجة نقص قصب السكر قدرتها بعض الدراسات (١) بنحو ٩ر٢٧٪ وعلى غرار وادى خريت تأتى مواقع استصلاح اخرى كثيرة بمصر العليا تؤكد صحة ما ذهبت له الدراسة من تفسير ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ايضا كلابشة (ترتيبها فى الاسبقية ٧٤) ، غرب كوم أمبو (٧٥) ، وروافد وادى نتماش (ترتيبها فى الاسبقة ٧٧) ولمزيد من التفاصيل في هذا الصدد يراجع جدول رقم (٢) بالملحق.
- ان عمليات الاستصلاح وأولويتها قد اعتمدت وبشكل اساسى على مياه النيل ولا أدل على ذلك من الاتى :

(١) فتحى الحسينى خليل (دكتور) - الطاقة الانتاجية العاطلة فى القطاع العام الصناعى وآثارها الاقتصادية في مصر في السبعينات - مذكرة خارجية رقم ١٣٤٣- معهد التخطيط القومى - القاهرة - مارس ١٩٨٣ رقم ٥٤ .

(أ) أن مجموع المساحة المحددة للاستصلاح مروية على مياه النيل تشكل نحو ٦ر٩٣٪ من جملة المساحة المحددة للاستصلاح .

(ب) أن الاهمية النسبية لمساحة اولوية الاستصلاح اعتمادا على مياه النيل تشكل نحو ١ر٩٣٪ من اجمالي عام مساحة الاولوية الاولى للاستصلاح اعتماد على كافة المصادر الاروائية.

* أن خطة الاستصلاح والاستزراع في مصر قد استهدفت استصلاح حوالى ٣ مليون فدان من بين مساحة قاحلة تقدر بنحو ٢٣٠ مليون فدان ، كما هو موضح في الجدول رقم (٣) كان العامل الحاكم في تحديد تلك المساحة ، والتي لاتشكل سوى ٣٣ر١٪ من المساحة غير المأهولة بجمهورية مصر العربية ، هو عامل الرى.

* أنه على الرغم من ان الاهمية النسبية للمساحة المحددة للاستصلاح بسيناء ووسط الدلتا تبلغان نحو ١ر١٢٪ ، ٩ر١٪ على الترتيب فقد جاءت اولوية المساحة على عكس ذلك تماما ، حيث لم تعطى اية اولوية لاراضي سيناء ، بينما اعطيت اراضي وسط الدلتا ذات الاهمية النسبية القزمية للمساحة المحددة للاستصلاح ، اهمية نسبية للاولوية بلغت نحو ٦ر٥٪ . وفر مايعد في حد ذاته دليلا اخرا على ان مدى توفر مياه الرى هو العامل الحاسم في ترتيب الاولويات ، حيث من المعروف ان استصلاح اراضي سيناء معتمد او بالدرجة الاولى على وصول مياه النيل الى سيناء من خلال ترعة السلام ، تلك التي لازالت قيد البحث والتنفيذ.

* أن استقراء متضمنات الجدول رقم (٤) تشير الى ان الاولويات قد تركزت وبشكل اساسي في مناطق الدلتا حيث كانت في وسط الدلتا ١٠٠٪ وفي شرقها نحو ٢ر٦٣٪ وفي غربها قرابة ٢ر٥٪ بينما كانت في الوجه القبلي ٦ر٦٪ فقط، وانعدمت تماما ، كما اسلفنا القول ، في سيناء . وهو الامر الذى يمكن تفسيره في ضوء مايسمى بالرفع الاقتصادى لمياه الرى . حيث تشير الدراسات الخاصة باستصلاح الاراضي

ان الانتفاع بالاراضى المستصلحة لايبدأ عادة الا بعد انشاء محطات الرى الخاصة بالمساحات التى تم استصلاحها وذلك فى حدود الرفع الاقتصادى الذى يقدر بنحو ١٠٠ متر . ومن ثم فإنه من البديهى أن استزراع المساحات القابلة للاستصلاح لن يبدأ الا بعد تمام انشاء محطات الرى اللازمة.(١)

* ان محاولة تحليل التباين بين المساحات المحددة للاستصلاح واولوياتها موزعة بين مختلف المناطق - حسبما هو متضمن بالجدول رقم (٣) السابق - قد خلصت الى مايلى:

(5) Analysis of Variance Table

Source of Variance	Between	Within	Total
Sums of Squares	6.19754094 E+07	0.11998060 E+08	0.13973469E+08
Degree of Freedom	1	16	17
Means of Squares	0.19754094 E+07	0.74987872 E+06	
*Ftest			2.63439516

Source : Calculated From Table (2)

$$F = \frac{ss\ (Ho)}{I - 1} \Big/ \frac{\sum_{i=1}^{I} \sum_{j=1}^{Ji} (Y_{ij} - \bar{Y}_i)^2}{(n - 1)} \qquad (2)$$

(١) معهد التخطيط القومى - مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه والطاقة - مرجع سبق ذكره ص ٣٢.

(2) Draper.N.R., Smith, Applied Regression Analysis, New York, John wiley, 1966, Chapter9, p.252.

وهو مايعنى ان التباينات بين المساحات المحددة للاستصلاح وأولوياتها لاتعزى السى الصدفه ، وانما تعزى الى عوامل اخرى غيرها اهمها جميعا هو عامل الرى . ومايعنيه ذلك العامل من مدى توافرها وبنيتها الاساسية وكذا المستوى المزمع رفع المياه اليها ... الخ

ان استقراء النقاط السبع السابقة يخلص الى حقيقة مفادها ان عملية استصلاح الاراضى فى مصر تتمحور بالدرجة الاولى حول اقتصاديات الموارد المائية Economics of water resources) وهو مايصبح معه من الضرورة بمكان ان تشير الدراسة ولو فى ايجاز شديد والماسة سريعة للموارد المائية سواء فى وضعها الراهن او صورتها المستقبلية . ولذا فان ذلك سوف يكون ماتعرض له الدراسة فيما يلى من سطور .

قدرت وزارة الاشغال والموارد المائية الموارد والاستخدامات المائية عام ١٩٨٠ على النحو التالى

الموارد

٥٥ر٥	مليار متر مكعب	حصة مصر من مياه النيل عند اسوان
٢ر٩	مليار متر مكعب	من الخزان الجوفى بالدلتا والوجه القبلى
٢ر٣	مليار متر مكعب	من اعادة استخدام مياه الصرف
٦٠ر٧	مليار متر مكعب	جملة الموارد المتاحة عام ١٩٨٠

كما قدرت الموارد المائية الاضافية المتاحة فى عام ١٩٩٠ بمقدار ١١ر٧ مليار متر مكعب موزعة كما يلى:

٢ر٠	مليار متر مكعب	حصة مصر الاضافية من المياة بعد تنفيذ قناة جونجلى اعتبارا من ١٩٨٥ .
٢ر٠	مليار متر مكعب	من الخزان الجوفى بالدلتا والوجه البحرى
٧ر٧	مليار متر مكعب	من اعادة استخدام مياه الصرف لاغراض الرى
١١ر٧	مليار متر مكعب	جملة الموارد المائية الاضافية

الاستخدامات

٤٩ر٥	مليار متر مكعب	لرى المساحة المنزرعة بالاراضى القديمة
٣ر٣	مليار متر مكعب	للشرب والاستخدامات المنزلية
٢ر٥	مليار متر مكعب	للاستخدامات الصناعية
٤ر٠	مليار متر مكعب	للملاحة والموازنات وتوليد الكهرباء فى فترة السدة الشتوية وفترةاقل الاحتياجات
٥٩ر٥	مليار متر مربع	جملة الاستخدامات الحالية

كما قدرت الاستخدامات الاضافية المتوقعة مستقبلا وحتى عام ٢٠٠٠ بنحو ٥ مليمارات متر مكعب موزعة على النحو التالى:

٣ر٥	مليار متر مكعب	زيادة فى استهلاك مياه الشرب، والاستخدامات المنزلية
١ر٥	مليار متر مكعب	زيادة فى استهلاك الاستخدامات الصناعية
٥ر٠	مليار متر مكعب	جملة الاستخدامات الاضافية

الميزان المائى حسب تقديرات عام ١٩٨٠

طبقا لتقديرات الموارد المائية واستخداماتها فى عام ١٩٨٠ وكذا الموارد المائية الاضافيةوالاستخدامات المائية الاضافية قامت وزارة الرى باعداد الميزان المائى لعام ١٩٨٠ر لعام ٢٠٠٠ على النحو التالى

الموارد المائية بالمليار متر مكعب

السنوات	حصة مياه النيل	الخزان الجوفي	مياه المصارف	مشروع قناة جونجلي	الاجمالي العام
١٩٨٠	٥٥ر٥	٢ر٩	٢ر٣	٠	٦٠ر٧
١٩٨٥	٥٥ر٥	٤ر٩	٦ر٣	٢ر٠	٦٨ر٧
١٩٩٠	٥٥ر٥	٤ر٩	١٠ر٠	٢ر٠	٧٢ر٤
٢٠٠٠	٥٥ر٥	٤ر٩	١٠ر٠	٢ر٠	٧٢ر٤

الاستخدامات المائية بالمليار متر مكعب

السنوات	ري الاراضي الزراعية	الاستهلاك المنزلي والشرب	الاحتياجات الصناعية	الملاحة والموازنات	الاجمالي العام
١٩٨٠	٤٩ر٧	٣ر٣	٢ر٥	٤ر٠	٥٩ر٥
١٩٨٥	٤٩ر٧	٣ر٧	٢ر٩	٤ر٠	٦٠ر٣
١٩٩٠	٤٩ر٧	٤ر٨	٣ر١	٤ر٠	٦١ر٦
٢٠٠٠	٤٩ر٧	٦ر٨	٤ر٠	٤ر٠	٦٤ر٥

الميزان المائي بالمليار متر مكعب

السنوات	الموارد	الاستخدامات	المتاح للتوسع الافقي
١٩٨٠	٦٠ر٧	٥٩ر٥	
١٩٨٥	٦٨ر٧	٦٠ر٣	
١٩٩٠	٧٢ر٤	٦١ر٦	
٢٠٠٠	٧٢ر٤	٦٤ر٥	٧ر٩

وبذا تكون السياسة المائية لعام ١٩٨٠ قد حددت المياه المتاحة للتوزيع الافقي بنحو ٧ر٩ مليار متر مكعب على اساس موارد قدرها ٤ر٧٢ مليار متر مكعب واستخدامات قدرهما ٥ر٦٤ مليار متر مكعب ، الا انه قد حدثت بعض المتغيرات التي جعلت الحصول على بعض الموارد المائية الاضافية غير ممكنه مما ادى الى نقص جملة الموارد المائيه من ٧ر١١ مليار متر مكعب كما كان مقدرا لها الى ٦ر٧ مليار متر مكعب فقط اى بنقص يبلغ ٥ مليار متر مكعب وذلك على النحو التالي :

- ادى توقف العمل بمشروع قناة جونجلي بجنوب السودان - والذى كان قد بدأ العمل فيه منذ عام ١٩٧٦ وكان مقررا الانتهاء منه في منتصف١٩٨٥ - الى حرمان مصر من حصتها الاضافية من هذا المشروع وقدرها ٢ مليار متر مكعب ومن غير المنظور فيما المستقبل القريب استئناف العمل نظرا لتفقد مشكلة الجنوب بالسودان .
- ادت زيادة نسبة التلوث في مياه بعض المصارف واستحالة اعادة استخدامها كميـاه رى - حتى بعد خلطها بكميات من المياه العذبة - الى نقص كميات مياه المصارف الاضافية من ٧ر٧ مليار متر مكعب فقط ومن ثم تصبح جملة مياه المصارف التي يعاد استخدامها في عام ٢٠٠٠ نحو ٧ مليار متر مكعب فقط بدلا من ١٠ مليار متر مكعب كما كان مقدرا لها بالسياسة المائية لعام ١٩٨٠.

ونظـرا لما طرأ على السياسة المائية لوزارة الرى لعام ١٩٨٠ من تغييرات فقد اعادت وزارة الرى تقدير الموارد المائية على النحو الموضح بالجدول التالي

جدول رقم (٦) الموقف النهائي للموارد المائية فى نهاية الخطة السابقة والحالية وعام ٢٠٠٠

المصادر	نهاية الخطة الخمسية ٨٣/٨٢-٨٧/٨٦	نهاية الخطة الخمسية ٨٨/٨٧-٩٣/٩٢	نهاية عام ٢٠٠٠
حصة مياه النيل	٥٥ر٥	٥٧ر٥	٥٧ر٥
الخزان الجوفي بالوادى والدلتا	٢ر٣	٤ر٠	٤ر٩
اعادة استخدام مياه الصرف	٣ر٤	٦ر٣	٧ر٠
جملة الموارد قبل مشروعات التطوير	٦١ر٢	٦٧ر٨	٦٩ر٤
الاستفادة بمياه السدة الشتوية	-	١ر٥	٢ر٥
تطوير نظم الرى	ار	٥ر	٢ر٠
جملة الوفر من مشروعات التطوير	ار	٢ر٠	٤ر٥
جملة الموارد المائية	٦١ر٢	٦٩ر٨	٧٣ر٨

المصدر:

معهد التخطيط القومى - الجوانب التكاملية لتخطيط وتحليل القطاع الزراعي فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٤٥) - القاهرة - فبراير ١٩٨٩ ص ٩١.

وقد بنيت الافتراضات الخاصة بالموارد اعلاه على اساس الانتهاء من المرحلة الاولى لمشروع جونجلي قبل نهاية الخطة الخمسية الحالية ٩٢/٩١ وكذلك افترضت هذه التقديرات الانتهاء من ٥٠٪ من مشروع استغلال المياه الجوفيه في الدلتا والوادى والاستفادة بجزء من مياهها في التوسع في مياه الشرب وذلك قبل نهاية الخطة الخمسية الحالية اى قبل عام ٩٢/٩١ . ايضا افترضت التقديرات السابقة امكانية تخزين مياه السد العالى وفترة اقصى الاحتياجات بمجرتي المنزلة والبرلس بدلا من ذهابها الى البحر.

ويوضح الجدول التالي الميزان المائي بشقية الموارد والاستخدامات مع نهاية الخطة الخمسية السابقة ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ومع نهاية الخطة الخمسية الحالية ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ وايضا مع نهاية عام ٢٠٠٠ (١)

جدول رقم (٧) الميزان المائي حتى نهاية عام ٢٠٠٠

البيان	الموارد		الاستخدامات	المتاح للتوسع الافقي	
	بدون تطوير	مع التطوير		بدون تطوير	مع التطوير
يوليو ١٩٨٧	٦١ر٢	٦١ر٣	٦٠ر٤	٨ر	٩ر
يوليو ١٩٩٢	٦٧ر٨	٦٩ر٨	٦٢ر١	٧ر٥	٧ر٧
نهاية عام ٢٠٠٠	٦٩ر٤	٧٢ر٩	٦٤ر٥	٤ر٩	٩ر٣

المصدر السابق

(١) معهد التخطيط القومي - الجوانب التكاملية لتخطيط وتحليل القطاع الزراعي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية - مرجع سبق ذكره - ص ص ٨٦- ٩٢

بعد ان فرغت الدراسة من القاء نظرة عامة على واقع وافاق استصلاح الاراضي في ج.م.ع في ضوء المتاح والممكن اتاحته (الواقع والممكن) من كلا من الموارد الارضية والمائية ينتقل الباحث بدراسته هذه الى عرض لذلك الواقع ولتلك الافاق سواء للاستصلاح او الاستزراع او اقامة المجتمعات المستحدثة من منظور اقليمي وذلك اتساقا مع مستهدفات الدراسة . وحتى تكون منهجية الدراسة ثابته على امتدادها فسوف يكون التناول من المنظور الاقليمي معتمدا على محوري الواقعية والامكانية . وبما يجعل ذلك من تلك الدراسة بمثابة مرشد جزئيا ولو في حدة الادنى لراسمي السياسات وصانعي القرارات في القضية قيد البحث .

أولا : سيناء :

أهم المناطق القابلة للاستصلاح في التقديرات الرسمية هي ٣٩ الف فدان في وادى العريش ، ٦١٣٠٠ فدان بمنطقة الشيخ زويد ، ١١٢٠٠ في مناطق رفح والقصيمة وعين الجديرات ثم عيون موس والطور ، واخيرا ٢٢٢٥٠ فدانا شرقي قناة السويس . وفي وادى العريش بالذات يمكن استخراج عشر مليار متر مكعب سنويا من المياه الجوفية من حوضه المتشعب الفروع وذلك من طبقته الضحلة وحدها عمق ٦٠٠١٠ مترا . وقد بدأ بالفعل حفر ٣٠ بئرا في الوادى لاستخدام مياهها في الشرب والرى . وهناك تقديرات اخرى لامكانيات الاستصلاح كالاتي : ١٣٥ الف فدان بسهل الطينة ونصف مليون فدان شرقه حتى العريش ، ٥٠ الف فدان حول عيون موسى، ٥٠ الف اخرى بوادى العريش .

كذلك تأكدت صلاحية ٧٥ الف فدان في اودية ودالات وسهول الساحل الغربي ، وهي مناطق المياه الجوفيه فيها أغزر واعذب وقد يصل عمق طبقتها الى ٢٥ مترا وسمكها الى ٨٠٧ امتار وهناك تقديرات اخرى ترتفع بالمساحات القابلة للزراعة في سهل القاع وحدة الى ١٥٠ الف فدان ، وفي كل من منطقة راس سدر والمالحة الى ٥٠ الف ، عدا ٢٠ الفا بوادى غرندل وغيرها ، بمجموع قدره ربع مليون فدان في الساحل الغربي وحدة او جنوب سيناء وحدها ان شئت .

اما خارج ذلك فان هناك كثيرا من البقع النقطية المبعثرة هناك وفي تضاعيف سيناء والتي تتراوح بين بضع عشرات وبضعة الاف من الافدنة ، مثال ذلك منطقة وادى فيران وسانت كاترين (١٠٠٠ فدان) نويبع (١٠٠٠ فدان) ... الخ .

ولما كان كل شيء في الزراعة هنا يتوقف على الموارد المائية - كما سبق الاشارة - فان الخزان الجوفي يصبح هو الفيصل في التوسع الافقي . وهنا تكشف الدراسات الحديثة عن خزان ضخم لايقل حجمه عن ٩٥ مليار متر مكعب اى مرة ونصف مرة حجم مياه السد العالي نفسه . وهذه المياه التي مصدرها الاصلي الامطار المحلية اساسا ، قريبة نسبيا من السطح بحيث لايتطلب استخراجها مضخات ضخمة او تكاليف باهظة . فان صح هذا الكشف الدرامي المثير ، فإنها حقا لثورة محققة في مستقبل سيناء .

من جهة اخرى فان المقدر ان انشاء الانفاق الى سيناء سيضمن التوسع الزراعي بوسط وشمال شبه الجزيرة في نحو مليون فدان على مياه النيل لاول مرة في التاريخ ففي سهل الطينة ، حيث تقدر الرقعة القابلة للاستصلاح بنحو ٧٥٠ الف فدان لا يعيبها سوى ان مياهها الجوفيه قليلة جدا ، تقرر زراعة ١٣٥ الف فدان على مياة النيل عبر سحارة كبرى ، تساعدها مياه الابار الجوفية حيثما امكن ومياه الامطار في المنطقة الشمالية على ان توجه الزراعة كلها الى المحاصيل غير التقليدية والمحاصيل الزيتية مع تشجيع القطاع الاوسط بالاشجار المثمرة والخشبية .

وبالفعل فلاول مرة في التاريخ ، بعد بداية اولية في الستينات ، عبرت مياه النيل الى سيناء في ٦ انابيب طاقة كل منها ١٫٥ مليون متر يوميا ، يؤلف مجموعها سحارة ضخمة جديدة عند الدفرسوار ، وتأخذ من ترعة المنايف بعد توسيعها كفرع من الترعة الاسماعيلية . والسحارة تروى الان ٣٠ الف فدان في السهل الاوسط من سيناء ، تزرع اساسا بالخضروات والفواكه لتموين منطقة القناة بل وربما القاهرة ان امكن .

كذلك ثبت ان المنطقة من الدفرسوار حتي بير العبد صالحة للزراعة فورا. وقد وصل انبوب المياه مؤخرا الي بير العبد بالفعل ، اى بامتداد ٨٠ كم شرق القناة وينتظر وصوله الي العريش بعد ثلاث سنوات . الخطة الان ان تتوسع منطقة الزراعة هذه الى ربع مليون فدان سنة ٢٠٠٠ ، وقد اعتمدت بالفعل خطة لاستصلاح ١٨٠ الف فدان بشمال سيناء، ومنها ١٥٠ الفا بسهل العريش يقام عليها مجمع زراعي صناعي عظيم . وفيما عدا هذا فهناك اقتراحا بمد مياه النيل كذلك الى الساحل الغربي لسيناء حتى الطور ، حتى لايكون الاعتماد المطلق هنا على ابار المياه الجوفية المحدودة . وفي الوقت نفسه فان من المطروح الاتجاه الي تحلية مياه البحر على امتداد سواحل شبه الجزيرة عموما على اساس استخدام الطاقة الشمسية المتوفرة جدا والتي لاتتكلف كثيرا. فالمحطة الشمسية الواحدة التي لاتزيد تكاليفها عن ربع مليون جنيه يمكن ان تعطي ٤ ملايين متر مكعب من الماء كذلك يمكن استخدام محطات للتحلية بالقوى الحرارية تحت ضغط عال[1].

والقارىء للتحليل اعلاه يستطيع ان يستخلص للوهلة الاولى الهوة السحيقة مابين الواقع والممكن ، وماهذا الانتاج طبيعي لحزمة قاصرة من السياسات الاستثمارية الزراعية غير الرشيدة وندلل علي ذلك بمجموعة من المؤشرات لعل في معيتها بعض من الحجج الاسانيد الدالة على ذلك .

(١) جمال حمدان (دكتور) ـ شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان ـ مرجع سبق ذكره ص ص ٥٠٠-٥٠٢ .

أ - ان استقراء متضمنات الجدول رقم (٤) بالملحق ، والخاصة بالاهمية النسبية للرصد الاستثمارى الاجمالي خلال الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٩ قد اشارت الى تدنى مكانة استصلاح الاراضي على تلك الخريطة حيث لم تزد الاهمية النسبية الخاصة بهذا النشاط عن ٦ر٢٪ بينما كانت تلك الاهمية للثروة السمكية والاسكان ومشروعات البنية الاساسية قرابة ٢ر٦٪ ، ٥ر١٠٪ ، ١ر ٨٪ على الترتيب واذا كانت تلك هي الصورة في اطار التحليل الاستثمارى المقارن بين النشاط الزراعي (الاستصلاحي والسماكي) من جهة وغيره من الانشطة اللازراعية من جهة اخرى فكيف تكون الصورة والاليات التوظيفية للاستثمار داخل المقتصد الزراعي السيناوى سواء في شقه السماكي او الاستصلاحي ؟ ولعل هذا هو ما ستتعرضله الدراسة فيما يلي من نقاط.

ب - ان الاستثمارات المخصصة للثروة السمكية خلال سنى فترة الدراسة قد تراوحت مابين ١٠٥ ، ٨٢١٨ وبمتوسط ٥ر٤١٦١ الف جنيه، بينما كان الرصد الاستثمارى المخصص لاستصلاح واستزراع الاراضي تراوحا فقط مابين ٥٤٤ ، ٣٠٨٦ وبمتوسط ١٨١٥ الف جنيه (راجع جدول رقم ٣ بالملحق) رغم ماهو معروف عن الاستثمار في استصلاح واستزراع الاراضي من كونه استثمارا ثقيلا .

جـ - انه بينما كان معدل الزيادة السنوية في الاستثمارات المخصصة للثروة السمكية نحو ٤ر٢٨١ الف جنيها كانت على الجانب الاخر في مجال استصلاح الاراضي لاتتجاوز - في احسن الاحوال ووفقا لافضل الصور الرياضية المقدرة - نحو ٩ر٣٧ الف جنيها (١)

(١) حيث كانت معادلات الاتجاه الزمني العام Lineartime Trande لاجمالي استثمارات كل من الثروة السمكية واستصلاح الاراضي على الترتيب - على النحو التالي :

$$Yi = 160\ 5.8 + \underset{(0.82)}{281.382}\ Xi \qquad Yi = 1417.1 + \underset{(0.28)}{37.940}\ Xi$$

وقد ثبتت المعنوية الاحصائية عند درجات الحرية ومستويات المعنوية الموضحة كل منهما حيث للمعادلة الاولى

TB_c (o.82) > TB_t (10,0·5) (0.700)

للمعادلة الثانية :

TB_c (0.28) > TB_t (8,0.9) (0.129)

وهو مايعني صراحة وليس ضمنا ان راسمي السياسات الزراعية قد اعطوا اولوية للاستثمار السمكي على الاستثمار في مجال استصلاح الاراضي رغم ماسبق الاشارة اليه اعلاه من امكانات هائلة للاستثمار في المجال الاخير ، وهو مايعد في حد ذاته مثلبة ، خاصة اذا ما علم ان هذا الكم الاستثماري السمكي قد وجه صوب صناعة صيد ساحلية محددة الاقامة داخل الحدود وحبيسة المياه الاقليمية ومن ثم فهي قزمية الجدوى مقارنة بالاستصلاح ، وكان من الممكن ان يكون الامر مقبولا من الوجهة الاقتصادية فيما لوجهت تلك الاستثمارات لتطوير صناعة الصيد المتخلفة تكنولوجيا بما يجعلها قادرة على المغامرة والصيد في اعالي البحار ، لما هو معروف من ان تكلفة الانتاج بالنسبة لنا في كثير من البحار العالية تقل بنسبة الثلث في بعض الاصناف عن اسعار استيرادها ، ولايجد الباحث دليلا على عدم الرشادة في تقديم السماكة على الاستصلاح ابلغ من اتجاهات الدولة الراهنة لتخفيف البحيرات الشمالية ، خاصة بعد ماتم استقطاع اجزاء متفاوته المساحة من اطراف بحيرات مريوط وادكو يبلغ مجموعها ٣٣ الف فدان ، جففت ودخلت مجال الزراعة منذ عقد من الزمن تقريبا في قطاع ابيس قرب الاسكندرية .

قد يرى البعض ان حكم الباحث على الرصد الاستثماري السماكي قد جاء جائرا من حيث حكمة بما ليس لديه علمة من كون هذا الرصد قد وجه صوب صناعة صيد ساحلية محددة الاقامة داخل الحدود وحبيسة المياه الاقليمية ، وهو مايجعل منه رصدا استثماريا قزمي الجدوى الاقتصادية . ولكن الباحث يؤكد صحة ماذهب اليه من تحليل من خلال استقراء متضمنات الجداول ارقام (٣،٤،٥،٦) بالملحق الاحصائي ، حيث اقتصر الرصد الاستثماري السماكي في شطرة الاعظم على مخصصات لموانئ الصيد-زاد في بعض السنوات عن ٧ مليون جنيه وشكل في البعض الاخر

قرابة ١٧٪ من اجمالي الاستثمارات المخصصة لسيناء - يليه في الاهمية مخصص لاسطول النقل البرى (اقترب من المليون جنيه ، ومثل اهمية نسبية من اجمالي عـــــــام استثمارات سيناء بلغت نحو ٣ر٨٪) اما ماتبقي من استثمار فعلي هشاشته فقد تـــم توزيعه بين مخصص لانشاء مركز تجميع اسماك ، وآخر لانشاء مصنع للثلج.

هـ - ان الاستقراء والتحليل لمتضمنات الجداول الاربعة من ٣-٦ بالملحق الاحصائي - وبصفة خاصة في مكونات الرصد الاستثمارى للاستصلاح - يفرز حقيقة مفادها ان ذلك الرصد قدتمحور بشكل اساسي علي العمليات الارواتية سواء كانت في شكل حفـــر ابار جديدة او انشاء طلمبات اعماق او تطهير عيون أو حتي حفر ابار رومانيـــــة جديدة ، او انشاء خنادق وهرابات ... الخ . وهو ماترتب عليه عدم ظهـــــور اى رصد استثمارى لعمليات الاستصلاح الجوهرية كالاعمال الترابية أو اعمـــــال التسوية او انشاء البنية الاساسية للاستصلاح ... الخ

وهو الامر الذى إذا دل فانما يدل علي عدم القيام البته بعمليات استصـــــلاح لأراضي جديدة بسيناء والاكتفاء فقط بتوفير مصادر رى للاراضي القائمة ، ولعـــل في هذا تناقض بيّن بين الواقع والممكن ، ولايقف الامر عند هذا الحد بل يتجاوزة ليصبح هذا في حد ذاته مؤشرا علي عدم الرشادة في توظيف الحيز المصرى بما يعظم الاستفادة من موارد هذا الحيز المتاحة.

و - بمقارنة الارقام القياسية للاستثمارات المنفذة سنويا في احد بنود نشاط استصـــلاح الاراضي وليكن بند حفر ابار جديدة علي سبيل المثال لا الحصر (١٠٠٪ ، ٥ر٨٠٩٪ ٤ر١٧١١٪ ، ٦ر٢٧٨٨٪ ، ٩ر٣٧٤١٪ ، ٩ر٤٨٠٢٪ ، ٧ر٧٨٢٦٪ ، ٩ر٧٤٦٢ ٪)بالمنفصد العيني منها لذات السنوات (١،٢،٢،٣،٣،٢،٢،١ بئر) يستطيع القارىء ان يستخلـــص حقيقة مفادها ان الزيادات الطفرية في الاستثمارات لاتعدو الا ان تكون بمثابة

رد فعل طبيعى لعدم الاستقرار النقدى ، حيث ان تكلفة حفر البئر الواحد في عام ١٩٨٧ قد تجاوزت السبعمائة مرة مما انفق على حفر ذات البئر وبنفس المواصفات في عام ١٩٨٠ وبذا فان الزيادات في الرصد الاستثمارى لاتعبر عن ارتفاع فعلى معدل الاداء التنموى بقدر ماتعبر عن فشل السياسات النقدية والافتقار الى الاستقرار الاقتصادى الذى يعد بمثابة ركيزة اساسية لتخطيط التنمية . حيث من الامور البالغة الاهمية التي ترتبت ، وسوف تترتب على تغيير سعر الصرف للجنيه المصرى ، هو ارتفاع كلفة الاستثمارات المحلية ، حيث ترتفع اسعار الالات والمعدات الانتاجية مقومه بالجنيه المصرى بنفس نسبة التخفيض ولاشك ان هذا الارتفاع شديد الوطأة على المقتصد المصرى ، لارتفاع المكون الاجنبى في اجمالي الاستثمار المحلي(١)

ز ـ ان النقطة السابقة تثير قضية جوهرية الا وهى ان الاستثمار على قلته وان زاد على المدى الزمني فهو في حقيقته ضئيل . واذا كانت تلك الحقيقة بمثابة مقولة غير جدلية ، فان ذلك يقودنا على الفور الى طرح قضية مركزية ، الا وهي قضية تمويل التنمية . وفى هذا الصدد نجد سؤالا يطرح نفسه . هذا السؤال هو هل نحسن نعتمد على الذات ام على الغير في تمويل مشروعات التنمية(٢)؟ والاجابة على ذلك ربما نجدها او نستشرفها فيما يلي من نقاط:

---

(١) رمزى زكي (دكتور) مشكلة التخضم فى مصر – اسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء – الطبعة الاولى – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ١٩٨٠ ص ٤٣٤

(٢) للاجابة على هذا السؤال بشكل مفصل فى اطار القطاع الزراعى يمكن الرجوع الى الدراسة التالية للباحث :
محمد هفاجى (دكتور) – دراسة تحليلية لبرامج التمويل الاجنبى للقطاع الزراعى المصرى. مذكرة خارجية رقم (١٥٢٩) – معهد التخطيط القومى – القاهرة – يونيو ١٩٩١.

مشروع تنمية سيناء بالاشتراك مع برنامج الغذاء العالمي :

- يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي بموجب اتفاقية اقرها مجلس الشعب وقد بلغت مساهمة برنامج الغذاز العالمي ٩ مليون دولار وقيمة مساهمة الدولة في المشروع ٩ مليون جنيه
- ويهدف هذا المشروع الى توطين بدو سيناء بالجهود الذاتيه لاقامة مجتمعات عمرانية جديدة قوامها الزراعة .
- ويعتمد المشروع على تحضر البدو للقيام بتنفيذ انشطة التوطين مقابل اعدادهم بالتكاليف الحقيقية في صورة منح لاترد وقروض ميسرة بدون فوائد وفترة سماح مناسبة ومواد غذائية تعاونهم خلال الفترة اللازمة لوصول الارض الزراعية الى الحدية الانتاجية .
- ويعتمد المشروع على فلسفة قوامها الغذاء مقابل العمل وان يقوم البدو باختيار مواقع انشطة التوطين بانفسهم وتنفيذها بالجهود الذاتية ، حيث يتم ايجاد مصدر المياه اولا ثم زراعة الارض وبناء المساكن مع تدريب ابناء البدو على اعمال الزراعة والانشاء ويختلف مصدر المياه حسب المنطقة فهو اما هرابة لتخزين مياه الامطار في المنطقة المطرية شرق العريش او بئر سطحي بمناطق الساحل الشمالي وجنوب سيناء او سد لتهدئة مياه السيول ونشرها بمنطقة وسط سيناء .

وتم بيع مواد برنامج الغذاء العالمي نظير ٢٥٪ من قيمتها السوقية بالاتفاق مع الامم المتحدة ويتم الانفاق من هذه الحصيلة على المنتفعين في صورة خدمات للقرى والتجمعات المنشأة .

وقد تم تجديد الاتفاق مع برنامج الغذاء العالمي لمدة اربع سنوات تبدأ من ٩٠/٧/١ بقيمة قدرها ١١ مليون دولار وتشمل الاعمال الاتية :-

- زراعة ٥٠٠٠ فدان بالشجرات .
- انشاء ٣١ بئر سطحي .

- انشاء ١٠٠٠ الف متر مكعب سدود ترابية .
- انشاء ١٠٠٠ هرابة سعة ٣م٨٠ .
- زراعة ١٦٠٠ فدان على الهرابات الصحراوية .
- زراعة ٤٠٠ فدان مراعي نموذجية .
- انشاء ٢٠٠ هرابة صخرية سعة ١٠٠ م٣ .
- انشاء ٢٠ الف متر مكعب سدود حجرية .
- زراعة ١٢٤٠ فدان على الابار .
- زراعة ٤٠٠٠ فدان على الامطار والهرابات.
- زراعة ٧٠٠٠ فدان بمياه النيل (١٤٠٠ اسرة).
- تدريب ٩٤٠ متدربا على اعمال التشييد .
- تدريب ١٠٠٠ متدربة على اعمال الحياكة والابرة .
- انشاء ٢٠٠٠ مسكن بدوى.
- تدريب ١٥٦٠ متدربا على اعمال الزراعة.
- تدريب ٦٨٠ عاملا على اعمال المشاتل .

ثانيا : الساحل الشمالى الغربي:

يعتبر استصلاح الساحل الشمالى الغربى الذى يعد جغرافيا اخر امتداد الدلتا القصى واستصلاحها هوامش التخوم الحدية جدا . وبهذه الجهة الريادية المتحدية ، التى تتصل فى النهاية بنطاق الساحل كله ، يمكن لزحف الاستصلاح ان يمتد حتى الحدود وبعمق عدة كيلو مترات حتى مشارف الهضبة الميوسينية ، ليعود النطاق برمته حديقة اغنى واكثف من مرمريكا الرومان ومراقية العرب . بتحديد اكثر ، تمتد منطقة الاستصلاح من العامرية ومريوط الى وادى النطرون وتنتهى عند سلسلة مرتفعات جبل عفيفى وجبل المنصورة وقارة النجارين . ذلك انه اصل المشكلة هنا ليس الارض بالطبع ولكن الماء اساسا ، وأصالة الحل تكمن فى الجمع بين مياه المطر المحلية ومياه الرى من النيل فى معادلة متوازنة رشيدة تعتمد تحديدا على الحد الاقصى من المطر والادنى من الرى ، مثلا بربه واحدة

فقط للشعير ومحاصيل الشتاء ثم ترك الباقى للمطر وحده . ويمكن الافادة من هذا المطر الى اقصى حد بسدود الاودية وبتجديد الصهاريج الرومانية القديمة (٥٠٠٠ بئر) وبحفر الابار والتى تعمل بمراوح الهواء ... الخ.

ولقد قدرت الموارد المائية المتاحة من الامطار والسدود فى الساحل الشمالى الغربى بنحو ٨٢٥ مليون متر ، ومن المياه الجوفيه التى يمكن استخدامها من غرب الدلتا بنحو ٣٥٠ مليون متر سنويا ، تكفى فى مجموعها لزراعة ١٢٥ الف فدان ، كما يمكن الاعتماد على ١٣٥ الف فدان للرعى .

على ان من المسلم به أن أى توسع زراعى هنا لايمكن ان يكون مضمونا او امنا اذ اعتمد على المطر وحدة لشدة تفاوته وتذبذبه ، وأن لابد من الاعتماد اساسا على مياه النيل التى لاتصل الان الى ابعد من الحمام . ولهذا اتجه التفكير الى ايصال مياه النيل الى المنطقة بمد ترعة النصر الجديدة التى تأخذ من النوبارية ومدها لمسافة ٢٠٠ كم تخترق فيها النطاق موازية للساحل الى ان تصل الى الضبعة كمرحلة اولى ، تمتد بعدها الى سيدى برانى كهدف نهائى وكان من المقرر ان تصل المياه العذبة الى الساحل قبل ١٩٨٣ . والمقدر بهذا ان تضمن المياه الجوفية والمطرية والسطحية استصلاح ١٤٤ الف فدان من تربة جيدة . وقد بدأ بالفعل استصلاح ٦٠ الف فدان على جانبى الترعة غرب مريوط . ويشمل المشروع استزراع ٣٠ الف فدان بنجر ، ١٥ الف فدان عنب ، مع انشاء بحيرة صناعية مساحتها ١٠ الاف فدان لتخزين المياه عند انخفاض منسوبها ضمانا للامداد. كذلك شقت ترعة عذبة بطول ٦٠ كم هى ترعة بهيج ، تأخذ من النوبارية وتنتهى عند مدينة الحمام ، مارة بالعامرية كينجى مريوط والهوارية وبهيج وبرج العرب والدبانيات فالحمام والغرض من الترعة خدمة رى امتداد مريوط وزراعة نحو ٥٠ الف فدان بثلاثة محاصيل سنوية ان امكن ، منها ٢٠ الفا بالخضروات والفواكهة والبقول ، ٣٠ الفا بحدائق التين والزيتون والعنب واللوز ومراعى العلف الاخضر للثروة الحيوانية ثم غابات الاخشاب . هذا ، وقد تقرر مساهمة مياه الصرف فى تغذية تلك الترعة ، وذلك بخلط مياه مصرف العموم الذاهبة للبحر مع مياه ترعة النوبارية بمعدل ٥٠ الف متر مكعب يوميا . فى هذا الاطار ، ثمة

تجربة تستحق التسجيل . ففى الستينات والسبعينات تم استصلاح رقعة مساحتها ١٥-١٨ الف فدان بين الحمام والرويسات على بعد ٥٨ كم من الاسكندرية ، لتكون مزرعة نموذجية كبرى تنتج الخضروات والفواكهة والانتاج الحيوانى والداجنى لتموين المنطقة المحلية وغرب الدلتا . وقد اعتمد الرى على ترعة بهيج الجديدة ، وشقت الترع والقنوات والمساقى وشبكة من الطرق والكبارى ، وسط مروج من المراعى والاحراش وغابات الاخشاب . وانتظم المشروع الذى تكلف ٣٠ مليون جنيه ، اقامة ٧ قرى نموذجية كاملة المرافق ومعدات الانتاج الحيوانى اهمها قرية الرويسات . غير ان نهاية ترعة بهيج جفت ، فتوقفت الزراعة وزحفت الرمال على الغطاء النباتى وغمرت المساكن الجديدة وجففت بساتين التين والزيتون والعنب واللوز ، كما تعطل الانتاج الحيوانى فى الحمام ، مما يستدعى اعادة الاستصلاح برمته من جديد. وبالفعل ، تقرر فى اواخر السبعينات انشاء ٤ مراكز كبيرة فى العامرية وبهيج وبرج العرب والحمام على مساحة ٨٠ الف فدان من الاراضى التى تم استصلاحها والتى تخترقها ترعة بهيج التى اصبحت الان تمتد لاكثر من ٦٠ كم غربى الاسكندرية . وقد تم فعلا استزراع بعض هذه الارض على جانبى الترعة ، التى الى جانب مياهها سيستفاد من المياه السطحية بالسدود والخزانات ومن الجوفية بالابار الانتاجية. وكعينة ، يقوم مجمع برج العرب الزراعى - الصناعى على مساحة ٢٠٠٠ فدان ، ويضم محطة الانتاج الحيوانى على مراعى عالية الانتاج الى جانب مزرعة الخضر والفاكهة والبقول من الناحية الاخرى تقرر اخيرا توسيع وتعميق وتبطين ترعة بهيج لتمتد فى المستقبل الى الرويسات والعميد فالعلمين كمرحلة اولى ، ثم من العلمين الى الضبعة سنة ٢٠٠٠ مارة بتل العين وسيدى عبد الرحمن وغزال. وفى منطقة العلمين وسيدى عبد الرحمن مجال لاستصلاح وري ١٠٠ الف فدان ، فضلا عن ١٥٠ الفا اخرى فى منخفض وادى الضبعة وغزال يمكن فى ريها استخدام مياه الخزان الجوفى فى وادى فوكه لتحويلها الى مراع للثروة الحيوانية - ١٫٥ مليون راس الان - وغابات الاشجار الخشبية مع انشاء المزيد من سدود وتخزين الامطار والخزانات والخنادق والصهاريج المائية واستكمال استغلال الابار القديمة. وقد بدأ بالفعل اعداد ٢٠٠ بئر قديمة على امتداد الساحل ، وبناء ٧ سدود ترابية ذات احواض لحفظ مياه السيول والامطار لكى يتم توزيعها على ١٨ الف فدان لزراعة البساتين

وحقول الخضروات . ومن حسن الحظ ان البحث عن البترول فى المنطقة قد كشف مؤخرا عن خزانات من المياه الجوفية الهامة التى يمكن ان تساهم فى عمليات الاستصلاح والاستزراع والتوطين . فعند منقار عبد النبى شمال القطارة تدفق الماء العذب اثناء الحفر بمعدل ٢٥ الف الف برميل يوميا، وعند قرية الجارة بمعدل ٢٠ الف برميل . وقد تحولت منطقتا النبعين فعلا الى بحيرتين غزيرتين مثل بحيرة مريوط نفسها ، وتمت على ضفافها الاحـــــراش والحشائش لكثة جمالا ، تقدر بعض الدراسات امكانيات التوسع فى الساحل الشمالى الغربى بنحو ٦٠٨ر٧٠٠ فدان اى نحو ثلثي مليون فدان ، منها ٣٨٠٠٠٠ او ثلث مليون صالحـــــة لزراعة جميع المحاصيل والاشجار ، ونحو ٢٥٠٠ فدان متوسطة الصلاحية ، ونحو ٢٧٢٣٠٠ اى ا اكثر من ربع المليون محدودة الصلاحية ، ٦٧٠٠ فدان صالحة لزراعة التين.(١)

ثالثا: الوادى الجديد:

فكرة الوادى الجديد كأطار مجازى عريض يجمع شتات واحات الصحراء الغربيـــة وينظمها فى عقد واحد موحدالى حد أو آخر ، قد تكون فكرة قديمة نسبيا معاصرة اساســا ليوليو، ولكنها سابقة على اية حال للسد العالى، غير انه منذ تم السد تكاثرت الدعـــــوات والاقتراحات المطالبة بتحويل الوادى الجديد من محض فكرة رمزية وشعار فى ادب غـــزو الصحراء الى حقيقة جغرافية فى واقع الطبيعة ، تناظر وادى النيل مثلما تنظر اليه ، وتوازنه كما توازيه وتمثل مستقبل مصر حيث يمثل هو حاضرنا ، اما كيف ذلك فبتوصيل مياه النيـــل اليه من بحيرة ناصر بطريقة او بأخرى وبطريق أو بآخر.

ولقد كان هناك دائما اكثر من محرك وراء هذه الخطة . فاحيانا كان الاعتقاد فى عدم كفاية المياه الجوفية فى الصحراء الغربية وواحاتها وعدم جدوى الاعتماد عليها فى التعمير الحقيقى الجذرى واستصلاح الوزن الثقيل ، هو الحافز وراء الدعوة واحيانا اخرى كان الاغراء الشديد المتمثل فى وجود بحيرة ناصر كبنك مائى هائل على هذه الدرجة من القرب هو ذلك الحافز . وعلى هذه الدرجة من الحظر ايضا، فلقد كان هناك دائما الشعور بالاثار الجانبية السلبية للسد على وادى النهر من غياب الطمى الى النحر الى التشبع المائى..... الخ مع الرغبة الكافة فى استنفاذ واستعادة الطمى باى طريقة وباى ثمن ، واخيرا محاولة تخفيف ضغط هذا كله عن الوادى ، لاسيما بعد انشاء مفيض توشكى ، ولكن اساسا بعد تحذيـــــر او انذار زلازل اسوان مؤخرا. بالاختصار جاءت الدعوة جزئية على الاقل كمصحح لاخطـــاء

(١) محمد خفاجى (دكتور) المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة مطـــــروح وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية - مرجع سبق ذكره - ص ص ١٢٧ - ١٢٩.

ويوضح الجدول رقم (٨) الموقف التنفيذى للمشروعات المستهدفه

النشاط	الخطة	موقف التنفيذ			ملاحظات
		التعاقد	جارى	ختامى	
شمال ووسط سيناء :-					
زراعة على الابار	٥٥٠ فدان			٥٥٠ فدان	
زراعةالبقوليات الرعوية	٢٠٠٠ ،،			٢٠٢٣ ،،	
زراعة على السدود	٢٢٢٠ ،،			٢٢٢٠ ،،	
زراعة الشجيرات الرعوية	٧٠٠٠ ،،			٤٩٤٧ ،،	
زراعة على مياة النيل	٢٤٠٠ ،،			٢٤٠٠ ،،	
الزراعة المطرية	٧١٢٠ ،، قديم			٧١٢٠ ،، قديم	
	٦٧٤٠ ،، جديد			٦٧٤٠ ،، جديد	
اجمالى الزراعة	٢٨٠٣٠			٢٦٠٠٠ ،،	
الابار السطحية	٢٨٧ بئرا	٢٩٧	٥٩	٢٢٥	
المساكن	١٢٠٠ مسكن	١٠١٢	١٣٦٠	٤٣٢	
شرق العريش					
الشريط الساحلى					
الهرابات	١٣٥٠ هرابة	٢٩٦	١٢٢	١٥٤	
السدود الحجرية	١٠٠٠م٣	١٣٣٠	١٠٦	٩٢٣	ماتم تنفيذه ٢١٢٣٠
السدود الترابية	٢٧٠٠٠٠م٣	٢٢٣ سد	-	٢٣٥	١٩٦٧٨٠م٣
جنوب سيناء :-		٨٢٩	-	٦٧٢	
ابار سطحية	١٥٣ بئر	٢٨٧	٦٥	١٢٤	
مساكن	٣٢٠ مسكن	٢٤٢	٥٤	٨٢	
تبطين مراوى	٧٣٤٤٠ متر طولى	-	-	١٤٥٠	
الزراعة بجنوب سيناء	٩٩٠ فدان	-	-	٩٩٠ فدان	

المصدر: وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة الاسكان والمرافق التعمير فى مصر - القاهرة - ديسمبر ١٩٨٩ - ص ص ٧٤-٧٥.

السد العالي ، ولكن في كل الاحوال فلعل فكرة الفرع القديم للنيل في الصحراء الغربية اسطورة هائمة كانت او حقيقة مبهمة ، كامنة في الوعي الباطن تحت تلك الدعوة.

ولقد اتخذت الدعوة بعد ذلك اكثر من مسار او طريق ، فكما اختلفت الاراء المطروحة في مأخذ الفرع الجديد المطلوب من بحيرة ناصر ، ايكون في القطاع المصرى ام السودانى تعددت المسارات المقترحة له ، فبعضها يوصله الي الخارجة و/ أو الداخلة ثم يعود به مباشرة الي النيل حوالي صعيد اسيوط . والبعض الاخر يستكمل مسارة الي الفرافرة والبحرية ثم يعود الي الريان كمصرف ، في حين يمضي به البعض الاخر الي النهاية حتي القطارة حيث ربطوة بمشروع المنخفض للكهرباء اما كبديل او كمكمل وربما انتهوا به بعد ذلك الي البحر المتوسط ذاته . واخيرا وبعد كشف الستة ملايين فدان شرق العوينات ، وهو الكشف الذى اعطى الدعوة دفعه جديدة قوية ، اصبح المسار المقترح يمر بالضرورة على هذه الرقعة الجديدة ويلضمها في عقدة قبل ان ينثني شمالا الي الواحات وحتى النهاية.

ثم اخيرا وليس اخرا ظهر مشروع بعيد تشكيل الرى والزراعة والحياة لا في الصحراء الغربية وحدها فقط كشعبه من النيل ولكن ايضا في وادى النيل نفسه كمحور اساسي ، الا ان المشروع في الحالين يستبدل بالترع الانابيب . وينقل الماء والطمي كليهما معا. وبهذا ينفرد بانه يجمع بين التوسع الافقي في كل من وادى النيل والوادى الجديد وكأنه حلقة الوصل بينهما منهجيا وتصنيفيا ثم هو ينفرد اساسا باحلال الانابيب محل القنوات المحفورة كأداة للتوصيل .

بالمقابل ، وعلى خلاف فكرة الوادى الجديد في الصميم ، ظهرت اراء تطرح توصيل مياه النيل الي الصحراء الغربية لا من اقصى الجنوب وبحيرة ناصر ولكن من اقصى الشمال والدلتا وذلك اما بترعة او بانبوب على امتداد الساحل الشمالي الغربي او من بطن الدلتا الي منخفض القطارة .

وفي النهاية ، وكالتركيب الذى يجمع بين التقرير والنقيض ، ثمة مشروع يقترح توصيل مياه النيل من بحيرة ناصر الى القطاع الجنوبى فقط من الوادى الجديد اى الخارجة والداخلة ثم كذلك من دلتا النيل الى القطاع الشمالى فقط فى الساحل الشمالى الغربى والقطارة ، دون ان يدخل القطاع الاوسط اى الفرافرة والبحرية في الحالين مكتفيا في استغلاله بمياهه الجوفية الغنية . وبذلك يزدوج اتصال الصحراء الغربية والوادى الجديد بالنيل ، ولكن تنقطع الدائرة المائية النهرية داخل ذلك الوادى.

واضح هكذا كم تعددت الاقتراحات والمشروعات وتضاربت من النقيض الى النقيض او تداخلت جزئيا الى درجة مربكة نوعا . وتبسيطا لهذا الموقف المعقد، يحسن ان نحلل مجمل الاقتراحات المطروحة الى عواملها الاولية ونضفها من حيث افكارها المحورية كخطط تخطيطية . وعلى هذا الاساس نستطيع ان نميز بين اربعة خطط او خطوط ندعوها للوضوح بالمحاور.

فهناك اولا المحور البسيط او الاحادى الذى يبدو كالعقد الفريد، وهو ذلك الذى يبدأ من بحيرة ناصر وينتهى بمنخفض القطارة . ثم هناك المحور المركب او العقد المديد الذى يضم الى المحور السابق منطقة شرق العوينات . ثم يلى المحور المزدوج أو والعقد العديد وهو الذى يمتط كلا من وادى النيل والوادى الجديد من بدايته الى نهايته. واخيرا تأتي الى المحاور الجزئية او العقد المنفرط الذى قد تتعدد قطاعاته ولكنها لاتتمدد بل تغطى مناطق محددة لمسافات محددة(١).

واذا كانت السطور اعلاة تشير الى افاق الممكن للتنمية الزراعية بمحافظة الوادى الجديد، فإنه اتساقا مع منهجية الدراسة فاننا سوف نعرض فيما يلى من سطور لواقع تلك التنمية باطرة وابعاده .

(١) جمال حمدان (دكتور)-شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان - مرجع سبق ذكره ص ص ٥١٨ - ٥٢٠ .

مشروع رفع الكفاية الانتاجية للابار :

الغرض من المشروع هو توفير مياه الرى اللازمة للزراعات المملكة لصغار المنتفعين والمساحات التى يمتلكها الاهالى القدامى والعمل على حمايتها من التصحر وذلك بحفر ابار استعواضية بدلا من الابار التى تناقصت مياهها والتى انتهى عمرها الافتراضى وذلك فى مساحة ٥٠ الف فدان بالواحات الداخله والخارجة والفرافرة والبحرية .

اما ماتم تنفيذه فيتحدد فيما يلى :

- حفر ٢٤٦ بئرعميق فى مناطق التعمير المختلفة بالوادى الجديد والبحرية حتى ١٩٨٩/٦/٣٠.
- جارى حفر ٢٨ بئرا تم التعاقد عليها لتنفيذها خلال عامى ٩٠/٨٩ ، ١٩٩١/٩٠.
- تم توريد وتركيب ١٧٩ طلمبه اعماق بالمحرك بمركزى الخارجة والبحرية حيث يعتمد على الرفع الالى حاليا.
- تم توريد ٣٠ طلمبة اعماق خلال عام ١٩٩٠/٨٩.

وقد بلغت جملة الاستثمارات المنفذة فى هذا المشروع ٢٤١٥٣ الف جنيه.

مشروع تحسين وسائل الرى والصرف :

الغرض من المشروع هو المحافظة على مياه الابار والاستغلال الامثل لها باستخدام الوسائل الحديثة. اما ماتم تنفيذه فعلى النحو التالى :

- تم انشاء الاحواض والهدرات للابار التى تم حفرها .
- تم تبطين مساقى الدرجة الاولى والثانية بالمساحات المنزرعة بطول ٧٥ كم بالخرسانة والمواسير البلاستيك.
- تم تطهير المصارف المنشأة منعا لتدهور الاراضى الزراعية.
- تم انشاء مأوى للطلمبات العاملة بالواحات الخارجة والبحرية وقد بلغت جملة الاستثمارات المنفذه لهذا المشروع ٢٤٨٥ الف جنيه.

من مشروعات الاستصلاح بمنطقة الوادى الجديد عدد أربع مناطق موضحة تفصيليا كالاتى

مشروعات استصلاح سهل الزيات :-

- يقع هذا المشروع فى منتصف الطريق بين الداخلة والخارجة ويمتد شرقا وغربا بطول ١٥ كم وعرض ٤ كم.
- تم عمل تصنيف تربة لمساحة ١٢ الف فدان وتبلغ اجمالى المساحة القابلة للاستصلاح ٦٠٠٠ فدان . وتم عمل الخرائط المساحية لهذه المساحات .
- تم تكليف شركة ريجوا بحفر ٦ بئر بالمنطقة وتم الانتهاء من حفرها خلال عام١٩٨٤ و تعمل بطلمبات رفع تصرف كل منها ٢٠٠ م٣/ ساعة
- تقوم شركة وادى كوم امبو باستصلاح ٦٠٠ فدان زراعة اولى ، ٤٥٠ فدان زراعة ثانية، ١٥٠ فدان زراعة ثالثة .. وموقف التنفيذ بها كالاتى:

* زراعة اولى ٦٠٠ فدان بتكلفة استثمارية قدرها ١٫٢٠٠ الف جنيه.
  - تمت اعمال الاستصلاح وجارى التبطين والاعمال الصناعية .
  - تم حفر ٦ ابار وتم تركيب الطلمبات عليها .
  - تم بناء مأوى الطلمبات والاحواض والهدارات ،

* زراعة ثانية ٤٥٠ فدان بتكلفة استثمارية ٩٠٠ الف جنيه.
  - تمت اعمال الاستصلاح ، جارى تشوين المهمات بمعرفة شركة ريجو لحفر ٥ آبار يليها اعمال التبطين والاعمال الصناعية .

* زراعة ثالثة ١٥٠ فدان بتكلفة استثمارية ٣٠٠ الف جنيه ،

تمت اعمال الاستصلاح ، والاعداد لحفر بئرين يليها الاعمال الصناعية والتبطين .

مشروع استصلاح غرب الموهوب

- وقد تم استصلاح ٦٢٧٥ فدان على النحو التالى:

١- مساحة ٣٥٣٠ فدان ، وقد تم تمليك ٢٠٨٧ فدان منها لنحو ٣٤٨ منتفع ، امسا المساحة الباقية فقد اجرت لمواطنى غرب الموهوب .

٢- مساحة ١٩٩٥ فدان ، وزعت بالكامل على ٤٤٣ منتفع .

٣- مساحة ٧٥٠ فدان ، جارى نهو عمليات الاستصلاح بها.

- وقد تم حفر ٢٤ بئرا تصرفاتها اليومية ١٦٨٤٧٨ م٣ التروى ٦٧٣٨ فدان.
- كما تم انشاء محطة للصرف بطاقة ٤٦٠٠ م٣/س وتتكون من ٢ طلمبة تخدم مساحة ٥٠٠٠ فدان .
- اما المبانى فقد كانت على النحو التالى :-

١- تم انشاء قرية للمنتفعين بها ١٠٠ بيت ريفى تم تسكينها بالكامل.

٢- ،، ،، ،، للخريجيين بها ٧٨ منزل خريج وقد تم تخصيص ١٠ مساكن منها للحكم المحلى لاستخدامها كمساكن ادارية.

٣- تم انشاء ثلاثة عنابر للايواء .

٤- تم انشاء اربعة وحدات سكنية بمركز التعمير بغرب الموهوب تم تسليم وحدتين منها للحكم المحلى.

٥- تم أسناد انشاء مبانى الخدمات لقريتين تحتوى كل منها على :
١٢ مسكن مشرف ، مبنى خدمات ، مبنى تنمية مجتمع ، توصيل المرافق (مياه كهرباء ، صرف صحى) ويقوم الاهالى حاليا بالبدء فى انشاء مساكنهم بالقريتين بالجهود الذاتية وتصرف لهم مبالغ طبقا لتقدم العمل وتحتوى كل قرية على ١٧٢ منزل.

- اما المرافق فقد تم تنفيذ شبكات مياه الشرب والصرف الصحى ، كما تم انشاء محطة توليد كهرباء لقرى المنتفعين والخريجيين تتكون من وحدتين توليد كهرباء قدرة كل منها ٢٤٠ ك.و.س .

مشروع استصلاح منطقة ابو منقار

- تم استصلاح مساحة ١٧٥٠ فدان بمنطقة ابو منقار على مياة ٧ ابار بطريقة الرى السطحى حتى عام ١٩٦٧ .
- توقف استغلال هذه المساحة لعدم توفر الاعتمادات من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٨ . وفى عام ١٩٧٨ تم نقل هذه المساحة كأصول الى شركة النهضة الزراعية لاستغلالها واستكمال الاعمال اللازمة . وبناء عليه فقد قامت بانشاء مايلى :

٥٢ مسكن منتفع ، عنبر واحد ايواء ، مبنى واحد للخدمات ، محطة كهرباء بها ماكينة انارة قدرة كل منها ١٢٠ ك.و.س .

مشروع استصلاح منطقة الفرافرة :

١- تم حفر ١٨ بئر بتصرف يومى قدره ١٩٥٨١٥ م٣ تروى مساحة تقدر بنحو ٧٨٣٢ فدان ، كما تم انشاء محطة صرف الفرافرة وتصرفها ٢٤٠٠ م٣ / س وتتكون من ثلاث طلمبات وذلك لخدمة مساحة ٢٠٠٠ فدان تقريبا .

٢- وقد تم استصلاح ٥٩١٢ فدان موزعة على النحو التالى:

- ٣٠٠ فدان وهى حاليا مؤجرة لاهالى الفرافرة ، وقد تم اخطار الهيئة للتصرف بالممارسة لواضعى اليد.
- ١٤٨٠ فدان تم توزيعها بالكامل على ١٨٥ منتفع.
- ١٣٢ فدان وهى مخصصة للخريجيين(٤ مؤهل عال ، ٤ مؤهل متوسط) وقد تم تسليم بعضهم واخطار الباقى للحضور لتسليمهم الارض والبيوت فور وصولهم .
- ٣٠٠٠ فدان جارى استصلاحها بغرب الفرافرة البلد .
- ١٠٠٠ فدان جارى استصلاحها بمحطة الشيخ مرزوق .

وفى مجال البناء والتشييد والبنية الاساسية فقد تم وجارى انشاء مايلى:

- تم بناء قريتين بكل منها ١٠٠ بيت فلاح تم تسكين قرية منها وجارى تسكين القرية الثانية بعد استلامها .
- تم بناء قرية للخريجيين بها ٦٩ منزل خريج وهى جاهزة للتسليم وقد تم الاتفاق على تسليم ٢٥ منزل منها للحكم المحلى لاستخدامها كمساكن ادارية ،
- تم بناء عنبرى ايواء ومستخدمان حالياكمدرسة ومخزن .
- تم انشاء شبكات مياه الشرب وكذا شبكات الصرف الصحى.
- تم انشاء مبانى الخدمات بالقرية وتشمل (فرن - وحدة صحية ، جامع ، جمعية تعاونية) .
- جارى بناء قرية اللواء صبيح بعدد ٣٠٠ مسكن منتفع بفرب الفرافرة البلد وكذا الخدمات اللازمة لها .
- تم انشاء محطة كهرباء للقرية الاولى عبارة عن وحدتين توليد كهرباء قدرة كل منها ٢٤٠ ك.و.س. ، وكذا الشبكات اللازمة.
- تم انشاء محطة كهرباء للقرية الثانية تتكون من وحدتين توليد قدرة كل منهما ١٢٠ ك.و.س ،والشبكات اللازمة(١).

ان الاستقراء السريع والمقارن للواقع والممكن يستخلص وللوهلة الاولى التضاؤل الشديد للواقع مقارنا بالممكن ، وماهذا الا افراز لجملة من المشكلات ، لم تحول دون وصول الواقع للممكن فحسب ، بل تجاوزت ذلك بكثير بحيلولة الواقع بالاقتراب حتى من الحد الادنى لذلك الممكن . وهو الامر الذى يجعل من تناول تلك المشكلات والمعوقات بالفحص والبحث والدرس ، ليس ضرورة لاستيفاء تحليل الموضوع فحسب ، ولكن كضرورة علمية ملحة.

(١) وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والاسكان والمرافق - التعمير فى مصر - مرجع سبق ذكره ص ص ١٤٠ - ١٤٤

اولا : مشكلة انخفاض وتوقف التدفق الارتوازى للمياه

من المشاكل العديدة الناجمة عن استغلال المياه الجوفية بالمنطقة قيد البحث تناقص وتوقف التدفق الارتوازى للمياه ، فيلاحظ مثلا ان متوسط كمية المياه المتدفقه من البئر العميقة اكبر بكثير من متوسط الكمية المتدفقه من البئر السطحى . وكمثال على هذا اظهرت دراسات سابقة لمعرفة ما اذا كان تناقص التدفق الارتوازى بطيء او سريع من حساب تطور تصرف الابار العميقة التى حفرت فى الواحات الخارجة والداخلة من ١٩٣٨ - ١٩٥٢ انخفاض اجمالى تصرف ابار الخارجة من ٥٣٨١م٣ / يوم الى ١٦٣٠ م٣/ يوم اى بنسبة ٧٠٪ بالطبيع قد لاينطبق هذا الرقم على كل الابار الارتوازية الا انه مؤشر سلبى.

فاذا كان الفدان من الارض الزراعية فى الواحات يحتاج الى ٢٠م٣/يوم فى المتوسط فان هذا يعنى ان متوسط المساحة المنزرعة والتى يمكن ريها بواسطة مياه البئر العميقة الواحدة لابد ان تكون اضعاف المساحة المنزرعة على مياة اى بئر سطحية . ذلك ان متوسط تصرف بئر عميق فى منخفض الداخلة ٣٠٠٠-٤٠٠٠ م٣ / يوم فى حين البئر السطحى متوسط تصرفة ٣٠٠-٤٠٠ م٣/يوم . ان تناقص كمية المياه المتدفقة من الابار العميقة يعنى انكماش المساحة المنزرعة على مياهها بنفس معدل تناقص المياه .

ولما كانت الزراعة على مياه الابار العميقه هى بهدف تصدير حاصلاتها الزراعية اساسا الى وادى النيل لسد العجز المتزايد فى المواد الغذائية للسكان ، فإن تناقص تدفق المياه بمعدل كبير وبالتالى انكماش المساحة الزراعية بنفس المعدل يتحول الى عجز فى كمية المحاصيل المصدرة الى وادى النيل مما يجعل الاعتماد على الواحات فى توفير النقص امرا غير مأمون ، كما يثير القلق فى نفوس الفلاحين المهاجرين الى الواحات من وادى النيل.

واذا كان من الممكن علاج مشكلة تناقص او توقف التدفق الارتوازى للمياه بتركيب طلمبات الرفع الالى على الابار لزيادة كمية المياه المتدفقه منها وحفر آبار جديدة (تعويضية)

فى المناطق التى بها تناقص كبير فان هذا الحل غير مأمون الجانب بسبب تناقص المياه بعد فترة سواء فى الابار التى ركبت لها طلمبات الرفع الالى او فى الابار التعويضية. ويعنى هذا انه لتثبيت مساحة معينة من الارض الزراعية ، لابد وان يكون هناك برنامجا مستمرا يتضمن تركيب وزيادة طاقة طلمبات الرفع الالى على الابار التى يتناقص تدفقها الارتوازى وحفر ابار تعويضية فى المناطق التى لايفيدفيها تركيب طلمبات الرفع الالى ، بحيث يتم ضمان توفير وتثبيت كمية المياه المتدفقة من الابار لزراعة مساحة معينة من الارض ، الا ان هذا يؤدى بالضرورة الى زيادة التكلفة الفعلية لانتاج المحاصيل مما قد يجعل العملية الاقتصادية غير مربحة ومن العوامل التى تؤدى الى توقف التدفق الارتوازى :-

- تآكل اغلفة ومرشحات الابار بواسطة الاملاح المعدنية المذابة مما يؤدى الى انهيار الرمال وانسداد الابار . ومن ثم توقف او تناقص التدفق اوتسرب المياه فى طبقات اخرى.
- انخفاض الضغط الارتوازى و هذا يحدث لسببين:

السبب الاول : تداخل الطبقات المائية كنتيجة لتسرب المياه من الطبقات ذات الضغط المرتفع الى الطبقات ذات الضغط المنخفض.

السبب الثانى : زيادة معدل السحب السنوى للمياه الجوفية عن معدل التغذية السنوى للخزان الجوفى -

- ان كمية المياه التى تغذى الخزان الجوفى ٦ر١ مليون م٣/ يوم
- ان كمية المياه المتدفقة من الابار العميقة والسطحية من الخارجة والداخلة والفرافرة وابو منقار هى مليون م٣/ يوم (احصاءات مشروع الوادى الجديد ١٩٦٩).
- ان كمية المياه التى تفقد بواسطة البخر من منخفض القطارة ٣ مليون م٣ / يوم .

وبالتالى يكون اجمالى السحب اليومى من الخزان الجوفى ٤ مليون م٣/ يوم ، وهو مايفوق معدل التغذية . وتنمية الوادى الجديد على اساس زيادة معدلات سحب المياه من الطبقات الحاملة بمنطقة الدراسة سوف يؤدى الى خفض ضغط المياه ومن ثم ارتفاع تكاليف رفعها الى السطح . واذا سمح فى المستقبل بتخطى حد معين لمعدل سحب المياه فان عمق الضخ سوف

يصبح كبيرا جدا مما يجعل تكلفة رفع المياه غير اقتصادية ، ومما يؤدى الى عواقب اقتصادية وخيمة بالنسبة لامكانيات تنمية المنطقة على المدى الطويل خاصة بالنسبة للزراعة وان كيمان هناك مايبرر استخدام معدل مرتفع لسحب المياه فى المدى القصير الا ان هنساك عواقب اقتصادية واجتماعية خطيرة قد تنشأ على المدى الطويل مثل تصحر الاراضى بعد استصلاحهـــا وهجرة السكان من المنطقة .

ومن ثم فان ضمان ازدهار الوادى الجديد واستمرار التنمية يقتضى عدم السماح بخفـــض منسوب المياه الجوفية على النحو الذى يصبح استغلالها غير مجزيا اقتصاديا.

وعلى هذا فعند التخطيط لاستخدام موارد المياه الجوفية المتاحة فى منطقة الدراسة يجب افتراض ان التنمية سوف تستمر لفترة زمنية قدرها على الاقل مائة عام حسب التوصيـــات الناتجة عن الدراسات السابقة ، حيث انه يصعب التنبؤ بالتغيرات التى ستطرأ على خـــزان المياه الجوفية فى فترة تزيد عن ذلك كما ان افتراض فترة زمنية اقصر من مائة عام - مـــن ناحية اخرى - لن يفى بمعيار الازدهار المطرد للوادى الجديد خلال الاجيال القادمة.

وهنا يجب ملاحظة ان زيادة سحب المياه فى احدى الواحات لن يؤثر على منسوب الميـــــاه الجوفية فى هذه الواحة فقط بل سوف يكون له تأثيرات على منسوب الضخ فى الواحات الاخرى المحيطة بها . ويعتبر المعدل الامثل لاستخراج المياه فى الوادى الجديد ككل وفى كـــــل واحة على حدة احد العوامل الرئيسية لخطة التنمية الاقليمية .

ثانيا : مشكلة الملوحة وسوء الصرف

من المعلوم ان مشكلة الملوحة تظهر دائما وبوضوح بالاراضى المنخفضة وتحت ظـــروف المناخ الحار والجاف ، الا انه طالما ان كمية ونوعية المياه المطلوبة لاجراء عمليات الغسيل متاحة ، فان المشكلة تصبح فى حكم المسيطر عليها ، ولما كانت الاراضى المستصلحة بالوادى الجديد واقعه تحت كلا الظرفين - المناخ الحار والاراضى المنخفضة بغية تقليل تكلفة الرفع - فان مشكلة الملوحة وسوء الصرف باتت مشكلة مزمنة فى المقتصد الزراعى للوادى الجديـــد للحد الذى وصل فيه منسوب الماء الارضى لمستوى الارض(١).

(١) راوية عجلان (دكتور) - قطاع الزراعة و استصلاح الاراضى فى الوادى الجديد - دراسة تحت النشر بمعهد التخطيط القومى . ص ص ١٤٠ - ١٤٥.

ثالثا : عدم كفاية الاستثمارات

ان المتأمل لامكانات الاستصلاح وافاقة في الوادى الجديد يستشعر بمدى الاحتياج الاستثمارى ، سواء كانت تلك الاستثمارات ستوجه لعمليات الاستصلاح او الاستزراع أوحتى لتنمية تلك الاراضي المستصلحة ، لذا فهي وبحق يمكن ان يقال عنها انها صناعة استثمارية ثقيله . بل انني اذهب الى ماهو ابعد من ذلك حيث انني اعتبران المشكلتين اعلاه وهما مشكلة انخفاض وتوقف التدفق الارتوازى ، مشكلة الملوحة وسوء الصرف هما نتيجة لعدم كفاية الاستثمارات ، لذا فان الباحث يستطيع ان يطلق على مشكلة عدم كفاية الاستثمارات بانها المشكلة المركزية ويمكن التعرف على اطر وملامح تلك المشكلة من استقراء النقاط التالية :

أ - ان الاستثمارات قد اخذت اتجاها عاما تناقصيا ، ويمكن الاستدلال على ذلك من استقراء النموذج الرياضي الخطي للاتجاه الزمني العام المثبوت المعنوية (عند مستوى ٩ر٠ودرجات حرية ١١) التالي :

$$Y_i = 6312.890g0g - 53.254545 \quad X_i$$
$$(0.237607)$$

Where

Y = Investment of Land Reclamation

X = Time

i = 1,2,3, ,, ,, ,, , 11

حيث تشير تقديرات النموذج الى انخفاض سنوى في استمارات استصلاح الاراضي بمقدار ٢٥٥ر٥٣ الف جنيها.

ب - ان الاستثمارات المخصصه لاستصلاح الاراضي بالوادى الجديد قد بلغت قدرا من الضآلة يحول دون تحقيق المستوى الادنى من الامال المعقودة عليها ،ويبدو ذلك جليا اذا ما علم ان تلك الاستثمارات قد تراوحت مابين ٣٢١٦،٩٣٨١،٥ر٦٢٩٨ الف جنيها كحد ادنى وأقصى ومتوسط على الترتيب (راجع جدول رقم ١١ بالملحق) .

جـ - ان هذه الاستثمارات القليلة كميا والتي تزداد قلتها الكمية بتناقصها السنوى - كما اوضح النموذج الرياضي اعلاه - هى قليلة حقيقيا او ان شئت فقل هشه فى حقيقتها ،ولا ادل على ذلك من ان الرقم القياسى بالاسعار الجارية وليست بالاسعار الثابتة لاى سنة من سنوات فترة الدراسة لم يصل باى حال من الاحوال للرقم القياسى الخاص بسنة الاساس حيث قد تراوحت تلك الارقام القياسية مابين ٣ر٣٤٪،٤ر٩٤٪ فى حدة الادنى والاقصى على الترتيب

د - ان اجمالى الاستثمارات المنفذة فى مجال استصلاح الاراضى بالوادى الجديد خلال الفترة من ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٩ قد بلغت نحو ٦٥ر٩٢٧ الف جنيها ، خص السنة الاولى منها نحو ٢ر١٤٪ من اجماليها ، ثم تناقصت تلك الاهمية النسبية حتى وصلت فى بعض السنوات الى قرابة ٩ر٤٪ فقط. واذا كان هذا هو حال استثمارات استصلاح الاراضى على المدى الزمنى قيد الدراسة ، اذن فكيف تكون حالتها وماهى مكانتهما بين استثمارات مختلف الانشطة فى السنة الواحدة على مدى سنى فترة الدراسة ؟ الاجابة على ذلك بأن الوضع لايختلف عن سابقة بل يكاد يكون متطابقا عليه تمام الانطباق،ولا ادل على ذلك من ان الاهمية النسبية لاستثمارات استصلاح الاراضى التى كانت فى سنة الاساس (١٩٧٩) تمثل ١٠٠٪ (بمعنى ان مجمل الاستثمارات المخصصة للوادى الجديد فى عام ١٩٧٩ كانت موزعة فقط على مشروعات استصلاح وبالتحديد على بند حفر ابار استعواضية كما هو موضح بالجدول رقم ٢بالملحق) انخفضت فى بقية السنوات حتى وصلت فى بعضها الى ٢ر٤١٪ .

رابعا : البحر الاحمر :

على عكس الساحل الشمالى الغربى والوادى الجديد تماما ، ليس لدينا هنا للاسف سوى سطور بل كلمات معدودات ، تكاد تقول لمجرد استكمال الشكل او المسح . فمع الاعتراف بانها محدودة نسبيا فى النهاية ، فان امكانيات التوسع والتوطن فى الصحراء الشرقية لم تدرس بعناية كافية بعد. فمثلا ليس هناك تفكير حتى الان فى استغلال مياه الأمطار

والسيول الغزيرة في اودية الصحراء الشرقية وذلك بالسدود الصغيرة على غرار مئات سدود الاودية المنتشرة في المناطق الجبلية الجافة كالمغرب والجزائر ... الخ والمؤكد ان اودية جنوب شرق الصحراء الشرقية بصفة خاصة تعد نموذجية لهذا الغرض . ويمكن استزراع عشرات الالاف من الافدنة الجيدة عليها .

اما حاليا فان كل المشاريع المطروحة ساحلية رقعية بقعيية معزولة بالطبيع وتعتمد اساسا على استيراد مياه النيل بالانابيب في الدرجة الاولى ثم الابار المحلية بعد ذلك فقط . واكبر هذه المشروعات مشروع استصلاح ٧٠ الف فدان عن طريق خط انابيب من المنيا طوله ٢٠٠ كم هو خط شارونة-الزعفرانة . وعلى طريق قنا - القصير مجال لمشروع استصلاح نحو ٢٠-٣٠ الف فدان ولكن على المياه الجوفية ، وفيما عدا هذا فإلى جانب مشروع ازدواج خط انابيب المياه الحالي الوحيد من قنا في الجنوب، هناك مشروع بأنبوب جديد في اقصى الشمال من المعادى الى السويس لنقل ٦٠٠-٨٠٠ الف م٣ / يوميا ، ٢٠٠ الف للشرب والصناعة ٥٠٠ الف متر لرى ٢٠-٥٠ الف فدان استصلاح مجاورة . ويبلغ طول الانبوب ١٥٠ كم . ويتكلف ١٠٠ مليون جنيه .

ولنا ان نضيف في النهاية ، ودون تعليق مطول مايطالب به البعض من تحويل فرع من النيل الى البحر الاحمر ، لتحويل المنطقة الى جنه في الصحراء ، مثلما فعلت ترعة الاسماعيلية في ازدهار منطقة القناة فبأختصار نستطيع ان نتصور مثل هذا الفرع ، بعد ان ينتهي الى البحر عبر وادى كريم والحمامات . وقد تشعب على غرار ترعة الاسماعيلية الى ترعتين بامتداد الساحل ، واحدة الى الشمال واخرى الى الجنوب، كذلك فلقد يكون من الممكن ادماج المشروع في مشروع تحويل وادى قنا من رافد معاكس الى فرع معاون للنيل ، اذ هل يجوز ان يظل هذا الوادى الى الابد هو الوادى المستعصي على الدخول في دورة النيل الهيدرولوجيه ودائرة الزراعة والعمران المصرية في دورة عصر العلم والتكنولوجيا؟

واولا ، فليس هذا الوادى بالخط النحيل او الشق الضيق ، بل هو شقة فسيحة واسعة يصل عرضها فى اقصاه الى ٥٠ كم وان دق فى ادناه الى ٥ كم . انه اذن منطقة لها مساحة وتشكل رقعه . ثم هى رقعه صالحة للزراعةوالاستغلال لما تحمل من تربةخصبة دبالية ونيلية ، صفراء وطينية . وتنتشر هذه التربة فى معظم انحاء قاع الوادى وروافده العديدة جدا ، وتنتهى عند مصبه فى وادى النيل كدلتا كبير سمكها متران وزيادة.

ماذا اذن منع استغلال هذا الوادى وتركه وادبا ميتا بتوسط قلبا ميتا لصحراء ميتة ؟ انه الانحدار المطلوب او المعكوس وحدة . فماء النيل لايمكن ان يصعد من الجنوب الى الشمال لان ارضه هو تنحدر من الشمال الى الجنوب . فرؤوسة تقع على ارتفاع نحو ٥٠٠ متر فوق سطح البحر ، بينما يقع مصبه فى وادى النيل عند قنا على منسوب ٧٥ مترا تقريبا، بمجمل انحدار قدره نحو ٤٢٥ - ٤٠٠ متر . ولما كان طول الوادى نحو ٢٠٠ - ٢٤٠ كم ، فان متوسط انحداره يبلغ نحو ٢٫٥ متر/كم . والسؤال الذى يطرح نفسه على المخطط الزراعى كمهندس اقليمى ، ليطرحه بدوره على قارئة المعنى ، هو الا يمكن قلب انحدار الوادى بحيث يمكن لمياه النيل ان تجرى من الجنوب الى الشمال ، ليتحول بذلك الى واحة زراعية طولية فى قلب الصحراء الشرقية وبرعما طالعا من ساق الواحة الام فى وادى النيل ؟

ليس هذا فحسب ، بل الا يمكن ان يصبح مجرى جانبيا مساعدا لمياه النيل يخفف الضغط عن المجرى الرئيسى ويقلل خطر النحرفيه؟وذلك بتوصيل رؤوسه العليا الحالية برؤووس وادى اسيوط المجاورة عبر الشقة الضيقة الفاصلة والتى لاتزيد عن ١٠-١٥ كم فى بعض اجزائها وتزخر بالاودية العرضيه الصغيرة الممهدة والمنخفضة نسبيا . ومن ثم يدخل هذا الوادى بدورة فى دورة مياه النهر كمصب عادى يجرى بالجاذبية الطبيعية لمياه وادى قنا المعكوسة وكجزء من دائرة التوسع والاستصلاح والزراعة الجديدة فى الصحراء الشرقية .

وفى المحصلة يتصل الواديان قنا واسيوط فى لغة شبة دائرية واحدة عكس عقارب الساعة يزدوج بها مجرى النيل لمسافة نحو ٥٠٠ كم تكسر من حدة الاثار الجانبية للسد العالى عليه وتضيف الى مساحة المزروع والمعمور رقعه لايستهان بها تشمل معظم الاودية الثانوية لكلا الواديين ، كما تقدم قاعدة انطلاق عمرانية حيوية الى ساحل البحر الاحمر الموازى تمده من بين ماتمد بالمياه الوفيرة عبراوديته العرضية العديدة . وتعطى بهذا كله قلبا حيا

للصحراء التي لا قلب لها حاليا او التي لها قلب ميت على احسن تقدير .

ان قلب انحدار وادى قنا - نستطيع الان ان نرى - جدير بان يقلب جغرافية وحياة الصحراء الشرقية برمتها تقريبا ، ويحول الوادى نفسه من علاقة تعجب شاخصة في وسطها الى اعجوبة تتشخص في اعماقها . فهل هذا ممكن علميا وعمليا ؟

حسنا ، الرد - نقول هذا بهدوء - هو بالايجاب ، فاولا ، وحتى لمجرد رى واستزراع الوادى فقط دون تحويلة الى مفيض او مجرى اخر لمياه النيل ، فان المطلوب هو قناطر رفع وموازنة على ماخذ الوادى عند قنا ، ثم عدد من محطات الرفع الكهربائية على امتداد احباس الوادى المتعاقبة والمتصاعدة لترفع المياه من الواطى الى العالى ، تماما على غرار ومافعلنا ونفعل في غرب النوبارية وهضبة الصالحية حيث وصل عمود الرفع في الاخيرة الى نحو ١٢٠ متر الا انه هنا الضعف او ثلاثة الامثال ، والكل في النهاية توسع راسي جغرافيا (اى بالارتفاع) وان عدا استصلاحيا توسعا افقيا (اى بالاتساع) . واذا كان هذا الارتفاع الكبير يرفع التكاليف الباهظة اصلا ، والتي ستحددها دراسات الجدوى الاقتصادية مسبقا بالطبع ، فان المبدأ يظل مع ذلك واحدا ، وهو رفع الماء صناعيا من اجل الاستصلاح كلما بعدنا عن النيل ومنسوبة شرقا او غربا .

ثانيا : ورغم مايبدو لاول وهلة من فداحة وغرابة الاقتراح ، فانه لايعدو شيئا بالقياس الى مشروع مماثل ولكنه هائل تجاوز التفكير الى التنفيذ بالفعل ، ونعني به قلب انحدار انهار سيبريا الكبرى الثلاثة لتجرى ، على عكس اتجاهها الحالي من الشمال الى الجنوب حتى تنقل ذوب جليد الشمال الضائع الى صحارى الجنوب العطشى فيتحول قلب اسيا الميت الى واحات عظمى تموج بالزراعة وتنبض بالحياة . كل ماهو مطلوب في حالتنا هو اعادة تشكيل هندسة ومعمار الوادى ، وذلك بازالة سمك معين من سطح قاعة في احباسة العليا الحالية ، بحيث تصبح اوطا من منسوب احباسة السفلى الحالية ، ثم تدريج الانحدارات والمناسيب في اطراد ليتخذ المجرى كله خط قاعدة موحدا و متصلا وانسيابيا وطبيعيا

الحال فان هذا يستدعي دراسة مسبقة مفصلة لكل شبرا في تضاريس المنطقة ، والاستفادة من كل قطاع من الاودية الصغيرة المتاحة ، مع المحافظة تماما على تربة الوادى السطحية دائما ، وفي هذا الاطار فلتكن التجربة السيبيرية درسا نستفيد منه باستمرار نظريا وعمليا

اما اذا اتضحت استحالة تنفيذ المشروع على امتداد الوادى كله ، فانه من الممكن لتصغير العملية اجتزاءة وقصرة مرحليا او نهائيا على النصف الاسفل من وادى قنا مع نقل تربة نصفة الاعلى اليه ثم ربطه هو او رافدة الغربى برافد وادى الاسيوطى الاقرب او بواد آخر اشد قرب مثل وادى ابو شيح المجاور وفي هذه الحالة ، بل وفي كل الحالات ، فان من الممكن الافادة من روافد وادى قنا الثانوية واودية النيل الصغرى المواجهة لخلق حلقات صغرى تكرر نفس الخطة ولكن على تصغير ، توصل وادى الشهادين بوادى النفوح وتصب لتتم الدورة المائية عائدة الى النيل للتصريف بعد التخفيف والتعمير(١).

واذا كانت السطور اعلاه تشير الى افاق الممكن في الصحراء الشرقية ، فان مايلى من سطور سوف يعرض وبالتحديد لافاق الواقع الراهن . ولايخرج الواقع الراهن في مجال الزراعة والرى واستصلاح الاراضي عما يلى :

١- منطقة وادى اللقيطة

في اطار خطة استصلاح الاراضي للمنطقة فقد تم حفر بئرين بلغت انتاجيتهما من المياه الجوفية نحو ٢٤٠٠ م٣/ يوم تستخدم في رى ٥٠٠ فدان ثم استصلاحها وزراعتهما وتوزيعها على المنتفعين بالوادى ، كما تم بناء ٨٠ وحدة سكنية للمنتفعين ، وقد بلغت تكلفة حفر الابار وطلمبات الاعماق التي تم تركيبها على الابار ٨٧٥ الف جنيها.

٢- منطقة وادى قنا

فعلى الرغم من عظم الامال المعقودة على استصلاحه واستزراعه كما اسلفنا القول الا ان ما تم تنفيذه لم يخرج عن حفر ٦ آبار اختبارية ، وذلك لدراسة كميات المياه الموجودة بالخزان الجوفي بوادى قنا حتى يمكن تقدير كمية المياه المخزونة وذلك لتقدير مساحة الاراضي التي يمكن استصلاحها وزراعتها ، وقد بلغت تكلفة المشروع ٨١٥ الف جنيها(٢)

---

(١) جمال حمدان (دكتور)-شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان - مرجع سبق ذكره ص ٥٠٣-٥١٦

(٢) وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والاسكان والمرافق - التعمير في مصر مرجع سبق ذكره ص ١٥٩ .

٣- مزرعة مناجم الحمراويين للفوسفات

وتقع على ساحل البحر الاحمر حيث تستغل فيها حوالى ١٠٠٠ م٣ مياه يوميا للاغراض المختلفة ولرى عدد قليل من الافدنة المزروعة بالبقول والبصل والرمان والجوافة والليمون ، وبعض اشجار الظل كالكازورينا والاوكالبتوس .

٤- منطقة وادى عبادى ووادى خريت

وتبلغ مساحيتهما ٦٨٦٧ ، ١٩٥١ فدان على الترتيب ، ويزرع بهما قصب السكر والذرة الشامية والرفيعه والسمسم والكركرية على نطاق محدود.

٥- منطقة وادى امياجى

وتقع غرب القصير ويزرع بها نبات الطرفان القادر على تحمل الملوحة الموجودة بتلك المنطقة والناشئة عن :

أ - الاملاح المذابة فى التربة والناجمة عن تبخر المياه الجوفية فى الاعماق الضحلة.

ب - الرى بالمياه الجوفية (المستخرجة من بئرين يقعان على بعد ٨ كم من هذا الوادى) .

٦- الزراعة المحمية

قامت المحافظة بانشاء عشر صوبات زراعية ، لزراعة بعض محاصيل الخضر ، وقد ساهمت تلك الصوبات العشر فى سد نحو ٢٥٪ من احتياجات السكان من تلك الزروع ، مما حدا بها (المحافظة) الى زراعة عشر صوبات اخرى جديدة كمرحلة ثانية(١).

ومقارنة سريعة للواقع والممكن يستشعر الباحث بمدى التفاوت الكبير بينهما، وماهذا الا نتاج طبيعى لجملة من المتغيرات والسياسات نوجز بعضها فيما يلى:

١) قلة المياة وارتفاع مستوى ملحوتها.

---

(١) معهد التخطيط القومى - المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة - قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٥٠) - القاهرة - مارس ١٩٩٠ - ص ص ١١٠ - ١١٣

٣) تعرض المنطقة للجفاف الحاد بعد زحزحة المناطق المناخية الممطرة شمالا فتدهورت الامطار والمراعي وتحول السكان الى بدور حل ينتشرون في ربوع الصحراء حيث توجد المراعي .

٣) نقص المعلومات والابحاث المائية وعدم توفر البيانات الكافية عن توزيع سقوط الامطار ومعدلاتها والسيول ، مما يؤدى الى اهدار كميات كبيرة من المياه والتسبب في خسائر كثيرة(١).

٤) قدم الطرق الفنية المستخدمة في الزراعة والرى واستصلاح الاراضى.

٥) ارتفاع تكاليف الرى والصرف بالنسبة لنظم الرى المتطورة المطلوبة لانجاز الفاعلية العالية لاستخدام المياه.

٦) النقص في العمالة الزراعية المدربة ، وانخفاض مستويات اجورها ، بما كان سببا للعزوف عن العمل بقطاع الزراعة وتفضيل العمل بالقطاعات الاخرى كالسياحة والصناعة والتعدين والبترول.

٧) النقص الشديد في مقومات البنية الاساسية. Infrastructure

٨) معاناة صغار الزراع من النقص الشديد في توافر مستلزمات الانتاج الزراعي.

٩) عدم كفاية وكفاءة الاستثمارات الزراعية المخصصة ، ويمكن الاستدلال على ذلك بما يلى :

* ان الاستثمارات المخصصة لاستصلاح الاراضى قد تراوحت مابين ٥٠٠ ، ٣٩ ، ٢٦٩٫٥ الف جنيها كحد اقصى وادنى ومتوسط ، على الترتيب

* ان الاستثمارات قد اخذت اتجاها عاما تناقصيا خلال سنى فترة الدراسة ويتضح ذلك من النموذج الرياضى التالى:

$$Y_i = 489.1 - 69.7\ X_i \quad (1.4963)^i$$

Where

Y - Investmentof land Reclamation. X = Time

i = 1,2,3, ,, ,, ,, 7

(١) المرجع السابق

حيث تشير معلماته (المثبوته المعنوية عند مستوى ٢ر٠ درجات حرية عددها ٧ ، الى ان هناك انخفاضا - على انخفاضها - سنويا فى مقدار الاستثمارات المخصصة لقطـــاع استصلاح الاراضى مقدارها ٧ر٦٩ الف جنيها ، وهو مايزيد الطين بله.

- بينما كانت استثمارات استصلاح الاراضى عام ١٩٨٣/٨٢ تمثل نحو ٤ر٩٤٪ مـــن اجمالى عام الاستثمارات المخصصة لمحافظة البحر الاحمر فى ذلك العام ، نجـــد انها تناقصت وبحدة فى الاعوام التالية حتى انها وصلت الى ٧ر٪ ، ٥ر٪ فى اعـــوام ١٩٨٧/٨٦ ، ١٩٨٩/٨٨ على الترتيب .
- خلال الفترة من ١٩٨٣/٨٢ حتى ١٩٨٩/٨٨ كان اجمالى الاستثمارات المخصصة لاستصلاح الاراضى قرابة ٥ر١ مليون جنيه ،خص منهاالسنة الاولى نحو ٥ر٢٣٪ من اجمالى تلـك الاستثمارات ، ثم تناقصت تلك النسبة فى السنوات التالية وباستمرار حتى صـارت لاتزيد عن ٧ر٢٪ فقط من اجمالى ذلك المخصص على مدار سنىفترة الدراسة ، ولعل فى ذلك تاكيد لتقديرات معلمات نموذج الاتجاه الزمنى العام المشار اليها اعلاه.
- ان جميع القرائن اعلاه تجمع على حقيقة لا فكاك منها وهى ان الاستثمارات المخصصة لاستصلاح الاراضى بالبحر الاحمر على قلتها فهى تتناقص على مدى سنى فترة الدراسة، ومايضاف الى تلك الدلائل و القرائن اعلاه قرينة الارقام القياسية - تلك القرينة التى يجب الا تهمل فى مثل هذه النوعية من الدراسات-والتى تشير فى الحالة قيـــد البحث الى ان الرقم الخاص بسنة الاساس قد تدهور حتى وصل فى تدهورة الى حـــدة الاقصى فى السنة الاخيرة حيث اصبح ٥ر١١٪ فقط.

وقد يرد على ما اسلفناه من معوقات استثمارية وغيرها للتنمية الزراعية بمحافظـــة البحر الاحمر (الصحراء الشرقية) من انها محافظة استزراع سمكى اكثر من كونهـــا محافظة استصلاح واستزراع اراضى؛ ويدللون على صحة ادعاءهم بما يلى:

أ - ان الاستثمار السمكى على مدى سنى فترة الدراسة قد تجاوز الثمانية ملايين جنيه بينما لم يصل بعد استثمار استصلاح واستزراع الاراضى الى الواحد ونصف مليون جنيه باى حال من الاحوال . وفى ضوء ذلك فانه فى الوقت الذى استحوذ فيه الاستثمار السمكى على قرابة ربع اجمالى الاستثمارات المخصصة لمحافظة البحر الاحمر ، لم تتجاوز استثمارات استصلاح الاراضى ٣ر٤٪ من اجمالى تلك الاستثمارات كما هو موضح فى الجدول رقم ١٦ بالملحق.

ب - أنه فى الوقت الذى اخذت فيه استثمارات السماكة فى التزايد بمعدل سنوى يقدر بنحو ١٧١ر٦٠٧ الف جنيه كما هو موضح فى النموذج الرياضى (الثابت المعنوية عند مستوى ٠٥ر) التالى :

$$Y_i = -745.933 + \underset{(2.445)}{607.171} \quad X_i$$

Where

Y = Investment of Fisher Industery

X = Time

i = 1,2,3, ,, ,, ,, ٧

وجدنا فيما سبق ان استثمارات استصلاح واستزراع الاراضى تتناقص بمعدل سنوى قدر بنحو ٦٩ر٧ الف جنيها وهو ما انعكس بالتبعية فى تقديرات الاهميات النسبية (السنوية والنشاطية) والارقام القياسية - كما هو متضمن بالجداول المتضمنة بالملحق - بذات الاتجاهات ولكلا النشاطين السماكى والزراعى.

وقد يرد على الحجتين اعلاه الخاصتين بان محافظة البحر الاحمر هى محافظة استزراع سمكى اكثر من كونها محافظة استصلاح واستزراع اراضى - باخرتين قد تكونا واقعتين الا وهما :

أ - أنه على الرغم من هذا الرصد الاستثمارى ، الضخم ، فان الانجاز كان بالغ الهشاشة حيث لم يخرج عما يلى :

- دراسات فنية ومالية للمشروعات ذات الاسبقية الاولى .
- انشاء مركز ابحاث تطبيقية للاستزراع السمكى بالغردقة .
- انشاء المزارع التجريبية .
- دراسات حماية شواطىء البحر الاحمر من اثار اعمال الصيد والسياحة المتزايدة واعمال التلوث (البترول - الفوسفات) ،
- دراسة تفصيلية لنتائج الابحاث التى قام بها فريق من الخبراء .
- اعداد التوصيات العامة الخاصة متضمنه التوصيات بدراسة الجدوى الفنية والاقتصادية .
- الانتهاء من الدراسات الهندسية والتصميمية لانشاء المزارع السمكية التجريبية فى جمسة الصغيرة:ام دهميس .
- انشاء ميناء للصيد وثلاجات بالغردقة والقصير بتكلفة قدرها ٥ر٥ مليون جنيه .
- انشاء مصنعين للثلج بالغردقة والقصير بتكلفة قدرها ٥ر٣ مليون جنيه .(١)

ب - انه من بين انتاج سمكى مصرى كلى يقدر بنحو ١٢٥ الف طن . لاتنتج مصايد البحر الاحمر سوى ١٨ الف طن ، لا تمثل سوى ٤ر١٤٪ من اجمالى ذلك الانتاج ، ولاتشكل سوى ٦٪ فقط من اجمالى استهلاك مصر من الاسماك .

وفى النهاية وعلى الجملة فعلينا ان نعترف ان مصر رغم كل سواحلها وبحارها ونهرها وبجيراتها غير "سماكة" ، اى فقيرة جدا فى الثروة السمكية بالمستوى العالمى ، فانتاج الفدان المائى عندنا ٢٠٠ كيلو جرام سنويا ، مقابل ٨ اطنان فى بعض الدول بالخارج .

---

(١) وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والاسكان والمرافق - التعمير فى مصر مرجع سبق ذكره ص ص ١٦١ - ١٦٢ .

ايضا فان نصيب الفرد من السمك ٧ر٣٠٨ر٤ كيلو جرام سنويا ، مقابل ١٠ كيلو جرام فى العالم ككل ، ٤٥ كيلو جرام فى بعض الدول . اى ان نصيبنا نحو العشر او اقل فى الحالتين[١] . وبناء عليه فاذا كانت هناك من اولوية للاستثمار فى محافظة البحر الاحمر فلتكن فى استصلاح واستزراع الاراضى .

الفصل الرابع

الصناعة والتعدين والبترول

****

١. تمهيد :

يعانى الاقتصاد المصرى من عدد من المشاكل الرئيسية منها التوزيع الحيزى غير المتوازن وتركز السكان فى ٤٪ من اجمالى المساحة والزيادة السكانية السريعة وازدحام واكتظاظ المدن الكبرى وزيادة البطالة... لذلك كان من الضرورى البحث عن مناطق جديدة لاستيعاب الزيادات السكانية . والظروف الاقتصادية والسياسية التى تعيشها مصر حاليا – نتيجة حرب الخليج – تفرض وضع خطط وتصورات جديدة لاستيعاب العمالة العائدة من العراق والكويت وجذب المستثمرين العرب والاجانب .

ومحافظات مطروح والبحر الاحمر وشمال وجنوب سيناء والوادى الجديد مناطق صحراوية كثافتها السكانية منخفضة مما يسمح لها باستيعاب نسبة من سكان الوادى المزدحم ومن الزيادات السكانية المتوقعة فهى تتمتع بوفرة فى الموارد الطبيعية والثروة المعدنية مما يسمح باقامة العديد من الانشطة (الصناعية ، الاستخراجية ، الكيميائية والسياحية .....) و يوفر العديد من فرص العمل وبحيث تصبح هذه المناطق مناطق جذب للسكان وتحل بذلك العديد من المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد المصرى . وقد عانت هذه المحافظات لفترة طويلة من الاهمال النسبى بسبب بعض العوامل الداخلية والخارجية،واهمها بعد هذه المحافظات ونقص الهياكل الاساسية وعدم كفاية الدراسات عن مواردها وامكانياتها ،وقله الموارد المالية وتوجيه الدولة للجزء الاكبر من الاستثمارات للمحافظات الحضرية.وقد ترتب على ذلك اهدار للموارد الطبيعية المتوفرة بهذه المحافظات لذلك كان من الضرورى البحث عن استراتيجية لاعادة تخصيص الموارد وللاستغلال الامثل للحيز .

ويقوم هذا الفصل بدراسة مقارنة للخامات المعدنية المتوفرة فى هذه المحافظات من حيث مواقعها واحتياطياتها وامكانيات استغلالها ، كما يركز على الطلب على هذه الخامات من الانشطة الصناعية (الحالية والمستقبلية والمتوقعة) وامكانية مقابلتها فى ضوء المستخرج من الخام وذلك لمعرفة نوعية الانشطة الممكن توطينها فى هذه المحافظات لتلافى مساوىء التوطن العشوائى الحالى للانشطة الصناعية وادى الى تكدسها وتكدس الانشطة الخدمية المكملة لها فى المدن الكبرى بصفة خاصة-القاهرة والاسكندرية - للاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية.ولم تأخذ تلك الانشطة فى اعتبارها ، عند توطنها ، كافة عوامل التوطن بما فى ذلك مواقع الخامات ووسائل النقل المختلفة وتوافر الهياكل الاساسية ومصادر الطاقة . وقد كان لذلك آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة .

وبالتالى فان الدراسة المقارنة لهذه الخامات المعدنية تمكن من معرفة افضل المواقع للانشطة الصناعية مما يؤدى الى جذب للسكان بل واستقرارهم فى هذه المناطق، ويساعد من تخفيف العبء عن المدن الكبرى وعلى تحقيق التنمية الاقليمية لهذه المحافظات التى ظلت لسنوات طويلة مهملة بالرغم من امكانياتها الطبيعية الكبيرة والمتنوعة . وهو مايؤدى فى النهاية الى تقليل الفوارق والتفاوتات الاقليمية بين المحافظات المصرية كما يحل المشاكل التى تعانى منها المدن الكبرى لخلق مناطق جذب جديدة.

ويقوم هذا الفصل بالتعرف على التوزيع الجغرافى والاقليمى لمراكز انتاج البترول والميزة النسبية التى يتمتع بها كل مركز، واهميته وتطور انتاج البترول ومشتقاته، والمساهمة النسبية للمحافظات الخمس فى الانتاج، ومقدار الاحتياطى من هذا الخام ومقدار الاستثمارات التى توجه لاستغلال هذا الخام ، ومدى مساهمته فى عملية التنمية الاقليمية .

واخيرا يتعرض الفصل لنشاط الصناعة فى المحافظات الخمس موضوع الدراسة من حيث طبيعة هذا النشاط، ومدى توفر مقوماته، واهم المشروعات ونوعيتها والنصيب النسبى

للمحافظات من الاستثمار الصناعي،واهم السمات العامة التى تميز هذا النشاط فى محافظات الحدود ، واهم العقبات امام تنمية هذا النشاط واخيرا السياسات اللازمة للنهوض بالنشاط الصناعى وبصفة خاصة الصناعات الصغيرة .

وقد واجه الباحث العديد من الصعاب والمشاكل فى جمع وتوفير البيانات اللازمة لاجراء التحليل المطلوب وفقا لتقسيمات البحث :

- ضخامة البيانات المطلوبة (حيث تتم الدراسة لمحافظات الحدود الخمس مما يتطلب سلسلة زمنية لمعرفة التطور ولاجراء المقارنة المطلوبة) .
- تعدد المصادر التى تم جمع البيانات منها وبالتالى تعارضها فى كثير من الاحيان (الهيئة العامة للتصنيع ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مراكز المعلومات فى المحافظات ....)
- توفر البيانات فى بعض السنوات وعدم توفرها بالنسبة للبعض الاخر.
- اختلاف تصنيف البيانات المتوفرة عن النشاط الصناعى او التعدينى من محافظة لاخرى.
- بعض البيانات لاتوجد بالتفصيل المطلوب لمثل هذه الدراسة
- بعض البيانات توجد بصورة اجمالية وليست موزعة اقليميا (مثل الصناعات الحرفية، والقطاع غير المنظم ...)
- نقص بيانات اقليمية للنشاط الصناعى عن سنوات سابقة (والمتوفر داخل المحافظات عن سنوات حديثه فقط ولاتوجد سجلات تضم الاحصاءات عن السنوات السابقة).
- تم الحصول على جزء كبير من البيانات من المحافظات ذاتها خلال الزيارات الميدانية وجزء كبير منها غير منشور وغير مبوب بالطرق العلمية المتعارف عليها وغير موحد بالنسبة للمحافظات المختلفة مما جعل عملية المقارنة شبة مستحيلة بالاضافة الى تضارب معظم هذه البيانات مع البيانات المنشورة من قبل الجهاز المركزى للتعبئة العامة .

٢. الثروة المعدنية

تعتبر الثروة المعدنية من اهم الثروات الطبيعية التى تعتمد عليها الدولة فى بناء اقتصادها ، حيث تساهم هذه الثروة مساهمة فعالة فى توفير الخامات اللازمة للصناعة المحلية كما تساهم فى زيادة حصيلة البلاد من العملات الاجنبية.

ولم يأخذ النشاط التعدينى من قبل مايحتاجه من رعاية واهتمام كاف لاستغلال وتصنيع تلك الثروات الكبيرة المتواجدة فى الصحارى المصرية (المحافظات الخمس موضوع الدراسة) مما ادى الى تأخر عمليات التصنيع بها .

ويتأثر توزيع الثروة المعدنية بالظروف الجيولوجية التى تحدد امكانيات استغلالها وسمك الطبقات الحاملة للمعدن والخصائص الطبيعية والكيميائية للصخر الذى يحتوى المعدن . كما تتأثر عملية استغلال الثروات المعدنية بالتضاريس والموقع الجغرافى للخامات بالنسبة لمراكز السكان، ومدى توافر المعلومات والدراسات الجيولوجية والنقل والتسويق والايدى العاملة هذا بالاضافة الى كمية الاحتياطى الخاص بكل معدن وطلب الصناعات المختلفة على المعادن التى تستخدمها كمادة خام .

ولقد تغيرت خريطة مصر المعدنية خلال السنوات الاخيرة فبعد ان كانت محصورة فى الصحراء الشرقية وسيناء امتدت الى الصحراء الغربية واصبح هناك ثلاث محاور او مناطق تعدينية ويلاحظ ان محورى الصحراء الشرقية وسيناء جبلى ولذا كانت معادنها بعيدة الغور ومن ثم يعانيان من ظروف صعبة فى التعدين ، الا انها تعوض بسهولة الشحن والتصدير لوجودها على الساحل أما محور الصحراء الغربية والواحات فلقد تأخر كشفه واستغلاله نتيجة لعزلته وبعده ، غير ان ضخامة رصيده من المعادن هو المبرر لاستغلاله ومحاولة ربطه بالوادى بطرق المواصلات .

١/٢ التوزيع الاقليمي للثروة المعدنية:

يمثل النشاط التعدينى فى المحافظات الخمس ركيزة اساسية وهامة فى التنمية الاقليمية ، فهى من اهم مناطق الانتاج التعدينى فى مصر حيث يوجد بها العديد من خامات المناجم والمحاجر كالحديد ، والمنجنيز والذهب والرصاص والكبريت والنحاس والفوسفات والاحجار الجيرية والرمل والزلط والطفلة والرخام والجبس هذا بالاضافة الى البترول

١/١/٢ خامات المناجم:

الحديد : يوجد الحديد اساسا فى الصحراء الشرقية (فى جبال البحر الاحمر) وفى سيناء والوادى الجديد . حيث ينتشر هذا الخام فى ١٣ موقعا بجبال البحر الاحمر ، خاصة بين ام شداد قرب القصير وبين اودية كريم وسويقات وحجاليج . وتختلف مواصفات الخام من موقع لآخر وترتفع نسبة السليكا بما يستدعى اجراء عمليات تركيز وغسيل قبل استعماله . ويبلغ احتياطى الحديد بمنطقة البحر الاحمر ٦٠ مليون طن[١] وكان قد اقترح اقامة مصنع للحديد والصلب فى مدينة القصير، غير ان هذا المشروع قوبل بالرفض نظرا لأفضلية خامات الحديد فى منطقة الواحات البحرية للاستغلال عن الخامات فى القصير .

اما فى سيناء فيوجد الحديد فى مناطق مبعثرة وقيمته محدودة حيث توجد رواسبة فى وادى نصب وبين عديد من الكتل الجبلية وفى ام بجمه وفى جبل الحلال وتوجد الخامات مختلطة بالمنجنيز .

كما يوجد ايضا خام الحديد فى محافظة الوادى الجديد بكميات محدودة بالقرب من العيون والآبار خاصة فى الخارجة،وتؤكد الابحاث عن وجود احتياطى كبير لخامات الحديد بمنطقة العوينات .

ويتضح من العرض السابق لخام الحديد ان مصدره الاساسى من البحر الاحمر بالاضافة الى خام الواحات البحرية (شكل رقم ١) غير ان المتوفر والمتواجد حاليا من احتياطى خام الحديد واحتمالات تواجد احتياطى اخر لايفى بغرض استمرار صناعة الحديد والصلب بالمعدل المطلوب مما يتطلب ضرورة اقامة وحدات لمعالجة الخامات لرفع درجة تركيزها الى النسبة المطلوبة.

(١) مركز التخطيط الاقليمى: المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة ، قضايا التخطيط والتنمية رقم ٥٠ ، القاهرة مارس ١٩٩٠.

المنجنيز :

تعتبر سيناء الجنوبية وجبال البحر الاحمر مستودع المنجنيز الرئيسى وتعتبر ام بجمة فى سيناء الجنوبية المصدر الرئيسى للمنجنيز ، ويعتبر هذا الخام من اكثر المعادن تركزا (شكل رقم ١) ويقدر الاحتياطى منه بـ ٤ ملايين طن[١] ويصدر معظم الانتاج للخارج وجزء ضئيل يوجه لخدمة الصناعة المعدنية المحلية . وقد انشىء مصنع للفيرو منجنيز فى ابوزنيمه فى سيناء ، ونتيجة للعدوان فى ١٩٦٧ دمر المصنع واوقف المنجم، الى أن أعيد التشغيل مرة ثانية بعد ١٩٧٣ ، غير انه يواجه مشكلة حاليا، فقد استنفدت الخامات المرتفعه الجودة فى الفترة السابقة لتحرير سيناء وتضطر الآن للاعتماد على الخامات متوسطة الدرجة ولذلك لابد من دراسة تقييم هذه الخامات من حيث صلاحيتها لانتاج الفيرو منجنيز .

النحاس :

ينحصر ايضا توزيع النحاس بين جبال البحر الاحمر وسيناء واهم مناطق انتاج الخام فى ام سميوكى جنوب البحر الاحمر ويبلغ الاحتياطى فى هذه المنطقة ٦٣٢ الف طن ، وتمتلك مصر ارصدة محدودة من هذا الخام، وهو يتواجد مصاحبا لخام الرصاص والزنك. كما يوجد النحاس ايضا فى جنوب البحر الاحمر فى منطقة مكارم، وقدرت الاحتياطيات فى هذا الموقع بـ ٨٥ الف طن.

كما يوجد النحاس فى شرق وجنوب سيناء الجنوبية خاصة فى مناطق الرقيطة ووادى سهره وفيران غير انه يوجد فى طبقات رقيقة تحتوى على نسبة طفيفة من النحاس ولذلك يعتبر غير اقتصادى فى استخدامه ، (شكل رقم ١) وهو يحتاج الى مزيد من البحث والدراسة . وهناك بعض الدراسات تشير الى وجود الخام فى جنوب شرق سيناء وخليج العقبة .

ومازالت تجرى كثير من الدراسات حول امكانيات تواجد الخام فى وسط وجنوب الصحراء الشرقية فى حماطة وحلجبت والدرهيب وعكارم حيث توجد خامات النحاس والنيكل معا.

(١) جهاز التنمية الشعبية : مقدمة الخرائط الاقتصادية للمحافظات وعلى المستوى القومى الجزء الثانى - ١٩٨٦ /١٩٨٧ ص ٣٠٥

الرصاص والزنك :

تنتشر خامات الرصاص والزنك فى مواقع عديدة على طول ساحل البحر الاحمر فى ام غيج وزوج البهار وجبل الرصاص . ومنطقة ام غيج هى المنطقة الاساسية لتواجد الرصاص والزنك وتقدر الاحتياطيات بـ ٨٢ الف طن تقريبا .

وهناك احتمالاك لوجود الرصاص[١] بجبل حزم تجاه الشرق فى سيناء غير انه غير مؤكد كذلك هناك احتمال لوجوده فى منطقة المغاره .

الفوسفات :

يوجد خام الفوسفات فى ثلاث مناطق اساسية فى مصر :

- بين سفاجا والقصير فى محافظة البحر الاحمر
- بين ادفو وقنا فى وادى النيل
- فى الواحات الداخلة والخارجة فى محافظة الوادى الجديد.

وتبلغ الاحتياطيات فى منطقة البحر الاحمر ٢٥٠ مليون طن اما فى الواحات فتبلغ ١٠ بليون طن.

والفوسفات هو من المعادن القليلة التى يتم استخراجها على اساس صناعى . وتعد القصير وابو طرطور من اهم مناطق استغلال الفوسفات فى البحر الاحمر والوادى الجديد. ويتم استخراج الفوسفات فى محافظة البحر الاحمر من مناطق (الحمراويين ، سفاجا ، القصير، سيبابا) ويتم استخراج الخام ومعالجته صناعيا (تكسير ، طحن ، تركيز ، تجفيف) للوصول به لدرجة التركيز المناسبة صناعيا لتصنيع الاسمدة الفوسفاتية وانتاج حامض الفوسفوريك[٢]

وتوجد رواسب الفوسفات فى الوادى الجديد فى المناطق الواقعة بين الداخلة والخارجة فى مساحات شاسعة ، وتعد اكثر رواسب الفوسفات قيمة من الناحية الاقتصادية تلك الموجودة فى هضبة ابو طرطور . ويقدر الاحتياطى بـ ١٠ بليون طن منه ٧٠٠ مليون طن قابل للاستخراج[٣] ولقد تأخر استغلال هذه المناجم لفترات طويلة نتيجة لصعوبة النقل والبعد عن الاسواق والموانى ولكثرة الشوائب فى هذا الخام مما يعوق الاستغلال الاقتصادى وان كانت دراسات الجدوى قد اثبتت صلاحية الخام للاستغلال . وقد اسفرت الدراسات المختلفة عن انتاج مليونى طن من الخام سنويا،وانشاء مشروع متكامل يشمل التعدين وتصنيع الاسمدة الفوسفاتية.ويصاحب هذا المشروع مشروعات تكميلية ومشروعات

---

(١) معهد التخطيط القومى : معالم سيناء مواردها ومشاكل التنمية بها (بحث غير منشور) ص ٣٣ .

(٢) مركز التخطيط الاقليمى : مرجع سابق ذكره

(٣) مركز التخطيط الاقليمى : واقع وافاق التنمية فى الوادى الجديد ، معهد التخطيط القومى (تحت الطبع)

بنية اساسية . وسيوفر هذا المشروع ٤٠٠٠ فرصة عمل مباشرة و ٦٠٠٠ غير مباشرة مما سيساهم في زيادة الدخل الاقليمي والقومي (انظر شكل رقم ( ))

اما عن الفوسفات في محافظتي سيناء الشمالية والجنوبية فهو يوجد في منطقة القسيمة حتى الكنتلا ، وفي جبل الغربات وقاعدة جبل حشيرة.وهناك اعتقاد بوجود فوسفات في سيناء بكميات اقتصادية الا انه لم يتم حتى الآن بحث ودراسة ذلك تفصيلا(١).

الكبريت :

يوجد الكبريت في البحر الاحمر وتوجد رواسبه ضمن رواسب البحر الاحمر في مناطق جمسه والرنجه وراس بناس وفي مرسى علم ووادى الجمال ، وارصدة مصر من الكبريت محدودة ولذلك تستورد سنويا ٢٠٠ الف طن . كما يوجد في سيناء بين العريش ورفح وقد تم حفر ٤٠ بئرا ، ويقدر الانتاج بنحو مليون طن سنويا . (شكل رقم ( )).

الذهب :

يوجد الذهب في ٩٥ موقعا في الصحراء الشرقية بمنطقة ابو مروات معظمها في عروق المرو الحاملة للذهب وتم تقدير احتياطيات الذهب ٨٥٩٥ر٦ طن خام مؤكد و ١٣٦١٢ طن خام محتمل ، كما يوجد في منطقة عقود وام الروس وام سلاطيت وام سلمات . كما تتركز الصخور التي تحتوى على الذهب في المنطقة شمال سفاجه حتى حدود مصر الجنوبية مع السودان ومازالت عمليات تقييم احتياطيات الذهب جارية . (شكل رقم ( )). كما يوجد الذهب في سيناء في ام منجول وديب وابو حماد ولكن بكميات محدودة وغير مؤكدة.

القصدير :

يوجد القصدير في الصحراء الشرقية (البحر الاحمر بصفة خاصة)في عدة مواقع ؛ ابو مروه ، ام الروس وابو دياب والنويبع ويبلغ الاحتياطى نحو ٥٦ الف طن .

المعادن النادرة

توجد المعادن النادرة اساسا في محافظة البحر الاحمر وبصفة خاصة التيتانيوم والنفيوم والالمنيت والنافلين السيانيت والتيانيوم والنفلين والموليندنم والثيوبيوم ويقدر الاحتياطى منه ٣٨٠٠ طن و٤٦٦ الف طن نيبيوم .

وقد تم اكتشاف مواقع لبعض المعادن النادرة (التنتاليت والكولمبيت) في صخور الجرانيت بوسط وجنوبي الصحراء الشرقية وذلك في ابو دياب والنويبع والعجلة والتوكلة ويبلغ الاحتياطى من هذه المعادن النادرة ٣٠٠ مليون طن (شكل رقم ( )

(١) معهد التخطيط القومى : معالم سيناء مواردها ومشاكل التنمية بها . بحث غير منشور ص ٣٢ .

ايضا وجد اليورانيوم والثوريوم (وهو مايعرف بالوقود النووى المستخدم فى المفاعلات النووية) على نطاق واسع فى سيناء الشمالية ويعتبر وادى العريش اهم مصادر هذه المواد . وايضا هناك عدة معادن اهمها الالمانيت والمجناتيت والزيركون توجد مختلطة بالرمال السوداء التى تتواجد على هيئة رواسب بامتداد المنطقة الساحلية .

٢/١/٢ خامات المحاجر :

تتوفر هذه الخامات بكميات كبيرة فى مناطق مختلفة وبمساحات شاسعه فى المحافظات الخمس (الجبس ، الاحجار الجيرية والفوسفات ، الطفلة ، الزلط الرمال ، الرخام

وبالرغم من وفرة هذه الخامات فى المحافظات موضع الدراسة وتنوعها الا ان نسبة عدد المحاجر المرخصة فى كل منها منخفضة للغاية طوال العشرون سنة الماضية بالمقارنة باجمالى المحاجر على مستوى الجمهورية فهى تمثل ٥٪ و ٣٪ فى كل من مطروح والبحر الاحمر واقل من ٢ر٪ بالنسبة لباقى المحافظات- بالرغم من ان هذه المناطق تعتبر المصدر الرئيسى للاحجار الجيرية والجبس وغيره من الخامات ، الا ان الدولة اعتمدت على المحاجر الموجودة فى وادى النيل حيث تتوفر بكميات كبيرة ايضا وتمتاز بسهولة استخراجها ونقلها وتوفر الهياكل الاساسية اللازمة لهذه العملية وهو مايتضح من الجدول رقم (١) الخاص باعداد المحاجر المرخصة خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦.

الاحجار الجيرية :

يوجد الحجر الجيرى بكميات كبيرة فى محافظة الوادى الجديد خاصة فى واحات الخارجة والداخلة ويصعب حصر كمياته لتعدد اماكنه وسمكه غير المحدود كما يوجد بكميات اقل فى محافظتى البحر الاحمر (الحمراويين ، وزعفرانه) ومطروح (فى برج العرب ، الحمام، سيدى كرير) . شكل (رقم ١)

ويمثل انتاج المحافظات الثلاث ٤٪ من اجمالى انتاج الجمهورية وهى نسبة منخفضة بالمقارنة بالامكانيات الضخمة الموجودة وقد اثبتت الدراسات وجود احتياطى ضخم يقدر بحوالى ٦٠ مليون طن ، ٢ر١٢ مليون طن منها حجر جيرى صناعى اى صالح لصناعة كربونات الصوديوم وصناعة الاسمنت وبالفعل تم اقامة مصنع للاسمنت فى برج العرب بمحافظة مطروح.

وتعتبر محافظة سيناء الشمالية من المناطق الغنية بالاحجار الجيرية (رواسب وادى العريش الطينية) وبمناطق لبنى / جبل الحلال والحسنه ، وهناك اكثر من ٥٩ محجرا للحجر الجيرى بها ، ويقدر الاحتياطى بحوالى ٨٠٠ مليون طن .

الجبس :

يوجد الجبس بكميات وفيرة فى محافظة مطروح غير ان الانتاج منه يمثل ٣٪ من اجمالى انتاج الجمهورية وهذا الانتاج يعتبر ضئيلا بالمقارنة بالمحاجر المتوفرة فى المنطقة ويرجع عدم الاستغلال للاسباب السابق ذكرها . ويوجه جزء للاستهلاك المحلى والجزء الاخر يوجه للتصدير حيث يستخدم فى صناعة الاسمنت وفى انتاج سلفات النشادر الذى يستخدم كسماد. ويقدر الاحتياطى من الخام بحوالى ٣٠٠ مليون طن(١) . ويعانى انتاج الجبس فى محافظة مطروح من مشاكل فى تسويقه نتيجة منافسة الجبس المنتج فى منطقة البلاح فى الاسماعيلية (شكل رقم ١)

وقد كانت اهم مصادر الجبس حتى عام ١٩٦٧ منطقة رأس الملعب بشبه جزيرة سيناء وتقدر الاحتياطيات فيها بحوالى ٢١٢(٢) مليون طن المؤكد منها حوالى ٢٢ مليون طن.

---

(١) مركز التخطيط الاقليمى : الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية لتنمية محافظة مطروح – مرجع سابق ذكره ص ٣٣.

(٢) معهد التخيط القومى : معالم سيناء-مواردها ومشاكل البيئة مرجع سابق ذكره
محافظة شمال سيناء : استراتيجية التنمية الشاملة ، مارس ١٩٩٠
محافظة شمال سيناء : العيد القومى ، ابريل ١٩٨٩

ونتيجة للاحتلال الاسرائيلي توقف الانتاج الذى كان يوجه معظمه للتصدير، كما يوجد الخام في الفرندل ويقدر الاحتياطى بـ ٥٠ مليون طن وفى وادى وارادات فى سدر باحتياطى ٥ مليون طن وتم العثور على رواسب الجبس فى بعض المواقع على سواحل البحر الاحمر وفى مطروح فى منطقة العميد والغربانيات .

الطفلة :

توجد الطفلة فى مطروح والوادى الجديد والبحر الاحمر وسيناء فى اماكن كثيرة وبسمك كبير . وتتميز محافظة الوادى الجديد بانتشار الطفلة بها فى الداخلة والخارجة وعلى طول المحافظة من الشمال للجنوب وتقدر الكميات المتوفرة منها بـ ١٠٠ مليون متر مكعب فى كل مركز من مراكز المحافظة ، وبالرغم من الكميات الكبيرة من الطفلة الا انها لم تستغل بعد الا فى بعض الصناعات البيئية (الصناعات الخزفيه والفخار والصيني) وفى طبقات الطرق وكبديل للطوب ، ويرجع ذلك لصعوبة النقل وارتفاع تكاليفه وعدم توفر البنية الاساسية اللازمة.

كما توجد الطفلة فى محافظة مطروح بين سلاسل الجبال ويمثل انتاجها ١٠ ٪ من اجمالى انتاج الجمهورية وتستخدم فى مصنع لانتاج الاسمنت فى برج العرب . وتتوافر الطفلة فى محافظة البحر الاحمر حيث توجد طبقتان رئيسيتان للطفلة بسمك يتراوح ما بين مترين وثلاثة امتار وتقع فى وسط الصخور الرملية النوبية وفى رأس غارب والقصير . ويقدر الاحتياطى بما يقرب من ٧ مليون طن (شكل رقم ١) ، كما تعتبر سيناء الشمالية من المناطق الغنية بالطفلة حيث توجد فى بئر العبد والمغارة ويقدر احتياطى الخام بحوالى ١٠ مليون طن .

الكوارتز :

يوجد تراكمان كبيران فى محافظة البحر الاحمر فى ام هجليج حيث يقدر الاحتياطى بـ ١٥٫٥ مليون طن ، ويعتبر هذا الخام مصدرا لتغذية مصنع الفيرو سيليكون فى ادفو.

الزلط:

يوجد بوفرة فى مطروح ويمثل ٤٪ من اجمالى انتاج الجمهورية كما يتواجد الزلط فى محافظة الوادى الجديد بطريق الوادى / اسيوط وفى الخارجة والداخلة ، وفى اماكن كثيرة من سيناء .

الشب :

تنتشر فى جنوب الوادى الجديد (جنوب درب الاربعين) وتقدر كمية الخام بـ ٢٠٠ الف طن غير انه توجد صعوبة فى استخراج الخام والوصول به الى الطريق.

الاملاح التبخرية

تتوافر هذه الاملاح فى مطروح اساسا فى بعض البحيرات فى مناطق الحمـــام والغربانيات وبحيرة مطروح . وتنتج المحافظة نحو ١٠٠٠ طن سنويا من الملح وهو مايمثـل ٢٥٪ من اجمالى انتاج الجمهورية من الملح[١] ويعتبر الجبس الجيرى والملح فى مطروح نواه لصناعات كيماوية . كما تنتشر الاملاح فى محافظة الوادى الجديد فى مناطق الداخلـة والخارجة ولكن بكميات اقل كثيرا ، كذلك يوجد ملح الطعام فى محافظة سيناء الشماليـة على حواف سنجه البردويل . (انظر شكل رقم (١) كما توجد ملاحة سبيكة[٢] لانتـاج ٣٠٠ فدان ملح و١٥٠ الف طن كربونات صوديوم و ٢٠ الف طن صودا كاوية و ٢٠ الف طـن زجاج . كان التفكير فى انشاء ملاحة سبيكة هو ان تكون نواه لانشاء المجمع الكيمائـى الصناعى المتكامل علاوة على مساهمة انتاجها فى تغطية الطلب على ملح الطعام .

الرخام :

يوجد الرخام فى محافظة الوادى الجديد بطريق الوادى/ اسيوط فى مساحات كبيـرة وتقدر الكميات الموجودة بحوالى ١٢٠ مليون متر مكعب . كما ينتشر الرخام بانواعه فـى مواقع عديدة فى محافظة البحر الاحمر بمناطق البرامية وساحل البحر الاحمر (الزعفرانـة) والعلاقى . كذلك يوجد الرخام فى سيناء فى وادى الخمارات وجبل المغارة وربان وعنيزة ويعلق . ويقدر الاحتياطى بهذه المناطق بحوالى ٦٣٧ الف طن متر مكعب .

يوجد التلك اساسا فى محافظة البحر الاحمر فى ٢٢ موقعا فى الاجزاء الوسطـى والشماليه (شكل رقم ١)

الكاولين

يوجد فى الجزء الجنوبى الغربى من سيناء الجنوبية ويوجد حوالى ٢٠ مليون طـن بالاضافة الى ١٠٠ مليون طن محتملة فى هضبة التيه .

(١) مركز التخطيط الاقليمى : مرجع سابق ذكره
(٢) تبلغ التكلفة الاستثمارية لمشروع ملاحه سبيكه ٢٩ مليون جنيه

الاسمنت :

يتوافر الخام فى محافظة سيناء الشمالية بمنطقة الحسنه بكميات غير محدودة . وقد تم انشاء مصنع للاسمنت بطاقة انتاجية ١٥٠ الف طن[١]

الجير :

يتواجد هذا الخام فى محافظة شمال سيناء بجبلى لبنى والحلال ومنطقة الحسنه وابو عجيلة باحتياطى قدره نحو ٤٠٠ مليون طن[٢] ويتميز الخام بنقاوته العالية (٨ر٩٤٪)

الفحم[٣]

يوجد الفحم فى منطقة المغارة فى سيناء التى تعتبر المصدر الرئيسى للفحم فى مصر ، وهو الراسب الاقتصادى الوحيد الذى تم اكتشافة حتى الآن وذلك من ناحية الاحتياطيات المؤكدة ، وهو افضل الانواع من الناحية الاقتصادية وايضا قيمته الحرارية مرتفعه . ويقدر الاحتياطى من هذا الخام بحوالى ٥٢ مليون طن[٤] منها ٣٦ مليون طن قابلة للتشغيل ويبلغ سمك الرواسب الحامله للخام ١٠٠ متر تقريبا . الا ان هذا الفحم لايصلح للاستخدام فى افران الحديد والصلب بحلوان لوجود نسبة من الكبريت تزيد عن الحد المطلوب .

قام الاسرائيليون – خلال حرب ١٩٦٧ – باتلاف الفتحات والآبار الاستكشافية ، وقد تم اعادة فتح المنجم سنة ١٩٨٨ وسحب كمية المياه المتجمعه به فى الفترة الماضية ، ويقدر الانتاج السنوى بنحو ٦٠٠ الف طن.

كذلك يوجد الخام فى مناطق اخرى من سيناء مثل بدعة وعيون موسى وثور ويقدر الاحتياطى فى المنطقة الاولى بـ ٧٥ مليون طن المؤكد منها ١٥ مليون طن . اما فيما يتعلق بفحم عيون موسى فان عملية استخراجه يصاحبها مياه جوفيه بالاضافة الى ان استغلال خام هذه المنطقة يتطلب تكاليف باهظة . وقد قدر الاحتياطى فى هذه المنطقة بحوالى ٤٠ مليون طن المؤكد منها حوالى ٥ر١٨ مليون طن . ولايعتبر فحم عيون موسى راسبا اقتصاديا فى الوقت الحالى لعدم انتظام ترسيبه ووجوده على اعماق كبيرة ووجود مياه جوفيه.

(١) محافظة شمال سيناء : استراتيجية التنمية الشاملة ، مارس ١٩٩٠

(٢) محافظة شمال سيناء : العيد القومى لمحافظة سيناء الشمالية ، ابريل ١٩٨٩

(٣) عادة مايتم ادراج الفحم ضمن مصادر الطاقة غير انه يعتبر احد الخامات (التى يطلق عليها خامات الطاقة) ولذلك رؤى عدم اغفاله عند الحديث عن الموارد والثروة المعدنية وان كان لايعتبر معدنا – ولكنه احد الخامات الهامة التى تعتمد عليها الصناعة

(٤) معهد التخطيط القومى : مرجع سابق ذكره ص ٢٩
محافظة شمال سيناء : استراتيجية التنمية الشاملة ، مارس ١٩٩٠

٢/٢ أهم خصائص الثروة المعدنية :

ويتضح من دراسة الثروة المعدنية فى المحافظات الخمس مايلى:

- تعدد وتنوع خامات المناجم والمحاجر فى كل منها وبصفة خاصة فى محافظات البحر الاحمر وسيناء (الشمالية والجنوبية) . ويمكن القول ان اكثر من ٧٠٪ من الثروة المعدنية موجودة فى هذه المحافظات الخمس بل ان بعض الخامات متمركزة اساسا فيها مثل المنجنيز والفحم والكبريت والنحاس.
- زيادة انتاج هذه المحافظات من مختلف الخامات خلال الفترة الماضية
- ضخامة الاحتياطيات من معظم الخامات سواء المتوقع او المؤكد مع وجود احتمالات قوية بمزيد من البحث والاستكشاف الى ظهور احتياطيات اخرى.
- ضآلة الانتاج من معظم الخامات بالرغم من زيادته خلال السنوات الماضية وبالرغم من تنوع هذه الخامات وتعددها وضخامة احتياطياتها . هذا بالاضافة الى ان نسبة انتاج بعض الخامات مازال ضئيلا بالمقارنة بالانتاج الاجمالى على مستوى الجمهورية وذلك يرجع اساسا للمشاكل والعقبات التى تحول دون الاستغلال الامثل للثروة المتوفرة فى المنطقة والى حداثة الاهتمام بتنمية هذه المنطقة والبحث عن ثرواتها ومحاولة استغلالها .
- اثبتت كثير من الدراسات الجدوى الاقتصادية لانتاج بعض الخامات بعد ان ظلت مهملة لفترات طويلة مثل فوسفات ابو طرطور.
- بعض الخامات لم تثبت الدراسات الجدوى الاقتصادية لاستغلالها مثل فحم منطقة عيون موسى.
- بالرغم من توافر العديد من الخامات وباحتياطيات ضخمة الا ان الكثير منها لم يستغل بعد لعدة اسباب :

- عدم توفر الدراسات
- عدم الجدوى الاقتصادية لاستغلالة
- ارتفاع تكاليف استخراجه
- عدم توفر الخدمات والهياكل الاساسية

٣/٢ قيود ومحددات التنمية :

- نقص الدراسات والمعلومات الخاصة بالثروة المعدنية
- عدم وجود خريطة جيولوجية تحدد بالاساليب العلمية اماكن تواجد الثروات بالمحافظة
- كثرة الكثبان الرملية مما تسبب فى تأخر الكشف عن المعادن والى اعاقة عمليات الدراسة والبحث
- صعوبة التسويق نظرا لبعد المناجم والمحاجر عن مراكز العمران خاصة وان معظم الانتاج يتم تسويقه خارج المحافظة
- صعوبة النقل ونقص الطرق ، حيث لايوجد سوى بعض الطرق الرئيسية - وتتمثل معظم وسائل نقل الخامات المعدنية فى السكك الحديدية الضيقة من مناطق المناجم الى مراكز التصدير .
- ونقص المرافق والخدمات
- نقص الايدى العاملة المدربة والرخيصة
- عدم استخدام الالات والاجهزة الحديثة فى مناطق التعدين وعدم مسايرة التطور التكنولوجى .
- نقص الماء فى كثير من المناطق - بالرغم من احتواء كثير من الاوديه الجافة عادة على الآبار - فان مياه بعض الآبار تحتوى على نسبة عالية من الاملاح.
- بعد المحافظات عن العمران ووعورة اراضيها وظروفها
- شدة المنافسة الخارجية لبعض الخامات (الفوسفات)

بمتطلبات قطاع الصناعة لان تحديد اولويات الاستثمار فى الصناعات المختلفة يعتبر الاساس لتوجيه البحث عن الثروة المعدنية وهذا يتطلب :

- اجراء دراسات جيولوجية اقليمية واعداد خرائط مناسبة
- دراسة امكانيات التكامل الاقتصادى والتجانس داخل كل محافظة وبينها وبين المحافظات الاخرى .
- مسح جيولوجى شامل مع تكثيف هذه العمليات واجراء دراسات وبحوث تفصيلية لمعرفة الاحتياطيات وتقييمها وتقرير صلاحيتها للاستخدام وتعظيم الاستفادة منها.
- دراسة السوق للتعرف على شبكة المواصلات التى تربط بين مراكز الانتاج (وهى المناجم والمحاجر) بعضها ببعض وبين بعض مراكز التصنيع.

وفيما يتعلق بتوطين الانشطة الصناعية فى هذه المحافظات يثار تساؤلين هامين :

* هل من الاجدى اقتصاديا اقامة الصناعات المرتبطة بالخامات التعدينية كمادة اولية بجوارها او اقامتها بجوار الاسواق او بجوار الطاقة ؟
* ماهى التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لعملية نقل الصناعات خارج المدن الكبرى واعادة توطينها فى الاماكن التى تصلح لها؟

وهذين السؤالين بالرغم من اهميتهما الا انه من الصعب الاجابة عليهما فى ضوء هذه الدراسة لانهما فى حاجة الى العديد من الدرسات وبصفة خاصة دراسات جدوى للمشروعات قبل عملية توطينهم مع الاخذ فى الاعتبار جميع العوامل المؤثرة فى التوطن هذا بالاضافة الى دراسات تفصيلية عن الفرص البديلة للتوطن وتكلفتها ... ويحاول الجزء الخاص بالصناعة فى هذه الدراسة ان يحلل – ولوجزئيا – اسباب توطن المشروعات الصناعية فى المحافظات الخمس وماهى المشروعات المقترحة فى ضوء الموارد التعدينية المتوفرة.

٣ البترول

يقوم قطاع البترول بتوفير احتياجات الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية (الصناعة والافراد) ويوجه الجزء الثانى للتصدير . غير ان انتاج واستهلاك البترول يتأثر بكثير من المتغيرات الخارجية وخاصة الطلب على البترول ومنتجاته فى السوق العالمى مما يؤثر على الاسعار هذا بالاضافة الى تأثير المتغيرات السياسية العالمية على عمليات انتاج واتسهلاك واسعار البترول (وهو ماتم ملاحظته فى الشهور الاخيرة) فقد تأثرت الاسعار العالمية لبرميل البترول بقرارات حرب الخليج وبدء الحرب وفى بعض الاحيان نتيجة بعض التصريحات(١).

ايضا يتأثر الانتاج والاستهلاك من البترول بالزيادة السكانية ومعدلاتها وبدرجة التصنيع ومعدل نموه وبالتغيرات الهيكلية التى يمر بها الاقتصاد وبالتغيرات التكنولوجيه ونشأة المجتمعات المدن الجديدة وبمعدلات نمو الدخل القومى وبمدى الاستقرار السياسى والاقتصادى وبحجم الاستثمارات .

ويعتبر قطاع الصناعة من اكثر القطاعات استهلاكا للبترول ومنتجاته ويليه قطاع الكهرباء والنقل.

يتميز قطاع البترول بان انشطته المختلفة (اكتشاف وبحث وانتاج وتكرير وتصنيع ونقل وتوزيع وتسويق) تمثل حلقات متشابكة فى سلسلة واحدة . فهذا القطاع متكامل يجب تنمية جميع مجالاته فى وقت واحد لتحقيق التنمية الشاملة.

---

(١) تضاعف فائض صادرات البترول ثلاث مرات بحيث بلغت اكثر من مليار دولار خلال الشهور الستة الماضية وذلك نتيجة زيادة الاسعار العالمية للبترول منذ حرب الخليج.

ويوجد فى مصر سته احواض ترسيبيه: يقع اغناها واكثرها كثافة من حيث الحقول فى خليج السويس، بينما يقع اغناها من حيث حقول الغاز فى شمال الدلتا ، اما باقى الاحواض فتوجد فى الصحراء الغربية (الجندى ، ابو الغراديق ، حوض مطروح) .

١/٣ مراكز انتاج البترول :

تتميز محافظة مطروح بغناها بحقول البترول خاصة بعد الاكتشافات الحديثة . واهم الحقول بها : حقل العلمين ، حقل امباركة ، حقل يدما ، حقل مليحة ، حقل الرزاق ، حقل ابو الغراديق (ويعد حقلى الرزاق وابو الغراديق اهم الحقول المكتشفة فى الصحراء) (شكل رقم ٢/٣) وقد زادت اهمية هذه المنطقة بعد الاكتشافات الجديدة لحقول البترول خاصة حقول خالده وعريبة وبدر الدين فقد ادت الى زيادة كبيرة فى الانتاج خلال السنوات الاخيرة . وغاز حقل بدر الدين سيزيد من الطاقة الانتاجية الى ٢٧٠ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز . وتحتل مطروح المركز الاول فى انتاج الغازات الطبيعية وهى المنطقة الوحيدة المنتجة للبوتاجاز . غير انه يتضح انه بالرغم من كثرة الحقول البترولية الا ان الاحتياطى محدود للغاية.

ايضا تعتبر محافظة البحر الاحمر من المحافظات التى تشتهر بكثرة الحقول البترولية واهم الحقول بها : حقل عامر وحقل غارب ورأس سدر ، ورأس شقير وكريم العيون وام العيد . ويبلغ الاحتياطى (٣) مليون برميل ومن المتوقع ان يستمر النشاط الاستخراجى وفقا لمعدلات الانتاج الحالية ، لمدة اربعون عاما مقبلة .

اما عن مراكز انتاج البترول فى سيناء الشمالية[١] فينحصر فى بئر منطقة البردويل ، بئر مصفنه ، بئر المزار ، بئر مالحة .

وتتميز سيناء الجنوبية بضخامة آبار البترول وكثرتها مثل ، عسل ، مكارته، ابوردبس ، فيران ، سدره ، بلاعيم ولقد حققت حقول سيناء اضافات كبيرة الى الانتاج والاحتياطى .

اما محافظة الوادى الجديد فهى تفتقر لآبار وحقول البترول غير انه قد نشطت فى السنوات الاخيرة اعمال البحث والتنقيب عن البترول خاصة بعد الحصول على الخرائط الحديثة التى اخذت بالاقمار الصناعية واكدت وجود طبقات رسوبية ضخمة لم تكن متوقعة من قبل فى هذه المنطقة . فهذه الطبقات تحتوى على قطاعات رسوبية سميكة تصلح لان تكون مكامن بترولية ذات قيمة . وتوجد هذه الاحواض فى (حوض الداخله) فى الغرب ، (حوض الدسوقى) جنوب واحة سيوه .

(١) يوجد الغاز الطبيعى فى شمال سيناء فى منطقة جوز ابو رعد بجوار رفح بكميات وفيرة وسوف يستغل فى استخراج الكبريت .

٢/٣ تطور انتاج البترول

يعتبر الانتاج البترولي فى محافظة البحر الاحمر العمود الفقرى للانتاج فى الجمهورية خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٦ ويليها محافظة سيناء فى الاهمية ، حيث تنتج ٢١٪ من اجمالى الانتاج ، وتأتى محافظة مطروح فى المركز الاخير فهى تساهم بـ ٢ر٨٪ . وكانت محافظة البحر الاحمر حتى عام ١٩٧٩ ، المنطقة الرئيسية لانتاج البترول . غير انه بعد هذا التاريخ بدأت الاهمية النسبية لانتاج البحر الاحمر فى الانخفاض نتيجة لزيادة انتاج سيناء بعد استعادة مصر لحقول بترول سيناء بعد الحرب .

ولقد حققت حقول سيناء اضافات كبيرة الى الانتاج والاحتياطى ، كما ساهمت فى تمويل عجز ميزان المدفوعات . فقد كان انتاج البترول لايغطى احتياجات الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية مما كان يشكل عبئا على ميزان المدفوعات . وقد زاد من هذا العبء الزيادة السكانية الكبيرة غير انه بعد استعادة حقول سيناء زاد الانتاج وغطى الاستهلاك ووجد فائض للتصدير مما وفر نقدا اجنبيا لمشروعات التنمية.

ويلاحظ ضآلة نصيب محافظة مطروح من الانتاج بالمقارنة بمحافظتى البحر الاحمر وسيناء ، غير انه من المتوقع ان تتحسن الاهمية النسبية لانتاجها بصورة كبيرة نتيجة للاكتشافات البترولية الجديدة فى هذه المنطقة.

وهو مايتضح من الجدول رقم ٤ والخاص بتطور انتاج البترول والاهمية النسبية لانتاج كل محافظة بالنسبة لاجمالى الجمهورية خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٦

ويتضح أن معدلات النمو السنوية لانتاج البترول فى محافظات الحدود تتذبذب فى الثلاث محافظات المنتجة بل فى بعض الاحيان كان معدل النمو منها سالب بسبب نقص الانتاج وذلك بسبب الظروف السياسية والعسكرية وظروف الحرب فى المنطقة هذا بالاضافة الى نقص الاستثمارات اللازمة وعزوف الشركات البترولية الاجنبية عن الانتاج .

٣/٣ تطور انتاج الغازات الطبيعية :

احتلت محافظة مطروح المركز الاول بالنسبة لانتاج الغازات الطبيعية ومشتقاتهـــا خلال الفترة ١٩٧٩ وحتى ١٩٨٤ ، ثم تراجعت الى المركز الثالث بعد سنة ١٩٨٦ . وكـــان انتاج هذه المحافظة من الغاز الطبيعى ٩ر٥٨٪ من اجمالى انتاج الجمهورية سنة ١٩٧٩ واصبـح يمثل ٥ر٢٤٪ فقط من اجمالى الانتاج سنة ١٩٨٦ وذلك بسبب تزايد الانتاج فى المحافظـات والمناطق الاخرى للغاز مثل محافظات كفر الشيخ والبحر الاحمر وجنوب سيناء فقـــد بلغت نسب انتاجهم ٩ر٣٥٪ ، ٣ر١٢٪ ، ٩ر[1]٪ على التوالى . وهو مايتضح من الجدول رقـم ٣ الذى يظهر تطور انتاج الغازات الطبيعية والتوزيع النسبى له.

ويلاحظ ان هناك زيادة مستمرة فى انتاج الغاز الطبيعى من منطقة ابو الغراديـــق فى محافظة مطروح ، خاصة بعد بدء انتاج حقول خالدة وعجيبة والعلمين ، فهى تساهم بنسبة مرتفعه من اجمالى انتاج الجمهورية من الغاز الطبيعى غير انه ابتداء مـــن سنة ١٩٨٥ بـدأ انتاج مطروح فى التناقص بالمقارنة بالسنوات السابقة (معدل نمو سالب سنة ١٩٨٦) ويقابل هذا النقص زيادة كبيرة فى انتاج البحر الاحمر وجنوب سيناء وهو مايعكسه معدلات النمـو التى بلغت ٩ر٢٢٣ سنة ١٩٨٤ فى محافظة البحر الاحمر و ٣ر٢٣٣ فى محافظة جنوب سيناء

٣/٤ تطور انتاج البوتاجاز:

تعتبر محافظة مطروح المنطقة الوحيدة المنتجة للبوتاجاز على مستوى الجمهورية . وقـد بلغ انتاج البوتاجاز ١٦٣ الف طن مترى سنة ١٩٨٤ مقابل ٩٩ الف طن مترى فى العام السابق له (١٩٨٣) وذلك بمعدل نمو سنوى قدره ٦٥٪ وهو مايتضح من الجدول رقم ٣ ج

(١) يلاحظ ان محافظة البحر الاحمر بدأت انتاج الغازات الطبيعية سنة ١٩٨٣ ، اما جنوب سيناء فقد بدأ الانتاج سنة ١٩٨٤.

واحتكار محافظة مطروح لانتاج البوتاجاز يؤكد الاهمية النسبية العالمية لهذه المنطقة والدور الذى يمكن ان تلعبه وتؤديه بالنسبة للاقتصاد الاقليمى والقومى.

ومن اهم المشروعات القائمة هو مشروع انتاج الغاز من منطقة ابو سنان بجوار حقل ابو الغرادیق وذلك لاستخدامه فى صناعات الحديد والصلب والاسمنت ومحطات الكهرباء مما يتيح فائضا فى الانتاج المحلى للمازوت يمكن تصديره للخارج ، ويؤدى هذا المشروع الى خفض استيراد البوتاجاز. ويتم حاليا دراسة استيراد معدات لمعالجة الغازات الناتجة واقامة تسهيلات الانتاج بمد خط انابيب من منطقة الانتاج الى مناطق الاستهلاك.

وزيادة انتاج مصر من البترول مرتبط بتحقيق اكتشافات بترولية جديدة لتعويض الكميات التى يتم استخراجها ولزيادة حجم الاحتياطى وهو مايتطلب رأس مال ووقت وجهد.

وقد وصل الاحتياطى المؤكد فى نهاية عام ١٩٨٤ الى ٣٦٠٠ مليون برميل زيت خام(١) وقد ارتفع انتاج البترول فى الفترة الاخيرة بعد الاكتشافات الجديدة الى ٨٧٠ الف برميل زيت خام فى اليوم و ٧٢٠ مليون متر مكعب من الغاز(٢).

وهناك عديد من البحوث تقدمت بها شركات البترول المصرية والمشتركة والاجنبية تتناول تقييم للمناطق المنتجة للبترول والتركيبات الجيولوجية وتأثيرها فى مشاكل الحفر الاستكشافى والانتاجى وطرق علاجها. وقد تقرر حفر بئرين فى منطقة ابو الغرادیق لتحديد امتداد الخزان البترولى وتقييمه بالمنطقة التى تقع شمال حقل اكتوبر . كما يتم تقييم اكتشاف جديد للغاز الطبيعى والمتكثفات البترولية فى منطقة جنوب مباركة فى مطروح.

كما يتم تطبيق وسائل تكنولوجية حديثة لمضاعفة احتياطى البترول وزيادة معدلات استخراجه حيث تم حفر اول بئر افقية فى حقول خالدة.

---

(١) راجيه عابدين : نحو سياسات رشيدة لتنمية واستخدام مصادر الطاقة المصرية وهياكلها الارتكازية ، دراسة التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ . مذكرة رقم ٣٦ معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٥

(٢) محافظة جنوب سيناء : تقرير حول تنمية محافظة جنوب سيناء . الانجازات الحالية والنظرة المستقبلية - ديسمبر ١٩٨٩.

٣/ ٥ استثمارات قطاع البترول

يتضح من التوزيع الاقليمى النسبى للاستثمارات فى قطاع البترول استئثار محافظات مطروح والبحر الاحمر وشمال سيناء بما يقرب من ثلث اجمالى استثمارات الجمهورية فى هذا القطاع . فقد حصلت محافظة مطروح على ٩ر١٥٪ من استثمارات قطاع البترول خلال الخطة الخمسية الثانية وتلتها محافظة البحر الاحمر ٥ر١٠٪ وشمال سيناء ٣٪.

فى حين ان قطاع الصناعة لم يحصل الا على ٧ر٣٪ من اجمالى استثمارات هذا القطاع على مستوى الجمهورية فى المحافظات الثلاث السابقة . وهو مايتضح من الجدول رقم (٥) والخاص بالتوزيع النسبى للاستثمارات بكل محافظة بالنسبة لاجمالى الجمهورية .

ايضا نجد ارتفاع نصيب قطاع البترول من الاستثمارات داخل كل محافظة من المحافظات الخمس . ففى محافظة مطروح يحصل هذا القطاع على ٩ر٢٦٪ من اجمالى استثمارات المحافظة وتبلغ هذه النسبة ٩ر٣٠٪ فى محافظة البحر الاحمر و ٧ر٦٪ و ٦٪ فى محافظتى شمال سيناء والوادى الجديد على التوالى وذلك فى الخطة الخمسية الثانية وهو مايتضح من الجدول رقم (٤) والخاص بالهيكل النسبى لتوزيع الاستثمارات قطاعيا لمحافظات الحدود خلال الخطة الخمسية الثانية . وهذه النسبة من الاستثمارات فى هذه المحافظات اعلى من المتوسط فى قطاع البترول على مستوى الدولة (٤٪)

وبالرغم من ارتفاع نصيب قطاع البترول النسبى من اجمالى الاستثمارات او من استثمارات المحافظات الا انه غير كاف لتحقيق التنمية المطلوبة وخاصة اذا تم اقامة المشروعات المرتبطة بالبترول (والغير موجودة حتى الان فى هذه المحافظات) وهو مايتضح من مشروعات وزارة البترول فى الخطة الخمسية الثانية فى هذه المحافظات الخمس فمعظمها عبارة عن مشروعات استغلال الخامات وزيادة سعات التخزين واحلال وتجديد وابحاث ومسح جيولوجى ...

٦/٣/ اثر نشاط البترول على التنمية الاقليمية

وجود البترول والغاز الطبيعى فى محافظات مطروح والبحر الاحمر وبعض اجزاء من سيناء وتكون هيكل متكامل لصناعة البترول يتوضح امكانية قيام صناعات بتروكيماوية حيث تفتقر هذه المحافظات الى وجود مشروعات مرتبطة بصناعة البترول.

ويحصل قطاع البترول على نسبة مرتفعه من اجمالى استثمارات هذه المحافظات حيث يبلغ فى بعض الاحيان ٤٥٪[1] (محافظة البحر الاحمر)،الا انه بالرغم من هذا الارتفاع النسبى فان هذا النشاط لايولد قيمة مضافة داخل المحافظة،فلا يوجد اى عائد للنشاط داخلها وبالتالى لايساهم فى التنمية الاقليمية.فهذه الاستثمارات المرتفعه يحصل عليها ويقوم بتنفيذها وزارة البترول وليس المحافظة ذاتها ، فهو نشاط قومى وليس اقليمى فلا يوجد اى عائد للنشاط داخل الاقليم ، لذلك يلعب البترول دور محدود فى اقتصاديات هذه المحافظات،ويرجع ذلك اساسا الى عدم وجود صناعات او انشطة مرتبطة بالنشاط البترولى ومتوطنه فى هذه المحافظات . لذلك يتم استقطاب عملية التنمية فى المحافظات التى تتركز بها هذه الصناعات مثل محافظة السويس .

غير ان للنشاط البترولى - من ناحية اخرى - آثار ايجابية على عملية التنمية بصفة عامة فى المحافظة وذلك من حيث اثره على العماله والهياكل الاساسية (فالشركات العاملة فى هذا المجال تقوم بتوفير كافة التسهيلات كالاسكان والمياه والهياكل الاساسية،غير انه يقتصر استخدامها على العاملين فى هذه الشركات فقط) .

ولذلك يقترح اقامة عدد من المشروعات المرتبطة بصناعة البترول فى هذه المحافظات المنتجة للبترول والغاز الطبيعى :

- مشروع اسمنت
- مشروع للطاقة يقوم اساسا على الغاز المتوفر من البترول
- اقامة وحدات تكرير
- مشروعات بتروكيماوية
- صناعة الامونيا (مطروح)

(١) وان كانت هذه النسبة انخفضت الى ٣٠ر٩٪ من اجمالى استثمارات محافظة البحر الاحمر خلال الخطة الخمسية الثانية ٨٦/٨٧-١٩٩٢/٩١

وبذلك يمكن ان يساهم النشاط البترولي ، من خلال توطين هذه المشروعات ، فى التنمية الاقليمية وذلك من خلال زيادة القيم المضافه وتوفير فرص عمل (وان كانت معظم هذه المشروعات مشروعات كثيفة راس المال وتتطلب عمالة ماهرة ذات مواصفات خاصة).

ويتطلب ذلك تدخل من الدولة عن طريق زيادة الاعتمادات المخصصة للمحافظة مع توفير الهياكل الاساسية وفرض الضرائب المحلية .

الصناعة

توطنت الصناعة فى مصر فى بعض المدن الكبرى نتيجة لتمتعها بعدد من المزايا مما جعل منها مناطق جذب للاستثمارات وللانشطة الاخرى وقد تطلب ذلك استقدام عمالة لمواجهة الزيادة فى الطلب نتيجة التوسع الصناعى[1] مما ترتب عليه حدوث هجرة غير منظمة من الريف الى الحضر. الا ان هذه الهجرة لم تتم فقط بسبب عوامل الجذب ولكن ايضا بسبب عوامل الطرد فى المحافظات الريفية. والمشكلة الاساسية ليست فى مجرد الهجرة من الريف للحضر ولكن فى تركزها فى عدد محدود من المدن الكبرى مع ضعف قدرة هذه المدن على امتصاص الاعداد المتزايدة من السكان، حيث لم تكن هذه المدن عند مستوى من التنمية الاقتصادية يسمح لها باستيعاب الاعداد المتزايدة من السكان. وهو ماترتب عليه . ديد من المشاكل بسبب ظهور الصياعات الاقتصادية[2] و ادى ايضا الى عدم وجود مدن متوسطة الحجم تكون مصدر اشعاع للتغيير فى المناطق المحيطة باعتبارها احد عوامل التوازن المطلوب فى توزيع السكان والخدمات .

(١) اقامة صناعة فى مدينة مايترتب عليه خلق من ٣ الى ٥ فرص عمل خارج هذه الصناعة ، مقابل كل فرصة عمل داخلها وذلك كخدمات وانشطة مكمله

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر :
علا سليمان الحكيم : ظاهرة التحضر ونمو المدن ندوة التوسع الحضرى دوافعه ومشاكله وسياسات التنمية الحضرية ، معهد التخطيط القومى ، ديسمبر ١٩٨٨.

١/٤ استراتيجيات التنمية الاقليمية

ويتضح مما سبق ان توطن الانشطة الاقتصادية فى مصر وبصفة خاصة الانشطة الصناعية تم بطريقة تلقائية وبدون تخطيط مسبق من اجل تحقيق اكبر ربح ولم تعط الخطط الاهتمام بتوزيع المشروعات على المحافظات المختلفة لتحقيق التنمية الاقليمية انما قامت بتركيزها فى المدن الصناعية القائمة ولذا يجب البحث عن استراتيجية مناسبة لايقاف تركز وتكدس الانشطة فى المحافظات الحضرية .

وهناك اكثر من استراتيجية (١) لتصحيح الاختلالات فى توازن النمو منها ماهو خاص بتبطئة نمو المدن الكبرى او بتطوير وتنمية المدن الصغيرة والمتوسطة او بتنمية المناطق غير الحضرية والمناطق النائية او نقل العاصمة او خلق قطب نمو او قطب مضاد او انشاء مدن جديدة او مدن تابعة الاستراتيجية المقترحة فى هذا المجال هى تنمية المناطق النائية (محافظات الحدود)وذلك بتركيز الاستثمارات فى عدد من اقطاب النمو المختارة فى كل منها .

وفى دراسة عن البدائل المختلفة لاستراتيجيات التنمية الاقليمية وجد انه كلما كانت الاستراتيجية اكثر تركيزا كلما كانت التكاليف اقل والعكس صحيح وقد اظهرت التقديرات ان تكاليف خلق فرص عمل واقامة هياكل اساسية هى مرة وثلث اكثر فى استراتيجية للانتشار بالمقارنة باستراتيجية للتركيز (٢).

وتهدف استراتيجية اقطاب النمو وهى احد استراتيجيات التركيز الى الخروج من الوادى الضيق المكدس بالانشطة والسكان وانشاء مجموعة من اقطاب النمو فى باقى ارجاء

---

(١) لمزيد من التفاصيل

علا سليمان الحكيم : مرجع سابق ذكره ص ١٧٥ - ١٧٨

(٢) Padco Inc: National Urban Blicy study 1980

البلاد (وبصفة خاصة فى محافظات الحدود) بحيث تكون مناطق جذب سكانى وانتاجى بديلة عن المدن الكبرى حتى يمكن استيعاب الجزء الاكبر من الزيادة السكانية واستقطاب المشروعات الانتاجية والتنموية بقصد اعادة توزيع السكان والانشطة بما يحقق الاهداف المتوازنة للتنمية الاقليمية على المستوى القومى وبما يعالج الخلل فى التوزيع السكانى السائد فى مصر .

وتقوم هذه الاستراتيجية باختيار مجموعة من المناطق ذات امكانيات للنمو وتوطن بها مجموعة من الانشطة القائدة التى تولد نموا ديناميكيا فى الاقتصاد الاقليمى والقومى نتيجة للعلاقات الفنية التبادلية (العلاقات الامامية والخلفية) بين الانشطة .

ويعتمد نجاح اية محاولة للخروج من الوادى واقامة اقطاب نمو بعيدة عن المناطق التقليدية على وجود وتوافر عناصر جذب اقتصادى فى المناطق المختارة . وتتميز هذه المحافظات موضع الدراسة بوفرة فى الخامات التعدينية والثروات الطبيعية والامكانيات السياحية وبوجود مساحات كبيرة قابلة للاستصلاح .

هذا بالاضافة الى صغر حجم السكان بالمقارنة بمساحات هذه المحافظات لذلك يمكن القول انها تتمتع بطاقة استيعابية كبيرة فقد قامت احد الدراسات(١) بتقدير هذه الطاقة وخلصت انه من المتوقع ان يتم توطين ٤٥٪ من اجمالى السكان المزمع زيادتهم فى محافظة الوادى الجديد(٢) و ٧٪ فى محافظتى البحر الاحمر وسيناء(٣).

غير ان التوطن فى هذه المحافظات (النائية ، مرتفع التكاليف بالمقارنة بالمناطق الاخرى(٤)

(١) عصمت عاشور ابو العلا: العوامل المؤثرة فى رسم الخريطة الطبيعية لمصر، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الازهر ١٩٨١

(٢) معهد التخطيط القومى : دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر، فبراير ١٩٧٨ ص ٢١

(٣) السيد محمد كيلانى : معالم سيناء مواردها ومشاكل التنمية بها ، معهد التخطيط القومى بحث غير منشور.

(٤) Padco Inc: op.cit

٢/٤ النشاط الصناعي في محافظات الحدود:

وتفرض الظروف الاقتصادية التي تعيشها مصر حاليا وضع خطط وتصورات جديدة لاستيعاب العمالة العائدة ، في نفس الوقت جذب المستثمرين ورؤوس الاموال العربية لاقامة مشروعات في مصر .

فالاحداث الاخيرة في منطقة الخليج كان لها آثارها الاقتصادية على العديد من القطاعات الرئيسية في الدولة ولذلك تبذل العديد من الجهود لاستيعاب العديد من العمالة العائدة من العراق والكويت .

ويعد النشاط الصناعي من اهم الانشطة في الاقتصاد القومي التي توفر فرص عمل وترفع مستوى الدخل والمعيشة للمشتغلين بها .

غير ان المحافظات الخمس - موضع الدراسة - تفتقر لمقومات الصناعة ، والنشاط الصناعي بها محدود بالرغم من تمتع هذه المحافظات بامكانيات هائلة من حيث الموارد الطبيعية كالثروات التعدينية (كما سبق ان رأينا)والمياه الجوفية والبترول والامكانيات الزراعية والخصائص الطبيعية والسياحية . غير ان النشاط الصناعي لايتناسب مع هذه الموارد والامكانيات المتاحة ولاتوجد صناعة بالمفهوم العام ويقتصر النشاط الصناعي على بعض الصناعات الصغيرة والحرفية ، وبعض الصناعات الغذائية القائمة على الموارد الاولية الزراعية وبعض الصناعات القائمة على خامات المحاجر (باستثناء صناعة فوسفات ابو طرطور في الوادى الجديد وصناعة تجفيف البلح في الوادي الجديد التي تعد من الصناعات الكبيرة في هذه المحافظات).

ويرجع ذلك اساسا الى نقص مختلف الخدمات والهياكل الاساسية في هذه المحافظات ونقص العمالة الماهرة والمدربة وارتفاع تكاليف النقل وتكاليف التشغيل (١٢٠ ٪ بالمقارنة بالمناطق الاخرى) والبعد عن الاسواق ، نقص الطلب على المنتجات المحلية وصعوبة التسويق والتمويل .

والنشاط الصناعى فى محافظة مطروح محدود حيث يعتمد على بعض الصناعات اليدوية البسيطة القائمة على المواد الاولية الزراعية . ويقتصر النشاط الصناعى على بعض مصانع للجبس ولمواد البناء هذا بالاضافة الى بعض الصناعات الحرفية البسيطة وهى دكاكين حرفية اكثر منها صناعات صغيرة ، كما يوجد بعض الصناعات الزراعية اهمها استخراج الزيت من الزيتون وتخليله وتجفيف البلح (وهى اهم الصناعات فى مطروح) وصناعة الالبان بالاضافة الى غزل الصوف وصناعة السجاد والكليم(١).

وينحصر النشاط الصناعى فى محافظة البحر الاحمر فى صناعة استغلال المناجم والمحاجر وعدد محدود جدا من الصناعات الصغيرة البيئية (صناعة طوب ، بلاط) هذا بالاضافة الى صناعة الفوسفات وهى تمثل النشاط الرئيسى فى محافظة البحر الاحمر فهو الخام الوحيد الذى يتم استخراجه على اساس صناعى وهذه الصناعة توجد فى مناطق الحمراوين وسفاجا والقصير وسيبايا)وتولد هذه الصناعة انتاج يصل الى مليون طن سنة ١٩٨٥ كما وفرت هذه الصناعة فرص عمل لاكثر من تسعة الاف عامل(٢)

ايضا يمثل فوسفات ابو طرطور فى محافظة الوادى الجديد نواة لقيام مجمع صناعى تقوم عليه صناعة الاسمدة الفوسفاتية وصناعة حامض الفوسفوريك ، وتصنيع الخام محليا سيعظم من عائد المشروع . غير ان عملية تصنيع الفوسفات يقابله العديد من الصعاب والمشاكل اهمها انخفاض الطلب وشده المنافسة .

ويتم استخراج الخام بطاقة انتاجية تصل الى عشرة مليون طن تركز فى الموقع الى سبعة مليون طن يصدر منها ستة مليون طن والمليون طن المتبقية توجه للاستهلاك المحلى ويستخدم الفوسفات فى الحصول على حامض الفوسفوريك وفى انتاج فوسفات الامونيوم.

(١) مركز التخطيط الاقليمى : الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية لتنمية محافظة مطروح ، معهد التخطيط القومى اغسطس ١٩٨٩.

(٢) مركز التخطيط الاقليمى : المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة ، قطاع الصناعة ، معهد التخطيط القومى ، قضايا التخطيط والتنمية رقم (٥٠) مارس ١٩٩٠،ص ٢١٣ - ص ٢٣٠

ويترتب على هذا النشاط الاستخراجى للخام تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الاقليمى للمحافظة وذلك من خلال :

- القيمة المضافة الناتجة عن تصدير الفوسفات او حامض الفوسفوريك والأسمدة الفوسفاتية (١٢٠ مليون دولار سنويا)(١)
- توفير اكثر من ١٥٠ الف فرصة عمل
- توفير اكثر من ٢٠٠ مليون دولار كانت توجه للاستيراد اى تحسين ميزان المدفوعات
- كما يحقق التنمية الاقليمية من خلال توفير الهياكل الاساسية : شبكة كهرباء خطوط حديدية ، رصيف شحن ، طرق برية ، توفير مياه .

ايضا توجد بعض الصناعات الصغيرة فى محافظة الوادى الجديد(٢) بعضها يعتمد على خامات زراعية مثل صناعة الحصر والسلال وصناعة حفظ البلح وصناعة عصير زيت الزيتون وتجفيف المشمش اما البعض الاخر يعتمد على خامات غير زراعية مثل الصناعات الفخارية وصناعة الطوب وصناعة السجاد والكليم وصناعة الفوسفات .

وفى محافظة سيناء الشمالية يوجد بعض الصناعات القائمة على خامات زراعية مثل صناعة الالبان وعصير الزيتون وتخليله بالاضافة الى بعض الصناعات الحرفية : صناعة الطوب والبلاط والبلاستيك وورش اصلاح ومنتجات جلدية،كما توجد بعض الصناعات الكيماوية التى تقوم على استغلال ملاحة سبيكة فهناك المجمع الكيماوى الذى يعد الركيزة الاساسية للصناعات الكيماوية وهو يقوم بانتاج الصوديوم وملح الطعام والصودا الكاوية (٣) ويلاحظ عدم توافر صناعات بترولية وتعدينية بالمحافظة حيث ان هذه المشروعات قومية وتحتاج للاستثمارات الكبيرة.

---

(١) الهيئة العامة لتنفيذ المجتمعات الصناعية والتعدينية ، تقرير عن نتائج دراسة اللجنة الفنية الدائمة لاجراء التقرير التفصيلى لمشروع فوسفات ابو طرطور ، مايو ١٩٨٣
جهاز التنمية الشعبية : مقدمة الخرائط الاقتصادية للمحافظات وعلى المستوى القومى الجزء الثالث ، ٨٦-١٩٨٧ ص ٢٨٣

(٢) مركز التخطيط الاقليمى : واقع وآفاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد ، معهد التخطيط القومى (بحث غير منشور) اغسطس ١٩٩٠

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : المقومات الاقتصادية لمحافظة شمال سيناء ، مركز دراسات وبحوث التعبئة العامة ، بحث غير منشور .

ويعتبر النشاط الصناعى فى محافظة جنوب سيناء من اهم الانشطة التى تقوم على استغلال الثروة الطبيعية وخاصة الخامات التعدينية والبترول فهناك صناعة الجبس الزراعى بمنطقة راس ملعب ووادىغرندل بالاضافة الى مشروعات صناعية لاستغلال مواد المحاجر بالمحافظة من احجار الزينة ورخام الجرانيت ومواد البناء.

هذا بالاضافة الى بعض المخابز نصف الالية ومصنع ثلج بمدينة الطور وغرف تبريد براس سدر وابو زنيمة وابو رديس ونويبع واخيرا مصنع الفرومنجنيز بابو زنيمة.(١)

ويلاحظ - بالاضافة الى النشاط الصناعى السابق - ان اغلب الصناعات القائمة فى جنوب سيناء صناعات بيئية تقوم على الخامات المتوفرة محليا(٢)(خوص وجريد النخيل، الليف وصوف الغنم والنباتات والاعشاب الطبية والطفلة) وهذه الصناعات تتم عادة فى البيوت لاشباع الطلب المحلى (الاكتفاء الذاتى) وهى :

صناعة الاقفاص والكراسى والمناضد وصناعة الحبال والسجاد وبعض الصناعات الغذائية المحدودة وصناعات الثلجوتمليح وتعليب السمك فى نويبع ودهب وراس سدر وصناعة الادوية .

كما يمثل النشاط الزراعى طلبات على بعض الخدمات الصناعية المتعلقة بالزراعة مثل صيانة واصلاح المعدات الزراعية .

ويوضح الجدول رقم (٦) استخدامات الموارد والخامات الطبيعية فى جنوب سيناء

(١) محافظة جنوب سيناء : تقرير حول تنمية محافظة جنوب سيناء،الانجازات الحالية والنظرة المستقبلية ، ديسمبر ١٩٨٩

(٢) تم اجراء دراسة ميدانية فى جنوب سيناء لمعرفة الموارد الطبيعية المتوفرة ووجد ان هناك الكثير من مكونات الغطاء النباتى والخامات التعدينية التى تصلح فى العملية الصناعية وقد شملت الدراسة مدينة الطور ووادى فيران وقرية الطرفة وسانت كاترين ودهب وقرية العصلة ووادى الطور ووادى سدر.
حامد ابراهيم الموصلى : امكانات تنمية الصناعات الصغيرة فى محافظة جنوب سيناء ، المؤتمر الثانى لتنمية المحافظات الصحراوية ، مدينة الطور ١٦-١٩ نوفمبر ١٩٨٨ ص ٤١،ص٦٠

٣/٤ مقومات الانتاج الصناعي

١/٣/٤ العمالة الصناعية :

يتضح من الجدول رقم (٧) والخاص بمقومات الانتاج الصناعى خلال ١٩٨٦/١٩٨٧ ضآلة العمالة الصناعية فى هذه المحافظات ، وبصفة خاصة فى محافظات الوادى الجديد وجنوب سيناء ومطروح ، فقد بلغت ١٥ الف ، ٢١ الف و ٥٤ الف عاملا على التوالى ، وبالرغم من ارتفاع عدد العمال فى محافظات شمال سيناء (٥٦٧ الف) والبحر الاحمر (٧١٠١ الف) الا انها تمثل نسبة ضئيلة من اجمالى العمالة الصناعية على مستوى الجمهورية بل ومن اجمالى العمالة فى المحافظة .

غير انه خلال السنوات الاخيرة حدث تغيرات كبيرة فى هذه المحافظات فيما يتعلق بانتشار النشاط الصناعى وزيادة المنشآت والعمالة الصناعية نتيجة لاهتمام هذه المحافظات بهذا النشاط وتوجيه جزء اكبر من الاستثمارات العامة والخاصة اليه فنجد انه فى سنة ١٩٩٠ زادت العمالة الصناعية زيادة كبيرة فى محافظة مطروح فبلغت ٥٥٠ الف عاملا (مقابل ٥٤ الف عاملا سنه ١٩٨٦/١٩٨٧(جدول رقم (٨) فقد ظهرت انشطة صناعية جديدة (كيماوية رهندسية ومواد بناء وتعدينية) ويمثل عمال نشاط مواد ألبناء ٧ر٦٦٪ من اجمالى العمالة الصناعية فى المحافظة وذلك يظهر الاتجاه الجديد فى تعمير هذه المحافظة.

وزادت العمالة فى محافظة جنوب سيناء من ٢١ الف عاملا سنة ١٩٨٦/١٩٨٧ الى ١٩٨٣ الف عامل سنة ١٩٩٠ ويمثل العاملون فى الانشطة البترولية ٧ر٧٨٪ من اجمالى العمالة الصناعية كما يمثل العاملون فى الانشطة التعدينية ٨ر٢٠٪ منها .

اما فى محافظة شمال سيناء فقد انخفضت العمالة الصناعية من ٥٦٧ الف عاملا الى ٣٧٩ الف خلال الفترة ٨٦-٩٠ بالرغم من تعدد الانشطة الصناعية لجديدة وبالرغم من الزيادة التى حدثت خلال الفترة ٨٢/٨٢ - ٨٧/٨٦ (من ٣٣ الف عامل الى ٥٦٧ الف عامل) ايضا

يلاحظ انخفاض عدد العاملين فى انشطة التعدين (المناجم والمحاجر) بنسبة ٢٥٪ فى عام ١٩٩٠ بالمقارنة بالسنوات السابقة (جدول رقم ٨)وقد بلغ عمال الصناعات الحرفية (١) فى محافظة شمال سيناء ١١١٣ عاملا ، ٣٠٪ منها عمالة فى ورش اصلاح وخدمات .اما فيما يتعلق بالصناعات الصغيرة فنجد ان اعمال الحدادة بمركز العريش تمثل اكبر عدد للعاملين فى الصناعات المعدنية الصغيرة ، حيث ان اعمال المبانى تعتمد بصفة خاصة على هذه الاعمال . ويتواجد بصفة عامة نشاط الصناعات الصغيرة فى العريش خاصة الصناعات الصغيرة الدقيقة مثل البرادة والسباكة والسمكرة وذلك لارتفاع مهارة العاملين بالمدينة (الجدول رقم ٩)

ولقد زادت العمالة الصناعية فى محافظتى الوادى الجديد والبحر الاحمر زيادة محدودة - بالمقارنة بالمحافظات الاخرى - وتركزت اساسا فى نشاط الصناعات الغذائية فى الوادى الجديد وفى نشاط الصناعات التعدينية فى البحر الاحمر وهو مايتضح من الجدول رقم (٨) والخاص بتوزيع المنشآت الصناعية والاستثمارات والعمالة والانتاج على الانشطة الصناعية فى محافظات الحدود سنة ١٩٩٠.

٢/٣/٤ الاجور الصناعية

نتيجة لضآلة عدد العاملين فى النشاط الصناعى فى المحافظات الخمس نجد ان رقم الاجور والمرتبات الصناعية تنخفض وهذا يرجع اساسا الى عدم تمتع هذه العمالة بمهارة خاصة وانحصار عملهم فى صناعات حرفية وصغيرة اساسا ويتضح ذلك بصفة خاصة فى محافظتى الوادى الجديد وشمال سيناء . اما فى محافظات جنوب سيناء ومطروح والبحر الاحمر بند الاجور والمرتبات الصناعية اكبر ويرجع ذلك اساسا الى تضمين هذا البند مرتبات واجور العاملين فى نشاط البترول بالاضافة الى ضخامة عدد العاملين فى هذا النشاط . وهذا يفسر انخفاض الاجور الصناعية

(١) هذا البيان الخاص بعدد العاملين فى المنشآت الحرفية وفى الصناعات الصغيرة فى محافظة شمال سيناء وغير متوفر بالنسبة لباقى محافظات الحدود وذلك لصعوبة توافر بيانات دقيقة عن الصناعات الحرفية والصغيرة وذلك لطبيعة هذا النشاط حيث ان جزء كبير منه يتم فى ورش صغيرة ودكاكين بل وفى المنازل.

سنة ١٩٩٠ بالمقارنة سنة ١٩٨٧/١٩٨٦ بالرغم من زيادة عدد العاملين زيادة كبيرة وزيادة الاجور الخاصة بهم بل لقد حدثت - على مستوى الدولة - زيادات متتالية فى مستويات الاجور وبسبب الارتفاع المستمر فى الاسعار (فقد تم استبعاد الرقم الخاص باجور العاملين بنشاط البترول من اجمالي الاجور الصناعية) جدولى (٧ و٨) الخاصين بمقومات الانتاج الصناعى وتوزيع المنشآت والعمالة الصناعية .

٣/٣/٤ المنشآت الصناعية

وفيما يتعلق بعدد المنشآت الصناعية (عام او خاص) فهو محدود جدا ولايتجاوز المنشآة الواحدة فى حالة محافظة الوادى الجديد وخمس منشآت فى جنوب سيناء و ٦ فى محافظة شمال سيناء و٤ منشآت فى محافظة مطروح و١٥ منشآة فى محافظة البحر الاحمر وهو مايتضح من الجدول رقم (٧) والخاص بمقومات الانتاج الصناعى خلال سنة ١٩٨٧/٨٦ . غير ان هذه المنشآت الصناعية هى المنشآت الخاصة بعشرة مشتغلين فأكثر والمسجلة بالهيئة العامة للتصنيع والتى يبلغ راسمالها خمسة الاف جنيه ولكن الصناعات الموجودة فى هذه المحافظات هى صناعات صغيرة وحرفية - كما سبق ان ذكرنا - ومعظمها يقل فيه عدد المشتغلين عن عشرة عمال والبيانات عن هذه المنشآت غير متوفرة خاصة ان معظمها يقوم به افراد فيما يشبه الدكاكين الحرفية او يزاولون الجزء الاكبر منه فى منازلهم .

ولقد زادت عدد المنشآت الصناعية زيادة كبيرة سنة ١٩٩٠ فى محافظة شمال سيناء بينما ظلت ثابته فى باقى المحافظات وهو مايتضح من الجدول رقم (٨) والخاص بتوزيع المنشآت الصناعية والاستثمارات والعمالة والانتاج على الانشطة فى محافظات الحدود.

وقد بلغت المنشآت الصناعية فى محافظة شمال سيناء ٨٣ منشآة (٧٥ منها قطاع خاص) عام ١٩٩٠ بعد ان كانت ٦ منشآت عام ٨٧/٨٦ وذلك لزيادة الاهتمام بهذه المحافظة فى السنوات الاخيرة وبتعميرها وبتوطين مجموعة كبيرة من الانشطة الصناعية . ويلاحظ ارتفاع عدد المنشآت الصناعية فى مجال البناء والصناعات الهندسية وذلك لحاجة المحافظة لهذا النوع من الصناعات بعد تحرير سيناء واستخدامها فى عملية النهضة العمرانية . ايضا زادت عدد المنشآت الصناعية الغذائية وذلك لاعتمادها على الانتاج الزراعى والذى توفر فى الآونة الاخيرة.

٤/٣/٤ الانتاج الصناعي في محافظات الحدود:

بلغت قيمة الانتاج الصناعى فى مطروح ٦ر٦٠ مليون جنيه عام ٨١/٨٠ وهو مايمثل ٦٥ر٪ من اجمالى انتاج الجمهورية . ولقد زاد الانتاج الصناعى فى محافظة مطروح خلال العشر سنوات ٧١/٧٠-١٩٨١/٨٠ بمقدار عشرة اضعاف (من ٦ مليون جنيه الى ٦٠ مليون جنيه) وهو مايتضح من الجدول رقم (١٠) والخاص بتطور قيمة الانتاج الصناعى فى محافظات الحدود.وبالرغم من هذه الزيادة المطلقة الكبيرة الا ان نصيب المحافظة النسبى من الانتاج الصناعىلم يزد زيادة كبيرة (فقد زاد من ٤ر٪ الى ٦ر٪) ويرجع ذلك لعدم وجود صناعات فى المحافظة سوى الصناعة الاستخراجية وبعض الصناعات الغذائية المحدودة ذات الانتاج الضعيف وقد انخفض الانتاج الصناعى - بالرغم من ضآلته - فى السنوات التالية حتى بلغ ٦ر٢٦ مليون جنيه عام ٨٧/٨٦ (جدول رقم ٧) .

تمثل قيمة انتاج صناعة استغلال المناجم والمحاجر ٩ر٩٨٪ [1] من اجمالى الانتاج الصناعى فى المحافظة و١١٪ من اجمالى انتاج هذه الصناعة على مستوى الجمهورية وتمثل قيمة الانتاج فى صناعة مواد الغذاء نسبة ضئيلة من اجمالى الانتاج الصناعى فى المحافظة ومن اجمالى انتاج الجمهورة (١٠٠ر٪) .

ويتضح مما سبق اقتصار الانتاج الصناعى على استغلال المناجم والمحاجر وعلى الصناعات الغذائية حتى عام ١٩٨١/٨٠ غير انه بعد هذا التاريخ بدأ ظهور منتجات الخامات التعدينية (غير البترول والفحم) وهى تمثل ٢ر٪ من اجمالى انتاج الجمهورية.

وتبلغ القيمة المضافة المتولدة من القطاع الصناعى ٦٨ مليون جنيه عام ٨٧/٨٦ وهو مايمثل ١٪ من اجمالى القيمة المضافة الصناعية .

(١) مركز التخطيط الاقليمى : الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية لتنمية محافظة مطروح ، مصدر سابق.

وقد بلغت قيمة الانتاج الصناعى عام ١٩٩٠ ، ١٢ر٤ مليون جنيه فى محافظة مطروح موزعه على الصناعات الغذائية والكيماوية والهندسية ومواد البناء والصناعات التعدينية (جدول رقم ٧) .

بلغت قيمة الانتاج الصناعى فى محافظة الوادى الجديد ٥٨٧ الف جنيه عام ٨٦/٨٠ وهو مايمثل ٠٠٦ر٪ من اجمالى انتاج الجمهورية ولقد زاد الانتاج الصناعى زيادة كبيرة خلال الفترة ٧١-١٩٨١ غير ان الانتاج انخفض الى ٥١ الف جنيه عام ٨٧/٨٦ ويرجع ذلك لعدم وجود صناعات كبيرة وعدم اعطاء الصناعات القائمة اى اهتمام،غير انه من المتوقع زيادة الانتاج الصناعى فى السنوات المقبلة نتيجة انتاج صناعة فوسفات ابو طرطور وصناعة البلح .

ويمثل انتاج المحافظة من صناعة المواد الغذائية ٠٣٤ر من اجمالى انتاج الجمهورية من هذه الصناعة . وقد بلغ الانتاج الصناعى ٦٨ مليون عام ١٩٩٠ متولدة اساسا من الصناعات الغذائية جدول رقم (٨) .

واحتلت محافظة البحر الاحمر المرتبة الاولى بين محافظات مصر فى خلق الانتاج الصناعى حيث بلغت ٢٧ر٢ مليار جنيه عام ٨١/٨٠ وهو مايقترب من ٤/١ الانتاج الصناعى فى الدولة (٣٧ر٢٤٪) وهو يمثل ٧٣٪ من اجمالى انتاج الصناعة الاستخراجية وحوالى ١٠٠٪ من انتاج محافظة البحر الاحمر وهذا الارتفاع فى نسبة الانتاج الصناعى ترجع الى صناعة فوسفات الحمراويين والى صناعة منتجات خامات تعدينية غير معدنية والقائمة ايضا على الفوسفات اما الصناعات الغذائية فان الانتاج المتولد عنها محدود جداوقدتبلغ انتاج البحر الاحمر ١٧ر١ مليون جنيه سنة ١٩٩٠.

وتحتل محافظة سيناء الجنوبية المرتبة الرابعة فى توليد الانتاج الصناعى وذلك نتيجة للصناعة الاستخراجية (استغلال المناجم والمحاجر) ، وخلال وجودها تحت الاحتلال انعدم الانتاج وكانت نسبة الانتاج الصناعى بالمحافظة ٩ر٧٪ من اجمالى الانتاج الصناعى بالدولة عام ٨١/٨٠ ومثل انتاج سيناء حوالى ٢٤٪ من اجمالى انتاج الدولة من الصناعة الاستخراجية

وحوالى ١٠٠٪ من انتاج المحافظة كله من المناجم والمحاجر . وهو مايتضح من الجدول رقم (١٠) والخاص بالتوزيع النسبى لقيمة الانتاج الصناعى (المنشآت ١٠ مستغلين فاكثر) عام ٨١/٨٠

وقد بلغ الانتاج الصناعى فى محافظة جنوب سيناء ٨ر١٠ مليون جنيه سنة ١٩٩٠ .

ويتضح من البيانات الخاصة بالتوزيع النسبى لقيمة الانتاج الصناعى، والخاصة بالقيمة المضافة الصافية ان محافظة شمال سيناء لم يكن بها اى انتاج صناعى .

وقد بلغ الانتاج الصناعى ٢ر٧ مليون جنيه عام ١٩٩٠ تولد معظمها من الصناعات الهندسية والغذائية والتعدينية جدول رقم (٨) وبمقارنة هذا الانتاج باجمالى الانتاج الصناعى على مستوى الدولة يتضح ضآلة المساهمة النسبية للمحافظة فهى لاتتجاوز ٠ر١٪ ومايؤكد هذه الحقيقة الارقام الخاصة بالقيمة المضافة الصافية المتولدة من قطاع الصناعة فى محافظة شمال سيناء مقارنة بالجمهورية خلال الفترة ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٧/٨٦ فهى لم تزد عن ٠ر٥٪

ويتضح من البيانات الخاصة بالانتاج الصناعى خلال الفترة ١٩٧٠- ١٩٨٢/١٩٨١ فى المحافظات الخمس مايلى:

- تولد معظم الانتاج الصناعى من الصناعة الاستخراجية اساسا (٩ر٩٩٪ ، ٨ر٩٨٪ ، ٩ر٩٩٪ فى كل من محافظات سيناء الجنوبية ومطروح والبحر الاحمر على التوالى)
- اقتصار الانتاج الصناعى على استغلال المناجم والمحاجر
- تزايد الانتاج الصناعى خلال هذه الفترة فى معظم المحافظات وان اختلفت نسبة الزيادة من محافظة لاخرى فبلغت اقصى حد لها فى محافظة البحر الاحمر وادنى حد فى محافظة الوادى الجديد.
- ضآلة الانتاج الصناعى فى محافظات الحدود بالمقارنة باجمالى الانتاج الصناعى على مستوى الجمهورية باستثناء محافظة البحر الاحمر . فهناك انخفاض ملحوظ للانتعاش الصناعى فى محافظة الوادى الجديد نظرا لطبيعتها الزراعية .
- ضآلة النصيب النسبى لكل محافظة من اجمالى الانتاج الصناعى فقد بلغ ٦ر٪ ، ٣ر٪ ، فى محافظة مطروح والوادى الجديد على التوالى و٩ر٧٪ فى محافظة شمال سيناء.
- يتركز النشاط الاستخراجي فى محافظتى البحر الاحمر وجنوب سيناء
- لايوجد انتاج للصناعات الغذائية فى محافظات الحدود باستثناء نسبة ضئيلة فى محافظة الوادى الجديد لان معظم هذه الصناعات تتركز بجوار الاسواق (القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى)
- انعدام الصناعات الكيماوية والبترولية والفحمية فى محافظات الحدود حيث توجد الخامات (البترول ، الفحم) وتوطنها فى محافظات القاهرة والاسكندرية والقليوبية والجيزة (٨٣٪)

وتخلص مما سبق بارتباط الانتاج الصناعى فى نمط توطنه بعوامل معينه اهمها السوق والعمالة ثم الاستثمار . ويؤدى ذلك الى نمط توطن مميز للانتاج الصناعى حيث تتوطن صناعات المواد الغذائية بجوار سوق الاستهلاك وتتوطن صناعات الغزل بجوار المادة الخام واسواق العمالة الرخيصة كذلك تتوطن الصناعات التي تتطلب قدرا من المهارة الفنية وكثافة رأس المال بالمحافظات الحضرية ويكاد ينعدم النشاط الصناعي في محافظات الحدود ، وتتوطن الصناعات الاستخراجية في هذه المحافظات وخاصة البحر الاحمر وسيناء .

٥/٣/٤ التوزيع الاقليمي للاستثمارات الصناعية

يتضح من الارقام الخاصة بتوزيع الاستثمارات الصناعية ضآلة نصيب المحافظات الخمس من اجمالى هذه الاستثمارات خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨١/١٩٨٢، فلم يتجاوز النصيب النسبى لهذه المحافظات ٢٪ من اجمالى الاستثمارات الصناعية (باستثناء محافظة مطروح التى تراوح نصيبها النسبى بين ٣ر٣٪ و٤ر٧٪ خلال هذه الفترة) وذلك بالرغم من الزيادة المطلقة للاستثمارات الصناعية خاصة فى محافظات الوادى الجديد ، البحر الاحمر وسيناء الشمالية . وهو مايتضح من الجدول رقم (١١) والخاص بالهيكل المكانى للاستثمار الصناعى الموزع على محافظات الحدود خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨١/١٩٨٢.

وقد بلغ اجمالى الاستثمارات الصناعية خلال الخطة الخمسية الاولى(١٩٨٢/١٩٨٣ - ١٩٨٦/١٩٨٧)٩٧ر٥ مليار جنيه (بدون الاستثمار الخاص) وهو مايمثل ٢٥٪ من اجمالى الاستثمار العام - فقد احتلت محافظة القاهرة المرتبة الاولى حيث حصلت على ٢٦ر٧٪ من اجمالى الاستثمار الصناعى وخصص لمحافظة مطروح ٦٪ من اجمالى هذا الاستثمار . امتصا محافظات شمال سيناء وجنوب سيناء والوادى الجديد فقد خصص لها استثمارات صناعية ضئيلة للغاية بسبب هيكلها الزراعى .

اى انه خلال الخطة الخمسية الاولى انخفض النصيب النسبى لهذه المحافظات من الاستثمارات الصناعية الى اقل من الواحد الصحيح (باستثناء محافظة مطروح ٦٪ والبحر الاحمر ٢ر١٪) بالرغم من الزيادة الكبيرة - خلال هذه الفترة - فى حجم الاستثمارات الصناعية ، مما يدل على تزايد الاهتمام بالنشاط الصناعى فى هذه المحافظات ، الا انه مازالت المحافظات الاخرى (وبصفة خاصة بالقاهرة والاسكندرية) تستأثر بالجزء الاكبر من الاستثمارات الصناعية بسبب توطن معظم المشروعات الكبيرة بها .

وهو مايتضح من الجدول رقم (١٢) والخاص بالتوزيع الاقليمى للاستثمار العام الموزع الجزء المخصص لقطاع الصناعة والتعدين خلال الفترة ٨١/٨٢-٨٦/٨٧.

واستمر هذا الانخفاض فى النصيب النسبى للمحافظات الخمس خلال الخطة الخمسية الثانية ٨٧/٨٨-٩١/٩٢ فبلغ ٣ر٪ و ٦ر٪ ؛ ٥ر٪ و٢ر٪ فى كل من مطروح والوادى الجديد وجنوب سيناء والبحر الاحمر باستثناء محافظة سيناء الشمالية التى ثبت نصيبها النسبى(٤ر٪)ضمن اجمالى الاستثمارات الصناعية (جدول رقم١٢).

ويتضح خلال هذه الخطة تناقص اجمالى الاستثمارات الصناعية فى محافظات مطروح والبحرالاحمر والوادى الجديد وثباتها فى سيناء الجنوبية والشمالية وذلك بالرغم من تزايد الاهتمام بالنشاط الصناعى فى هذه المحافظات. ولايوجد مايبرر هذا الانخفاض من الناحية الاقتصادية سوى انخفاض الرقم الاجمالى للاستثمار الصناعى على مستوى الدولة وعدم الاهتمام الكاف من الدولة بتنمية هذه المحافظات واخيرا وكما سبق ان ذكرنا - توجيه الجزء الاكبر من هذه الاستثمارات الى المحافظات الحضرية التى تتركز بها معظم المشروعات الصناعية .

وقد بلغ حجم استثمارات قطاع الصناعة خلال هذه الخطة ٨ره مليار جنيه وهو مايمثل ٢١٪ من اجمالى الاستثمارات العامة للخطة ، وتحصل محافظة القاهرة على ٣٠٪ ضمن اجمالى الاستثمارات الصناعية .

وبالرغم من ارتفاع نصيب القاهرة النسبى من الاستثمارات الصناعية الا ان هذه الخطة بدأت فى تخصيص نصيب اكبر من هذه الاستثمارات لمحافظات الحدود لاعطائها دفعة قوية وتنميتها فقد زادت الاستثمارات الموجهة الى محافظة شمال سيناء (٢٪) وان كانت لاتزال اقل من الحجم اللازم لتحقيق التنمية الاقليمية فى جميع المحافظات .

ويتضح مما سبق ان الدولة اتبعت سياسة تركيز الاستثمارات فى عدد محدود من المحافظات خاصة القاهرة والاسكندرية خلال الفترة الماضية وهى التى يوجد بها اهم واكبر الصناعات - غير ان المرحلة القادمة تقتضى تغيير الاستراتيجية السابقة فى توزيع الاستثمارات فلا بد من اعطاء اهتمام اكبر بالمحافظات التى تتميز بوفرة فى الموارد الطبيعية من اجل اقامة المشروعات التى توفر فرص العمالة الكافية لجذب الزيادات السكانية فى منطقة الوادى والدلتا . ويتطلب ذلك تطبيق التخطيط الاقليمى ورسم خريطة للمشروعات الصناعية الحالية حتى يمكن وضع الخطوط العريضة للتوطن الصناعى الجديد ، فهناك محافظات تعتبر

خالية من النشاط الصناعى رغم انها تحظى بموارد طبيعية ضخمة يمكن ان ينشأ ويتوطن عليها صناعات كثيرة وخاصة محافظات البحر الاحمر وسيناء الشمالية وسيناء الجنوبية والوادى الجديد ومطروح.

ولايجاد التوازن والتناسق بين الموارد البشرية والطبيعية من ناحية وتقليل التفاوت بين الدخول المتولدة فى المحافظات المختلفة وتقريب مستويات المعيشة من بعضها من ناحية اخرى لابد من توطين الاستثمارات الجديدة خارج الحيز المأهول ونقلها الى مواقع ذلت المزايا النسبية .

٦/٢/٤م السمات العامة للنشاط الصناعي في هذه المحافظات .

١- لاتوجد صناعة بالمعنى المفهوم بالرغم من توافر المادة الخام (باستثناء بعض الصناعات المحدودة).

٢- الصناعة الاستخراجية هى النشاط السائد فى هذه المحافظات

٣- يقتصر النشاط الصناعى على بعض الصناعات الحرفية واليدوية القائمة على الموارد الاولية الزراعية وبعض الصناعات القائمة على خامات المحاجر والمناجم.

٤- قله العمالة المدربه

٥- عدم اتباع الاساليب العلمية فى الصناعات القائمة

٦- انخفاض نسبة مساهمة هذه المحافظات فى اجمالى الانتاج الصناعى (فبالرغم من زيادة الانتاج الصناعى بصفة عامة فى هذه المحافظات الا ان نصيبهم النسبى من اجمالى الانتاج الصناعى لم يزد زيادة كبيرة)

٧- انخفاض نصيب هذه المحافظات من اجمالى الاستثمارات الصناعية (الجزء الخاص بالديوان العام والجزء الخاص بوزارة الصناعة)

هذا بالاضافة الى انخفاض النصيب النسبى للقطاع الصناعى من اجمالى استثمارات المحافظة حيث يحصل قطاع البترول على الجزء الاكبر من الاستثمارات .

٨- عدم تغير الخليط الصناعى فى هذه المحافظات فمازال يعتمد اساسا على الصناعة الاستخراجية وهو مايوضحه معامل اعادة التوزيع ولقد اقتصر النشاط الصناعى على بعض الورش وبعض المصانع الصغيرة للطوب او الجبس او السجاد الى جانب بعض الصناعات الغذائية (مصانع لعصر وتخليل الزيتون ولتجفيف البلح والمشمش).

٩- ضآلة دور القطاع الخاص فى التنمية الصناعية

١٠- ضآلة عدد العاملين فى النشاط الصناعى (باستثناء مشروع فوسفات ابو طرطور) .

١١- انخفاض القيمة المضافة الصناعية الصافية .

١٢- ضآلة المنشآت الصناعية(١٠ مشتغلين فاكثر) فمعظم الموجود فى هذه المحافظات عبارة عن ورش صغيرة أو دكاكين حرفية او بعض المصانع الخاصة الصغيرة حيث يقام كثير من الانشطة الصناعية فى المنازل .

١٣٠ تركز معظم الصناعات فى المدن الكبرى فى هذه المحافظات .

٨/٢/٤ اهم العقبات امام التنمية الصناعية

- قلة العمالة الصناعية المدربة وذلك راجع الى النقص فى التعليم الفنى والتدريب
- عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة لاستغلال الموارد ولتمويل الصناعات وذلك بالرغم من ان هيئة تعمير الصحارى بوزارة الشئون الاجتماعية تسهم فى تمويل هذه الصناعات الا ان هذه المساهمة غير كافية هذا بالاضافة الى احجام البنوك عن منح القروض لاصحاب المشروعات والصناعات بسبب عدم وجود الضمانات العينية لهذه القروض .
- عدم توفر شبكة النقل المناسبة لنقل المنتجات الصناعية
- شدة المنافسة الخارجية لبعض المنتجات الصناعية
- ضيق السوق الداخلى ونقص الخدمات وارتفاع المخاطر
- ضعف القوة الشرائية المحلية
- اتباع بعض الصناعات طرق بدائية فى عملية التصنيع مما يقلل من جودة المنتج ويؤدى الى نقص الانتاجية وعدم امكانية مقابلة المنافسة الخارجية .

٩/٣/٤ الصناعات الصغيرة والحرفية

ويتضح مما سبق ان هذه المحافظات تتمتع بموارد وامكانيات ضخمة مما يسمح بقيام العديد من الصناعات ، غير ان هناك كثير من المشاكل التى حالت دون تقدم النشاط الصناعى فى هذه المحافظات النائية منها على سبيل المثال صعوبة النقل والتسويق ونقص الاستثمارات والتمويل وعدم استخراج العديد من الخامات لنقص الدراسات الخاصة بها والتى تثبت الجدوى الاقتصادية لاستخراجها . فلا توجد صناعة بالمعنى المفهوم فى المحافظات الخمس الا فى نطاق محدود جدا والنشاط الصناعى السائد هو النشاط الاستخراجى . ويقتصر النشاط الصناعى - كما سبق ان راينا - على بعض الصناعات الصغيرة والحرفية فى معظم محافظات الحدود (وهو ما اتضح من خلال استعراض مقومات النشاط الصناعى فى هذه المحافظات).

اى انه فى ضوء الموارد المتاحة والامكانيات الكبيرة فى بعض المحافظات ممن الممكن قيام نشاط صناعى يعتمد اساسا على الصناعات الصغيرة والحرفية[١] مما يحقق الاستفادة القصوى من الخامات المحلية المتوفرة ، ويساعد على تعبئة المدخرات المحلية ويشجع الابداع ويوفر فرص عمل عديدة مما يخفض معدلات البطالة فى مصر ويستوعب العمالة العائدة بسبب ازمة الخليج ويساهم فى سد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك ويعبىء مدخرات المصريين فى الداخل والخارج ويجذب راس المال العربي والاجنبى.

وقطاع الصناعات الصغيرة له اهمية خاصة،فهو احد قطاعات الصناعة وتقاس هذه الاهمية بما يقدمه من فرص عمل ومايحققه من انتاج وقيمة مضافة،فهو يتميز بمجموعة من السمات والخصائص التى تسمح بقيامه بدور اساسى فى تنمية المجتمعات المحلية وفى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى اشباع الحاجات الضرورية للافراد ، وخاصة فى المحافظات الصحراوية (محافظات الحدود) حيث تحد طبيعة هذه المحافظات من قيام كثير من الانشطة الصناعية فى حين ان طبيعتها تساعد على قيام الصناعات الصغيرة.وتقاس اهمية هذه الصناعات محليا بمدى كفاءة استخدام الامكانيات المتاحة .

وتمثل الصناعات الصغيرة[٢] اداة رئيسية لتحقيق التنمية الذاتية فى محافظات الحدود،وذلك لاعتماد اهل هذه المحافظات على استخدام الكثير من مكونات البيئة المحيطة فى اشباع الحاجات الاساسية والضرورية ، كما اننا نجد انه فى هذه المناطق يشارك فى العملية الانتاجية الرجال والنساء والاطفال . كما تتميز بقوة العلاقات الخارجية بما يسمح بنشر الصناعات الصغيرة.

---

(١) تتميز الصناعات الصغيرة بانها لاتحتاج الى راس مال كبير بالاضافة الى تواضع احتياجاتها من البنية الاساسية ، والغالبية العظمى من اصحاب الورش والمصانع الصغيرة من ابناء المجتمع المحلى كما تعتمد على الخامات المحلية ولاتستخدم الات معقدة وتستخدم فى معظم الاحيان معدات يدوية كما ان العمالة بها لاتحتاج لتلقى تدريب على مهارات خاصة

اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا : امكانات تنمية الصناعات الصغيرة فى محافظة جنوب سيناء، المؤتمر الثانى لتنمية المحافظات الصحراوية (الامل والمستقبل) محافظة جنوب سيناء ، مدينة الطور ١٦-١٩ نوفمبر ١٩٨٨

(٢) تركز الخطة الخمسية الاخيرة على الاستغلال الكامل للموارد الطبيعية والصناعية وتهتم بتنمية الصناعات الصغيرة والحرفية .

وتعتبر العمالةمن اهم العوامل الاساسية المؤثرة فى نجاح تنمية الصناعات الصغيرة وبالرجوع الى البيانات المتاحة يتضح ان المدارس الفنية ومراكز التدريب المهنى القائمة فى المحافظات الخمس محدودة للغاية ، ولذلك يجب العمل على زيادة عدد المدارس الفنية والمعاهد المتخصصة.

وقد تم التفكير فى محافظة جنوب سيناء[١] فى اقامة مشروع تنمية الصناعات الصغيرة (فى مدينة الطور) وهو يقوم على تحفيز الاهالى لكى يكون لهم دور انتاجى. والنظام المقترح هو النظام العائلى الانتاجى بمعنى ان كل عائلة تقوم بدور انتاجى فنى الانشطة الصناعية ويتم مدهم بالادوات والمعدات والخامات اللازمة . ومن الصناعات المقترحة للمشروع مجموعة الصناعات الغذائية (العجوة ، المربات ، المخللات ، الصلصة تعبئة وتجفيف الخضروات ، تمليح الاسماك ..) مجموعة صناعات الغزل والنسيج (السجاد والكليم ، مفارش ..) مجموعة صناعات كيماوية ومواد بناء (صابون ، منتجات فخارية ، بلاط ، اسمنت ...) مجموعة مشروعات هندسية (نجارةراثاث خشبى ، خراطة معادن ، شباك صيد ، اقفاص ...)

كما يوجد مشروع مجمع الصناعات الصغيرة فى محافظة شمال سيناء وهو يهدف الى اختيار منطقة صناعية باحدى مدن المحافظة (العريش) لانشاء هذا المجمع وذلك من اجل احداث تنمية صناعية يتم من خلالها تجميع مدخرات صغار المستثمرين بالمحافظة فى مشروعات صغيرة تسد حاجات الاستهلاك المحلى ويمكن تصديرها خارج المحافظة كما انها توفر فرص جديدة للايدى العاملة.وتقدر اجمالى تكاليف المرحلة الاولى لهذا المشروع بحوالى ٦ مليون جنيه[٢]ومن المقترح ان تقوم الشركات الاستثمارية والقطاع الخاص بتنفيذ انشاء مجمع الصناعات . ومن امثلةالمشروعات والصناعات التى تضمن اختيارها لاقامتها بالمجمع : صناعة المربى والصلصة ، تجفيف وتعبئة الفواكة والمواد الغذائية ، انتاج السجاد والكليم ، انتاج الحبال ، الملابس ، الزجاج ، البويات ..)

(١) اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، محافظة جنوب سيناء/امكانيات تنمية الصناعات الصغيرة فى محافظة جنوب سيناء، المؤتمر الثانى لتنمية المحافظات الصحراوية-محافظة جنوب سيناء - مدينة طور سيناء ١٦-١٩ نوفمبر ١٩٨٨ ص ٢٥

(٢) وزارة الدفاع: الصناعات الصغيرة فى سيناء/الندوة الاستراتيجية التاسعة للقوات المسلحة تنمية وتعمير سيناء ، مارس ١٩٩١ ص ٣٦

١٠/٣/٤ السياسات والاجراءات اللازمة للنهوض بالنشاط الصناعي :

تنمية محافظات الحدود مرتبط باستغلال الطاقات الكامنة والامكانيات المتوفرة ، ويجب الاخذ في الاعتبار اختلاف طبيعة كل منطقة او محافظة عن الاخرى (اختلاف المحيط ، التاريخ ، الخبرة والظروف البيئية والسكان ...) فالظروف تختلف في الواحات بالصحراء الغربية عنها في تجمعات البدو في قلب الصحراء الشرقية وفي الساحل الشمالي الغربي وفي سيناء الشمالية والجنوبية لذلك لابد من وجود مجموعة من السياسات التي تصلح لتنمية النشاط الصناعي في هذه المحافظات وان اختلفت الاجراءات وفقا لطبيعة كل منها.

السياسات والاجراءات اللازمة للنهوض بالصناعات الحرفية الصغيرة :

- المعاونة في تسويق منتجات الصناعات الحرفية في الاسواق المحلية والعالمية
- وضع نظام لاقراض الحرفيين لتشجيعهم على الانتاج وذلك بتوفير قروض ميسرة باسعار فائدة منخفضة . وهذا يقتضي ايجاد اسعار تفضيلية ذات معدلات منخفضة على القروض التي تمنحها البنوك للمشروعات الحيوية لعملية التنمية الاقليمية . ومنح ميزات خاصة لهذه الصناعات (كالاعفاء الضريبي والجمركي) وهو مايقوم به حاليا بنك فيصل الاسلامي[1] هذا بالاضافة الى ضمان مساهمة بنك التنمية الصناعية في توفير قروض ميسرة للراغبين في الاستثمار في المجالات الصناعية[2].

(١) وسيقوم بنك فيصل الاسلامي في تمويل الصناعات الصغيرة والحرفية بمختلف المحافظات وذلك بالتعاون مع هيئة المساعدات الامريكية بهدف توفير فرص عمل جديدة للشباب من المهنيين والحرفيين واصحاب المشروعات الصغيرة وبصفة خاصة العائدين من منطقة الخليج. وسيعمل هذا المشروع على تخفيف حدة البطالة لاعتماد المشروعات الصغيرة على معدات خفيفة ومهارات يدوية أكبر مما يوفر فرص عمل كثيرة حيث تبلغ تكلفة ايجاد فرصة العمل في الصناعات الصغيرة من الف الى خمسة الاف جنيه بينما تبلغ تكلفة ايجاد فرصة عمل بالمشروعات الكبيرة مابين ٢٠ الى ٥٠ الف جنيه ومن الممكن ان تحقق الصناعات الصغيرة نموا كبيرا في النشاط الاقتصادى الاقليمى اذا ما توفر لها التمويل اللازم.

(٢) تم تخصيص ٣٠٠ مليون كقروض ميسرة للقطاع الخاص من خلال بنك التنمية الصناعى ، كما تم انشاء جمعيتين في القاهرة والاسكندرية لتقديم قروض لصغار المنتجين بالجنيه المصرى.

- توفير التدريب وزيادة عدد المدارس الفنية والمعاهد المتخصصة وتشجيع العاملين المدربين من الحرفيين والصناع وخريجي المعاهد الفنية والجامعات ومراكز التدريب الى الهجرة(١) والاقامة الدائمة بهذه المحافظات والعمل فى المشروعات الصناعية الصغيرة.
- الاشراف الفنى على هذه الصناعات لتحسين الانتاج
- التنسيق بين الاجهزة التنفيذية المحلية بالمحافظة والاجهزة على المستوى القومى لتوفير مناخ تنظيمى ملائم
- توفير الدراسات والمعلومات الاساسية اللازمة لقيام هذه الصناعات (دراسات جدوى - دراسات للسوق والطلب ، دراسات خاصة بأثر هذه الصناعات على البيئة...)
- قيام الدولة بتذليل العقبات الادارية وتوفير الخدمات اللازمة واقامة الهياكل الاساسية
- زيادة مساهمة القطاع الخاص
- احترام وتشجيع الذوق والطابع والابداع المحلى
- تبنى مشروعات خدمية تحت اشراف الاجهزة الفنية المختصة بالمحافظة تهدف الى الحفاظ وتحسين البيئة مثل زراعة النخيل
- دعم الطلب المحلى على الصناعات الصغيرة القائمة والمزمع انشاؤها عن طريق تشجيع الاخذ بالاساليب غير التقليدية فى البناء بالمواد المتاحة محليا بالبيئة (الطفلة ، الصخور ..) وعن طريق اعطاء المنشآت الصناعية المحلية افضلية فى التعامل واقامة معارض دائمة للصناعات البيئية بالمحافظة والعمل على تشجيع قيام مدارس التعليم الصناعى بالمحافظة تضخم التخصصات التى تتفق مع الانشطة الاقتصادية الحيوية للمحافظة (صيد الاسماك - زراعة - نسيج الكليم ...)

---

(١) حجم العمالة المدربة المطلوب هجرتها من الوادى الى محافظة سيناء حتى عام ٢٠٠٠ ، ٣٠٢ الف عامل .
وزارة التعمير : دراسة تنمية سيناء ، المكتب الاستشارى الامريكى ، دامس اندمور ١٩٨٥.

ومن اجل وضع خطة ناجحة لتنمية الصناعات الصغيرة فى هذه المحافظات يجب :

- دراسة وتحليل مقومات التنمية الصناعية وملامحها القائمة مع الاخذ فى الاعتبار المشاكل التى تواجهها
- حصر الموارد الطبيعية بحيث يمكن تحديد الميزه النسبية التى تتمتع بها كل محافظة وبالتالى يمكن تحديد نوع الصناعات التى تقوم على هذه الموارد وفى النهاية يساعد فى رسم استراتيجية اقليمية للتنمية الصناعية
- دراسة الانشطة الاقتصادية الاولية (زراعة ، رعى ، صيد ...) بهدف بيان ماتنتجه منتجاتها الاساسية والثانوية من خامات للتصنيع (وذلك لمعرفة حجم المدخلات للصناعات الصغيرة) وماتحتاجه من خدمات صناعية ملحة (اسمدة ، ادوات انتاج...)
- حصر وتقييم الاستخدامات المختلفة للموارد الطبيعية والخامات المحلية .
- توقع لحجم الانتاج وحجم الطلب المحلى سواء على صناعات صغيرة قائمة او صناعات يمكن تطويرها محليا او ادخالها فى المجتمع المحلى وتوزيعها على المواقع الجغرافية المختلفة بالمحافظة.
- معرفة نوعية العمالة المتاحة وحجم الاسواق.

السياسات الحكومية للتوطن الصناعي

يمكن ايجاز السياسة الحكومية لتوطن المشروعات الصناعية فيما يلى:

- منع اقامة مشروعات صناعية جديدة فى المدن الصناعية القديمة مثل القاهرة والجيزة وذلك لازدحامها الشديد بالمصانع
- منع اقامة اى مشروعات صناعية على الاراضى الزراعية
- نشر المشروعات الصناعية الجديدة فى مختلف اجزاء الدولة ومنع تركزها

محاولة نقل بعض المصانع الى خارج المناطق المزدحمة .

ومن اجل ان تحقق الدولة سياسة التوطن السابقة اتخذت عدة اجراءات منها اقامة المدن الجديدة (مدينة العاشر من رمضان على سبيل المثال) وتوطين الانشطة الصناعية بها ، اقامة المناطق الصناعية الحرة (فى مطروح - العريش - بورسعيد ، الاسكندرية ومدينة نصر) وذلك مع منح مجموعة من الاعفاءات والمزايا لجذب هذه الصناعات .

ايضا كانت هناك جهود للادارة المحلية فى توطين الصناعة فقد خصصت المحافظات التى لها هامش صحراوى مناطق كبيرة للتوطن الصناعى فيها (اخميم بسوهاج وكوم ابو راضى بقنا سويف وكوم اوشيم بالفيوم والمنطقة الغربية بالاسماعيلية ...) كذلك قامت معظم المحافظات ببرامج لنقل الورش وسط المدينة الى هذه المناطق.

غير ان السياسات السابقة والاجراءات التى اتخذت لم تكن كافية . فعملية اعادة التوزيع السكانى وتوطين السكان والانشطة الصناعية بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب الخروج من الوادى الضيق الى مجتمعات جديدة. وهدف التوزيع السكانى هو توزيع السكان على المناطق الجديدة ومحافظات الحدود التى تتوافر بها ليس فقط مقومات السكن وانما مقومات الاستيطان فهو يرتبط بتوزيع الموارد السكانية وامكانيات اقامة مشروعات صناعية جديدة عليها بما يسمح بتوفير فرص عمل جديدة

سياسات توطين الانشطة الصناعية فى محافظات الحدود

عند وضع السياسات الاقليمية الخاصة بتوطين النشاط الصناعى فى هذه المحافظات (وبصفة خاصة الصناعات الصغيرة والحرفية) لابد من دراسة الموارد والامكانيات المتوفرة ، ثم يتم توطين المشروعات التى تلائم ظروف وموارد كل منطقة مع الاخذ فى الاعتبار التشابكات بين الانشطة واتجاهات النمو وامكانياتها والقيود التكنولوجية والاجتماعية والبيئية .

اى انه عند تحديد السياسة الصناعية الملائمة لكل محافظة لابد من الاخذ فى الاعتبار عوامل التوطن وبصفة خاصة مايتعلق بالعنصر الامنى والعسكرى وعنصر النقل[١] بحيث يتم اختيار الصناعات الملائمة وتحقيق الترشيد فى استخدام الموارد المتوفرة والمحافظة على الثروات الطبيعية واستغلالها واستخدامها اكفأ استخدام وبحيث يؤدى قيام هذه الصناعات الى جذب عماله جديدة مستقرة وبالتالى تعمل على خلخلة الكثافة السكانية المرتفعة فى الوادى عن طريق تحويل تيارات الهجرة الى هذه المحافظات بحيث يتم استيعاب الزيادات السكانية .

وسياسة التوطن الصناعى اداه هامة من ادوات الدفع التنموى التى تعمل على تنشيط العملية الاقتصادية للمحافظات المختلفة . وهى احدى الوسائل الهامة للتوزيع العادل للمشروعات عن طريق توجيه المشروعات الجديدة الى المواقع التى تتوافر فيها امكانيات نجاح هذه المشروعات بعيدا عن مناطق التركز التقليدية

---

(١) تلعب نفقات النقل دورا هاما فى تحديد المواقع المثلى لتوطن الانشطة خاصة اذا ارتفعت نفقات النقل الى اجمالى نفقات انتاج السلعه،والموقع الامثل هو الذى يقلل من نفقات النقل الى حدها الادنى.

وتتوطن الانشطة الصناعية عند مصدر المواد الاولية او عند مركز التسويق او عند احد مصادر الطاقة وهذا يتوقف على عاملين

العلاقة بين نفقة نقل وحدة وزن معين من المادة الاولية ونفقه نقل هذه الوحدة من السلع المنتجة

فقدان الوزن الناجم من العملية الصناعية

العشرىحسين درويش : التوطن الصناعى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٨١٤ ، مارس ١٩٨٤

محمد حسن فج النور : مجالات التخطيط الاقليمى واساليبه التحليلية ، معهد التخطيط القومى مذكرة رقم ١٠٤٠ ، اكتوبر ٠٩٧٧ ص ٥٢.

وبأخذ عوامل التوطن السابقة فى الاعتبار يمكن تحديد الانشطة الصناعية التى يجب توطينها فى هذه المحافظات وتوضح الجداول ارقام ١٣ ، ١٤ الانشطة الصناعية القائمة على الموارد المعدنية والموارد الزراعية التى يجب توطينها فى محافظات الحدود سنة ٢٠٠٠

ويتم اختيار الانشطة الصناعية بناء على عدة معايير

(أ) عدد الوظائف وفرص العمل التى يقوم بخلقها

(ب) معامل راس المال / الانتاج

(جـ) القيمة المضافة

(د) معدل العائد الداخلى

كما يتم مراعاة بعض الاسس عند توطين هذه الصناعات وهى ان تخضع لبعض الاسس البيئية والعمرانية :عدم اقامة الصناعات على الاراضى الزراعية بها وعدم اقامة الصناعات الملوثة للبيئة فى المناطق المزدحمة بالسكان وتوطين الصناعات بالقرب من المادة الخام او من مصادر الطاقة ومن الطرق والاسواق وفقا للعوامل التى تحكم عملية التوطن كما يجب توفير بعض المزايا للمشروعات الصناعية واعداد دراسات جدوى لها.

ومن الضرورى تقدير الطلب على الصناعات القائمة او الحديثة والخدمات المرتبطة بهما وادوات الانتاج المستخدمة . ويعتمد تقدير الطلب على :

(أ) عدد السكان وتوزيعهم الجغرافى فى المحافظات

(ب) معدلات النمو الحالية والمستقبلية للسكان

(جـ) احجام السكان المتوقعة وانتقالهم الى هذه المنطقة فى السنوات القادمة سواء بطريقة طبيعية او عن طريق التهجير.

(د) لابد من الاخذ فى الاعتبار ايضا التحولات التى تحدث فى المجتمع والتى تنعكس بالتالى على الصناعات فالتطور يؤدى الى اختفاء بعض الصناعات وظهور صناعات اخرى نظرا لتغير الذوق والتقدم التكنولوجى..

الصناعات المقترح توطينها في محافظات الحدود

الصناعات المقترح توطينها في محافظة البحر الاحمر

- صناعة مواد البناء : تتوفر الرمال والحجر الجيرى والطفلة فى هذه المحافظة مما يعطى فرص لقيام هذه الصناعة لذلك يقترح اقامة صناعة الطوب فى راس غارب
- صناعة الاسمدة : عن طريق استخدام تراكمات الفوسفات فى الحمراويين (مشروعات اسمدة فى منطقة الحمراويين)
- مشروع لفصل غاز البترول فى رأس شقير لتوليد الطاقة
- مشروعات معدنية : (سفاجا) مشروع عوازل كهربائية فى راس غارب
- ،، بتروكيماوية : سوف تنشأ على الغاز كمادة خام - مشروع حامض الفوسفوريك (الحمراويين) حامض الكبريتيك (الحمراويين) - مشروعات بتروكيماوية فى راس غارب .
- انشاء مطاحن : (فى سفاجا) حيث سيتم استيراد القمح عن طريق ميناء سفاجا وطحنه ومد المدن بالدقيق

الصناعات المقترح توطينها في محافظة الوادى الجديد:

- صناعة تجفيف وتعبئة البلح والمشمش والعنب والتين والزيتون (استخراج الزيت وتعبئته) صناعة تعبئة الخضر (البصل ، الطماطم)
- صناعة النباتات الطبية والعطرية سواء بالتجفيف او التقطير
- صناعة منتجات الالبان
- صناعات بيئية قائمة على المنتجات الزراعية (كصناعة الخوص والجريد)
- صناعة ادوات زراعية ، ومواد ومستلزمات البناء
- صناعة ورش لخدمة المعدات الزراعية ، وورش اصلاح سيارات
- صناعات خفيفة : صناعة بلاستيك ، صناعات جلدية وصناعة الملابس

- صناعة الاسمدة الفوسفاتية
- صناعة تركيز الفوسفات
- صناعة الطحن وضرب وتبيض الارز

الصناعات المقترح توطينها في محافظة مطروح

- الصناعات الكيماوية : وهى تمثل اساس النشاط الصناعى اعتمادا على المواد الاولية المتاحة حيث ان انتاج البرافين والمواد الطياره اسس لقيام صناعة الكلور واملاح الصودا وكربونات الصوديوم ايضا الملح والبترول يشكلان اساسا قويا لصناعات كيماوية ، كما يمكن استخدام ملح الطعام والحجر الجيرى لانتاج محلول سلفات النشادر والصودا الكاوية وكربونات الكالسيوم.

ومن الافضل ان تكون مواقع هذه الصناعات على حدود المحافظة بالقرب من معمل التكرير بمنطقة العامرية او من منطقة الحمام لتوافر المواد الخام ومنطقة الحمام / الصميد

- صناعة الاسمنت
- صناعة متكاملة لتكرير البترول ومشتقاته وذلك فى منطقة شرق مطروح فى منطقة الحمام
- صناعة الدواء والمبيدات والطباعة
- صناعة الملابس الجاهزة : فى منطقة الضبعة
- صناعة الجلود : فى منطقة الحمام - برج العرب
- صناعة الاثاث الخشبى : منطقة مطروح - سيدى برانى
- صناعة مواد البناء : تعتمد على المادة الخام المتوفرة بكثرة فى برج العرب
- الصناعات الزراعية : عن طريق تطوير مشروع الضبعة الى مشروع زراعى صناعى بحيث يتم اقامة صناعات زراعية مثل مصانع الالبان واللحوم .

الصناعات المقترح توطينها في شمال سيناء :

- صناعة الاسمنت : الحجر الجيرى والطفلة متوفرة بكثرة ويقترح اقامة مصنع فى منطقة الحسنه فى شمال سيناء
- صناعة الطوب : وتتوافر خامات هذه الصناعة فى محافظة سيناء الشمالية
- الصناعات الغذائية فى شمال سيناء : صناعة تجفيف البلح ، عصر الزيتون صناعة الاعلاف/النباتات الطبية وصناعة حفظ السمك وتعليبه وحفظه
- صناعة الزجاج : حيث تتوفر الرمال البيضاء بكثرة فى سيناء
- صناعة الادوية : توافر الاعشاب الطبية وكبريتات الصوديوم
- الصناعات الكيماوية القائمة اساسا على ملح الطعام
- صناعة ورش الاصلاح والصيانة

الصناعات المقترح توطينها فى جنوب سيناء :

- صناعة البلاط المزايكو وصناعة تقطيع وتلميع الزجاج
- تثليج وتعليب السمك
- صناعة السلال والابراش والاطباق من خوص النخيل(١)
- صناعة الكليم والشنط(١)
- صناعة الكراسى والمناضد من الجريد(١)
- صناعة اعلاف الغنم
- صناعة الطوب الاسمنتى والبلاط فى سدر
- ورش لخدمة الانشطة الزراعية (ورش اصلاح جرارات وماكينات)
- ورش خدمات الصيد (مواتير مراكب الصيد)

(١) يطلق على هذه الصناعات صناعات بيئية وهى التى تقوم اساسا على خامات طبيعية محلية (نباتية وحيوانية وتعدينية) والتى لاتتطلب تغييرات جوهرية فى حالة الخامات .

ويتضح مما سبق انه بالرغم من توفر مقومات التنمية الصناعية فى محافظات الحدود، من مختلف خامات المناجم والمحاجر والبترول والغازات الطبيعية ، الا انه لايوجد صناعة بالمعنى المفهوم ، فلا توجد اى صناعة تحويلية الا فى نطاق محدود ، ويتم استيراد الغذاء اللازم لسكان هذه المحافظات من المناطق الاخرى ، والصناعة الوحيدة المسيطرة هى الصناعة الاستخراجية . ويرجع تأخر نمو النشاط الصناعى الى وجود العديد من المعوقات التى حالت دون حدوث تنمية صناعية بالاضافة الى الاختلال فى التوزيع الاقليمى للاستثمارات .

وتنفيذ المشروعات الصناعية المقترحة والقضاء على المعوقات التى تحد من التنمية الاقليمية يتطلب تدخل الدولة ومساهمتها الفعالة فى زيادة الاعتمادات المخصصة بكل محافظة سواء مايوجه الى الديوان العام او مايتم تنفيذه عن طريق الوزارات المختلفة وتوفير الهياكل الاساسية ، بالاضافة الى تشجيع القطاع الخاص وتوجيهه الى المجالات المنتجة ويتحقق ذلك من خلال استراتيجية وخطة اقليمية لتحقيق اقصى استفادة ممكنه من الموارد.

ويمكننا ان نخلص الى انه لعلاج مشاكل الهيكل الحيزى وهيكل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية وتوزيعها بدرجة كبيرة من التوازن على اجزاء الحيز القومى بما يؤدى لرفع معدلات النمو فى المحافظات الاقل تطورا لابد من :

(أ) استغلال الطاقات الكامنة بهذه المحافظات بما يؤدى الى خلق انشطة جديدة او زيادة الطاقة الانتاجية القائمة فى هذه المحافظات ولاشك فى ان هذه الانشطة الجديدة توفر فرص عمالة جديدة ومنتجة فتؤدى الى زيادة الدخول وخلق قوه شرائية جديدة مما يؤدى الى اتساع حجم السوق وزيادة النمو الاقليمى والقومى

(ب) زيادة درجة التنويع فى هياكل هذه المحافظات بخلق انشطة غير موجودة او غير متوطن تقوم بسد حاجة المحافظات من بعض السلع الضرورية او تصديرها خارج الدولة .

وتركز التنمية الاقليمية على امكانيات كل محافظة من الموارد الطبيعية والموارد البشرية (الكامنة والمتاحة) لتحديد طاقة كل محافظة على استيعاب قدر معنى من عوامل النمو الاقتصادى والاجتماعى فى شكل مجموعة من الانشطة الممكن توطينها بالمحافظة.

وقدم الجزء السابق من الدراسة والخاص بقطاع الصناعة والتعدين والبترول الموارد التعدينية والبترولية المتاحة والكامنة والممكن استغلالها اقتصاديا ومقومات التنمية الصناعية فى محافظات الحدود والامكانات المستقبلية وذلك لمعرفة الطاقة الاستيعابية لهذه المحافظات ومدى امكانية توطين اعداد متزايدة من السكان بها وذلك بعد تحديد المواقع ذات المزايا بالنسبة لاقامة وتوطين انشطة معينة وتوجيه الاستثمارات الجديدة الى تلك المواقع وتخصيصها للانشطة القائدة او ذات الخصائص الملائمة للمواقع الغنية بالموارد.

جدول رقم (١)

المحاجر المرخصة فى محافظات الحدود خلال الفترة

(١٩٦٥ - ١٩٨٥ /١٩٨٩)

السنة	مطروح (١)	الوادى الجديد (٢)	البحر الاحمر (٣)	سيناء الشمالية (٤)	سيناء الجنوبية (٥)	اجمالى الجمهورية (٦)
١٩٦٥	٧	١	٣٠		١١	٦١١
١٩٦٦	٦	٤	٣٦		٢٨	٥٤٩
١٩٦٧	١١	١	٢٣		١٥	٥١٤
١٩٦٨	١٣	٣	٢٨	*	*	٥٤٤
١٩٦٩	٨	٣	٣٧	*	*	٤٩٧
١٩٧٠	٨	٦	٣٤			٥٠٢
١٩٧١	٦	٩	٣٦			٥٦٦
١٩٧٢	٩	٦	٦٤			٧٠٦
١٩٧٣	٨	٦	٣٤			٦١٧
١٩٧٤	١١	٨	٣٥			٦٣٨
١٩٧٥	١٦	٥	٣٥			٧٠٦
١٩٧٦	٢١	٩	٤٠	*	٤٠	٨٦٨
١٩٧٧	٣٢	١٠	٤٨	*	*	٨٨٤
١٩٧٨	٢٦	٨	٣٦	*	*	٩٧٦
١٩٧٩	٣٤	٢	٣٧	*	١٠	٦٦١
١٩٨٠	٤٦	٥	٤٤	٢	*	١٠١٠
١٩٨١	٦٢	٥	٥٤	١	*	١١٢٨
١٩٨٢	٥٤	٥	٧٥	*	٥	١٣٠٢
١٩٨٣	٦٥	*	١٥	*	٥	٣٥٤
١٩٨٤/١٩٨٥	٨٦	١٥	١٩	*	٥	١٧٣٢
١٩٨٥/١٩٨٦	٨٨	٦	٥٦	٥	٨	١٧٠٦

المصدر : البيانات من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٩ من راجيه عابدين خير الله ، دراسة تحليلية لمصادر الثروة المعدنية فى مصر وتوزيعها الاقليمى سلسلة اوراق عمل بحثية (رقم ٤٤) معهد التخطيط القومى القاهرة ، ابريل ١٩٨٦ ص ٨٣

البيانات من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٥ /١٩٨٦ من : علا سليمان الحكيم ، الثروة المعدنية فى مصر . بحث التوطن الصناعى فى مصرحتى عام ٢٠١٥ ، القاهرة ، فبراير ١٩٩٠ .

الادارة العامة للمناجم والمحاجر : الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية

* البيانات الخاصة بعدد المحاجر من ١٩٦٥ وحتى ١٩٨٠ خاصة باجمالى محافظة سيناء (شمالية وجنوبية)

الامكانات التعدينية في كل مـــن

محافظة البحر الاحمر والوادي الجديد ومشروع توشكى وشبه جزيرة سيناء

القسم	محافظة البحر الاحمر		محافظة الوادي الجديد		محافظة مطروح		محافظتي شمال وجنوب سيناء	
	الموقع	الاحتياطي	الموقع	الاحتياطي	الموقع	الاحتياطي	الموقع	الاحتياطي
الفوسفات	وديان قنا وسفاجا وقصير ١٢ مليون طن	٥٤ مليون طن	ابو طرفه غرب الداخلة ٢٠٠ مليون طن، وجنوب غرب الداخلة وجنوب الفارغة وجنوب شرق الفارغة	٠٠٠ مليون طن			غرب وادى سدر وام بجوه وسط سيناء (منطقة الهضاب)	
حديد تيفانى وصاص وزنك	ابى طلحة جبل ابو صاص ـ ام لبخ أبو غلو	٤٠ مليون طن ٥٠٠ الف طن	سمال الدوسات ـ جبل قطران .		رصاص (قط) جبل غروم بحقل المنشار فى شرق سيناء			
خامات نادرة	ابو دباب ـ الدويخ الدويخ	١٢١ الف طن						
خامات الفسفور	الجلالة ، ابو دباب البرلسة	٥١ الف طن						
القصب	٢٥ وحدة الاحمد ، مقور ام الروس المراحة	٨ الاف طن						
تعدينى ـ مقالع	ابو غاروق	٥٠٠ مليون طن						
احجار تشطوح ذحاس وتيتانيل ـ ذحاس فقط	جنوب الصمبولط مقارم جبل مقارم ام معاوين	٢٠٠ مليون طن ٥٠٠ مليون طن ٤٤٠ مليون طن					محاجر (قط) سهل السلمة والرقيطا غرب راس الكهف وجبل الحمراء وادى الحمراء ابو الصرات ، ابو دويرة ، وادى فيران ، وادى رحاب ، مخالط مع مواد اخرى	
خامات مشعه	ام درينا							
غام الكروم	وديان متفرقة							
الكبريت	جبل ، رأس بناس والرصد							
رخام الساحل	غرب ابو دراغ	٥٠ الف متر٣						
رخام بورسفيد	ابو فجراله	١٠٠ الف متر٣						
رخام ابوفتى	غرب راس ادريس وجنوبها	٦٠٠ الف متر٣						
رخام اسوه	التمساح فحل، غرب الزعفرانة	١٠٠ الف متر٣						
الرخام	الصحير	١٠٠ الف متر٣						
الجبس	شمال راس غارب	١٠٠ الف متر					وادى القمامات ، جبل القارة ، وسان فلتوه بحلى	
الاسمنت			عطه الوادى الجديد ـ جبل ثور ثم	٤ مليار طن	بعوه		راس ملعب ومنطقة الرباعة	
					وجنوب عدست الحمام قرارات والعبده وشلال وعرس مطروح	٠٠ مليون طن	جنوب شرق عدسة السويس	
							جبس وانهايدريت يحتمل وجوده فى اماكن مختلفة	
رمال بيضاء	شمال راس غارب	اكثر من مليون متر٣						
رمال عادية	جنوب راس غارب	١٠٠ الف متر٣						
	غرب القرداة	١٠٠ الف متر٣						
	جنوب القصير	١٠٠ الف متر٣						
رمال الزجاج			غرب جنوب الفارغة وعين الفارغة وعين بطاى، الداخلة والفارغة وجنوبهما	٥٠٠ الف م٣ ١٠٠ مليون طن			ابو لدى وابو شنش (وسط سيناء)	بلغ الانتاج ٢٥ الف طن عام ١٩٦٩
رمال سوداء							بعض الدويش وجزر فؤاد بعض الدويش وراس ملعب وجزيرة كل الشعشات بخليج السويس بسيناء، الميل بخليج السويس وراس مقور وجبال المعالى وجبل	بقايت وجوده بخليجى الاسكندرية والسويس لم تنفذ الدراسة
ولط	راس غارب (قطير) شمال القرداة والقصير	٦٠٠ الف متر٣			مقبضا عرس مطروح			
سيراميكس	القصير	٢٠٠ الف متر٣						
مرقيا	القصير	١٠٠ الف متر٣						
توسنات التالسوم	سفاجا القصير	٥ مليون طن ١٠ مليون طن	الداخلة وادى ابو طرطور والفارغة (منطقة سمعده ـ سوق جبل قرطان ـ واحه وسط)	١٠ مليون طن				
جرانيت	سفاجا	١٠٠ الف متر٣						
الكاولين			وادى كلانيس الى الجنوب الشرقى من الفارغة				وادى بدوره البوتش وسط الصناع وسمع ٥٠ لعه شرق الغزلان	٤٫٥ مليون طن
الطفلات الحمراء								
فحم			الداخلة والفارغة (عين ياسين) (فحم فقط)				منطقة سعد بشرق وعدون موسى وسط سيناء)	٥٠ مليون طن
رمال الصحيه							منطقة جبل الفارة	٥٠ مليون طن
البيريت			فى الصحراء وجنوب شرق الفارغة وجنوبها					
غام الالومنيوم			فى الفارغة والداخلة					
الفلسبار			فى جنوب شرق الفارغة					
الملح			فى جنوب شرق الفارغة					
الشب			فى الصحراء والقرارة والداخلة والفارغة		الصخريات فى منطقة عرس مطروح ومنطقة الخمام		حول حواف جنوب شرق بور فؤاد (الرواسل)	
			جنوب غرب الاوعس وأعد مارس عين المشا	٢٠٠ مليون طن				
الجير الزجاجى			جبل قرطان ـ منطقة البوصة		الجزء الشرقى		موجه بوفره	كل الجبال المرسومه فى شمال سيناء.
الدلومايت					شمال الجبال من منطقة الخمام وحتى منطقة الاسكندرية			
المنجنيز								
كبريتات الصوديوم								
الصوديوم								
الصوديوم								
الاسبستوس								
الكلوريت								
الالبيدوت								
جبس الجمادات								
النيتروجين								

المصدر العربى لرؤا البترول . (٢) الفوسفات الشبه جزيرة سيناء . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٣) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٤) الفوسفات في الصحراء الشرقية والغربية ، وشبه جزيرة سيناء ، الهيئة المصرية العامة للبترول ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٥) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٦) الفوسفات في الصحراء الشرقية والغربية ، وشبه جزيرة سيناء ، الهيئة المصرية العامة للبترول ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٧) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٨) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٩) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(١٠) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(١١) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(١٢) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(١٣) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(١٤) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(١٥) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(١٦) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(١٧) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(١٨) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(١٩) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٢٠) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٢١) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٢٢) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٢٣) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٢٤) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٢٥) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٢٦) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٢٧) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٢٨) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٢٩) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٣٠) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٣١) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٣٢) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٣٣) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٣٤) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٣٥) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٣٦) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٣٧) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٣٨) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٣٩) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٤٠) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٤١) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٤٢) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٤٣) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٤٤) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٤٥) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٤٦) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٤٧) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٤٨) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٤٩) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٥٠) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٥١) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٥٢) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٥٣) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٥٤) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٥٥) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٥٦) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٥٧) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٥٨) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٥٩) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٦٠) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٦١) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٦٢) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٦٣) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٦٤) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٦٥) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٦٦) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٦٧) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٦٨) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٦٩) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٧٠) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٧١) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٧٢) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٧٣) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٧٤) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٧٥) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٧٦) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٧٧) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٧٨) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٧٩) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٨٠) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٨١) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٨٢) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٨٣) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٨٤) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٨٥) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٨٦) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٨٧) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٨٨) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٨٩) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٩٠) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٩١) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٩٢) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٩٣) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٩٤) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٩٥) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٩٦) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٩٧) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٩٨) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(٩٩) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

(١٠٠) الفوسفات والكاولين والفلسبار وغيرها . الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والثروات التعدينية ـ ١٩٦٩ القاهرة .

جدول رقم (٤)

تطور انتاج البترول والغازات الطبيعية والبوتاجاز في محافظات الحدود خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٦

المحافظة / السنوات	البحر الاحمر						مطروح						جنوب سيناء						الاجمالي			
	البترول		الغازالطبيعي		البوتاجاز		البترول		الغازالطبيعي		البوتاجاز		البترول		الغازالطبيعي		البوتاجاز		البترول		الغاز الطبيعي	البوتاجاز
	انتاج	٪	انتاج	٪	انتاج	٪	انتاج	٪	انتاج	٪	انتاج	٪	انتاج	٪	انتاج	٪	انتاج	٪	انتاج	٪		
١٩٧٩	١٩٧٧٥	٧٥ر١٦	-	-	-	-	١٤٣٧	٥ر٤٦	٦٣٧	٥٨ر٨٧	٤١	١٠٠	٥٠٩٧	١٩ر٣٧	-	-	-	-	٢٦٣٠٩	١٠٠	١٠٦٥	٤١
١٩٨٠	٢٣٨٤٥	٧٧ر٦٩	-	-	-	-	١١١٩	٣ر٨١	٩٨٨	٤٩ر٦٠	٦٦	١٠٠	٥٤٤٠	١٨ر٥٠	-	-	-	-	٢٩٤٠٤	١٠٠	١٩٩٢	٦٦
١٩٨١	٢٤٥٨٣	٧٨ر٣٠	-	-	٣	-	٩٨٦	٣ر١٤	١٠٥٣	٤٧ر٠١	٧٣	١٠٠	٦١٨٧	١٩ر٧١	-	-	-	-	٣١٣٩٦	١٠٠	٢٢٤٠	٧٣
١٩٨٢	٢٥٢٧٠	٧٦ر٨٢	-	-	-	-	٨٧٨	٢ر٦٧	١٠٩٥	٤٤ر٧٩	٧٩	١٠٠	٦٧٤٤	٢٠ر٥٠	-	-	-	-	٣٢٨٩٣	١٠٠	٢٤٤٥	٧٩
١٩٨٣	٢٧٧٠٨	٧٧ر٠٦	١٧١	٦ر٠٠	-	-	٩٩٤	٢ر٧١	١٠٤٥	٣٦ر٦٨	٩٩	١٠٠	٧٢٥٥	٢٠ر١٨	-	-	-	-	٣٥٩٥٧	١٠٠	٢٨٤٩	٩٩
١٩٨٤	٣٢١٠٥	٧٧ر٨٩	٥٥٤	١٥ر١٢	-	-	١٢٥٤	٣ر٠٤	١٢٠٤	٣٢ر٨٥	١٦٣	١٠٠	٧٨٥٨	١٩ر٠٦	٦	١٦ر	-	-	٤١٢١٧	١٠٠	٣٦٦٥	١٦٣
١٩٨٥	٣٤٢٦١	٧٧ر٣٢	٦١١	١٣ر٦١	-	-	١٤٨٧	٣ر٣٦	١٣٢٠	٢٩ر٤١	٢٠٤	١٠٠	٨٥٦٤	١٩ر٣٢	٣٠	٤٥ر	-	-	٤٤٣١٢	١٠٠	٤٤٨٨	٢٠٤
١٩٨٦	٣٠٤٤٠	٧٥ر٦٦	٦٣٨	١٢ر٢٧	-	-	١٥٣٠	٣ر٨٠	١٢٧٣	٢٤ر٤٨	٢٣٢	١٠٠	٨٢٦٥	٢٠ر٥٤	٤٨	٩٢ر	-	-	٤٠٢٤٠	١٠٠	٥٢٠١	٢٣٢

المصدر:

عزة عبد العزيز سليمان : تحليل التوزيع الجغرافي لمصادر الطاقة في مصر ، بحث التوطن الصناعي في مصر حتى عام ٢٠١٥ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، فبراير ١٩٩٠

(تم تجميع هذا الجدول من جداول مختلفة بالبحث)

جدول رقم (٤)

الهيكل النسبى لتوزيع الاستثمارات قطاعيا لمحافظات

الحدود خلال الخطة الخمسية الثانية ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١

المحافظة / القطاع	صناعة	بترول	اجمالى عام
مطروح	٢ر٧	٩ر٢٦	١٠٠
شمال سيناء	٢ر٣٥	٧ر٦	
جنوب سيناء	٨ر١٨	-	
الوادى الجديد	٥ر١٤	٠ر٦	
البحر الاحمر	٩ر٣	٩ر٣٠	
اجمالى الجمهورية	٨ر٢٠	٠ر٤	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط : التوزيع الاقليمى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ . الجزء الثالث - يوليو ١٩٨٧ ص ٩

جدول رقم(٥)

التوزيع النسبى للاستثمارات فى كل محافظة بالنسبة لاجمالى الجمهورية

فى الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١

(بالالف جنيه)

المحافظة / القطاع	اجمالى الاستثمارات	٪	الصناعة والتعدين	٪	البترول	٪
مطروح	٦٥٨٣٦٢ر٠	٢ر٤	١٧٤٨٠	٣ر	١٧٧٢٣١	١٥ر٩
شمال سيناء	٤٨٩٥١٠ر٥	١ر٨	١٧٢٣٥٦	٣ر١	٣٢٩٣٠	٣ر٠
جنوب سنياء	١٥٦٣٨٢ر٠	٦ر	٢٩٣٣٦	٥ر	-	-
الوادى الجديد	١٩٧٤٣٢ر٥	٧ر	١١٩٣٠	٢ر	-	-
البحر الاحمر	٣٨٩٨٠٤ر٠	١ر٤	١٥٢١٠	٣ر	١٢٠٥٠٦	١٠ر٨
اجمالى الجمهورية	٢٧٨١٦٥٤٥ر٠	١٠٠	٥٧٩٠٥٣٩	١٠٠	١١١٤٤٨٨	١٠٠

المصدر : المرجع السابق ص ٧ ، ص ٨ .

جدول رقم (٦)

بيان بالاستخدامات الشائعة للموارد والخامات المحلية بجنوب سيناء

م	نوع الخامة	الاستخدامات الشائعة	مواقع الاستخدام	ملاحظات
١	الصخور التاريخية	اقامة المساكن واسوار الحدائق	وسط سيناء : سانت كاترين والطرفة ووادى فيران	يقل استخدامها مع الوقت ويحل محلها الطوب الاسمنتى لرخص ثمنه وسرعة البناء به
٢	الطفلة	اقامة المساكن وبناء الاسوار .	الجنوب : وادى سدر ، ابو صويرة ، وادى الطور الخ	انحسر استخدامها لعدم مقاومتها للمطر وعدم متانتها ويحل محلها البناء بالطوب الاسمنتى
٣	جريد النخيل	١- التسقيف ٢- عمل الاخصاص والاسوار	وادى الطرفة كافة وديان المحافظة	
٤	خوص النخيل	صناعة الحلال بانواعها المختلفة	فى كافة وديان المحافظة فى وسط وشرقى سيناء ويقل استخدامها فى الجنوب	تقل زراعات النخيل كلما اتجهنا الى الجنوب الغربى من المحافظة (ابوزنيمة ووادى سدر) نظرا لقلة وملوحية المياه.
٥	سيط البلح	تستخدم كعلف للغنم والماعز والجمال	كافة وديان المحافظة	يستخدم العرجون كوقود
٦	ليف النخيل	عمل الحبال للاغراض المختلفة	كافة وديان المحافظة	
٧	البوص	التسقيف	وادى الطور (حيث يؤخذ البوص من وادى مويعر ووادى اسله	يذكر الاهالى ان البوص يعيش طويلا
٨	السمال	١- للتفيوء بظلها كما يستخدم ثمارها كعلف للغنم والماعز والجمال ٢- للحصول على الفحم (١)	فى كافة وديان سيناء خاصة فى الوسط	(١) ضمر هذا الاستخدام الى حد كبير
٩	قرون الغنم	لدرز النسيج اليدوى للكلم	خاصة فى الجنوب الغربى من سيناء : (وادى سور ، ابو صويره)	
١٠	صوف الماعز والغنم والجمال	صناعة البيت الشعر والكلم اليدوى والقرطة للجمل الخ	كافة وديان سيناء	
١١	جلود الماعز	صناعة القرب لحمل وتثليج المياه وكذلك لتخزين العجوة بعد ان تبنى	وسط سيناء خاصة فى الطرفة ووادى فيران	كانت الجلود تستخدم فيما سبق لصناعة الاخفاف ، النعال

المصدر : حامد ابراهيم الموصلي : مرجع سابق ذكره ص

جدول رقم (٧)

مقومات الانتاج الصناعـــــى ١٩٨٧/٨٦ (القيم بالاف الجنيهات)

المحافظة	النشـــــاط	جملة العاملين	جملة تكلفة الانتاج	القيمة المضافة الصافية	عدد المنشآت			المرتبات والاجور		
					عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
الوادى الجديد	صناعة منتجات خامات تعدينية غير معدنية	١٥	٥١	١٩	–	١	١	–	١٠	١٠
جنوب سيناء	انتاج البترول الخام والغاز الطبيعى	٢٢٠٦	٥١٢٩٢٠	٣٩٣٤٠٥						
	صناعة المواد الغذائية	٦	١٧	٨٦ـ						
	صناعة معدات النقل	١٥	٣٠	١٤ـ						
		٢٢٢٧			٣	٢	٥	٤٠٩	١١٢٥٨	١١٦٦٧
شمال سيناء	استغلال مناجم ومحاجر	٤٥١	٣٢٣٦	١٩٢٤						
	صناعة مواد غذائية	٩	٦٣	٣٠						
	صناعة معدات النقل	١٠٧	٨٨٦	٤٥٤						
		٥٦٧		٢٤٠٨	٦	–	٦	١٢٦٩	–	١٢٦٩
مطروح	انتاج البترول الخام والغاز	٩٣٠	٢٦٥٦٤	٢٦٢٩ ـ						
	صناعة المواد الغذائية	٦	٢١	١٤						
	صناعة معدات النقل	٤٨	١٣٣	٥٤						
		٩٨٤			٣	١	٤	١٢٧٠	٤١٥٤	٥٤٢٤
البحر الاحمر	انتاج البترول الخام والغاز	٥٠٠٠	١٣٩٧٩٢٥	٣٩٥٩٩١						
	استغلال مناجم ومحاجر	٦٦٦٠	٤٧٢٢٩	٢٧٦١٣						
	صناعة موادغذائية	٦	٢٨٣	٨٤						
	صناعة منتجات خامات تعدينية وغير معدنية	٣١١	٣٣٠٥	١٧٨٥						
	صناعة معدات النقل	٧٠	٣٣٩	١٠٢						
		١٢١٠١			١٠	٥	١٥	٢١٩٣٢	٣٩٨١٨	٦١٧٤٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مشروع الانشطة الكانية على مستوى المحليات ، ديسمبر ١٩٨٩ .

جدول رقم ٨

توزيع المنشآت الصناعية والاستثمارات والعمالة والانتاج على الانشطة الصناعية

في محافظات الحدود سنة ١٩٩٠

(القيمة بالالف جنيه)

	النشاط الصناعي	عدد (١) المشروعات	قيمة (٢) الانتاج	التكاليف الاستثمارية	العمالة عدد	العمالة اجور
البحر الاحمر	٠١ غذائية	١	٢٤ر٢٧	٦٦ر٢٥	٨	٢٥ر٥
	٠٢ تعدينية	٤	٦٣٢٣ر٢٨	٥٧٤٥٥ر٧١	٥٣٢٤	٦٨٠٨ر١٢
	٠٣ بترولية	١	١٦٤٧٠٢ر٣١	١٣١٦٣٨ر٦٥	٢٣٣١	٥٦٧١ر٧٣
	الاجمالي الكلي	٦	١٧١٠٧٠ر٩٧	١٨٠٧٥٤ر٧١	٧٦٦٣	١٢٤٨٥ر١٠
الوادي الجديد	٠١ غذائية	١	٦٨ر١٦	٢٥٠ر٣٣	٣٣	١٥ر٧٥
	الاجمالي الكلي	١	٦٨ر١٦	٢٥٠ر٣٣	٣٣	١٠ر٧٥
مرسى مطروح	٠١ غذائية	١	١٠١٥ر٥٨	٨٩١ر١٤	٣١	٢٤ر٧٠
	٠٢ كيماوية	٢	٢٩١٩ر٠٠	٢٦٧٠ر٧٦	٥٣	٩٢ر١٢
	٠٣ هندسية	١	٦٨٠٢ر١١	٧٠٦٢ر٧٠	٨١	١٦٤ر٦٠
	٠٤ مواد بناء	١	١٦١٢ر٦٤	٢٨٧٢ر٨٢	٢٦٧	٢٢٢ر٧٧
	٠٥ تعدينية	١	٥٠ر٥٠	١٨٢ر١٢	١٨	١٢ر٧٣
	الاجمالي الكلي	٦	١٢٢٩٩ر٨٢	١٢٦٨٠ر٥٥	٥٥٠	٦٢٧ر٩٢
سيناء الشمالية	٠١ غذائية	١١	١١١٩ر٤٤	١٤٧٩ر٧٢	٦٩	١٢٥ر١٠
	٠٢ غزل ونسيج	٢	٣٢٥ر٠٠	٤٥٠ر١٩	٢٤	٣٠ر٣٠
	٠٣ كيماوية	٧	٩٥٧ر٨٥	٥٤٢ر٦٦	١٥	٢٠ر٢٥
	٠٤ هندسية	٣١	٢١٢٩ر٢٥	١٢٨١ر٩٠	٩٨	١٢٤ر٠٣
	٠٥ مواد بناء	٣١	١٢٥٥ر٦٠	٨٨٨ر٢٣	١٢٨	٢٢٨ر٨١
	٠٦ تعدينية	١	١٢٨٩ر٠٠	٢٨١٢ر٥٤	٢٥	٦٢ر٩٦
	الاجمالي الكلي	٨٣	٧١٨٦ر١٥	٧٤٥٥ر٢٤	٣٧٩	٥٩٢ر٤٧
سيناء الجنوبية	٠١ غذائية	١	٢١ر٠٦	١٨٣٠ر٠٥	٩	٢١ر٥٥
	٠٢ تعدينية	٢	٧٣٩٠ر٢٤	١٠٩٥٥ر٦٤	٤١٢	١٨٧٠ر٩١
	٠٣ بترولية	١	٣٣٩١ر٣٠	٦٤٢٩٤ر٠٨	١٥٦٢	٤٦٧٠ر٦١
	الاجمالي الكلي	٤	١٠٨١٢ر٦٠	٧٧٠٧٩ر٧٧	١٩٨٣	٦٥٦٢ر٠٦

المصدر:

الهيئة العامة للتصنيع ، الادارة المركزية للسجل الصناعي والتراخيص ، مركز المعلومات ، ابريل ١٩٩١

(١) هذه البيانات خاصة بالمنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة العامة للتصنيع طبقا للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ والتي رأسمالها ٥ وعدد عمالها ١٠ عمال فأكثر .

(٢) قيمة الانتاج مقدرة بسعر السوق.

جدول رقم (٩)

عدد المنشآت الحرفية القائمة والعاملين بهـــا

فى محافظـة شمال سينـــاء فـــى ١٩٨٩

النشاط	عدد المنشآت	عدد العاملين
الاثاث والنجارة	٩١	١٥١
الاحذية والمنتجات الجلدية	١١	١٢
الصناعات المعدنية	٢٦	٤١
التفصيل والحياكة	٦٥	٦٧
ملابس وغزل ونسيج	٢٠	٧٢
اعمال خان الخليلى	١	١
طباعة ونشر	٨	١٠
صناعات تعدينية	٧٦	٢٦٦
ورش اصلاح وخدمات	٢٥٩	٣٣٤
صناعات اخرى	٦١	١٥٩
الجملة	٦١٨	١١١٣

وزارة الحكم المحلى ، جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى .

(١) هذا البيان الخاص بعدد المنشآت الحرفية غير متوفرة بالنسبة لباقى محافظات الحدود

جدول رقم (١٠)

تطور قيمة الانتاج الصناعى خلال السنوات العشر ١٩٧٠/٧١ - ١٩٨٢/٨١

(المنشآت ١٠ مستغلين فاكثر)

بالاسعار الجارية والقيمة بالالف جنيه

المحافظة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠
شمال سيناء	-	-		-	-	٥٤٦١٠	٦٣٢٤٣	١٠٢٩٥٥	٤٣٧٩٢	٧٤١٩٠٨
ج سينا	-	-	-	-	-	٢	١ر٩	٢ر٤	٧	٧ر٩
مطروح	٦٠٢٠	٦٩٨٠	٥٦٤٦	٦٢٣٨	٨٤٣٣	١٢٩٧٥	١١٢٠٨	٨١٠٤	٢٠٥٩٩	٦٠٦٤٢
٪	٤ر	٥ر	٣ر	٣ر	٤ر	٥ر	٣ر	٢ر	٣ر	٦٥ر
الوادى الجديد	٥٩	١١٠	١٩١	٩٦	٢١	٨٠	-	١٨٤	١٤٥	٥٨٧
٪	٠ر	٠ر	-	-	-	-	-	-	٧	٠٠٦ر
البحر الاحمر	٥٢٣١٠	٤٨١١٢	٤٤٨٢٥	١٦٦٧٢	١٠٢٩٥٢	١٣٧١١٤	١٩٠٠٧٩	٤٣٦٤٢٩	١٤٣٢٨٣٩	٢٢٧٢٢٢١
٪	٣ر٨	٣ر٣	٢ر٧	٤ر٩	٤ر٤	٥	٥ر٨	١٠ر٤	٢٣ر٣	٢٤ر٤
الجملة	١٣٦١٠٥١	١٤٦٩١٨٧	٦٣٨٤٢٤	١٩٨٨٧١٣	٢٣٣١٧٥٩	٢٧٢٤٥٥٥	٣٢٩٧٣٨٠	٤٢٠٨٨٣٤	٦٥١٢٦٩٧	٩٣٢٣٧٩٠

المصدر:

سيد عبد المقصود : الهيكل المكانى للانتاج الصناعى فى مصر ٧١/٧٠ - ٨١/٨٠ مع اشارة خاصة لتوطن وتمركز الانتاج الصناعى (بحث التوطن الصناعى فى مصر عام ٢٠٠٠) معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ١٤٥٧ ، مارس ١٩٨٨ ص ١٦٠

جدول رقم (١١)

الهيكل المكانى للاستثمار الصناعى الموزع على محافظات الحدود

خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٢/٨١

(القيمة بالالف جنيه مصرى)

البيان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١
شمال سيناء	-	-	٠ر٢٨٩	٣ر٧١٣	٠ر٢٠٠	٠ر٦٧٦٠	٠ر٤٧١٠	٠ر٦٠٣٠
٪	-	-	١٢ر	١٥ر	٠٣ر	٩٨ر	٦٩ر	٧٢ر
جنوب سيناء							٠ر٣٤٤٥	٠ر١٧١٥
٪							٥ر	٢٠ر
مطروح	-	٠ر١٠٠	٠ر١٢	-	٠ر٣٢٦٤	٠ر١٤٥	٠ر١٧٠	٠ر٢٠٠
٪	٣ر٣١	٥ر٣٤	٥ر١٩	-	٤ر٨٦	٥ر٧٩	٦ر٩٩	٧ر٤٤
الوادى الجديد	٠ر١٥٥٠	٠ر٣٨٦٨	٤ر٣٤٢	٠ر٦٤٦٥	٠ر٥٣١٠	٠ر١٥٩٨٩	٠ر١١٢٤٠	٠ر٨١٢٠
٪	٩ر	٢ر٣	١ر٦	١ر٤	٩٥ر	٢ر٣	١ر٦	٩٦ر
البحر الاحمر	٠ر٣٥٩٨	٠ر٢٣٠٨	٤ر٤٥٤٢	٧ر٤٨٨٣	٠ر٣٦٠٠	٠ر٤٥٥٠	٠ر٣٦٠٥	٠ر٦١٢٠
٪	٢ر٣	١ر٣٦	٢ر٠٧	١ر٠٤	٦٤ر	٦٦ر	٥٣ر	٧٣ر
اجمالى الموزع	٠ر١٦٩٠٢١	٠ر١٦٩٣٥٥	٣ر٢٩١٧٣	٠ر٤٦٩٦٣٠	٠ر٥٦٤٤٣	٠ر٦٨٨٧٩٤	٠ر٦٨٣١١٨	٠ر٨٣٩٣٤١

المصدر : سيد عبد المقصود : الهيكل المكانى للسكان والاستثمار فى مصر ١٩٧٥ - ١٩٨٥/٨٤ مع اشارة خاصة لتوطن الاستثمار الصناعى ، بحث التوطن الصناعى فى مصر ٢٠٠٠ ، معهد التخطيط القومى ، مارس ١٩٨٨ ، صـ ١٦٣ .

جدول رقم (١٢)

اجمالي استثمارات قطاع الصناعة والتعدين في الخطة الخمسية الاولى والثانية

موزعا على محافظات الحدود

(القيمة بالمليون جنيه)

المحافظـــــات	١٩٨٢/١٩٨٣ - ١٩٨٦/١٩٨٧				١٩٨٧/١٩٨٨ - ١٩٩١/١٩٩٢			
	استثمارات الصناعة والتعديـــن	٪	اجمالـــي الاستثمار	٪	استثمارات الصناعة والتعديـــن	٪	اجمالـــي الاستثمار	٪
مطروح	٣٦٩ر٢	٦ر٢	٧١٨ ر٠	٣ر٢	١٥٩٣٠	٣ر	٦٥٨٣٦٢	٤ر٢
شمال سيناء	٣٣ر٨	٤ر	٢٣٦ر٦	١ر٥	٢٣٣١٦	٤ر	٤٨٩٥١٠ ر٥	٨ر١
جنوب سيناء	٢٩ر٨	٥ر	٢٤٦ر٨	١ر١	٢٩٣٢٦	٥ر	٥٦٣٨٢	٦ر
الوادى الجديد	٢٩ر٨	٥ر	٢٤٦ر٨	١ر١	٣٧١٨٥	٦ر	١٩٧٤٣٢ ر٥	٧ر
البحر الاحمر	٧١ر٤	٢ر١	٤٤٨ر٧	٢ر٠	١٢٣٠٠	٢ر	٣٨٩٨٠٤	٤ر
الاجمالي	٥٩٥ر١		٢٢٤٣٨ر٣		٥٧٩٠٥٣٩		٢٧٨١٦٥٤٥	

المصدر

(١) سهد عبد المقصود ، توطن الاستثمار فى مصر ، بحث التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠١٥ ، معهد التخطيط القومى ، فبراير ١٩٩٠ ، ص ١٣٥ .

(٢) وزارة التخطيط : التوزيع الاقليمى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٧/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ - الجزء الثالث ، يوليو ١٩٨٧.

جدول رقم (١٣)

الانشطة الصناعية القائمة على الموارد المعدنية والتى يمكن توطينها فى محافظات الحـــــــدود

الانشطة الصناعيـــــة	الموقـــــع
صناعة الاسمدة الفوسفاتية	الوادي الجديد ، سفاجا
صناعة تركيز الفوسفات	الوادى الجديد ، البحر الاحمر
صناعة الحديد والصلب	سيناء
صناعة الرخام	الوادى الجديد
صناعة ملح الطعام	شمال سيناء
الصناعات الكيماوية المعتمدة	
اساسا على ملح الطعام	شمال سيناء
الكبريت	شمال سيناء
	الصحراء الشرقية ويقام بجوارها حامض الكبريتك
	وصناعة الفوسفات والمجتمعات الكيماوية
النحاس	يوطن فى اماكن استخراجه من جبال البحر الاحمر
	وسيناء ويمكن اقامة مجمع صناعى للنحاس علـــى
	هذه الخامات
الزنك والرصاص	طول ساحل البحر الاحمر
القصدير	الصحراء الشرقية
صناعة الاسمنت	خاماتها كثيرة مثل الطفلة والبيريت والحجر
	والحجر الجيرى
صناعة الزجاج	سيناء
صناعة الفحم	المغارة فى سيناء

المصدر: تم تجميع هذا الجدول من البيانات الواردة ببحث التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠١٥ ص ٦٨٥ حتى ص ٦٨٩

جدول رقم (١٤)

الانشطة الصناعية القائمة على الموارد الزراعية والتى يمكن

توطينها عام ٢٠٠٠ فى محافظات الحدود

الانشطة الصناعية	الموقع
صناعة الطحن	الوادى الجديد
ضرب وتبييض الارز	الوادى الجديد
خضروات محفوظة ومجمدة	الوادى الجديد
الانبذه	مطروح
منتجات الالبان	مطروح
عصائر وشربات ومربات فواكه	شمال سيناء
تجفيف البلح	مطروح
صناعة التبريد للاسماك	مرسى مطروح ، الغردقة ، والقصير ، البحر الاحمر وابو غصون وبرنيس
صناعة تعليب الاسماك وزيت السمك	القصير بالبحر الاحمر
تمليح الاسماك	الغردقة والقصير ، البحر الاحمر العريش فى شمال سيناء
تدخين الاسماك	القصير ، البحر الاحمر
صناعة بناء سفن الصيد	البحر الاحمر
ورش الاصلاح والصيانة	الغردقة ، سفاجا ، القصير ، ابو غصون ، برنيس بالبحر الاحمر ، مرسى مطروح ، العريش بسيناء
اسخراج الملح	مطروح
الصناعات القائمة على الاصوات البحرية	سواحل البحر الاحمر

المصدر :

المرجع السابق

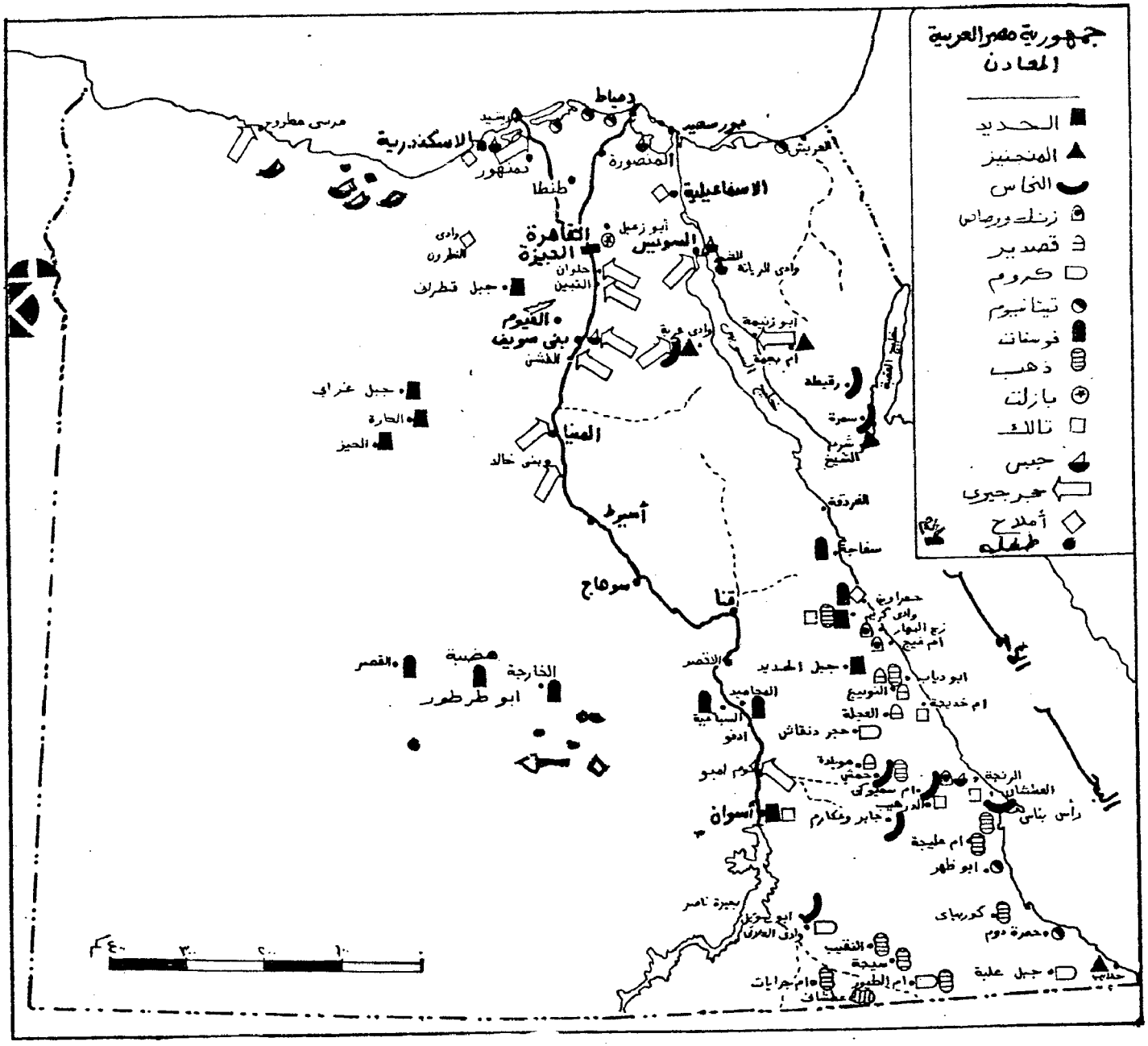
جمهورية مصر العربية
المعادن
الحديد
المنجنيز
النحاس
زنك ورصاص
قصدير
كروم
تيتانيوم
فوسفات
ذهب
بازلت
تالك
جبس
حجر جيري
أملاح
دمياط
بورسعيد
العريش
مرسى مطروح
الاسكندرية
المنصورة
الاسماعيلية
طنطا
القاهرة
الجيزة
السويس
أبو زعبل
وادي النطرون
جبل قطراني
حلوان
التبين
وادي الريانة
الفيوم
بني سويف
وادي مرة
أبو زنيمة
أم بجمة
رقيطة
سمرة
شرم الشيخ
جبل غراب
الحارة
الحيز
المنيا
بني خالد
الغردقة
أسيوط
سفاجة
سوهاج
قنا
حمراوين
وادي كريم
رج البهار
أم ضيق
الأقصر
جبل الحديد
أبو دباب
النويبع
أم خديجة
العجلة
المجاميد
السباعية
حجر دنقاش
ادفو
مرسى
حمش
أم سيوكي
الرنجة
العطشان
رأس بناس
كوم امبو
أسوان
جابر وفكارم
أم عليجة
أبو ظهر
بحيرة ناصر
أبو ح
وادي العرق
كورسباي
حمرة دوم
النقيب
سيجة
جبل علبة
أم الطيور
أم جرايات
٤٠٠ ٣٠٠ ٢٠٠ ١٠٠ كم

شكل رقـــم (١)

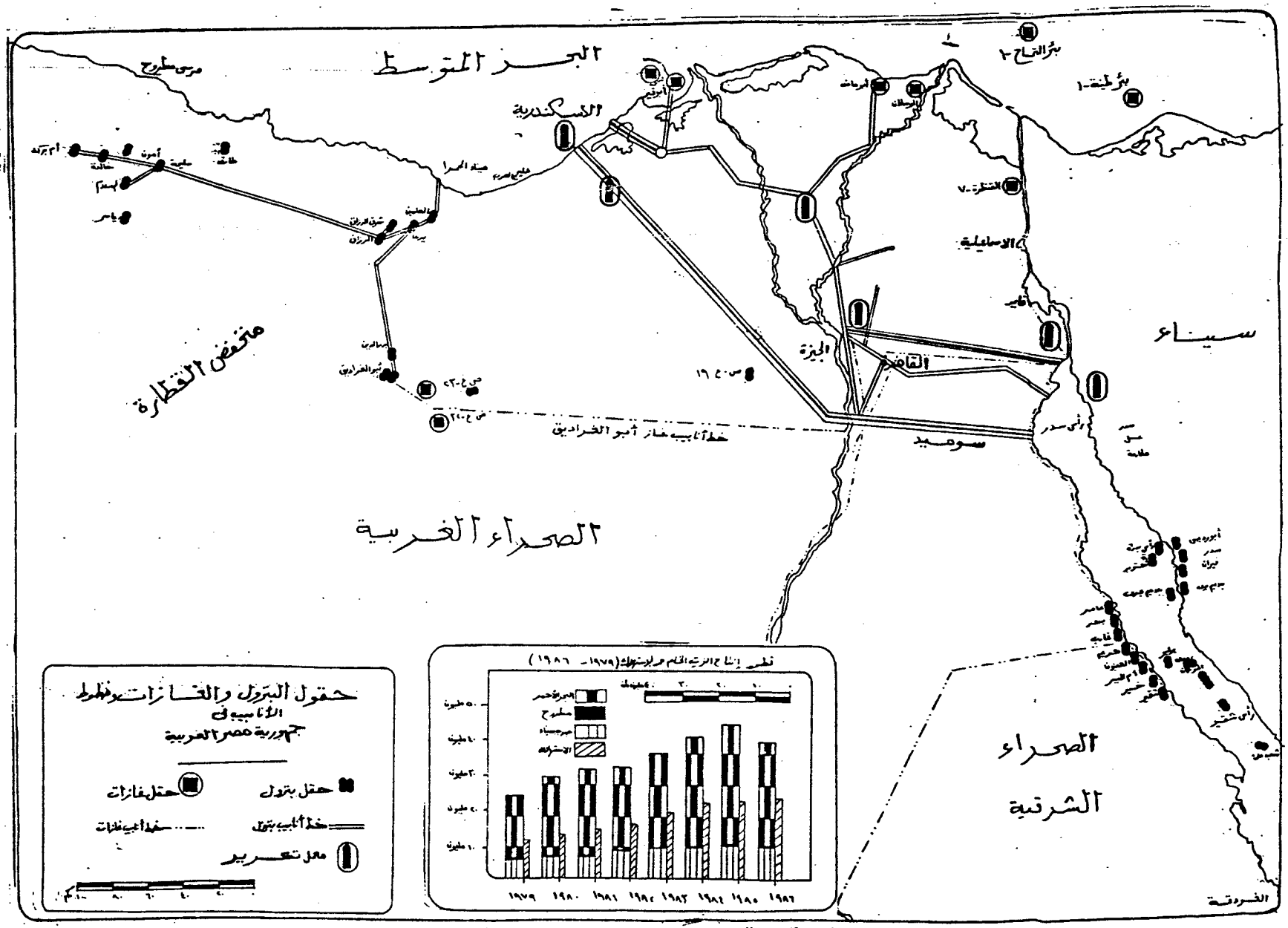
البحر المتوسط
مرسى مطروح
الاسكندرية
بورفؤاد
بلطيم
بئر التاح ٢
بئر طنيشة ١
المنزلة ٧
الاسماعيلية
القاهرة
الجيزة
سيناء
منخفض القطارة
الصحراء الغربية
سويس
خط أنابيب غاز أبو القراديق
الصحراء الشرقية
حقول البترول والغازات وخطوط الأنابيب في جمهورية مصر العربية
حقل بترول
حقل غازات
خط أنابيب بترول
خط أنابيب غازات
معدل تصدير
تطور إنتاج البترول الخام عن البحر (١٩٧٩ - ١٩٨٦)
مليون طن
١٩٧٩
١٩٨٠
١٩٨١
١٩٨٢
١٩٨٣
١٩٨٤
١٩٨٥
١٩٨٦

شكل رقم (٢)

الفصل الخامس

السياحة

مقدمة :

تبرز أهمية قطاع السياحة كقطاع انتاجي مؤثر في تنمية الاقتصاد القومي المصرى من الدور الذى يقوم به فى توفير المكون الاجنبى من النقد اللازم لتنفيذ مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الاستثمارات) وقطاع السياحة قطاع مركب ومتعدد الاوجه اذ يتداخل فى العديد من الانشطة الانتاجية والخدمية الاخرى ، حيث يؤثر ويتأثر بتنمية تلك القطاعات لذلك فان التخطيط لتنمية السياحة يجب ان يأخذ فى اعتباره علاقات التشابك والترابط مع القطاعات الاخرى ، فلا يتوقف التخطيط عند مجرد وضع اولويات للمشروعات والمناطق السياحية ، وانشاء مايلزمها من مفردات البنية الاساسية من طاقة كهربائية ومياه شرب وطرق ومواصلات واتصالات وطاقة ايواء ... الخ بل يتعدى ذلك الى النظرة الشاملة المتكاملة فى العملية التخطيطية فى تنمية قطاع السياحة مع بقية قطاعات الانشطة الاخرى الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة من زراعة وصناعة ... الخ .

ويهدف هذا الفصل الى ابراز مقومات وآفاق تنمية قطاع السياحة فى المحافظات الصحراوية الخمس فى مصر ، البحر الاحمر ، الوادى الجديد ، مطروح ، شمال سينا ، وجنوب سيناء وهذا يتم فى اطار بحث مركز التخطيط الاقليمى " واقع القطاعات الانتاجية والخدمية في محافظات الحدود" ويهدف البحث اساسا الى تحليل امكانية اعادة توزيع السكان من الوادى المختنق بسكانه الى الاماكن الخالية من السكان والانشطة بالصحراء .

ان استعمار الصحراء واعمارها بالانشطة الاقتصادية المولدة لفرص العمل المنتج هو الاسلوب الوحيد لجذب السكان من الوادى والدلتا لسكنى الصحراء . وتساهم السياحة بشكل مباشر مع الانشطة الاقتصادية الاخرى فى خلق فرص العمل التى تجذب العمالة وبالتالى السكان للاستقرار فى المناطق السياحية وتكوين مجتمعات عمرانية جديدة قرب المزارات ، وتتكامل السياحة مع الانشطة الاخرى الموجودة والتى ستقوم فى المنطقة فيظهر اثر المضاعف .

حقيقة ان امل مصر خلال القرن القادم هو الصحراء الرحبة بما فيها من خيرات مختلفة سواء الارض كمكان مجرد ، أو التربة الصالحة للزراعة ، أو المياه الجوفية ، أو المعادن التي في باطنها وعلي سطحها ، أو البحر بثرواته التي لم يستغل المعروف منها بالاضافة الي

الممكن الحصول عليه ، أو في النهاية الطبيعة البكر ، النقية ، وغير الملوثة ، هـذا من ناحية اما من الناحية الاخري الاهم وهو ما تزخر به هذه المناطق من ثروات سياحية سوء القديم منها والمكتشف من عصور مختلفة ، أو الثروات الحديثة من شاطئ وطبيعة بكر ومياه بحرية ، ومناطق استشفاء ... الخ .

مقومات التنمية السياحية بمحافظات الحدود

فيما يلي يستعرض هذا الفصل الثروة السياحية بمحافظات الحدود وأنواع السياحة بها وبعض مقومات البنية الأساسية اللازمة لها ، ثم يقدم مقارنة بين المزايا النسبية لكل من المحافظات الخمس ، وذلك في سبيل الوصول الي مقياس تركيبي يحدد في ضوئة أولوية في اي من تلك المحافظات للمشروعات السياحية ، سواء في الخطة الخمسية الحالية أو المستقبلية . وذلك في ضوء مجموعة مَن المعايير التي سوف تستخدم كمؤشرات كمية لتركيب المقياس التركيبي .

وسوف يعطي لكل معيار وزن نسبي معين ، لتركيب المقياس النهائي الذي يحدد علي اساسه اولوية المنطقة (المحافظة) في التنمية السياحية ، وذلك من وجهة نظر الاستثمار العام (الحكومي) ، لانشاء مفردات البنية الاساسية اللازمة ، والتي علي اساسها يمكن تشجيع الاستثمار الخاص للمساهمة الجادة في انشاء المشروعات السياحية أو يمكن أن يطلق عليه البنية الفوقية ، بما يحقق اهداف التنمية القومية في مصر الغالية ، من رفع مستوي معيشة الانسان المصري ، بتقليل البطالة وزيادة الانتاج واعادة توزيع السكان علي جميع اجزاء الدولة .

الثروة السياحية :

محافظات مصر الصحراوية الخمس غنية نسبيا بالثروات السياحية ، سواء السياحية التقليدية من آثار فرعونية ، ورومانية ويونانية وقبطية واسلامية أو مقومات تنمية السياحة الحديثة ، وهي سياحة الشاطئ والبحر والطبيعة البكر والصحراء برمالها الصفراء وما بها من نقاط خضراء (واحات) ..... الخ.

وتتنوع الثروة السياحيةبمحافظات الحدود المختلفة علي النحو التالي :

- تتعدد مقومات السياحة بمحافظة البحر الاحمر ، وخاصة المقومات الطبيعية من موقع فريد ومناخ وشاطىء بحرى وتكوينات طبيعية وعناصر الحياة النباتية والحيوانية
وهناك كذلك الاثار التى صنعها الانسان من الآثار وحفريات ونقوش فرعونية ورومانية وكذا متحف الاحياء المائية.

- تحتل محافظة شمال سيناء والطرف الشمالى الشرقى لمصر وتبلغ مساحتها ٣١ الف كم٢ . وتاريخ شمال سيناء يزخر على مر العصور بالحضارة وآثارها ، بدءا من عصر الفراعنة ومن اهمها المدن القديمة وماتشتهر به من قلاع وحصون مثل القرى والمنارة، والطرق التاريخية القديمة ، هذا بالاضافة الى الشاطىء ومايمتاز به من نخيل ومنظر الصحراء وماتمتاز به من غمرود رمليه وبحر الرمال ... الخ.

- الجزء الجنوبى من شبة جزيرة سيناء تحتلة محافظة جنوب سيناء وتمتاز المحافظة بالجبال المرتفعة والساحل الطويل بطول ٥ راعى خليج العقبة والسويس . ومقومات السياحة بالجزء الجنوبى (محافظة جنوب سيناء) اكثر تنوعا من شمال سيناء وتشمل الآثار القديمة من جميع العصور سواء قلاع او حصون او مقابر او اديره وكنائس ومساجد والنقوش الفرعونية واليونانية .. الخ ، ومن اهمها وادى المنارة ووادى خريط ، ومنطقة سرابيط الخادم.
- محافظة مطروح احد محافظتى الصحراء الغربية ، وتمثل الجزء الشمالى منها وهى غنية بالموارد السياحية الطبيعية مثل الساحل الشمالى الغربى بطوله وامكاناته السياحية الرائعة والفريدة والذى يفوق ساحل الازور الجنوبى ويطلقون عليه ريفييرا مصر ومنظر الصحراء وواحة سيوه الخضراء ، وبعض المقومات السياحية القديمة من فرعونية ورومانية مثل حمام كليوباترا.
- محافظة الوادى الجديد ، تحتل الجزء الجنوبى من الصحراء الغربية ، ويرجع تاريخها الى اكثر من ٥ آلاف عام قبل الميلاد وهى غنية بالآثار من مختلف عصور التاريخ من العصر الفرعونى حتى العصر الاسلامى من معابد ومقابر وتماثيل وعمدان ومسلات ومن اهمها معبد هيبس ودوش ومقابر المزوقة ... الخ ، بالاضافة الى الصحراء والواحة والرمال والمياه الجوفية والنخيل...

انواع السياحة بالمحافظات الصحراوية

تقدم المحافظات الخمس جميع انواع السياحة من ثقافية وتاريخية وصحراء وشواطىء بحرية فيما عدا الوادى الجديد التى لايتوفر لها ساحل بحرى ومناخ معتدل وشمس ساطعة وجبال وسهول ووديان بل والبحر وقاع البحر (سياحة الشاطىء) والرياضات البحرية وحتى سياحة المؤتمرات . والمحافظات الخمس تحظى بالسياحة الداخلية والسياحة الدولية معا ، الا ان وزن كل من هذين النوعية يختلف من محافظة الى اخرى.

السياحة الى المحافظات الصحراوية قديمة ، وقد تكون محافظة الوادى الجديد احدث المحافظات الخمس فى دخول السياحة الاجنبية اليها وذلك عام ١٩٧٩ ، وفيما يلى جدول بعدد السائحين بكل محافظة حسب البيانات المتوفرة .

جدول رقم

عدد السائحين والليالى السياحية بالمحافظات الصحراوية الخمس

(سنوات مختارة)

السنة	البحر الاحمر		شمال سيناء		جنوب سيناء		مطروح (٢)	الوادى الجديد	
	سائحين	ليالى سياحية	سائحين	ليالى سياحية	سائحين	ليالى سياحية	سائحين	سائحين	ليالى سياحية
١٩٧٠							٤٦٥٨٠		
١٩٧٥							٩٤٨٤٩		
١٩٨٠							١٤٠٨٥٩	٣٠٠	٧٥٠
١٩٨١								١٥٢٠	٣٨٠٠
١٩٨٢								٣٠٠٠	٧٥٠٠
١٩٨٣			٧١١٦١				١٥٤٠٧٢	٤٢٤٠	١٠٦٠٠
١٩٨٤	٢٦٧٤٢	٨٩٢٣٣	٧٥٧٥٨					٥٦٠٠	١٤٠٠٠
١٩٨٥	٣٧٠٠٧	١٤٠٩٤٤	٦٨٣٤٤				٢٠٣٠١٢	٦٦٠٠	١٦٥٠٠
١٩٨٦	٥٥٧٨٠	٢٢٢١٤٠	٦٥٥٩٠	١٧٢٥٨٠				٨٠٠٠	٢٠٠٠٠
١٩٨٧	٦٩٣٠٤	٢٩٥٠٩٠	٦٧٧٢٨	١٧٠٠٩٠				٩٤٠٠	٢٣٥٠٠
١٩٨٨	٩٣٩٩٠	٤٣٣٥٧٦						١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
١٩٨٩					٣٣٣٧٦٤	٥٧٧٠١٢	٦٦٥٥٨		
١٩٩٠					١٨٨٤٣٣	٤٠٢٦٣٣			

بعض المقومات المرتبطة بالسياحة :

امكانية الوصول :

يعتبر توفير وسيلة نقل جيدة وسريعة ومريحة من مقومات تنمية قطاع السياحة ، ونظرا لان المحافظات الصحراوية تعتبر مناطق نائية ، بل كانت تعتبر مناطق معزولة نسبيا حتى اعوام قليلة ماضية ، فان وجود وتوفر وسيلة نقل يعتبر من الاهمية لنمو نشاط السياحة.

ويعتبر النقل الجوى افضل وسيلة للسائح الاجنبى توفرا لوقته واتاحة اكبر عدد من الزيارات لمناطق السياحة المختلفة بمصر . هذا ويوجد مطار بكل من محافظة البحر الاحمر والوادى الجديد ومطروح وشمال سيناء، اما محافظة جنوب سيناء فيخدمها احد مطارات شركات البترول . ومعظم هذه المطارات تقوم الدولة الان باعادة تجديدها وتوسيعها لاستيعاب الطاقة المتنامية من السائحين الاجانب وخاصة الطيران العارض . وهناك خطوات جادة لتحسين الخدمة بهذه المطارات ، بل وانشاء مطارات جديدة مثل مطار الداخلة وتحويل معظم تلك المطارات الى مطارات دولية عالية الكفاءة ، هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى تعمل الدولة على زيادة عدد الطائرات اسبوعيا من القاهرة الى تلك المحافظات وبين المحافظات بعضها البعض فى سبيل تكامل المنتج السياحى .

اما قطاع النقل البرى ، فهناك خطوط نقل من القاهرة الى تلك المحافظات وهى خطوط اتوبيس عالية الكفاءة .. وهناك شبكة من الطرق البرية التى تربط تلك المحافظات بالقاهرة الا انه مازال هناك جهد مطلوب لازدواج بعض الطرق وصيانة الكثير منها والاهم من ذلك هو تاثيث تلك الطرق بما يلزم السائح من اشارات ضوئية واشارات ارشادية ونقط اسعاف وكذا الخدمات الضرورية للسائح الذى يصل بسيارته .

مفردات البنية الاساسية التكميلية

الكهرباء

جميع هذه المحافظات تعتبر خارج الشبكة القومية الموجودة ولكن يوجد بها محطات كهرباء مختلفة تغطى معظم المناطق بتلك المحافظات الا انه مما يراعى كثرة انقطاع التيار وعدم وصوله لبعض المناطق ، ويقوم قطاع الكهرباء بجهود كبيرة لتغطية كافة المناطق بشبكة

من المحطات الحرارية وكذا انشاء بعض المحطات الجديدة التى تعمل بالغاز ، وتساعد كذلك فى تحلية مياه البحر لتوفير مياه شرب بالاضافة الى الكهرباء .

مياه الشرب النقية :

مياه الشرب النقية والمياه اللازمة للاستخدامات الاخرى اساسية بل ضرورية للسائح الاجنبى والمناطق الصحراوية تختلف فيها مصادر مياه الشرب من آبار وامدادات من محافظات وادى النيل ومياه امطار. وتحتاج جميع المحافظات الى جهود كبيرة لتوفير المياه وخاصة فى الصيف ، ومن اكثر المحافظات التى تعانى من عدم انتظام المياه محافظة مطروح وكذا محافظة جنوب سيناء والبحر الاحمر .

الاتصالات والبريد

شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية هامة لربط السائح بوطنه الاصلى وكذا ربط السائح الداخلى باسرته .

الجدول السابق يوضح ، مشكلة عدم شمول البيانات ، الا انه رغم ذلك يمكن ملاحظة ما يأتى :

- ان حركة السياحة فى نمو مستمر رغم ان هذه المحافظات من المحافظات البعيدة عن مناطق السياحة التقليدية فى القاهرة والاقصر واسوان
- ان عدد الليالى السياحية يوضح ان مدة بقاء السائح فى هذه المحافظات حوالى ليلتين فقط.
- ان ارقام عدد السائحين يدخل فيها كل من السائح الاجنبى والسياحة الداخلية وهو مايتضح من ارتفاع اعداد السائحين بمحافظة مطروح ، وجنوب سيناء (بعد التحرير وفتح المناطق الجديدة فى شرم الشيخ ونويبع ورمانة ... الخ) .

طاقة الاقامة

يختلف حجم طاقة الايواء من محافظة الى اخرى نتيجة دخول بعض المحافظات نشاط السياحة حديث مثل محافظة الوادى الجديد ، والبعض الآخر كان به طاقة ايواء جيدة الا ان

ظروف الحرب فى سيناء عطلت الجزء الاكبر منها ثم اعيد بناء الجديد فيها . هذا ويجب الاشارة الى ان هناك نهضة كبيرة فى انشاء طاقة ايواء حديثة بجميع المحافظات الصحراوية (ماعدا الوادى الجديد نسبيا) فى شكل عمرانى جديد وهو القرى السياحية التى انتشرت فى سيناء والبحر الاحمر على طول الساحل الشمالى الغربى . هذا بالاضافة الى العديد من المجتمعات والمعسكرات والاستراحات الرسمية ، بل واستخدام المدارس فى فصل الصيف للسياحة الداخلية والتصييف . والجدول التالى يوضح طاقة الايواء حسب احدث البيانات التى امكن الوصول اليها .

جدول رقم

طاقة الاقامة المتاحة فى المحافظات الصحراوية

(غرفة واسرة)

المحافظة	عدد الغرف	عدد الاسرة	ملاحظات
البحر الاحمر	١٨٢٠	٣٦٧٥	بيان عن سنة ٨٩/٨٨
شمال سيناء	١٧٠٠	٣٤١٤	بيان عن سنة ٩٠/٨٩
جنوب سيناء	٢٧٥٠	٥٤٩٢	بيان عن سنة ١٩٩٠
مطروح	١٣١٢	٢٩٢١	بيان عن سنة ١٩٨٧
الوادى الجديد	٢٣٦	٦٨٦	بيان عن سنة ١٩٨٧

المصدر :

مجمع من دراسة تفصيلية عن المحافظات الخمس ، تحت النشر .

هذا وتقوم سياسة التنمية السياحية الآن على تشجيع القطاع الخاص الوطنى والاستثمارى على انشاء طاقة فندقية اضافية فى جميع محافظات مصر ، وذلك بتوفير البنية الاساسية الهيكلية من مرافق مختلفة ، حتى يمكن انشاء طاقة الايواء اللازمة للتوسع السياحى.

ورغم الطفرة الكبيرة التى حدثت فى قطاع الاتصالات الا انه مازال يحتاج لجهد اكبر لتوفير تلك الخدمة للسائح ومواطن تلك المحافظات وربطة بالقاهرة وبقية محافظات مصر وكذا بالعالم الخارجى.

تقييم امكانات التنمية السياحية

يرتبط نمو نشاط السياحة بعناصر أو عوامل انتاج متعددة ، تشكل معا نظاما متكاملا وتتطلب عملية التنمية السياحية العناية بتدعيم عناصر ذلك النظام ومن أهم تلك العناصر :

- خلق الطلب السياحي (التسويق الجيد للامكانيات السياحية المتاحة)
- عرض جيد للمقومات السياحية من موارد ومناطق جلب وخدمات وتسهيلات اساسية كطاقة الايواء وبقية مفردات البنية الاساسية اللازمة.

وجدير بالذكر ان السياحة كنشاط انتاجي يعتبر من الصناعات المركبة والحساسة ، تتطلب تقديم خدمات كثيرة ومتنوعة للسائح تشبع دوافعه للسفر والزيارة والتنقل وتحقق له متعة الراحة والمعرفة والاستمتاع.

هذا ويتوقف النجاح في جلب اكبر عدد من السائحين لبلد ما على نجاح ذلك البلد في مقابلة أو تلاقي عاملي العرض والطلب في شكل متوافق ومنسجم بما يحقق رغبة السائح ودوافعه للسفر سواء لتحقيق متعة ثقافية أو رياضية او مغامرة ، أو للعلاج أو للراحة النفسية أو التأمل والعبادة (السياحة الدينية) .. أو لاى غرض آخر يدخل في نطاق الانتقال والزيارة مثل سياحة المؤتمرات .

لقد اصبح التنافس حادا بين الدول السياحية ، سواء التنافس في تقديم مستوى مرتفع من الخدمات والستهيلات التي تقدم للسائح وخاصة في مجال الاسعار ، والتنافس كذلك في محاولة تامين السوق السياحي بتحقيق الامن والاستقرار .

ومصر من الدول التي تتنافس سياحيا على جلب اكبر عدد من السائحين من السوق العالمي للسياحة ، اذ رغم توافر وتعدد موارد السياحة بمختلف المناطق السياحية المصرية فانها لم تحصل على نصيب نسبي عادل من حركة السياحة العالمية ، لذلك اصبحت تنمية قطاع

السياحة وتعظيم العائد منه قضية قومية تعمل السلطات السياسية والتنموية المصرية على حل المشكلات التى تواجه هذا القطاع ، وتوفير سبل تحقيق معدلات نمو سياحي مرتفع وسريع..

ومن عناصر هذه الجهود مايأتى:

- توفير وتجهيز الامكانيات السياحية بالمناطق التقليدية
- فتح مناطق جديدة للسياحة وادخال انواع جديدة من السياحة المستحدثة
- الارتفاع بمستوى الخدمات والتسهيلات السياحية وتقديمها باسعار مناسبة .
- التنشيط السياحى والعرض المتطور لمقومات السياحة والتسويق الفعال
- ارتفاع الوعى السياحى لدى المصريين سواء بحسن استقبال السائح ، وحسن ضيافته أو بتحقيق سبل الراحة له باقل تكلفة ومشقة ، مع ارتفاع مستوى العاملين مهنيا بالمؤسسات السياحية المختلفة من فنادق ومزارات ومتاحف ومواصلات واتصالات ..الخ

وقد قدمت هذه الدراسة عرضا لواقع وامكانات وآفاق تنمية قطاع السياحة فى المحافظات الصحراوية المصرية الخمس ، فان اطار التنمية السياحية لتلك المحافظات (أولوية الاستثمار) يتضمن اطار عام ، وكذا مجموعة من المعايير لتقييم جيد لتلك الامكانات حتى يتم تحديد الاولويات ، ومن عناصر هذا الاطار مايلى:

- توصيف جيد لكل منطقة ومجالات السياحة بها
- تحديد مدى وجود وتوافر المقومات السياحية الاساسية (مناطق الزيارة والجذب)
- درجة ملائمة وكفاية المرافق والخدمات المطلوبة للسائح من طاقة ايواء ومفردات البنية الاساسية من كهرباء ومياه شرب واتصالات ، وامكانية الوصول لمكان الزيارة.

وقد اثبتت الدراسة المقطعية (كل محافظة على حده) ان المحافظات الصحراوية المصرية الخمس غنية بالموارد السياحية المتعددة وهى عناصر جذب جيدة للسائح الاجنبى ، وبها كذلك مقومات السياحة الداخلية الصيفية وهى الشواطىء فيما عدا محافظة الوادى الجديد.

اما من ناحية طاقة الايواء، فقد قامت الدولة فى البداية ، ثم تلاها قطاع السياحة والقطاع الخاص فى انشاء وتطوير طاقة ايواء جيدة ، وهى وان كانت ضعيفة فى بعض المحافظات الا ان النمو يرتفع شيئا فشيئا ، بل ان الطاقة الحالية لاتستخدم بالكامل نظرا

لطبيعة موسمية النشاط هذا بالاضافة الى عدم ترشيد طاقة القطاع الخاص فى انشاء طاقة الايواء وتوجيهها حسب الاحتياجات مما ترتب عليه زيادة الطاقة فى مناطق وقصورها فى بعض المناطق أو انشاء طاقة غالية جدا مما ترتب عليه عدم استغلالها طول الموسم لارتفاع سعرها . أو طاقة رديئة كما هو الحال فى بعض المناطق مما ترتب عليه عدم الاقبال عليها.

والخدمات الاخرى من مفردات البنية الاساسية مهما توفرت وكانت كافية فانها مازالت ليست على مستوى الخدمة التى تقدم فى الدول السياحية القديمة مثل اسبانيا وفرنسا واليونان وايطاليا ، لذلك يتطلب الامر العناية بتوفير تلك الخدمات فى المحافظات التى مازالت تعانى من نقص نسبيا فيها (ولو مقارنة بمحافظة القاهرة واسوان) وخاصة صيانة مفردات البنية الاساسية للحفاظ على طاقتها وكذا صيانة الآثار ، والنظافة لكل عناصر الجذب السياحى دون استثناء ، فالنظافة من العوامل المنفرة للسائح الاجنبى والمصرى على السواء (المحافظة على البيئة بشكل عام) .

والقضية الاساسية هى عامل امكانية الوصول أو الطرق والنقل والمواصلات وتسهيل اتاحة المورد السياحى للسائح فى الوقت المناسب للحفاظ على وقته وتسهيل اتمام زيارته وحصوله على المتعة اللازمة التى يرغبها وحضر من اجلها . والمحافظات الصحراوية الخمس بعيدة لمسافات طويلة تتطلب عناصر بنية نقل ومواصلات جيدة وسريعة ومريحة وهو مايعتبر قاصرا فيها جميعا وان كان متوافرا فهو لا يحظى بالانتظام ودقة التنفيذ ، ويحتاج لمجهود من الجهات المعنية بذلك حتى يسهل سرعة انسياب حركة السائح بين المزارات المختلفة ، ويحقق له الارتباط بوطنه اثناء حركته (الاتصالات) .

العامل الاخير وهو احد نتائج عنصر المسافة ووسيلة النقل – وهو العمل على تكامل المنتج السياحى المصرى فى المناطق المختلفة لجذب السائح لقضاء مدة اطول اى زيادة عدد الليالى السياحية .

اما مجموعة المعايير التى يمكن الاستعانة بها لتحديد اولوية الاستثمار فى منطقة ما ، فى اطار هدف تحقيق اعادة توزيع السكان [1] فى مصر فهى تشمل:

(١) ترتفع قيمة مساهمة هذه الدراسة اذا توافرت بيانات عن كل منطقة فرعية داخل كل محافظة عن طاقة الايواء وعدد السائحين والليالى وبقية مفردات البنية الاساسية لتقييم كل منطقة وامكانية جذبها للسائحين وبالتالى امكانية اقامة مجتمع مستقر جديد. يخدم هذا النشاط السياحى ويخلق انشطة انتاجية اخرى متكاملة معه، وهذا صعب فى حدود المعلومات

اولا: المعايير العامة والمتخصصة لتنمية قطاع السياحة:

١- عدد سكان المحافظة

٢- مساحة المحافظة

٣- عدد السائحين للمحافظة (اخر احصاء) مصريون على حدة واجانب على حدة

٤- عدد الليالى السياحية (اخر احصاء)

٥- مدى توفر موارد سياحية تقدم انواع معينة من السياحة

٦- حجم طاقة الايواء المتوفرة ونوعيتها (آخر احصاء)

٧- مدى توافر خدمة امكانية الوصول (الطرق والنقل والمواصلات)

٨- مدى توافر عناصر البنية الاساسية من كهرباء - اتصالات - مياه شرب - بريد ... الخ

٩- المعوقات الموجودة فى كل منطقة سياحية ومدى صعوبة حلها.

ثانيا: معايير تحديد فرص التنمية الجديدة.

- امكانية خلق فرص عمل جديدة فى قطاع السياحة
- امكانية خلق نشاط انتاجى جديد بالمنطقة يساهم فى خلق عماله جديدة (زراعة- صناعة - خدمة) .
- امكانية نشأة مجتمع جديد مستقر فى المناطق السياحية
- وفيما يلى عرض لمنهجية تقييم كل مجموعة من المعايير السابقة للوصول الى مقياس تركيبى لتحديد اولوية الاستثمار.

منهجية تحديد اولوية التنمية لقطاع السياحة بالمحافظات المختلفة

المعايير السابق الاشارة اليها سوف يتم تحويلها الى مجموعة من المؤشرات ، واحتساب قيمة لكل مؤشر ، وتعطى درجة لكل محافظة من المحافظات الخمس محل المقارنة . هذا وسوف يتم الوصول الى مؤشر تركيبى من عدد كبير من المؤشرات وتتلخص منهجية الوصول الى المقياس أو المؤشر التركيبى فى الخطوات الاتية :

- اختيار بعض المعايير من المعايير السابقة وتحويلها الى مؤشرات كمية .
- احتساب قيمة لكل مؤشر فى كل محافظة على ضوء درجة وجود أو كفاية العنصر .

- تسجيل مجموع النقاط (القيم) لكل مؤشر فى كل منطقة
- وضع نظام للاوزان للترجيح يوضح مدى اهمية بعض المؤشرات
- احتساب نقاط المتوسط الموزون لكل محافظة وهو مايمثل المؤشر أو المقياس التركيبى الذى تحدد على اساسه اولوية التنمية فى قطاع السياحة لمحافظة من المحافظات الخمس .

هذا وعلى ضوء المعايير السابقة ، يمكن اختيار المؤشرات التالية :

أولا: المعايير الخاصة بأولوية تنمية قطاع السياحة (المعايير العامة الاساسية)

١- عدد السكان
٢- عدد السائحين من مصريين وأجانب
٣- عدد الليالى السياحية
٤- وجود المورد اللازم لسياحة معينة
٥- طاقة الايواء (توفرها وجودتها) بالسرير
٦- مدى توفر خدمة النقل والمواصلات والاتصالات
٧- وجود مفردات البنية الاساسية التكميلية وتوافرها
٨- مدى وجود معوقات فى سبيل التنمية السياحية

وفيما يلى عرض لحساب كل مؤشر على حدة فى المحافظات الخمس ، وذلك على ضوء المعلومات المتوفرة عن المعايير السابقة والواردة فى الجدول التالى :

جدول رقم (١٦)

بعض البيانات الاساسية لمؤشرات التقييم

المحافظة	عدد السكان الف نسمة	المساحة كم٢	عدد السائحين المصريين	عدد السائحين الاجانب	عدد الليالى السياحية	طاقة الايواء بالسرير	المسافة من القاهرة كم الوصول	مدى كفاية عناصر البنية الاساسية	مقومات التنمية السياحية
مطروح	١٦١	٢١٢١١٢	٥٣٣٥٩	١٣١٩٩	١٨٧٢٠٧	٢٩٢١	٥٥٠	كافية نسبيا	توجد معوقات
الوادى الجديد	١١٣	٣٧٦٥٠٥	-	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٦٨٦	٦٨٠	،، ،،	،، ،،
البحر الاحمر	٩٠	٢٠٣٦٨٥	٣١٥٧٥	٦٢٤١٥	٤٣٣٥٧٦	٣٦٧٥	٥٣٠	،، ،،	،، ،،
شمال سيناء	١٧١	٣٠٠٠٠	٥٨٦١٦	٩١١٢	١٧٠٠٩٠	٣٤١٤	*٣٧٣	،، ،،	،، ،،
جنوب سيناء	٢٩	٣١٠٠٠	١٢٥٩١٦	٢٠٧٨٤٨	٥٧٧٠١٢	٦٣٨٠	*٣٧٦	،، ،،	،، ،،

مصادر الجدول : انظر الفصول الخاصة بكل محافظة داخل هذه الدراسة ، مع ملاحظة ان معظم البيانات لعام ٨٩/٨٨ فيما عدا محافظة الوادى الجديد فترجع البيانات لعام ١٩٨٧ . وعدد السكان لعام ١٩٨٦ (تعداد)

* تبلغ المسافة بين عاصمة شمال سيناء وجنوبها ٤٧٦ كم .

المؤشر الاول : عدد السكان

قد لايكون هناك علاقة مباشر بين عدد سكان المنطقة السياحية وعدد السائحين المترددين عليها ، فقد يكون هناك منطقة تزخر بالموارد والمقومات السياحية ولايوجد بجانبها مجتمع ، الا ان عدد السكان يعتبر بشكل او بآخر دالة فى عدد السائحين او دالة فى وجود النشاط ذاته فكلما كان هناك سائحين سوف يترتب على ذلك وجود سكان ومجتمع لخدمة هذا النشاط فقد ترتب على وجود معبد ابو سمبل نشأة مدينة جديدة سياحية بالكامل تسمى مدينة ابو سمبل السياحية وقد علق احد كبار خبراء السياحة الاسبان عند زيارته لاسوان بان عدد السائحين الذين يزورون اسوان سنويا يجب ان يتساوى او يقترب من عدد سكان محافظة اسوان .

وفى اطار ذلك سوف يتم تقييم مؤشر عدد السكان بكل محافظة على اساس تقسيم عدد السكان الى فئات كالآتى : اقل من ٥٠ الف نسمة ، ٥٠ - ١٠٠ ، ١٠٠ - ١٥٠ ، ١٥٠ - ٢٠٠ -

فئة عدد سكان المحافظة	اقل من ٥٠ الف نسمه	٥٠ الف - ١٠٠ الف	١٠٠ الف - ١٥٠ الف	١٥٠ الف - ٢٠٠ الف
المقياس الترتيبى	١	٢	٣	٤	٥

وعلى ضوء عدد السكان فى كل محافظة بجدول المعايير يكون ترتيب المحافظات الخمس كالاتى(تنازليا) :

المحافظة	الترتيب
مطروح	٤
الوادى الجديد	٣
البحر الاحمر	٢
شمال سيناء	٤
جنوب سيناء	١

المؤشر الثانى : عدد السائحين المصريين

قد لاتحقق السياحة الداخلية نفس الاثر الذى تحققه السياحة الدولية الى مصر فيما يختص بزيادة الدخل القومى ، واثرها على ميزان المدفوعات ، الا ان السياحة الداخلية ذات اثر عظيم كاداة لاعادة توزيع جزء من الدخل بين المحافظات ، فسكان القاهرة ، والدلتا والوادى يزورون الشواطىء والمحافظات ذات المزايا الموقعية على البحار للاصطياف والراحة ويساهم ذلك فى إنفاق جزء من الدخل المولد بالمحافظات الحضرية الصناعية المتقدمة نسبيا للانفاق فى المحافظات الاخرى مثل المحافظات الصحراوية فى مطروح والبحر الاحمر وجنوب سيناء وشمالها نظرا لما تتمتع به من شواطىء جميلة ومصايف يهرع لها الناس من حر الصيف ويشارك عدد السائحين المصريين كمؤشر للسياحة الداخلية فى نفس الاثر المستهدف وهو اعادة توزيع السكان ، اذ يتشكل مجتمع جديد لخدمة السياحة مهما كان نوعها داخلية او خارجية والمثال الواضح على ذلك مدينة جمسة بمحافظة الدقهلية ومدينة بلطيم بمحافظة كفر الشيخ فقد كبرت القريتان ونما عدد السكان وتحولا الى مدن نظرا لنهضة المصيف الملاصق لهما وتدفق السياحة الداخلية وتشكل مجتمع مستقر يقوم على نشاط السياحة صيفا ونشاط الزراعة والتجارة والخدمات بقية اشهر العام .

لذلك سوف يستخدم عدد السائحين المصريين كدالة فى وجود النشاط السياحى الداخلى ودرجة تعاظمه حسب عدد السائحين كالآتى:

فئات عدد السائحين المصريين	لايوجد	اقل من ٢٥ الف	٢٥-	٥٠-	١٠٠-
المقياس الترتيبى	صفر	١	٢	٣	٤

وعلى ضوء عدد السائحين المصريين بالجدول يمكن ترتيب المحافظات الخمس كالآتى:

المحافظة	الرتبة
مطروح	٣
الوادى الجديد	صفر
البحر الاحمر	٢
شمال سيناء	٣
جنوب سيناء	٤

المؤشر الثالث : عدد السائحين الاجانب (السياحة الدولية)

السياحة الدولية هى اساس عملية التنمية فى مناطق مصر الغنية بالثروات التاريخية والمناخ والموقع وانواع المتعة الغير موجودة فى اوروبا وافريقيا . وهى ذات اثر عظيم فى زيادة الدخل وخلق فرص عمل وخلق مجتمعات جديدة مستقره ودائمة ، وفئات عدد السائحين الاجانب يمكن صياغتها كالآتى:

فئات عدد السائحين الاجانب	اقل من ١٠ الف	١٠ الف-	٢٥الف-	٥٠الف	١٠٠الف-
المقياس الترتيبى	١	٢	٣	٤	٥

وعلى ضوء عدد السائحين الاجانب يمكن ترتيب المحافظات الخمس كالآتى:

المحافظة	الرتبة
مطروح	٢
الوادى الجديد	٢
البحر الاحمر	٤
شمال سيناء	١
جنوب سيناء	٥

هذا ويمكن ترجيح الاوزان الترتيبية للمحافظات فى السياحة الدولية بضرب تسلسل الرتبة × ٢ لتعظيم اثرها فى عملية ترجيح فرص التنمية ، وبذلك يكون الترتيب المرجح لهذا المؤشر كالآتى:

المحافظة	الرتبة
مطروح	٤
الوادى الجديد	٤
البحر الاحمر	٨
شمال سيناء	٢
جنوب سيناء	١٠

المؤشر الرابع : عدد الليالى السياحية

رغم أن عدد الليالى السياحية هى نتاج عدد السائحين مضروب فى متوسط عدد الليالى التى يقضيها السائح الا أن عدد الليالى السياحية يمكن أن يتعاظم من عدد قليل من السائحين يقضون مدة طويلة وهو ماتهدف اليه السياسة المصرية لتنمية السياحة من تقديم منتج سياحى ممتع تدفع السائح لقضاء اكبر عدد من الليالى ، لذلك كانت اهمية هذا المؤشر كعنصر جذب للسائح المصرى والاجنبى لمنطقة ما لقضاء اطول فترة بها كدليل على جودة المنتج وتنوعه بهما وبذلك طلب قضاء مدة اطول . وفئات عدد الليالى السياحية ومقياسها الترتيبى تاخذ الشكل الاتى:

فئات عدد الليالى السياحية	اقل من ٥٠ الف ليلة	٥٠-	١٠٠-	٢٠٠-	٣٠٠-	٤٠٠+
المقياس الترتيبى	١	٢	٣	٤	٥	٦

وعلى شوء ذلك يكون ترتيب المحافظات كالآتى:

المحافظة	الرتبة
مطروح	٣
الوادى الجديد	١
البحر الاحمر	٦
شمال سيناء	٣
جنوب سيناء	٦

المؤشر الخامس : وجود انواع السياحة المكونه لمنتج متكامل

المنتج السياحى الشامل المتكامل يمكن ان يدفع السائح لقضاء مدة اطول بالمنطقة ، وكذلك يؤدى الى زيادة اعداد السائحين عندما ينقل سياح العام الماضى خبرتهم وماشاهدوه وماتمتعوا به الى اصدقائهم وباقى ابناء وطنهم ، ولذلك سوف تعدد وتحدد انواع السياحة الموجودة بكل محافظة وفى حالة وجودها بدلاله عدد السائحين لها او بدلالة وجود موارد ومقومات لها تحصل المنطقة على نقطة واحدة وفى حالة عدم وجودها تحصل المنطقة على صفر ، وفيما يلى انواع السياحة المتوفرة بمصر والتى تشكل المنتج السياحى

نوع السياحة :

السياحة الثقافية التاريخية الاثار القديمة

السياحة الدينية (الرسالات السماوية الثلاثة)

السياحة العلاجية (المناخ ووجود العيون والمياه المعدنية)

سياحة المغامرات من صحراء وواحات

سياحة السيارات (موانى - طرق - ....)

السياحة الترفيهية (الشواطىء والمناخ)

وعلى ضوء مدى وجود تلك الانواع بالمحافظات الخمس يتكون المقياس لكل محافظة كالاتى حسب الجدول :

جدول رقم ١٧

ترتيب كل محافظة حسب المورد ونوع السياحة والمقياس التركيبى

لمؤشر وجود انواع السياحة

المحافظة	نوع السياحة الثقافية التاريخية الآثار القديمة	السياحة الدينية	السياحة العلاجية	سياحة المغامرات من صحراء وواحات	سياحة السيارات موانى - طرق	سياحة ترفيهية (الشواطىء)	المجموع
مطروح	١	١	-	١	١	١	٥
الوادى الجديد	١	-	١	١	١	-	٤
البحر الاحمر	-	-	-	١	١	١	٣
شمال سيناء	١	١	-	١	١	١	٥
جنوب سيناء	١	١	١	١	١	١	٦

وعلى ضوء ذلك يكون رتبة كل محافظة كالآتى:

المحافظة	الرتبة
مطروح	٥
الوادى الجديد	٤
البحر الاحمر	٣
شمال سيناء	٥
جنوب سيناء	٦

المؤشر السادس : طاقة الايواء (الاقامة)

تشكل طاقة الاقامة من فنادق ومعسكرات ومخيمات وبيوت شباب، عنصر اساسى من عناصر الجذب السياحى فمهما توافر المورد السياحى (المزار) ولاتوجد طاقة ايواء ولو فى مفهومها الضيق وهو مكان ينام فيه الشخص ويستريح ، فانه لن يزور هذا المكان . لذلك يعتبر توافر اماكن للمبيت عنصر اساسى من عناصر الجذب السياحى ، بل مؤشر هام لهذا النشاط ، ويعتبر وحدة القياس الاساسية السرير مهما كان نوعه فى فندق ٥ نجوم او فى بيت شباب صغير وفيما يلى فئات عدد الاسرة

فئات عدد السرايـر	اقل من ٥٠٠ سرير	٥٠٠-	١٠٠٠-	٢٠٠٠-	٣٠٠٠-	٤٠٠٠-	٥٠٠٠-
المقياس الترتيبى	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧

وبذلك يكون ترتيب المحافظات الخمس كالآتى:

المحافظة	الترتيب
مطروح	٤
الوادى الجديد	٢
البحر الاحمر	٥
شمال سيناء	٥
جنوب سيناء	٧

المؤشر السابع : المسافة من القاهرة

قد لاتعبر المسافة من القاهرة الى احد المحافظات الخمس كمؤشر جيد لتنمية السياحة في هذه المحافظات او كمؤشر لدرجة الجذب عن طريق امكانية الوصول اذ يمكن الوصول الى هذه المحافظات بالطائرة مباشرة في حالة وجود مطار جيد مثل البحر الاحمر . او عن طريق مطار دولي مثل من الاقصر الى الوادى الجديد او مباشرة من منفذ رفح او نويبع بسيناء شمال وجنوب للسائح الاسرائيلى ، الا ان مادعا هذه الدراسة لاخذ هذا المؤشر هو أن معظم ان لم يكن جميع السائحين الى مصر ، يهمهم زيارة القاهرة سواء فى طريق الذهاب الى هذه المزارات او بعد العودة منها ، لذلك هذا المؤشر هام فى ربط تلك المحافظات العاصمة ، وسوف تعطى فئات المسافات اوزان (مقياس ترتيبى) عكسى فكلما بعدت المحافظة عن القاهرة كلما حصلت على مقياس ترتيبى اقل كالآتى:

فئات البعد من القاهرة اقل من ٣٠٠كم ، ٤٠٠كم اقل من ٥٠٠كم اقل من ٦٠٠كم اقل من٧٠٠

الترتيب	٥	٤	٣	٢	١

وعلى ضوء ذلك فان ترتيب المحافظات الخمس يكون كالآتى:

المحافظة	الترتيب
مطروح	٢
الوادى الجديد	١
البحر الاحمر	٢
شمال سيناء	٣
جنوب سيناء	٣

المؤشر الثامن : مدى توافر او كفاية عناصر البنية الاساسية التكميلية

قدمت الدراسة فى اجزائها السابقة عرض لمفردات البنية الاساسية من كهرباء ومياه شرب وشبكة اتصالات وبريد ... الخ ، فى كل محافظة على حدة ووصفت تمثل المفردات وآفاق تنميتها لتحقيق اهداف التنمية السياحية فى مصر ، ولحساب مقياس مركب لكل من مفردات البنية الاساسية السابق الاشارة اليها قد يكون صعب نظرا لان بعض هذه المفردات يصعب وضع قيمة كمية لها مثال ذلك حساب نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء والمياه النقية ، فالمعلومات اما غير متوفرة وان توفرت فهى لسنوات سابقة هذا بالاضافة لعنصر عدم الدقة ، لذلك سوف نفترض ان هذه المفردات[1] فى المحافظات الخمس متساوية وكل منها يحصل على نقطة كالآتى:

المحافظة	المقياس الترتيبى
مطروح	١
الوادى الجديد	١
البحر الاحمر	١
شمال سيناء	١
جنوب سيناء	١

المؤشر التاسع : مدى وجود معوقات فى سبيل التنمية السياحية

تشترك ايضا جميع المحافظات الصحراوية فى وجود معوقات من نوع ما فى سبيل تحقيق تنمية فعالة وسريعة لهذا القطاع ، وخاصة فى مجال ربط تنمية القطاع بقطاعات النشاط الاخرى من زراعة وصناعة .. الخ . لذلك وبنفس اسلوب حساب المؤشر السابق ، مفردات البنية الاساسية يمكن اعطاء هذا المؤشر وزن متساوى نقطة واحدة لكل محافظة او عدم حسابه ضمن المقياس التركيبى.

وفيما يلي جدول يوضح الترتيب النهائي للمحافظات الصحراوية الخمس ، ومنه يتضح ان محافظة جنوب سيناء حصلت على اكبر رتبة يليها محافظة البحر الاحمر ثم كلا من مطروح وشمال سيناء وفي المؤخرة محافظة الوادى الجديد.

وعلى ذلك يمكن توجيه جهود التنمية المستقبلية للمحافظة ذات الرتبة الاولى اولا او بالدرجة الاولى وخاصة حل المشكلات التي يواجهها القطاع في هذه المحافظة ، يليها المحافظة الثانية وهكذا حتى يمكن زيادة التدفق السياحي اليها وزيادة عدد الليالي السياحية وبالتالي المساهمة في دفع السياحة القومية لتحقيق اهداف تعظيم الناتج والدخل من قطاع السياحة على المستوى القومي للمساهمة في تحسين وضع ميزان المدفوعات .

ان توجيه جهود التنمية السياحية لمحافظة جنوب سيناء يليها البحر الاحمر سوف يعود بالكثير من الفائدة على تنمية قطاع السياحة ، والسياحة في هاتين المحافظتين دولية بالدرجة الاولى نظرا لما بهما من ثروات تجذب السائح الاجنبي ، يليهما في ترتيب، جهود التنمية محافظتي الساحل الشمالي شمال سيناء ومطروح واخيرا محافظة الوادى الجديد كمنطقة سياحية جديدة ناشئة لم تدخلها السياحة الا من عشر سنوات

جدول رقم (١٨)

المقياس التركيبى للمؤشرات السابقة فى كل محافظة

	المؤشر الاول	المؤشر الثانى	المؤشر الثالث (مرجح)	المؤشر الرابع	المؤشر الخامس مركب	المؤشر السادس	المؤشر السابع	المؤشر الثامن	مجموع النقط	الترتيب
مطروح	٤	٣	٤	٣	٥	٤	٢	١	٢٦	٣
الوادى الجديد	٣	صفر	٤	١	٤	٢	١	١	١٦	٤
البحر الاحمر	٢	٢	٨	٦	٣	٥	٢	١	٢٩	٢
شمال سيناء	٤	٣	٢	٣	٥	٥	٣	١	٢٦	٣
جنوب سيناء	١	٤	١٠	٦	٦	٧	٣	١	٣٨	١

فرص التنمية الجديدة

استراتيجية اعادة توزيع السكان ، وفك الاختناق الموجود بالوادى والدلتا يعتمد اساسا على خلق مجتمعات عمرانية جديدة دائمة ومستقرة مهما كان حجمها ، وخلق مجتمع جديد ليس بالصورة السهلة ، بل له متطلبات اساسية كثيرة واهم تلك المتطلبات فرصة عمل لافراد القوى العاملة ، وبالتالى انتقال اسرة كاملة الى ذلك التجمع الجديد بالاضافة الى هذا العامل الاساسى ما يتطلبه ذلك التجمع من خدمات اساسية متعددة .

ومناطق السياحة والمزارات والآثار والشواطىء المصرية تعتبر نواه جيدة لاقامة مجتمعات عمرانية صغيرة لخدمة زوار تلك المناطق ، الا ان موسمية هذا النشاط تدعو الى وجود فرص تنمية اضافية (مشروعات) فى انشطة انتاجية اخرى ترتبط بنشاط السياحة تمده وتستفيد من وفوراته فى تنمية المجتمع الصغير حتى يصبح قادرا على النمو الذاتى التلقائى ويتكون مجموعة من الانشطة الاقتصادية والانتاجية المترابطة المتشابكة .

هذا وترتبط عملية تقدير فرص العمل الجديدة فى قطاع السياحة بالمناطق السياحية المختلفة داخل المحافظات الصحراوية بصعوبة كبيرة ، اذ لابد من وجود معلومات دقيقة وبيانات موثوقة عن عدد الزائرين لكل منطقة وطاقة الايواء المتاحة ، وتنبؤ بعدد الزوار فى المستقبل وبالتالى تنبؤ بطاقة الايواء المطلوب انشاؤها لتحديد فرص العمل الجديدة ، حيث من المعلوم ان كل غرفة اقامة تحتاج الى عماله مباشرة حوالى ١٫٧ عامل / غرفة وعماله غير مباشرة حوالى ٤٠-٥٠٪ من فرص العمل المباشرة ذلك فى نوعية معينة من الفنادق ، وتختلف تلك المعدلات بالنسبة لدرجة الفندق من ٥،٤،٣ نجوم أو بيوت شباب أو مخيمات أو حتى شقق مفروشة.

وتقدم هذه الدراسة بذلك نقطة واحدة وهى امكانية تنمية قطاع السياحة فى المحافظات الصحراوية حسب الترتيب السابق الاشارة اليه وهو : محافظة جنوب سيناء ، محافظة البحر الاحمر ، محافظة شمال سيناء ، محافظة مطروح ، محافظة الوادى الجديد.

وبالتالى تلك الجهود سوف تدفع الى خلق فرص عماله معينة لايمكن حسابها الان حساب عدد السكان الذى سوف ينتقل الى هذا الموقع ، وانما هى مؤشر اولى للسلطات الانمائية لتوجيه جهود انشاء مفردات البنية الاساسية وتحسين الموجود منها وربط تلك المناطق

بالمناطق المجاورة لها وربطها بالقاهرة بهدف تكامل المنتج السياحى المصرى ، وسوف بلا شك يترتب على هذه الجهود امكانية تحريك جزء من السكان على ضوء فرص العمل الجديدة للانتقال لهذه المواقع والاقامة بها ان عاجلا أو اجلا ، فقد سبق الاشارة فى بداية هذه الدراسة ان صحراء مصر الشرقية والغربية بما فيها من موارد معروفة واخرى كامنة لانعرفها بعد واخرى لاتنضب كالشمس والرياح والسواحل والمناخ هى الرصيد الذى ادخره القدر لابناء مصر فى القرون القادمه . سوف يأتى اليوم الذى لامفر منه من الخروج الى الصحراء واستغلال رمالها ومياهها قبل معادنها وموارداها السياحية فهى الامل فى نمط حياة افضل بعيدا عن الضوضاء وانواع التلوث الاخرى لحياة رحبة نظيفة طيبة باذن الله .

الفصل السادس
الاسكان والبنية الاساسية

أولا: الوضع الراهن لقطاع الاسكان في محافظات الحدود ومشاكله

١- سكان محافظات الحدود ومتوسط حجم الاسرة ومعدل التزاحم

يبلغ سكان محافظات الخمس (جدول رقم ١) ٥٦٤٠٥٦ نسمة موزعين بين حضر وريف هذه المحافظات ، يبلغ سكان الحضر منها ٣٢٥٨٠٦ نسمة بنسبة ٨ر٥٧ ٪ من اجمالى السكان ، وهى نسبة اكبر من سكان الحضر الى اجمالى السكان على مستوى الجمهورية والتى بلغت حوالى ٤٤ ٪ . وبالرغم من ارتفاع نسبة سكان الحضر فى محافظات الحدود عن المستوى العام للجمهورية الا ان هذه النسبة تتفاوت بين محافظة واخرى . ففى الوقت الذى يبلغ نسبة السكان الحضريين فى محافظات البحر الاحمر ومطروح وشمال سيناء ٥ر٨٥ ٪ ، ٨ر٥٠ ٪ ، ٦ر٦١ ٪ من اجمالى سكانهم على الترتيب فى حين تبلغ تلك النسبة ٥ر٤٤ ٪ ، ٥ر٣٩ ٪ من اجمالى السكان فى محافظتى الوادى الجديد وجنوب سيناء على الترتيب وفقا لبيانات تعداد ١٩٨٦.

كما يبلغ عدد الاسر (بدون نزلاء المساكن العامة) ٩٩٩٢٦ اسرة موزعة على محافظات الحدود المختلفة . حيث يبلغ نسبة عدد الاسر فى محافظات البحر الاحمر والوادى الجديد ومطروح وشمال وجنوب سيناء ٧ر١٧ ٪ و ٨ر١٧ ٪ و ٠ر٢٧ ٪ و ٨ر٣١ ٪ و٧ر٥ ٪ من اجمالى عدد الاسر فى المحافظات الخمس على الترتيب . وتبلغ نسبة هذه الاسر ٠٣ر١ ٪ من اجمالى عدد الاسر على مستوى الجمهورية (انظر جدول رقم ١) .

ويختلف متوسط حجم الاسرة بين محافظة واخرى من محافظات الحدود ، ففى حين يبلغ هذا المتوسط فى محافظتى جنوب سيناء والبحر الاحمر ٤ر٤ فرد و ٨ر٤ فرد على الترتيب يرتفع الى ٦ر٢ فرد و ٩ر٥ فرد و ٣ر٥ فرد فى محافظات الوادى الجديد ومطروح وشمال سيناء على الترتيب . ومن الملاحظ ان هناك ثلاث محافظات حدودية يرتفع فيها متوسط حجم

الاسرة عن متوسط حجم الاسرة على مستوى الجمهورية والذى بلغ حوالى ٤ر٦فردا حسب بيانات تعداد ١٩٨٦.

ويبلغ عدد الغرف المتاحة بمحافظات الحدود ٢١٧٠٩٢ غرفة بنسبة ٩٧ر٠٪ من اجمالى عدد الغرف على مستوى الجمهورية . وفى حين تستحوذ محافظات مطروح وشمال سيناء والوادى الجديد على ٢٨ر٣٪ و ٢٦ر٣٪ و ٢٢ر٦٪ من اجمالى عدد الغرف بمحافظات الحدود لاتستحوذ كل من محافظتى البحر الاحمر وجنوب سيناء الا على ٢١ر٨٪ من اجمالى هذا العدد .

وفى حين يرتفع معدل التزاحم الى ١ر٧ فرد / غرفة فى محافظات الحدود يلاحظ انه يبلغ ١ر٥ فرد/ غرفة على مستوى الجمهورية . وقد يعزو ارتفاع هذا المعدل فى محافظات الحدود الى ارتفاع متوسط حجم الاسرة وانخفاض نسبة عدد الغرف[1] . اذ من الملاحظ ان متوسط عدد الافراد فى الغرفة بلغ فى محافظات البحر الاحمر والوادى الجديد ومطروح وشمال وجنوب سيناء ١ر٦ فرد ، ١ر٥ فرد ، ١ر٨ فرد ، ٢ر٠ فرد ، ١ر٨ فرد على الترتيب (انظر الجدول رقم ( ) .

---

(١) هناك اختلاف فى تعريف الوحدة السكنية كمعيار للقياس لاختلاف نمط الوحدات السكنية حيث نادت بعض الاراء للاحتكام للسوق حيث يمكن تصنيف الوحدات السكنية طبقا لاسعارها الا ان الدراسة الحالية اعتمدت على تعريفات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء انظر:

Richard F. Muth , The demand for non-farm housing, in Reading in urban Economics, ed.by Matthew Edel and Jerome Rothenberg, The Macmillan Company , New York 1972

انظر ايضا ، ميلاد حنا، حاجة الوطن العربى للاسكان ، الواقع ـ المشكلات ـ افاق المستقبل ، الحلقة النقاشية الثانية عشر ، المعهد العربى للتخطيط ـ الكويت ١٩٨٩

انظر ايضا الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت عام ١٩٨٦ ـ النتائج الاولية ـ فبراير ١٩٨٨ ـ القاهرة .

٢- توزيع المباني في حضر وريف محافظات الحدود حسب النوع (هيكل الاسكان)

يبلغ اجمالى عدد المبانى فى حضر وريف محافظات الحدود ١٣٢٢٢٦ مبنى منها ٧٩٨٣٢ مبنى فى المناطق الحضرية و ٥٢٣٩٤ مبنى فى المناطق الريفية بنسبة ٦٠ر٤٪ و ٣٩ر٦٪ على الترتيب . ويبلغ نصيب كل من محافظات البحر الاحمر والوادى الجديد ومطروح وشمال وجنوب سيناء ٢٧٩٦٠ ، ٢٤٨١٣ ، ٣٥٢٩٧ و ٣٦٣٥١ و ٧٨٠٥ مبنى على الترتيب . وبصفة عامة بلغت نسبة كل محافظة من محافظات الحدود من المبانى ٢١ر١٪ و ١٨ر٧٪ و ٢٦ر٧ ٪ و٢٧ر٥٪ و ٩ر٥٪ فى البحر الاحمر والوادى الجديد ومطروح وشمال وجنوب سيناء على الترتيب من اجمالى المبانى الموجودة فى المحافظات الخمس .

ويختلف توزيع المبانى بين مبانى عادية ومبانى عمل ومبانى جوازية[1] واخرى فى محافظات الحدود كل على حدة على النحو التالى (انظر الجدول رقم ٢)

تبلغ نسبة المبانى العادية فى حضر محافظة البحر الاحمر ٧٥٪ من اجمالى المبانى فى حين بلغت نسبة المبانى المخصصة للعمل والجوازية والاخرى على ٢٥٪ من هذا الاجمالى. وينخفض نسبة المبانى العادية فى ريف المحافظة حيث تبلغ ٦٧ر١٪ فى حين ترتفع نسبة المبانى المخصصة للعمل والجوازية والاخرى الى ٣٢ر٩٪ من اجمالى المبانى الريفية فى المحافظة .

---

(١) يقصد بالمبانى الجوازية هى كل اماكن غير معدة اساسا للسكن ولكنها مشغولة باستمرار وقت العد مثل اجزاء مبانى المنشآت التى يسكنها البواب او الخفير .. الجراج المشغول باسر .. احواش المدافن المشغولة باسر .. الخ . انظر التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت عام ١٩٨٦ مرجع سابق.

جدول رقم (١)

توزيع السكان حضر / ريف وعدد الاسر والغرف ومتوسط حجم الاسرة وعدد الافراد بالغرفة(١)

مقارنة باجمالى الجمهورية حسب بيانات تعداد ١٩٨٦

المحافظات	سكان محافظات الحدود						عدد الاسر			عدد الافراد		عدد الغرف			متوسط حجم الاسرة	متوسط عدد الافراد في الحجرة
	حضر		ريف		جملة											
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	العدد	%	%	العدد	%	العدد	%	%	فرد	فرد/حجرة
البحر الاحمر	٧٦٧٥٠	٨٥ر٥	١٢٩٧٤	١٤ر٥	٨٩٧٢٤	١٠٠	١٧٧٠٣	١٧ر٧	١٨ر	٨٥٤٨٠	١٨ر	٥٤٧٨٩	١٧ر٣	١٧ر	٤ر٨	١ر٦
الوادى الجديد	٥٠٤٢١	٤٤ر٥	٦٣٩٨٤	٥٥ر٥	١١٣٤٠٥	١٠٠	١٧٧٥١	١٧ر٨	١٨ر	١١٠٧٤٢	٢٣ر	٧٤٩٩١	٢٣ر٦	٢٣ر	٦ر٢	١ر٥
مطروح	٨١٩٣٧	٥٠ر٨	٧٩٢٢٦	٤٩ر٢	١٦١١٦٣	١٠٠	٢٧٠٠١	٣٧ر٠	٢٨ر	١٥٨١٤١	٣٣ر	٨٩٦٣١	٢٨ر٣	٢٧ر	٥ر٩	١ر٨
شمال سيناء	١٠٥٢٧٥	٦١ر٦	٦٥٥٦٠	٣٨ر٤	١٧٠٨٣٥	١٠٠	٣١٧٧٠	٣١ر٨	٣٣ر	١٦٩١٢٨	٣٥ر	٨٣٤٣٠	٣٦ر٣	٢٦ر	٥ر٣	٢ر٠
جنوب سيناء	١١٤٢٣	٣٩ر٥	١٧٥٠٦	٦٠ر٥	٢٨٩٢٩	١٠٠	٥٧٠١	٥ر٧	٠٦ر	٢٥٠٨٩	٠٥ر	١٤٢٥١	٤ر٥	٠٤ر	٤ر٤	١ر٨
اجمالى محافظات الحدود	٣٢٥٨٠٦	٥٧ر٨	٢٣٨٢٥٠	٤٢ر٢	٥٦٤٠٥٦	١٠٠	٩٩٩٣٦	١٠٠	١٠٣ر١	٥٤٨٥٨٠	١٤ر١	٣١٧٠٩٢	١٠٠	٩٧ر	٥ر٥	١ر٧
اجمالى الجمهورية	٢١٢١٥٥٠٤	٤٤ر٠	٢٧٠٣٨٧٣٤	٥٦ر٠	٤٨٢٥٤٢٣٨	١٠٠	٩٧١٨٦٦٣	١٠٠	١٠٠	٤٨٠٤٣١٧٥	١٠٠	٣٢٦٥١٣٢١	١٠٠	١٠٠	٤ر٩	١ر٥

(١) بدون نزلاء المساكن العامة

المصدر:

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى ٥٢-١٩٩٠ - جمهورية مصر العربية - يونيو ١٩٩١

جدول رقم (٢)

توزيع المبانى حسب النوع فى حضر وريف محافظات الحدود حسب تعداد ١٩٨٦

المحافظات	حضر ريف	مبانى عادية		مبانى عمل		مبانى جوازية		اخرى		الاجمالى		نسبة اجمالى المحافظات الى الاجمالى العام
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	٪
البحر الاحمر	حضر	١٧٧٩٣	٧٥ر٠	١٦١٩	٦ر٨	١٢٣٦	٥ر٢	٣٠٧٨	١٣ر٠	٢٣٧٢٦	١٠٠	
	ريف	٢٨٤٠	٦٧ر١	٤٣٢	١٠ر٢	٢٧٧	٦ر٥	٦٨٥	١٦ر٢	٤٣٣٤	١٠٠	
	جملة	٢٠٦٣٣	٧٣ر٨	٢٠٥١	٧ر٣	١٥١٣	٥ر٤	٣٧٦٣	١٣ر٥	٢٧٩٦٠	١٠٠	٢١ر١
الوادى الجديد	حضر	٧٢٧٢	٧٥ر٠	٨٤٠	٨ر٧	٢٥٠	٢ر٦	١٣٢٧	١٣ر٧	٩٦٨٩	١٠٠	
	ريف	١٣١٧٢	٨٧ر٠	١٢٤٨	٨ر٣	٥٤	٤ر	٦٥٠	٤ر٣	١٥١٢٤	١٠٠	
	جملة	٢٠٤٤٤	٨٢ر٤	٢٠٨٨	٨ر٤	٣٠٤	١ر٢	١٩٧٧	٨ر٠	٢٤٨١٣	١٠٠	١٨ر٨
مطروح	حضر	١٦٠٢٦	٧٦ر٥	٢٤٥٤	١١ر٧	٤٦	٢ر	٢٤٢٨	١١ر٦	٢٠٩٦٤	١٠٠	
	ريف	١٠٤٩٥	٧٣ر٢	٢٢٨٩	١٦ر٠	٧٨٣	٥ر٥	٧٦٦	٥ر٣	١٤٣٣٣	١٠٠	
	جملة	٢٦٥٣١	٧٥ر٢	٤٧٤٣	١٢ر٤	٨٢٩	٢ر٣	٣١٩٤	٩ر٠	٣٥٢٩٧	١٠٠	٢٦ر٧
شمال سيناء	حضر	١٥٢١٢	٦٨ر٨	٢٠٣٧	٩ر٢	٣٠٠٦	١٣ر٦	١٨٦٣	٨ر٤	٢٢١١٨	١٠٠	
	ريف	٤٥٨٠	٣٢ر٢	٩٧٩	٦ر٩	٨٠٨٤	٥٦ر٨	٥٩٠	٤ر١	١٤٢٣٣	١٠٠	
	جملة	١٩٧٩٢	٥٤ر٥	٣٠١٦	٨ر٣	١١٠٩٠	٣٠ر٥	٢٤٥٣	٦ر٧	٣٦٣٥١	١٠٠	٢٧ر٥
جنوب سيناء	حضر	١٩٥١	٥٨ر٨	٣٧٤	١١ر٢	٣٩٤	١١ر٨	٦١٦	١٨ر٥	٣٣٣٥	١٠٠	
	ريف	١٩٨٠	٤٤ر٣	٢٥٦	٥ر٧	٢٠٤٢	٤٥ر٧	١٩٢	٤ر٣	٤٤٧٠	١٠٠	
	جملة	٣٩٣١	٥٠ر٣	٦٣٠	٨ر١	٢٤٣٦	٣١ر٢	٨٠٨	١٠ر٤	٧٨٠٥	١٠٠	٥ر٩
الاجمالى	حضر	٥٨٢٦٤	٧٣ر٠	٧٣٢٤	٩ر٢	٤٩٣٢	٦ر٢	٩٣١٢	١١ر٦	٧٩٨٣٢	١٠٠	
	ريف	٣٣٠٦٧	١٣ر١	٥٢٠٤	٩ر٩	١١٢٤٠	٢١ر٥	٢٨٨٣	٥ر٥	٥٢٣٩٤	١٠٠	
	جملة	٩١٣٣	٦٩ر١	١٢٥٢٨	٩ر٥	١٦١٧١	١٢ر٢	١٢١٩٥	٩ر٢	١٣٢٢٢٦	١٠٠	١٠٠

المرجع :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، النتائج الاولية ـ مجموعة مجلدات محافظات الحدود.

يتشابه وضع المبانى فى المناطق الحضرية فى محافظة الوادى الجديد مع وضعها فى محافظة البحر الاحمر حيث تبلغ نسبة المبانى العادية ٧٥٪ من اجمالى مبانى المحافظة. ولكن يختلف الوضع فى ريف هذه المحافظة عن سابقتها من حيث ارتفاع نسبة المبانى العادية الى ٨٧٪ فى حين تنخفض نسبة المبانى المخصصة للعمل والجوازية والاخرى تصل الى ١٣٪ فقط من اجمالى المبانى الريفية .

وتأخذ محافظة مطروح وضعا وسيطا بين كل من محافظتى البحر الاحمر والوادى الجديد حيث تبلغ نسبة المبانى العادية فى المناطق الحضرية حوالى ٧٦ر٥٪ فى حين تبلغ نسبة المبانى المخصصة للعمل والجوازية والاخرى ٢٣ر٥٪ فقط من اجمالى المبانى . كما تبلغ نسبة المبانى العادية فى ريف المحافظة ٧٣ر٢٪ فى حين تبلغ نسبة المبانى المخصصة للعمل والجوازية والاخرى ٢٦ر٨ ٪ من اجمالى المبانى الريفية .

وبمقارنة الوضع فى المحافظات السابقة مع محافظة شمال سيناء يتضح ان نسبة المبانى العادية فى المحافظة بلغت حوالى ٦٨ر٨٪ من اجمالى المبانى الحضرية فى حين تبلغ نسبة المبانى المخصصة للعمل والجوازية والاخرى ٣١ر٢٪ من نفس الاجمالى . وفى المناطق الريفية تنخفض نسبة المبانى العادية انخفاضا كبيرا حيث تبلغ ٣٢ر٢٪ فى حين ترتفع نسبة المبانى المخصصة للعمل والجوازية والاخرى الى ٦١ر٨٪ من اجمالى المبانى فى الريف ومن الملاحظ ان نسبة المبانى الجوازية وحدها فى الريف تبلغ حوالى ٥٧٪ من اجمالى المبانى الريفية .

ولايختلف الوضع كثيرا فى محافظة جنوب سيناء عنه فى الشمال اذ تبلغ نسبة المبانى العادية فى حضر المحافظة ٥٨ر٨٪ بينما تبلغ نسبة المبانى المخصصة للعمل والجوازية والاخرى ٤١ر٢٪ . ويعتبر الوضع فى ريف المحافظة اسوأ منه فى الحضر حيث تبلغ نسبة المبانى العادية ٤٤ر٣٪ فى حين تبلغ نسبة المبانى المخصصة للعمل والجوازية والاخرى ٥٥ر٧٪ منها ٤٥ر٧٪ مبانى جوازية.

يتضح من الجدول رقم (٢) ان عدد المبانى العادية فى محافظات الحدود الخمس (حضر وريف) بلغت (٩١٣٣) مبنى بنسبة قدرها (١ر٦٩٪ من اجمالى المبانى فى هذه المحافظات وفى حين بلغت نسبة المبانى العادية ٧٣٪ من اجمالى المبانى فى حضر هذه المحافظات بلغت هذه النسبة (١ر٦٣٪ من اجمالى المبانى فى ريفها ـ كما تبلغ نسبة المبانى المخصصة للعمل والجوازية والاخرى ٢٧٪ و ٩ر٣٦٪ فى حضر وريف هذه المحافظات على الترتيب .

ويتكون هيكل المبانى العادية فى مصر من عدة اشكال مختلفة ، فقد تكون فى شكل عمارة او منزلا او فيلا او بيتا ريفيا ، ولاتختلف هذه الاشكال عنها فى محافظات الحدود الخمس (انظر الجدول رقم ٣) فقد بلغت نسبة العمارات والمنازل والفيلات والبيوت الريفية ٢ر٦ ٪ ، ٨ر٤٨٪ ، ٩ر٪ ، (ر٤٤ على الترتيب فى المناطق الحضرية فى حين بلغت هذه النسب ٦ر٪ و ٧ر١٤٪ و ٥ر٪ و (ر٨٤٪ على الترتيب فى المناطق الريفية . ومن الملاحظ وجود (ر٤٤٪ من المبانى العادية بيوتا ريفية فى المناطق الحضرية فى حين بلغت نسبة المنازل ٧ر١٤٪ فى المناطق الريفية من اجمالى المبانى العادية بها . كما يتضح من الجدول رقم (٣) ايضا الاتى :

تعتبر محافظة البحر الاحمر افضل حالا من المحافظات الحدودية الاخرى من حيث هيكل توزيع المبانى العادية الى عمارات ومنازل وفيلات وبيوت ريفية . فهى المحافظة الوحيدة التى بها مايقرب من ٣ر٩١٪ من اجمالى المبانى العادية منازل فى المناطق الحضرية ولايوجد فى هذه المناطق سوى ٢ر٦٪ من البيوت الريفية .

تبلغ نسبة المنازل فى المناطق الحضرية بمحافظة الوادى الجديد (ر٣٪ فقط من اجمالى عدد المبانى العادية فى حين تبلغ نسبة المنازل الريفية فيها ٩٠٪ تقريبا من هذا الاجمالى .

تعتبر محافظة مطروح افضل حظا من محافظتى شمال وجنوب سيناء من حيث استحوازها على منازل ضمن هيكل توزيع مبانيها العادية . فقد بلغت نسبة المنازل فى حضر محافظة مطروح حوالى ١ر٤٥٪ من اجمالى المبانى العادية فى حين بلغت نسبة البيوت الريفية ٨ر٤٦٪ من هذا الاجمالى.

وفى محافظة شمال سيناء بلغت نسبة المنازل فى المناطق الحضرية ٨ر٢٦٪ فى حين بلغت نسبة البيوت الريفية فيها ٧ر٦٤٪ من اجمالى المبانى العادية . ومن الملاحظ فى هذه المحافظة ارتفاع عدد العمارات فى هيكل توزيع المبانى العادية حيث بلغت نسبتها حوالى ٣ر٨٪ من اجمالى عدد المبانى العادية بالمحافظة.

ولايختلف الوضع كثيرا فى محافظة جنوب سيناء من حيث انخفاض نسبة المنازل فى المناطق الحضرية وارتفاع نسبة البيوت الريفية فى هذه المناطق ١ر٣٣٪ ، ٣ر٣٨٪ على الترتيب من اجمالى عدد المبانى العادية (انظر الجدول رقم ٣) . وفى نفس الوقت ترتفع نسبة العمارات الى حوالى ٧ر١٦٪ من اجمالى المبانى العادية فى هذه المحافظة.

يمكن القول بصفة عامة من استقراء الجدول رقم (٣) ان نسبة البيوت الريفية مرتفعة بشكل ملحوظ من نسبة المنازل والاشكال السكنية الحضرية الاخرى فى محافظات الحدود فيما عدا محافظة البحر الاحمر. كما يمكن القول ايضا انه بالرغم من سيادة الصفة الحضرية لأغلب محافظات الحدود من حيث عدد السكان فى تلك المناطق الا انه يغلب عليها الصفة الريفية من حيث تكوين هيكل المبانى العادية . وقد يكون ذلك مرتبطا بالعادات والتقاليد السائدة وظروف المناخ ، فى هذه المحافظات مما اثر على تطور شكل المبانى بما لايتفق مع المفاهيم الحضرية السائدة ، وقد يكون ذلك مناسبا تماما لمرحلة التطور الاقتصادى والاجتماعى التى تمر بها تلك المحافظات حاليا ، الا ان تدليل ذلك يعتمد على دراسات اجتماعية اعمق واكثر شمولا للوقوف على الاتى:

(١) هل حقا مرحلة النمو الحالية المرتبطة بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية لها اثر على توزيع الهيكل الاسكانى بالشكل الذى اشرنا اليه سابقا ؟

جدول رقم (٣)

توزيع المبانى العادية حسب النوع فى حضر وريف محافظات الحدود) تعداد ١٩٨٦)

المحافظة	حضر ريف	عمارة		منزل		فيلا		بيت ريفى		اجمالى المبانى العادية	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
البحر الاحمر	حضر	٤٢٧	٢ر٤	١٦٣٤٩	٩١ر٣	١٥	١ر	١١٠٢	٦ر٢	١٧٧٩٣	١٠٠
	ريف	١٢	٤ر	٢٠٠٧	٧٠ر٧	٦	٢ر	٨١٥	٢٨ر٧	٢٨٤٠	١٠٠
	جملة	٤٣٩	١ر٢	١٨٢٥٦	٨٨ر٥	٢١	١ر	١٩١٧	٩ر٣	٢٠٦٢٣	١٠٠
الوادى الجديد	حضر	٥٢٧	٧ر٢	٢٢٥	١ر٣	١١	٢ر	٦٥٠٩	٨٩ر٥	٧٢٧٢	١٠٠
	ريف	٢٨	٢ر	٣٩٠	٣ر٠	٣	٠٠	١٢٧٥١	٩٦ر٨	١٣١٧٢	١٠٠
	جملة	٥٥٥	٢ر٧	٦١٥	٣ر٠	١٤	١ر	١٩٢٦٠	٩٤ر٢	٢٠٤٤٤	١٠٠
مطروح	حضر	١٠٦١	٦ر٦	٧٢٣٦	٤٥ر١	٢٣١	١ر٤	٧٥٠٨	٤٦ر٨	١٦٠٣٦	١٠٠
	ريف	١٥٢	١ر٥	١٢٩٥	١٢ر٣	١٢٥	١ر٢	٨٩٢٣	٨٥ر٠	١٠٤٩٥	١٠٠
	جملة	١٢١٣	٤ر٦	٨٥٣١	٣٢ر١	٣٥٦	١ر٤	١٦٤٣١	٦١ر٩	٢٦٥٣١	١٠٠
شمال سيناء	حضر	١٢٦٧	٨ر٣	٤٠٦٩	٢٦ر٨	٣٣	٢ر	٩٨٤٣	٦٤ر٧	١٥٢١٣	١٠٠
	ريف	٧	٢ر	٩٨٨	٢١ر٦	١٦	٣ر	٣٥٦٩	٧٧ر٩	٤٥٨٠	١٠٠
	جملة	١٢٧٤	٦ر٤	٥٠٥٧	٢٥ر٦	٤٩	٢ر	١٣٤١٢	٦٧ر٨	١٩٧٩٢	١٠٠
جنوب سيناء	حضر	٣٢٦	١٦ر٧	٦٤٦	٣٣ر١	٢٣٢	١١ر٩	٧٤٧	٣٨ر٣	١٩٥١	١٠٠
	ريف	١٢	٦ر	١٧٦	٨ر٩	٢٨	١ر٤	١٧٦٤	٨٩ر١	١٩٨٠	١٠٠
	جملة	٣٣٨	٨ر٦	٨٢٢	٢٠ر٩	٢٦٠	٦ر٦	٢٥١١	٦٣ر٩	٣٩٣١	١٠٠
الاجمالى	حضر	٣٦٠٨	٦ر٢	٢٨٤٢٥	٤٨ر٨	٥٢٢	٩ر	٢٥٧٠٩	٤٤ر١	٥٨٢٦٤	١٠٠
	ريف	٢١١	٦ر	٤٨٥٦	١٤ر٧	١٧٨	٥ر	٢٧٨٢٢	٨٤ر١	٣٣٠٦٧	١٠٠
	جملة	٣٨١٩	٤ر٢	٣٣٢٨١	٣٦ر٤	٧٠٠	٨ر	٣٥٣١	٥٨ر٦	٩١٢٣١	١٠٠

المصدر:

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ النتائج الاولية مجموعة المراجع السابقة .

(٢) هل هيكل المبانى هذا ناتجا عن قصور تدخل الحكومة بانشاء مبانى ذات اشكال حضرية بما يتمشى مع حركة التطور المجتمعى فى هذه المحافظات ؟

(٣) هل اشكال البيوت الريفية فى المناطق الحضرية مازالت تلعب دورها الاقتصادى القديم فى المجتمع الجديد ؟ .

٣- توزيع المبانى حسب طريقة البناء (الحضر)

يرجع الاهتمام بطريقة البناء الى عدة اعتبارات تتفوق بعضها على النحو التالى :

- تحديد العمر الافتراضى للمبنى الذى يساعد على وضع خطط الاحلال
- تحديد نوعية الصيانة اللازمة خلال فترة عمرها الافتراضى
- تساعد فى تحديد حجم ودور قطاع التشييد واحتياجاته من مواد البناء اللازم من حديد واسمنت وطوب بانواعه المختلفة ... الخ
- تؤثر طريقة البناء على توزيعات مشروعات البنية الاساسية داخل المناطق المختلفة بل ونوعية الخدمات التى تقدم للسكان فضلا عن تحديد نوعية المرافق العامة وشبكاتها .

ويلقى الجدول رقم (٤)[1] بعض الضوء على هيكل توزيع المبانى حسب طريقة البناء فى محافظات الحدود ومنه يلاحظ ان ٥ر٢٩٪ من مبانى هذه المحافظات بنيت من الطوب النحىء او الطين أو بأى مواد اخرى ، كما ان حوالى ٦ر٣٧٪ منها مبنية باسقف اخرى وتبلغ نسبة المبانى المبنية بمسلح اسقف واعمدة ٣ر١٩٪ ، واسقف مسلحة فقط حوالى ٥ر١١٪ ، فى حين لاتتجاوز نسبة المبانى سابقة التجهيز ١ر٢٪ من اجمالى المبانى.

وتتفاوت النسب السابقة باختلاف المحافظات ، ففى حين ترتفع نسبة المبانى المبنية بمسلح اسقف واعمدة فى محافظتى شمال سيناء والبحر الاحمر الى ٦ر٢٨٪ و ٦ر٢٥٪ على

(١) يختلف عدد المبانى حسب النوع جدول رقم (٢) عن عدد المبانى حسب طريقة البناء جدول رقم (٤) بسبب تجاهل اعداد المبانى الجوازية التى لاتعتبر مبانى بالمعنى المتعارف عليه حيث تستخدم فقط لظروف الاسكان الصعبة التى تواجه بعض الاسر كمأوى انتظارا لتوفر مكان آخر مناسب .

جدول رقم (٤)

توزيع المبانى حسب طريقة البناء فى حضر محافظات الحدود حسب بيانات تعداد ١٩٨٦

المحافظات	طريقة البنـــــــــــاء										الجملة	
	مسلح اسمنت واعمدة		سابق التجهيز		مسلح اسقف		اسقف اخرى		طوب نيء أو طينى		اخرى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
البحر الاحمر	٥٧٤٩	٣٥ر٦	٦١٧	٢ر٧	٢٠٣٧	٩ر٠	٩٨٠٧	٤٣ر٦	١٨١٤	٨ر١	٢٤٦٧	١١ر٠	٢٢٤٩٠	١٠٠
الوادى الجديد	٩٠٩	٩٥٧	-	-	٢٢٣	٢ر٤	١٠٢	١ر١	٧٣٣٥	٧٧ر٩	٨٤٥	٨ر٩	٩٤١٤	١٠٠
مطروح	١٩٦١	٩ر٤	٣٢	٢ر	٤٦٥٨	٢٢ر٣	١٠٠٦١	٤٨ر١	١٠٩٧	٥ر٢	٣١٠٩	١٤ر٨	٢٠٩١٨	١٠٠
شمال سيناء	٥٤٦٠	٢٨ر٦	٤٦٧	٢ر٤	٨٤٩	٤ر٤	٧٨٢٩	٤١ر٠	٣١٥٨	١٦ر٥	١٣٤٩	٧ر١	١٩١١٢	١٠٠
جنوب سيناء	٤٠٥	١٣ر٨	٤٣٥	١٤ر٨	٨٦٧	٢٩ر٥	٣٢٦	١١ر١	٥٧٢	١٩ر٤	٣٣٦	١١ر٤	٢٩٤١	١٠٠
الجملة	١٤٤٨٤	١٩ر٣	١٥٥١	٢ر١	٨٦٣٤	١١ر٥	٢٨١٢٤	٣٧ر٦	١٣٩٧٣	١٨ر٧	٨١٠٦	١٠ر٨	٧٤٨٧٥	١٠٠

المصدر:

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - المصادر السابقة

الترتيب من اجمالى المبانى فى كل منهما ، تنخفض هذه النسبة الى ٧ر٦٪ و٤ر٩٪ فى محافظتى الوادى الجديد ومطروح على الترتيب .

ومن الجدول رقم (٤) يتضح ان محافظة الوادى الجديد لم تستخدم اسلوب المبانى سابقة التجهيز فى حين استخدم هذه النوع من المبانى فى جميع المحافظات الاخرى بنسب متفاوتة وكانت اعلاها فى محافظة جنوب سيناء حيث بلغت نسبتها ٨ر١٤٪ من اجمالى المبانى الموزعة حسب طريقة البناء . وتتدنى نسبة المبانى من هذا النوع الى ٢ر٪ فى محافظة مطروح ولم يتجاوز ٧ر٢٪ و ٤ر٢٪ من اجمالى المبانى فى محافظتى البحر الاحمر وشمال سيناء على التوالى الترتيب .

ويتميز توزيع المبانى حسب طريقة البناء فى اغلب حضر محافظات الحدود بان اكثر من ٦٠٪ منها سقفه غير مسلحة او مبنية بالطوب النيء او الطين او باى وسيلة اخرى ، وتمثل محافظتى الوادى الجديد ومطروح اعلى نسبة من هذا النوع من المبانى حيث تبلغ نسبة المبانى ٩ر٨٧٪ فى الاولى و ١ر٦٨٪ فى الثانية من اجمالى المبانى فى كل منهما . كما تعتبر محافظة جنوب سيناء افضل حالا من باقى محافظات الحدود الاخرى حيث تبلغ نسبة مبانيها الغير مسقوفة بمسلح او مبنية من الطوب النيء او الطين او بمواد اخرى حوالى ٤٢٪ من اجمالى مبانيها العادية فى حين تبلغ نسبة المبانى المبنية بالمسلح اسمنت واعمدة ومسلح اسقف تبلغ ٣ر٤٣٪ من هذا الاجمالى.

٤- هيكل ملكية المبانى

يعتبر القطاع الخاص اكبر مالك للمبانى فى محافظات الحدود الخمس اذ تبلغ نسبة ملكيته حوالى ٨ر٨٢٪ يليه القطاع الحكومى بنسبة ٣ر١١٪ ثم القطاع العام بنسبة ٥٪ من اجمالى المبانى الموزعة حسب الملكية . ويشير الجدول رقم (٥) الى ان الملكيات الاخرى لاتشكل سوى ٩ر٪ من اجمالى المبانى . وهذا التوزيع يتمشى مع منطق الامور فى مثل تلك المجتمعات ولاسيما اذا علمنا ان نسبة البيوت الريفية فى حضر هذه المحافظات الخمس تبلغ حوالى ١ر٤٤٪ من اجمالى المبانى العادية (كما جاء من قبل بالجدول رقم (٣)) اذ من المعروف انه عادة ماتكون المبانى ملك الافراد فى تلك المناطق.

جدول رقم (٥)

عدد المبانى وهيكلها حسب نوع الملكية فى حضر محافظات الحدود حسب بيانات تعداد ١٩٨٦

نوع الملكية / المحافظات	حكومي		عام		خاص		اخرى		الجملة	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
البحر الاحمر	٢٨٠٦	١٣	٢٧٢١	١٢ر٦	١٥٠٨١	٧٢ر٠	٥١٣	٢ر٤	٢١٥٢١	١٠٠
الوادى الجديد	١٠٨٢	١١ر٢	٢٥٢	٢ر٦	٨٣٣٠	٨٦ر٠	٢٥	٣ر	٢٦٨٩	١٠٠
مطروح	١٦٥٦	٧ر٩	٣٢٧	١ر٦	١٨٩٦٦	٩٠ر٥	١٥	٣ر	٢٠٩٦٤	١٠٠
شمال سيناء	١٧٣٧	٧ر٩	٢٩	١ر	٢٠٢٦٢	٩١ر٦	٩٠	٤ر	٢٢١١٨	١٠٠
جنوب سيناء	١٤٨٢	٤٤ر٤	٥٤١	١٦ر٢	١٢٣٨	٣٧ر١	٧٤	٢ر٢	٣٣٣٥	١٠٠
الجملة	٨٧٦٣	١١ر٣	٣٨٧٠	٥ر٠	٦٤٢٧٧	٨٢ر٨	٧١٧	٩ر	٧٧٦٢٧	١٠٠

المصدر:

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، (المصدر السابق) .

ويختلف توزيع المبانى حسب الملكيات باختلاف ظروف تطور كل محافظة من هذه المحافظات اذ تعتبر الحكومة اكبر مالك للمبانى فى محافظة جنوب سيناء حيث تبلغ نسبة ملكيتها ٤٤ر٤٪ من اجمالى المبانى المقامة بالمحافظة . وتأتى محافظة البحر الاحمر فى المرتبة الثانية من حيث ملكية الحكومة للمبانى اذ تبلغ هذه النسبة ١٣٪ من اجمالى المبانى المقامة بها ؛ وتعتبر محافظتى مطروح وشمال سيناء اقل محافظتين من محافظات الحدود تمتلك الحكومة بها مبانى . وكما اهتمت الدولة بانشاء مبانى فى كل من محافظتى البحر الاحمر وجنوب سيناء . اهتم القطاع العام بذلك ايضا فقد بلغت نسبة المبانى التى يمتلكها حوالى ٦ر١٢٪ و ٢ر١٦٪ فى كل منهما على الترتيب . وفى نفس الوقت لايمتلك هذا القطاع سوى ٦ر٪ ، ٦ر١٪ ، ١ر٪ من اجمالى المبانى فى كل من محافظات الوادى الجديد ومطروح وشمال سنياء على الترتيب .

ومن المرجح ان زيادة النشاط الحكومى والقطاع العام فى امتلاك المبانى فى كل من محافظتى البحر الاحمر وجنوب سيناء يرجع الى عدة اسباب من اهمها : ان الدولة ارادت تعويض التجاهل الذى استمر طويلا لكل منهما . ولذلك اسرعت الحكومة باقامة العديد من المبانى وبالذات بعد ان قامت وزارة التعمير بانشاء جهاء للتعمير خاص لكل منهما . وبالاضافة لما سبق فان كل من محافظتى البحر الاحمر وجنوب سيناء يتمتع بميزات نسبية قد لاتتوافر فى غيرها من محافظات الحدود الاخرى ، فكل منهما يتميز بموقعه على البحر الاحمر او خليج العقبة وخليج السويس وقد اضافت الطبيعة لكل منهما كذلك امكانيات سياحية واسعة فضلا عن تمتعها بامكانيات بترولية ومعدنية كبيرة . ادى ذلك الى زيادة فاعلية نشاط القطاع العام فى اقامة المبانى لاغراض السكن او العمل لموظفية وعماله فى كل منهما ولاشك ان ذلك ايضا زاد فى الفترة الاخيرة من فعالية القطاع الخاص بهما .

وان كانت للحكومة والقطاع العام دور واضح فى بعض المحافظات الا ان للقطاع الخاص دور بارز فى كل المحافظات . فقد لعب القطاع الخاص دورا متميزا فى سد بعض

العجز الناتج عن عدم تدخل الحكومة او القطاع العام فى اقامة المبانى فى محافظات الحدود[١] ولذلك يتضح من الجدول رقم (٥) انه فى المحافظات التى يبرز فيها دور القطاع الخاص، ينخفض دور القطاع الحكومى والعام والعكس صحيح ، فعلى سبيل المثال فى حين تبلغ نسبة مبانى القطاع الخاص ٨٦٪ ز ٦ر٩٠٪ و ٦ر٩١٪ من اجمالى المبانى فى محافظات الوادى الجديد ومطروح وشمال سيناء على الترتيب تنخفض هذه النسبة الى ١ر٣٧٪ و ٧٢٪ فى محافظتى جنوب سيناء والبحر الاحمر.

وقد يرجع ارتفاع نسبة المبانى التى اقامها القطاع الخاص فى محافظتى مطروح وشمال سيناء الى سياسة الدولة فى توزيع الاراضى فى الساحل الشمالى (غربا وشرقا) على المواطنين لاقامة المبانى سواء كانت للسكن المستديم او للسياحة بهدف اعادة توزيع السكان واقتحام الصحراء ولانشاء مجتمعات عمرانية جديدة قادرة على استيعاب الزيادة السكانية الجديدة .

ولقد تداركت الحكومة الاوضاع الاسكانية فى محافظة الوادى الجديد فعملت على انشاء العديد من الوحدات السكنية لحل مشكلة الاسكان وتوفير المسكن الملائم للعاملين بالقصرى والمدن من خارج الوادى الجديد او لايواء الطلبة والطالبات الوافدين على مدن المحافظة[١]

---

(١) ان مواجهة مشكلة الاسكان بشكل حاسم سوف يقع اساسا على عاتق القطاع الخاص ، انظر رئاسة الجمهورية المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية الكتاب رقم ١٩٦ من مطبوعات المجالس ، الدورة السادسة سبتمبر ١٩٨٥ يونيو ١٩٨٦ ص ٢٣ـ٤٦.

٥- استخدامات الوحدات السكنية

صنف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء استخدامات الوحدات السكنية الى وحدات للسكن أو للعمل والسكن أو مساكن عامة فضلا عن وحدات سكنية لم تستخدم بعد. ولايقتصر هذا التصنيف على الوحدات السكنية الحضرية فقط ولكن ايضا ينطبق على الوحدات السكنية الريفية.

ويتضح من الجدول رقم (٦) ان حوالى ٧٤٪ من اجمالى الوحدات السكنية الحضرية والريفية فى محافظات الحدود الخمس مخصصة للسكن فى حين ان الوحدات الخالية تبلغ حوالى ٧ر٢٠٪ والباقي وقدرة حوالى ٣ر٥٪ مخصص للعمل او للسكن والعمل أو مساكن عامة . ويشير نفس الجدول ايضا ان المناطق الريفية اكثر تخصصا لوحداتها للسكن حيث تبلغ النسبة المخصصة من الوحدات السكنية لهذا الغرض ٨ر٨٠٪ ، فى حين تبلغ هذه النسبة فى المناطق الحضرية ٤ر٧٠٪ من اجمالى الوحدات السكنية الحضرية فى المحافظات الخمس.

ومايلفت النظر حقا ان حوالى ٥ر٢٢٪ من الوحدات السكنية الحضرية ٣ر١٧٪ من الوحدات الريفية خالية بدون استخدام. وان كان هناك تبرير او تفسير لوجود وحدات سكنية حضرية خالية بسبب الرغبة فى المضاربة بالاسعار مستقبلا او بسبب الهجرة الى خارج البلاد أو بسبب حجز الاسر لوحدات لمقابلة احتياجات الابناء مستقبلا . الخ ، الا انه لايوجد لدينا مبرر واضح لوجود وحدات سكنية خالية وبنسبة كبيرة فى المناطق الريفية حيث تختلف الظروف الاجتماعية عنها فى الحضر. وعموما مايزيد من صعوبة اى تبرير لوجود مساكن خالية ان فرص وجود اراضى متاحة للبناء فى مناطق الحدود ، مازالت قائمة بصورة اكثر مرونة عنها فى مناطق الاستيطان التقليدية ، مما قد يقلل الميل الى التفكير فى حجز وحدات سكنية للمستقبل كما هو الحال فى المناطق الاخرى.

ومن الجدول رقم (٦) يلاحظ ايضا ان استخدامات الوحدات السكنية فى محافظات الحدود كانت حسب بيانات التعداد ١٩٨٦ على النحو التالى :

جدول رقم (٦)

توزيع الوحدات السكنية حسب الاستخدام الحالى بها فى حضر وريف محافظات الحدود حسب بيانات تعداد ١٩٨٦

المحافظات		الاستخدام الحالى للوحدات السكنية										الجملة	
		السكن		للعمل		للسكن والعمل		مسكن عام		خالية			
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
البحر الاحمر	حضر	١٦١٧٨	٦٨ر٠	٤٠٧	١ر٧	٧١	٣ر	٢٩٤٩	١٢ر٤	٤٢٠٠	١٧ر٦	٢٣٨٠٥	١٠٠
	ريف	١٨٧٦	٤٩ر٨	١	٠٠	٤	١ر	١٤١	٣ر٧	١٧٤٥	٤٦ر٣	٣٧٦٧	١٠٠
	جملة	١٨٠٥٤	٦٥ر٥	٤٠٨	٥ر١	٧٥	٣ر	٣٠٩٠	١١ر٢	٥٩٤٥	٢١ر٥	٢٧٥٧٢	١٠٠
الوادى الجديد	حضر	٨٣٥٧	٨٢ر٨	١٢٨	١ر٣	٣٨	٤ر	١٤٣	١ر٤	١٤٣٠	١٤ر١	١٠٠٩٦	١٠٠
	ريف	٨٨٧٩	٧٠ر٠	٣٨	٣ر	٢٢	٢ر	٥٨	٥ر	٣٦٩٠	٢٩ر٠	١٢٦٨٧	١٠٠
	جملة	١٧٢٣٦	٧٥ر٦	١٦٦	٧ر	٦٠	٣ر	٢٠١	٩ر	٥١٢٠	٢٢ر٥	٢٢٧٨٣	١٠٠
مطروح	حضر	١٥٥٤٧	٦٨ر٩	١٣١	٦ر	٢٥	١ر	٣٦٣	١ر٦	٦٥٠٨	٢٨ر٨	٢٢٥٧٤	١٠٠
	ريف	١٠١٧٠	٨٨ر٨	١٣٣	١ر٢	١٢	١ر	٩٧	٨ر	١٠٤٢	٩ر١	١١٤٥٤	١٠٠
	جملة	٢٥٧١٧	٧٥ر٥	٢٦٤	٨ر	٣٧	١ر	٤٦٠	١ر٤	٧٥٥٠	٢٢ر٢	٣٤٠٢٨	١٠٠
شمال سيناء	حضر	١٨٢٦٢	٧٣ر٦	٢١٩	٨ر	٧٥	٣ر	٢٩٦	١ر٢	٥٩٧٢	٢٤ر١	٢٤٨٢٤	١٠٠
	ريف	١١٨٥٧	٩٢ر٧	١٤٠	١ر١	٢٣	٢ر	٢٦	٢ر	٧٤١	٥ر٨	١٢٧٨٧	١٠٠
	جملة	٣٠١١٩	٨٠ر١	٣٥٩	١ر٠	٩٨	٣ر	٣٢٢	٨ر	٦٧١٣	١٧ر٨	٣٧٦١١	١٠٠
جنوب سيناء	حضر	٢٢٢٥	٤٦ر٦	١٨١	٣ر٨	١٢٤	٢ر٦	٩٩٠	٢٠ر٨	١٢٤٨	٢٦ر٢	٤٧٦٨	١٠٠
	ريف	٣٤١٣	٨٣ر١	١٠٠	٢ر٤	٢٣	٦ر	٢٨	٧ر	٥٤٢	١٣ر٢	٤١٠٦	١٠٠
	جملة	٥٦٣٨	٦٣ر٥	٢٨١	٣ر٢	١٤٧	١ر٦	١٠١٨	١١ر٥	١٧٩٠	٢٠ر٢	٨٨٧٤	١٠٠
الجملة	حضر	٦٠٥٦٩	٧٠ر٤	١٠٦٦	١ر٢	٣٣٢	٤ر	٤٧٤١	٥ر٥	١٩٣٥٨	٢٢ر٥	٨٦٠٦٧	١٠٠
	ريف	٣٦١٩٥	٨٠ر٨	٤١٢	٩ر	٨٤	٢ر	٣٥٠	٨ر	٧٧٦٠	١٧ر٣	٤٤٨٠١	١٠٠
	جملة	٩٦٧٦٤	٧٤ر٠	١٤٧٨	١ر١	٤١٧	٣ر	٥٠٩١	٣ر٩	٢٧٠١٨	٢٠ر٧	١٣٠٨٦٨	١٠٠

المرجع :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (المرجع السابق) .

يبلغ اجمالى الوحدات السكنية فى حضر محافظة البحر الاحمر ٢٣٨٠٥ وحدة منها ٦٨٪ مخصص للسكن و٤ر١٢٪ مساكن عامة فى حين تبلغ نسبة المساكن الخالية ٦ر١٧٪ . كما تبلغ نسبة الوحدات السكنية المخصصة للعمل وللسكن والعمل ٠ر٢٪ من اجمالى الوحدات السكنية.

ويختلف الوضع فى ريف محافظة البحر الاحمر حيث تبلغ الوحدات السكنية المخصصة للسكن ٨ر٤٩٪ ونسبة المساكن الخالية ٣ر٤٦٪ من اجمالى الوحدات السكنية الريفية. كما انه لاتمثل الوحدات المخصصة للعمل وللعمل والسكن والمساكن العامة سوى ٨ر٣٪ من اجمالى الوحدات السكنية الريفية التى بلغت ٣٧٦٧ وحدة حسب تعداد ١٩٨٦ . وبصفة عامة تبلغ الوحدات السكنية فى حضر وريف محافظة البحر الاحمر ٢٧٥٧٣ وحدة موزعة بين وحدات مخصصة للسكن نسبتها ٥ر٦٥٪ بينما تبلغ نسبة المساكن الخالية ٥ر٢١٪ والوحدات المخصصة للعمل وللعمل والسكن وللسكن العام حوالى ١٣٪ من هذا الاجمالى.

يبلغ عدد الوحدات السكنية فى حضر وريف محافظة الوادى الجديد ٢٢٧٨٣ وحدة سكنية منها ١٠٠٩٦ وحدة فى المناطق الحضرية و ١٢٦٨٧ فى المناطق الريفية . وتبلغ نسبة الوحدات المخصصة للسكن فى حضر المحافظة ٨ر٨٢٪ والوحدات الخالية ١ر١٤٪ فى حين تبلغ نسبة الوحدات المخصصة للعمل وللسكن والعمل والمساكن العامة ١ر٣٪ من اجمالى الوحدات السكنية.

وفى حين تبلغ نسبة الوحدات السكنية المخصصة للسكن فى ريف محافظة الوادى الجديد والوحدات الخالية ٧٠٪ و ٢٩٪ من اجمالى الوحدات السكنية على الترتيب يلاحظ ان ١٪ فقط منها مخصص للعمل والعمل والسكن ومساكن عامة.

وفى محافظة مطروح يبلغ اجمالى عدد الوحدات السكنية فى الحضر والريف ٣٤٠٢٨ وحدة سكنية منها ٣٢٥٧٤ وحدة فى المناطق الحضرية و ١١٤٥٤ وحدة فى المناطق الريفية . تتسم الوحدات موزعة بين عدة استخدامات ، فقد خصص ٩ر٦٨٪ من الوحدات فى الحضر للسكن بينما بلغت نسبة الوحدات الخالية ٨ر٢٨٪ فى حين لاتزيد نسبة الوحدات المخصصة للعمل وللعمل والسكن والمساكن العامة عن ٣ر٢٪ من اجمالى الوحدات .

وترتفع نسبة الوحدات المخصصة للسكن فى المناطق الريفية عنها فى الحضر اذ تبلغ نسبتها ٨ر٨٨٪ والمساكن الخالية ١ر٩٪ والمخصصة للعمل وللعمل والسكن والمساكن العامة ١ر٢٪ من اجمالى عدد المساكن فى المناطق الريفية .

يبلغ اجمالى عدد الوحدات السكنية فى حضر وريف محافظة شمال سيناء ٣٧٦١١ وحدة سكنية منها ٢٤٨٢٤ وحدة فى المناطق الحضرية و١٢٧٨٧ فى المناطق الريفية وتبلغ نسبة الوحدات المخصصة للسكن فى حضر المحافظة ٦ر٧٣٪والوحدات الخالية ١ر٢٤٪ وللمنافع الاخرى ٣ر٢٪ من اجمالى الوحدات السكنية فى الحضر.

ويمتاز ريف محافظة شمال سيناء عن المحافظات الاخرى بارتفاع نسبة الوحدات السكنية المخصصة للسكن حيث تبلغ نسبتها ٧ر٩٢٪ فى حين ينخفض نسبة الوحدات الخالية الى ٨ر٥٪ من اجمالى الوحدات السكنية الريفية .

يختلف الوضع كثيرا فى جنوب سيناء عنها فى الشمال اذ تبلغ نسبة الوحدات المخصصة للسكن فى المناطق الحضرية ٦ر٤٦٪ وترتفع نسبة الوحدات الخالية لتبلغ ٢ر٢٦٪ من اجمالى الوحدات السكنية.

ويعتبر ريف المحافظة افضل حالا من حضرها اذ تصل نسبة الوحدات السكنية المخصصة للسكن ١ر٨٪ والوحدات الخالية ٢ر١٣٪ من اجمالى الوحدات السكنية.

ثانيا : المرافق المكملة للمسكن بمحافظات الحدود:

يكتمل المسكن ويصبح قابلا للمعيشة بتوصيل وتوفير المياه النقية له بصورة دائمة ومنتظمة. كما يعنى توصيل تلك الخدمة الارتفاع بمستوى معيشة السكان ورفع المستوى البيئى للمسكن اذ يعتبر ذلك شرطا لجودته وملاءمته للحياة. فتوفير المياه النقية على سبيل المثال يؤدى الى الوقاية من الامراض والحفاظ على مستوى صحى افضل للافراد.

وتعتبر الكهرباء من اهم مصادر الطاقة وتوفير هذا المصدر يعتبر من اهم عوامل نجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بل تعتبر ايضا احد مقاييس التنمية فى المجتمعات وبالاضافة الى ما تلعبه الكهرباء من دور رئيسى لتنمية القطاعات الاقتصادية فى محافظات الحدود فان تلك المناطق فى حاجة ماسة لانارة المساكن وادارة مشروعات الخدمات الاخرى . ولا جدال فى ان توفير الكهرباء يؤدى الى تحسين مستوى الحياة ويعطى الفرصة لسكان محافظات الحدود البعيدة عن الكتلة العمرانية الاساسية فى مصر الاطلاع على الثقافات الخارجية عن طريق وسائل الاتصال من اذاعة وتليفزيون والتى لاتعمل غالبا الا فى ظل توافر الطاقة الكهربائية .

ب- المياه

تبلغ نسبة الاسر التى تتمتع بتوصيل المياه الى مساكنها ٧ر٦٩٪ من اجمالى عدد الاسر فى محافظات الحدود وتختلف هذه النسبة بين الحضر والريف ، فبينما تبلغ نسبة الاسر التى تصل المياه الى منازلها فى حضر محافظات الحدود ٥ر٨٩٪ من اجمالى عدد الاسر الحضرية تبلغ هذه النسبة ٨ر٣٩٪ من اجمالى عدد الاسر فى الريف (انظر جدول رقم ٧) .

ومن الجدول رقم ٨) يلاحظ انخفاض نسبة الاسر التى تصل المياه الى مساكنها فى محافظات الحدود عند مقارنتها بمثيلتها على مستوى الجمهورية . فقد بلغ نسبة الاسر الحضرية التى تصل المياه اليها على مستوى الجمهورية ٤ر٩٢٪ و ٥٣٪ من اجمالى الاسر الموجودة بالمناطق الحضرية والريفية على الترتيب فى حين ان تلك النسبة ٥ر٨٩ و ٨ر٣٩ ٪ فى حضر وريف محافظات الحدود على الترتيب كما ذكرنا سابقا.

وهذا لايعني ان الوضع دائما اسوأ فى محافظات الحدود عنها على مستوى الجمهورية ولكن بتحليل البيانات المتعلقة بتمتع الاسر بالمياه النقية فى تلك المحافظات (الجدول رقم ٧) يتضح الاتى :

تبلغ نسبة الاسر التى تتمتع بتوصيل المياه الى منازلها فى حضر محافظة البحر الاحمر ٤ر٩٥٪ من اجمالى الاسر الحضرية فى المحافظة وهى نسبة تعتبر اعلى من المستوى العام للجمهورية بل واعلى من مستوى حضر محافظات الوجه البحرى والذى بلغت نسبته ٧ر٩٢٪ والوجه القبلى الذى بلغت ايضا ٩ر٨٣٪ فى حين انها اقل من مستوى المحافظات الحضرية والتى بلغت ٨ر٦٩٪ من اجمالى اسر تلك المحافظات .

وفى ريف البحر الاحمر بلغ عدد الاسر التى تتمتع بتوصيل المياه الى منازلها ٦ر٦٥٪ من اجمالى عدد الاسر الريفية بالمحافظة وتعتبر هذه النسبة اعلى من المستوى العام للجمهورية ، حيث تبلغ نسبتها ٥٣٪ فقط بل انها اعلى من نسب الاسر فى المناطق الريفية التى تتمتع بهذه الخدمة فى كل من محافظات الوجه البحرى والقبلى التى تبلغ نسبتها ٥ر٦١٪ و ٥ر٤٢٪ على الترتيب .

وتبلغ نسبة عدد الاسر الحضرية التى تتمتع بتوصيل المياه الى مساكنها فى محافظة الوادى الجديد ٨ر٩٧٪ من اجمالى عدد الاسر وهذه النسبة تعتبر اعلى من المستوى العام لسكان المناطق الحضرية على مستوى محافظات الحدود والتى بلغت ٥ر٨٩٪ من اجمالى عدد الاسر بها . كما تعتبر نسبة عدد الاسر التى تتمتع بتوصيل المياه الى مساكنها فى محافظة الوادى الجديد اعلى ايضا من المستوى العام للجمهورية ومن مستوى المحافظات الحضرية على المستوى القومى ، والاسر الحضرية فى محافظات الوجه البحرى والقبلى على السواء والتى بلغت نسبتهم ٤ر٩٢٪ ، ٨ر٩٦٪ و ٧ر٩٢٪ و ٩ر٨٣٪ على الترتيب من اجمالى عدد الاسر الحضرية بكل منهم .

ولاشك ان المناطق الريفية فى محافظة الوادى الجديد اكثر حظا من حيث توصيل المياه الى الاسر اذ تبلغ نسبتها ٤ر٧٧٪ من اجمالى عدد الاسر فى هذه المناطق وتعتبر هذه النسبة ايضا اعلى من المعدل على مستوى الجمهورية ولايدانيها فى ذلك المناطق

الريفية فى محافظات الوجه البحرى التى تبلغ نسبتها ٥ر٦١٪ وفى محافظات الوجه القبلى التى بلغت نسبتها ٥ر٤٤٪ بل انها ايضا اعلى من المستوى العام للجمهورية فيما يتعلق بالمناطق الريفية التى بلغت نسبتها ٥٣٪ فقط.

تعتبر نسبة الاسر التى تتمتع بتوصيل المياه الى مساكنها فى محافظة مطروح اقل من المستوى العام لاجمالى محافظات الحدود حيث بلغت نسبة الاسر التى تتمتع بتوصيل المياه الى مساكنها ٧ر٧٢٪ فى المناطق الحضرية فى حين تبلغ هذه النسبة ٥ر٨٩٪ على مستوى اجمالى المناطق الحضرية فى محافظات الحدود. كما انها اقل من نسبة عدد الاسر التى تتمتع بتوصيل المياه الى مساكنها فى المناطق الحضرية على مستوى الجمهورية والتى بلغت ٤ر٩٢٪ فضلا عن انها اقل من اجمالى المحافظات الحضرية واجمالى المناطق الحضرية فى محافظات الوجه البحرى والقبلى والتى بلغت نسبتها ٨ر٩٦٪ و ٧ر٩٢٪ و ٩ر٨٢٪ على الترتيب .

وتنخفض نسبة عدد الاسر التى تتمتع بتوصيل المياه الى مساكنها فى المناطق الريفية بمحافظة مطروح الى ٥ر٢١ ٪ من اجمالى الاسر الريفية فى المحافظة . ولاتدنى هذه النسبة الا محافظة جنوب سيناء التى تبلغ نسبة الاسر فى المناطق الريفية التى تتمتع بهذه الخدمة ١ر٪ فقط وهى نسبة ضئيلة جدا بمقارنتها بالمحافظات الاخرى .

تعتبر محافظة شمال سيناء اكثر حظا من محافظة مطروح حيث تبلغ نسبة الاسر التى تتمتع بخدمة توصيل المياه النقية الى مساكنها ٩٥٪ من اجمالى الاسر فى المناطق الحضرية بالمحافظة . كما تعتبر اسعد حظا ايضا من حيث توصيل المياه الى الاسر فى المناطق الريفية حيث تبلغ نسبة الاسر التى تتمتع بهذه الخدمة ٥ر٣٥٪ الا انها مازالت اقل من المستوى العام للمناطق الريفية على مستوى الجمهورية ومن اجمالى المناطق الريفية فى محافظات الوجه البحرى والقبلى على السواء.

جدول رقم (٧)

نسبة الاسر التى تتمتع بالمياه النقية والكهرباء

من الشبكات العامة فى محافظات الحدود وعلى مستوى الجمهورية

والمحافظات الحضرية والريفية (حضر وريف) حسب تعداد ١٩٨٦

المحافظات	حضر ريف	نسبة الاسر التى تتمتع بكل المياه والكهرباء	
		المياه	الكهرباء
البحر الاحمر	حضر	٩٥ر٤	٩٤ر٨
	ريف	٦٥ر٦	٦٨ر٨
	جملة	٩٠ر٨	٩٠ر٧
الوادى الجديد	حضر	٩٧ر٨	٩٧ر٥
	ريف	٧٧ر٤	٨٦ر٨
	جملة	٨٧ر٣	٩٢ر٠
مطروح	حضر	٧٢ر٧	٩٢ر٨
	ريف	٢١ر٥	١٧ر٩
	جملة	٥٠ر١	٩٥ر٨
شمال سيناء	حضر	٩٥ر٠	٨٣ر٢
	ريف	٣٥ر٥	٣٠ر٣
	جملة	٧١ر٦	٦٢ر٤
جنوب سيناء	حضر	٨٥ر٥	٩٠ر٧
	ريف	١ر	١٥ر٠
	جملة	٣٢ر١	٤٣ر٣
اجمالى محافظات الحدود	حضر	٨٩ر٥	٩٠ر٨
	ريف	٣٩ر٨	٤٠ر٨
	جملة	٦٩ر٧	٧٠ر٩
اجمالى المحافظات الحضرية	حضر	٩٦ر٨	٩٨ر٤
	جملة	٩٦ر٨	٩٨ر٤
اجمالى محافظات الوجه البحرى	حضر	٩٢ر٧	٩٧ر٢
	ريف	٦١ر٥	٨٠ر٣
	جملة	٧٠ر٩	٨٥ر٤
اجمالى محافظات الوجه القبلى	حضر	٨٣ر٩	٩٤ر٥
	ريف	٤٢ر٥	٧١ر٤
	جملة	٥٦ر٤	٧٩ر٢
اجمالى الجمهورية	حضر	٩٣ر٤	٩٧ر٠
	ريف	٥٣ر٠	٧٦ر١
	جملة	٧٢ر٠	٨٦ر٠

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (التعداد العام ١٩٨٦ ، خصائص السكان والظروف السكنية (نتائج العينة ـ الظروف السكنية) المجلد الاول ـ الجزء الثانى (٥ مجلدات الحدود) جمهورية مصر العربية ١٩٨٩ .

وفى جنوب سيناء يبلغ عدد الاسر التى تتمتع بتوصيل المياه الى مساكنها ٨٥ر٥٪ من اجمالى الاسر فى المناطق الحضرية وهى بلا شك اقل من المستوى العام للجمهورية والمحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى ولكنها اعلى من المتوسط فى حضر محافظات الوجه القبلى . اما عن الوضع فى المناطق الريفية لايمكن مقارنتها باى مستوى من المستويات حيث انه يتدنى جدا فلا يزيد من ١ر٪ من اجمالى الاسر فى هذه المناطق كما ذكر سابقا.

وقد يرجع القصور فى توصيل المياه الى بعض المساكن فى محافظات الحدود وبالمدات المناطق الريفية الى الاتى:

- عدم توفر المياه بالكميات المناسبة
- انتشار السكان على مساحات شاسعة فى المناطق الريفية نتيجة للظروف الاجتماعية للسكان فى هذه المناطق.
- ارتفاع تكلفة توصيل المياه نظرا لبعد المسافات البينية فى مناطق التجمعات السكانية فضلا عن طبيعة الارض من حيث الارتفاع والانخفاض مما يزيد من تكلفة انشاء مثل هذه المشروعات فى الوقت الراهن.

٢- الكهرباء :

تبلغ نسبة الاسر التى تصل الكهرباء الى مساكنها ٧٠ر٩٪ من اجمالى عدد اسر محافظات الحدود منها ٩٠ر٨٪ فى الحضر و ٤٠ر٨٪ فى الريف ، فى حين تبلغ هذه النسبة ٩٧ر٢٪ و ٨٠ر٣٪ من اجمالى عدد الاسر فى حضر وريف محافظات الوجه البحرى على الترتيب . وفى محافظات الوجه القبلى تبلغ نسبة الاسر التى تصلها الكهرباء ٨٥ر٤٪ من اجمالى عدد اسر هذه المحافظات منها ٩٤ر٥٪ فى الحضر و ٧١ر٤٪ فى الريف . وعلى المستوى العام للجمهورية تبلغ نسبة الاسر التى يصلها الكهرباء ٨٦٪ من اجمالى الاسر منها ٦٧٪ فى الحضر و ٧٦ر١٪ فى الريف (انظر جدول رقم ٧) .

من التحليل السابق يتضح ان محافظات الحدود تعتبر حتى الان اقل من المستوى العام للجمهورية وكذلك اقل من مستوى محافظات الوجه البحرى والقبلى، على السواء من ناحية عدد الاسر التى تتمتع بتوصيل الكهرباء الى منازلها.

ومن الجدول رقم (٨) يتضح الاتى:

- تعتبر محافظة الوادى الجديد الاسعد حظا بين محافظات الحدود من حيث عدد الاسر التى تتمتع بتوصيل الكهرباء الى منازلها ، اذ تبلغ نسبة هذه الاسر ٩٢٪ من اجمالى اسر المحافظة وهى بذلك تتفوق على محافظات الوجه البحرى والقبلى بل وحتى على المستوى العام للجمهورية .
- وتتمتع ٥ر٩٧٪ من اجمالى عدد الاسر فى المناطق الحضرية و٨ر٦٨٪ فى المناطق الريفية بتوصيل الكهرباء لها فى حين ان هذه المعدلات لايصل اليها المتوسط العام لمحافظات الوجه البحرى او القبلى ولا على مستوى الجمهورية ولكن يفوقها فى ذلك المحافظات الحضرية التى تبلغ نسبة المتمتعين فيها من الاسر بتوصيل الكهرباء لمنازلهم ٤ر٩٨٪ من اجمالى عدد اسر هذه المحافظات .
- وتأتى محافظة البحر الاحمر فى المركز الثانى من حيث تمتع الاسر بتوصيل الكهرباء لمنازلها حيث تبلغ نسبة هذه الاسر ٧ر٩٠٪ وهى نسبة تعتبر مرتفعة مقارنة بمحافظات الوجه البحرى والقبلى ومستوى الجمهورية ولا ينافسها فى ذلك الا المحافظات الحضرية.
- وتمثل نسبة الاسر التى تتمتع بالكهرباء فى المناطق الحضرية بالمحافظة ٨ر٩٤٪ من اجمالى الاسر فى تلك المناطق . وتعتبر هذه نسبة مرتفعة بالمقارنة بباقى المحافظات الحدودية فيما عدا محافظة الوادى الجديد . وتنخفض نسبة الاسر التى تتمتع بالكهرباء فى المناطق الريفية بالمحافظة حيث تبلغ نسبتها ٨ر٦٨٪ من اجمالى الاسر بها. وهذه النسبة وان كانت مرتفعة عن المتوسط العام لاجمالى عدد الاسر فى المناطق الريفية

بمحافظات الحدود التى تتمتع بالكهرباء والتى تبلغ حوالى ٨ر٤٠٪ الا انها اقل من المستوى العام للجمهورية .

- وتعتبر محافظة مطروح فى الترتيب الثالث من حيث نسبة الاسر التى تتمتع بتوصيل الكهرباء الى منازلها اذ تبلغ هذه النسبة ٨ر٩٥٪ من اجمالى اسر المحافظة . ويختلف التوزيع بين الريف والحضر ، ، ففى حين تبلغ نسبة الاسر التى تتمتع بالكهرباء ٨ر٩٢٪ من اجمالى الاسر الحضرية وهى نسبة اعلى من المستوى العام لمحافظات الحدود ، الا ان نسبة عدد الاسر فى المناطق الريفية تنخفض لتبلغ ٩ر١٧٪ فقط من اجمالى الاسر بالريف ، وهذه نسبة تعتبر منخفضة جدا مقارنة بباقى المناطق فى المحافظات الحدودية فيما عدا جنوب سيناء .

- وان كانت نسبة الاسر فى حضر محافظتى شمال وجنوب سيناء التى تتمتع بتوصيل الكهرباء الى مساكنها والتى تبلغ ٢ر٨٢٪ و ٧ر٩٠٪ من اجمالى الاسر فى الحضر على الترتيب الا ان الاوضاع فى ريف هذه المحافظات لايمكن مقارنتها بمحافظات الحدود الاخرى . ففى شمال سيناء تصل نسبة الاسر الريفية التى تتمتع بالكهرباء ٣ر٣٠٪ وفى الجنوب تصل نسبة هذه الاسر ١٥٪ فقط من اجمالى الاسر الريفية . وهذه نسبة منخفضة جدا مما يدعو الى ضرورة العمل الجدى على تغطية تلك المناطق بالكهرباء ولاسيما ان محافظتى شمال وجنوب سيناء تمثل احد المصادر الكامنة للتنمية فى مصر فضلا عن وقوعها فى منطقة سياسية ساخنة مما يتطلب العناية بسكانها والعمل على رفع مستواهم المعيشى والفكرى وتحقيق الاستقرار الدائم لهم فى مواقع توطنهم .

جدول رقم (٨)

المعدل السنوى للوحدات السكنية المطلوبة وفقا لنتائج تعداد ١٩٨٦ للاسكان الحضرى

بمحافظات الحدود منسوبا المسمسمى اجمالىمسمسمى الجمهوريمسمسمسمة

المحافظة	مقابل اماكن جوازية سنويا لمدة خمس سنوات		مقابل اسر مقيمة فى وحدات مشتركة سنويا لمدة خمس سنوات		مقابل اسر مقيمة * بحجرات مستقلة سنويا		مقابل الاحلال السنوى سنويا		مقابل اسر حديثة سنويا		جملمسمة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
البحر الاحمر	٥١	٤ر	ـ	ـ	١٥٢	٤ر	٣٨١	٤ر	٥٢٢	٤ر	١١٠٦	٤ر
الوادى الجديد	١٤	١ر	ـ	ـ	٩	-	٢٢٧	٢ر	٣١٦	٣ر	٥٦٦	٢ر
مطروح	٣٠	٢ر	ـ	ـ	٧٠	٢ر	٤٣١	٤ر	٥٨٧	٤ر	١١١٨	٤ر
شمال سيناء	٥٩٥	٤٨ر	ـ	ـ	٩	ـ	٤٣٥	٤ر	٥٥٧	٤ر	١٥٩٦	٥ر
جنوب سيناء	٧٣	٦ر	ـ	ـ	٧	ـ	٨٦	١ر	٦٦	١ر	٢٣٢	١ر
اجمالى محافظات الحدود	٧٦٣	٦١ر	ـ	ـ	٢٤٧	٦	١٥٦٠	١٥ر	٢٠٤٨	١٥ر	٤٦١٨	١٦ر
اجمالى الجمهورية	١١٥٨٩	٩٣ر٨	١٠٦٦٧	١٠٠	٣٥٦٧٤	٩٩ر٣	١٠٥٤٠٠	٩٨ر٥	١٣١٨٩٢	٩٨ر٥	٢٩٥٢٢٢	٩٨ر٤
الجملة	١٢٣٥٢	٩٩ر٩	١٠٦٦٧	١٠٠	٣٥٩٢١	٩٩ر٩	١٠٦٩٦٠	١٠٠	١٣٣٩٤٠	١٠٠	٢٩٩٨٤٠	١٠٠

المصدر: وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والاسكان والمرافق ، مرجع سابق

* تستعوض ثلثى الوحدات حتى عام ٢٠٠٠ باعتبار ان الثلث يستفاد به على اساس كل حجرات تشكل وحدة .

ثالثا: الفجوة الاسكانية في محافظات الحدود :

قامت منظمة الامم المتحدة للمأوى Habitat باعداد تقرير عن معدل انشاء الوحدات السكنية فى الحضر لكل١٠٠٠ من السكان فى بعض الدول عن عام ١٩٨٧ ، واتضح منه ان هذا المعدل بلغ ٨ر٢٢ بالنسبة للاسكان الحضرى فى مصر. ويعتبر هذا المعدل مرتفع اذا قيس بمعدل الانشاء فى كل من اوروبا الغربية (٦ر٤) واوروبا الشرقية (٦ر٧) . وان كان معدل انشاء الوحدات السكنية فى الحضر لكل١٠٠٠ من السكان فى مصر مرتفع عن مثيله فى اوروبا الغربية او الشرقية وفى بعض الدول العربية وفى جنوب شرق اسيا(١) الا ان هذا لايعكس حقيقة المشكلة وازمة الاسكان فى مصر وبالذات بالنسبة للاسر الجديدة والاخرى التى تعيش فى مساكن جوازية (مثل العشش والمقابر ومساكن الايواء وغيرها).

ولايمكن تجاهل الجهود المشكورة التى بذلت لمواجهة ازمة الاسكان فى مصر عموما وماتم خلال العشر سنوات الاخيرة من مجهودات لبناء المساكن واحتواء الازمة. فقد بلغ عدد الوحدات السكنية ٧٣١١١٣٩ وحدة سكنية (حضر وريف) فى عام ١٩٧٦ ارتفع عددها الى ١١٣١٤٥٣٨ وحدة فى عام ١٩٨٦ بزيادة قدرها ٤٠٠٣٣٩٩ وحدة بمعدل زيادة سنوى قدره ٤ر٤٪ كما قامت وزارة التعمير - لمواجهة ازمة الاسكان فى مصر - باعداد خطة خمسية لحل مشكلة الاسكان ضمن اطار الخطة العامة للدولة للفترة ٨٨/٨٧ - ٩٢/٩١ كأساس لاستراتيجية خطة الاسكان حتى عام ٢٠٠٠ ومابعدها.

كما اجرت وزارة التعمير عدة دراسات اتضح منها ان احتياجات محافظات الحدود الخمس من الوحدات السكنية فى المناطق الحضرية ٤٦١٨ وحدة سنويا من اجمالى احتياجات الجمهورية البالغة ٢٩٩٨٤٠ وحدة بنسبة ٦ر١٪ من هذا الاجمالى . وتتوزع احتياجات محافظات الحدود المختلفة على النحو التالى : انظر جدول رقم (٨)

- محافظة البحر الاحمر فى حاجة الى ١١٠٦ وحدة بنسبة ٤ر٪ من اجمالى الجمهورية
- محافظة الوادى الجديد فى حاجة الى ٥٦٦ وحدة بنسبة ٢ر٪ من اجمالى الجمهورية
- محافظة مطروح فى حاجة الى ١١١٨ وحدة بنسبة ٤ر٪ من اجمالى الجمهورية

(١) انظر وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والاسكان والمرافق ، الاسكان في مصر يوليو ١٩٨٩ ص ٧٠-٧١

- محافظة شمال سيناء فى حاجة الى ١٥٩٦ وحدة بنسبة ٥ر٪ من اجمالى الجمهورية
- محافظة جنوب سيناء فى حاجة الى ٢٣٢ وحدة بنسبة ١ر٪ من اجمالى الجمهورية

الاجمالى	٤٦١٨	٦ر١٪

وبفرض ثبات معدلات الزيادة السكانية ومعدلات الزواج ومعدلات التشييد والبناء السنوية فانه من المقدر بناء حوالى ٤١٩٨ الف وحدة لتغطية احتياجات سكان مصر ممن السكن حتى سنة ٢٠٠٠ منها حوالى ٦٥ الف وحدة فى محافظات الحدود.

ولتحقيق هذا الهدف حددت وزارة التعمير فى خطتها لمواجهة متطلبات الاسكان ان يتولى القطاع العام بناء ٤٠٪ من اجمالى الوحدات المطلوبة على ان يتولى القطاع الخاص بناء الوحدات الباقية . اما فيما يتعلق بدور وزارة التعمير قد انصب على توفير المساكن منخفضة التكلفة للاسر ذات الدخل المحدود مع تيسير سبل امتلاكها للمحتاجين بعمل تسهيلات فى الدفع .

ومن الجدول رقم (٨) يلاحظ ان العوامل المؤثرة على الطلب على الاسكان فى محافظات الحدود هو احتياجات الاسر الحديثة الذى يبلغ سنويا (مع ثبات العوامل الاخرى) حوالى ٢٠٤٨ وحدة بنسبة ٣ر٤٤٪ من اجمالى الاحتياجات يليها مقابل الاحلال السنوى البالغ حوالى ١٥٦٠ وحدة بنسبة ٨ر٣٣٪ ومقابل اماكن جوازية البالغ عددها ٧٦٣ وحدة بنسبة ٥ر١٦٪ ثم مقابل الاسر المقيمة بحجرات مستقلة وعددها ٢٤٧ وحدة بنسبة ٣ر٥٪ . ويلاحظ ايضا من نفس الجدول ان مقابل الاسر المقيمة فى وحدات مشتركة لايؤثر على الطلب فى هذه المحافظات .

---

(١) المرجع السابق ص ٧٢-٧٤ .

وبالرغم من المجهودات والتقديرات الخاصة بالطلب على المسكن خلال الفترة حتى سنة ٢٠٠٠ الا انه يجب ان تأخذ فى الاعتبار ان العرض سوف يتأثر بالعديد من المتغيرات التى ترتبط بالهيكل الفيزيقى لمكان الاقامة من حيث الحجم ونوع البناء ومساحة المسكن والامكانيات المتاحة لتقديم الخدمات الضرورية من مياه وكهرباء، وفضلا عن ذلك الخصائص التى ترتبط بعادات وقيم مستخدم المسكن حسب موقعه الجغرافى وطبيعة عمله... الخ . ولم تشر التقديرات الى هذه العوامل وهذا يدعو ان يعاد النظر فى التقديرات وفقا للدراسات السكانية والاجتماعية الميدانية وفقا لطبيعة وظروف وتخصص كل محافظة من محافظات الحدود فضلا عن امكانية قطاع التشييد حتى يمكن ان يقترب اكثر من تقديرات الطلب والعرض مع الاحتياجات الفعلية لسكان تلك المحافظات ذات الطبيعة الخاصة.

ومايجب الاشارة اليه انه من التحليلات السابقة يتضح ان غالبية المحافظات تعتمد فى بناء المساكن على الوسائل والاساليب المتبعة فى المحافظات المأهولة تقليديا فى الوادى والدلتا . وهذا يدعو الى البحث عن افضل اسلوب لاستخدام الموارد والمواد البيئية المناسبة للبناء مما يقلل على الاقل نفقات نقل مستلزمات البناء من خارج تلك المحافظات فضلا عن اقامة المبانى بما يتلاءم وطبيعة البيئة المحلية . واذا ما تم ذلك يمكن ان يتحقق الآتى:

- خلق فرص عمل جديدة للسكان فى هذه المحافظات بفتح مجالات انتاج مواد البناء من البيئة.
- خفض تكلفة البناء
- خلق طابع معمارى مميز لكل محافظة من المحافظات
- تقليل العبء على ميزان المدفوعات نظرا لان هناك مكون اجنبى كبير فى قيمة مواد البناء المستخدمة فى اقامة المبانى والمنشآت .

رابعا : البنية الاساسية الاخرى في محافظات الحدود :

١- انتاج واستهلاك المياه النقية

١/١ انتاج المياه واستيرادها في محافظات الحدود :

تمثل القدرة التصميمية لمحطات المياه النقية فى محافظات الحدود حوالى ٣ر١٪ من اجمالى القدرات التصميمية لمحطات المياه على مستوى الجمهورية (جدول رقم ٩).وهذه النسبة تتفق الى حد ما مع نسبة السكان اذا ماقورنت ايضا بمستوى الجمهورية ولكن مايثير الانتباه هو التفاوت الواضح بين تلك المحافظات فى توزيع محطات المياه النقية والذى يعتبر احد الاسباب فى انخفاض نصيب الفرد من المياه سواء بالمقارنة بينها وبين مستوى الجمهورية او بينها وبين بعضها البعض .

ولقد بلغت القدرات التصميمية لمحطات المياه النقية فى محافظات الحدود ٥٠٠٠متر مكعب / ساعة موزعة بنسب ٢٣٪و٨٪و١٦٪ ،١٠٪ فى محافظات البحر الاحمر والوادى الجديد ومطروح وشمال وجنوب سيناء على الترتيب . تلك النسبة تعكس مدى التفاوت فى قدرات محطات المياه الموزعة بين محافظات الحدود، اذ يتضح ان محافظتى الوادى الجديد والبحر الاحمر لديهم حوالى ٦٦٪ من اجمالى القدرات التصميمية لمحطات المياه الموجودة فى محافظات الحدود فى حين لاتمتلك الثلاث محافظات الاخرى مطروح وشمال وجنوب سيناء سوى ٣٤٪ فقط من اجمالى تلك القدرات . ومايثير الانتباه انه بالرغم من عدم وجود فرق كبير فى عدد السكان الموجودين فى محافظتى مطروح والوادى الجديد الا ان الاخيرة اكبر من خمسة امثال الاولى من حيث القدرات التصميمية لمحطات المياه .

ويتضح ايضا من الجدول رقم (٥) ان نسبة القدرات التصميمية التى عملت بهذه تلك المحطات فى محافظات الحدود تبلغ حوالى ٨٢٪ فى المتوسط من اجمالى القدرات فى حين ان هذه النسبة تبلغ حوالى ٨٦ر٧٪ على مستوى الجمهورية . وان دل ذلك على

جدول رقم (٩)

القدرة التصميمية والقدرة التى عملت بها فى المتوسط محطات مياه التنقية التابعة لمجالس المدن
والانتاج الفعلى وكميات المياه المستوردة والمنتجة والمستهلكة بمحافظات الحدود والاهمية النسبية لها مقارنة بمستوى باقى المحافظات
والمستوى العام للجمهورية

(القدرة بالمائة متر مكعب / ساعة
(الانتاج والاستيراد والاستهلاك بالالف متر مكعب)

المحافظات	محطات المياه النقية									المياه المستوردة		المياه المستهلكة		نسبة كمية المياه المستوردة الى المستهلكة
	القدرة التصميمية	%	القدرة التى عملت بها فى المتوسط	%	نسبة القدرة التى عملت بها الى المقدرة التصميمية	%	الانتاج الفعلى	%	%	الكمية	%	الكمية	%	%
البحر الاحمر	١١	٢٢	٨	٣ر	٧٢ر٧	٢ر	١٩ر٥	٢ر	٠٤ر	٩٨٣	٥١ر٧	١٨٦١	١١ر٧	٠٩ر
الوادى الجديد	٢٢	٤٤	٢١	٦ر	٩٥ر٥	٦ر	٥١ر٥	٦ر	٤٦ر	-	-	٩٤٤٨	٥٩ر٣	٤٥ر
مطروح	٤	٨	٣	١ر	٧٥ر٠	١ر	٧ر٣	١ر	٠١ر	٨٦٤	٤٥ر٥	١١٢٢	٧ر١	٠٥ر
شمال سيناء	٨	١٦	٧	٢ر	٨٧ر٥	٢ر	١٧ر١	٢ر	١٦ر	٤٠	٢ر١	٣٣٥٤	٢١ر١	١٦ر
جنوب سيناء	٥	١٠	٢	١ر	٤٠ر٠	١ر	٤ر٩	١ر	٠١ر	١٣	٧ر	١٢٨	٨ر	٠١ر
اجمالى محافظات الحدود	٥٠	١٠٠	٤١	٣ر١	٨٢	١ر٢	١٠٠	١ر٢	٦٨ر	١٩٠٠	١٠٠	١٥٩١٣	١٠٠	٧٦ر
اجمالى محافظات باقى الجمهورية	٣٧٤١	-	٣٢٤٦	٧ر٩٨	٨٦ر٨	٩٨ر٨	-	٢٠٣٢٣٥٣	-	٥٢٣١٣	-	٢٠٨٤٦٦٦	-	٩٩ر٢٤
اجمالى الجمهورية	٣٧٩١	-	٣٢٨٧	١٠٠	٨٦ر٧	١٠٠	-	٢٠٤٦٣٦٦	-	٥٤٢١٣	-	٢١٠٠٥٧٩	-	١٠٠

المصدر:

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .. احصاء خدمات الشئون البلدية عام ١٩٨٥ ديسمبر ١٩٨٨.

شئ فانما يدل على ان هذه المحطات لاتعمل بكفاءتها المطلوبة اما بسبب اعطال فنية أو لاى سبب آخر من الاسباب التى قد تحتاج الى دراسات ميدانية.

ومن الجدول رقم (٩) يتضح ايضا ان الانتاج الفعلى للمياه من محطات التنقية فى محافظات الحدود بلغت ١٤٠١٣ الف متر مكعب / ساعة بنسبة ٦٨ر٪ من اجمالى انتاج الجمهورية ، وهذه النسبة موزعة بنسب ضئيلة على محافظات الحدود . ففى حين تنتج محافظة الوادى الجديد ٤٦ر٪ ومحافظة شمال سيناء ١٦ر٪ من اجمالى انتاج محطات التنقية على مستوى الجمهورية لاتتجاوز ماتنتجة محطات البحر الاحمر ومطروح وجنوب سيناء مجمعة ٠٦ر٪ من هذا الاجمالى .

ويلاحظ ان الانتاج الفعلى للمياه النقية من المحطات داخل المحافظات غير متوازن فمن الجدول رقم (٩) يتضح انه فى حين تنتج محافظتى الوادى الجديد وشمال سيناء حوالى ١ر٩١٪ من اجمالى انتاج المحطات الموجودة بمحافظات الحدود يبلغ انتاج الثلاث محافظات الاخرى مجتمعه ٩ر٨٪ من هذا الاجمالى ونظرا لعدم قدرة المحطات بتلك المحافظات على تغطية احتياجات الاستهلاك المحلى لها اصبحت تملك المحافظات مستوردة للمياه النقية من خارجها فيما عدا محافظة الوادى الجديد. ولقد بلغت نسبة المياه المستوردة الى التى تم انتاجها داخل محافظات الحدود ٨ر٥٢٪ ، ٧٧٪ ، ٢ر١٪ ، ٢ر١٠٪ فى محافظات البحر الاحمر ومطروح وشمال سيناء وجنوب سيناء على الترتيب . ومن ناحية اخرى ، فى حين بلغت نسبة المياه المستوردة الى المستهلكة فى بعض المحافظات المأهولة تقليديا حوالى ٥ر٢٪ تصل تلك النسبة الى ٩ر١١٪ من اجمالى الاستهلاك فى محافظات الحدود.

وقد يرجع تدنى الكمية المنتجة من المياه النقية فى محافظات الحدود الى عدم استغلال القدرات التصميمية المتاحة أو لاسباب عدم توفر المياه الجوفية فى بعض المحافظات بالصورة التى تحقق الاستغلال الامثل لتلك القدرات المتاحة بالمحطات . فمن الملاحظ على سبيل المثال انه لم يستغل سوى ٤٠٪ من القدرات التصميمية لمحطات المياه النقية فى محافظة جنوب سيناء فى حين ان استغلال تلك القدرات بلغت حوالى ٥ر٩٢٪ فى محافظة الوادى الجديد . وبصفة عامة بلغت نسبة استغلال القدرات التصميمية فى محافظة البحر الاحمر ومطروح وجنوب سيناء ٧ر٧٢٪ ، ٧٥٪ و ٤٠٪ وهى نسب اقل من المستوى العام لمحافظات الحدود الذى بلغ حوالى ٨٢٪ . وبالرغم من ذلك فان هذا المستوى العام لمحافظات الحدود فى استغلال القدرات التصميمية لمحطات المياه النقية اقل من المستوى العام لاجمالى الجمهورية والذى بلغ حوالى ٧ر٨٦٪ كما ذكرنا سابقا (انظر الجدول رقم ٩) .

٢/١ استهلاك المياه النقية

تمثل كمية المياه النقية المستهلكة فى محافظات الحدود والموزعة على اوجه الاستخدام المختلفة ١٥٩١٣ الف متر مكعب سنويا بنسبة ضئيلة لاتتجاوز ٧٦ر٪ من اجمالى كميات المياه المستهلكة على المستوى القومى والتى تبلغ ٢١٠٠٥٧٩ الف متر مكعب سنويا (جدول رقم ١٠) . وتدنى هذه النسبة قد يعكس واقع الحال الاقتصادى والاجتماعى فى تلك المحافظات من حيث عدد السكان وحجم النشاط الاقتصادى ، كما ان تدنى هذه النسبة قد انعكس من ناحية اخرى فى انخفاض نصيب الفرد من كميات المياه النقية المستهلكة فى هذه المحافظات والذى بلغ فى المتوسط حوالى ٢ر٣٠ متر مكعب سنويا فى حين ان نصيب الفرد على المستوى القومى بلغ حوالى ١٠١ متر مكعب سنويا حسب بيانات ١٩٨٥ (جدول رقم ١٠)

ومن الجدول رقم (١٠) يتضح ايضا ان كميات المياه النقية المستهلكة فى المنازل والمحلات التجارية فى محافظات الحدود بلغت نسبة ٦٥ر٪ من اجمالى كميات المياه المستهلكة لهذا الغرض على مستوى الجمهورية مما ترتب عليه ان بلغ نصيب الفرد فى المتوسط ٢ر٣٠ متر مكعب سنويا فى حين كان المتوسط العام للجمهورية حوالى ٩ر٥٩ متر مكعب سنويا . وقد يعكس هذا مدى الفارق الموجود بين محافظات الحدود وباقى المحافظات الماهولة ، علما بان هناك خطة قومية تعمل على ان يصل نصيب الفرد من مياه الشرب الى ٢١٨ لتر/ فرد يوميا(١)

وما يعكس حقا انخفاض مستوى النشاط الاقتصادى فى محافظات الحدود انخفاض نصيبها من المياه النقية التى تستهلكها المصانع والورش والتى بلغت نسبتها حوالى ٤٣ر٪ من اجمالى استهلاك هذا البند على مستوى الجمهورية. وقد انعكس ذلك على انخفاض نصيب الفرد من هذا البند ليبلغ فى المتوسط حوالى ٤ر٣ متر مكعب سنويا فى محافظات الحدود وفى نفس الوقت بلغ هذا المعدل على مستوى الجمهورية حوالى ١ر٩ مترمكعب سنويا

(١) وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والاسكان والمرافق ، الاسكان فى مصر ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٩.

جدول رقم (١٠)

كميات المياه المستهلكة موزعة طبقا لاوجه الاستهلاك المختلفة فى محافظات الحدود

مقارنة بمستوى الجمهورية عـــــــــام ١٩٨٥

المحافظات	المنازل والمحلات التجاريـــة				المصانـــع والمـــــورش				المصالـــح الحكوميـــة				اخـــــرى				الجملـــــة				نسبة نصيب الفرد من المياه مقارنة بمحافظ الوادى الجديد
	كمية المياه	%	%	نصيب الفرد	كمية المياه	%	%	نصيب الفرد	كمية المياه	%	%	نصيب الفرد	كمية المياه	%	%	نصيب الفرد	كمية المياه	%	%	نصيب الفرد	
البحر الاحمر	٩٩٩	٥٣ر٧	٠٨ر	١٦ر٧	٢٤١	١٣ر٠	١٣٣ر	-ر٤	٢٢٢	٩ر١١	٠٩ر	٣ر٧	٣٩٩	٢١ر٤	٠٩ر	٦ر٦	١٨٦١	١٠٠	٠٩ر	٣٤	١٦ر٤
الوادى الجديد	٤٧٩٨	٥٠ر٨	٣٩ر	٩٦ر٠	٥٥٥	٥ر٩	٢٩ر	١١ر٢	٢٢٩	١٣ر٠	٥٢ر	٤ر٥	٣٨٦٦	٣٠ر٣	٦٧ر	٧٧ر٣	٩٤٤٨	١٠٠	٤٥ر	١٨٩	١٠٠
مطروح	٥٠٥	٤٥ر٠	٠٤ر	٥ر٠	١٨	١ر٦	٠١ر	٢ر	١٩٧	١٧ر٦	٠٨ر	١ر٩	٤٠٢	٣٥ر٨	٠٩ر	٣ر٩	١١٢٢	١٠٠	٠٥ر	١١	٨ر٥
شمال سيناء	١٦٠٠	٤٧ر٧	١١٣ر	٢٢ر٩	٨٠	٢ر٤	٠٤ر	١ر٢	٨٣٠	٢٤ر٧	٣٥ر	١١ر٩	٨٤٤	٢٥ر٢	٢٠ر	١٢ر٠	٣٣٥٤	١٠٠	١٦ر	٤٨	٢٥ر٤
جنوب سيناء	٧٥	٥٨ر٦	٠١ر	١٠ر٨	٢	١ر٦	-	٣ر	٨	٦ر٣	-	١ر١	٤٣	٣٣ر٥	٠١ر	٦ر١	١٢٨	١٠٠	٠١ر	١٨	٩ر٥
اجمالى محافظات الحدود	٧٩٧٧	٥٠ر١	٦٥ر	٣٠ر٢	٨٩٦	٥ر٦	٤٣ر	٣ر٤	١٤٨٦	١٥ر٦	١٠٤ر	٤ر٦	٥٥٥٤	٣٨ر٦	١٠٦ر	٢١ر٢	١٥٩١٣	١٠٠	٧٦ر	٣٠ر٢	
اجمالى الجمهورية	١٢٤٤٨٥٢	٥٩ر٣	١٠٠	٥٩ر٩	١٩٠٣١٨	٩ر١	١٠٠	٩ر١	٢٣٥٢٠٨	١١ر٢	١٠٠	١١ر٣	٤٣٠٢٠١	٢٠ر٤	١٠٠	٢٠ر٧	٢١٠٠٥٧٩	١٠٠	١٠٠	١٠١	٥٣ر٤

المصدر:

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاء خدمات الشئون البلدية عام ١٩٨٥ (المصدر السابق)

ومن الملاحظ ان نسبة استهلاك المياه النقية فى المصالح الحكومية والاستهلاكات الاخرى[1] قد ارتفع فى المتوسط ليبلغ ١٠٤ر١٪ و١٠٦ر١٪ من اجمالى الاستهلاك على مستوى الجمهورية، وبذلك ارتفع نصيب الفرد لكل من هذين البندين فى محافظات الحدود الى ٦ر٤٪ ، ٢ر٢١ متر مكعب سنويا على الترتيب ، وهذه معدلات تقترب من المستوى العام لباقى محافظات الجمهورية حيث تستهلك كل من المصالح الحكومية والاستهلاكات الاخرى ٢ر١١ ، ٧ر٢٠ متر مكعب سنويا من كل منها على الترتيب .

وبتحليل البيانات الخاصة بمحافظات الحدود من الجدول (١٠) يتضح الاتى:

- ان سكان محافظة الوادى الجديد يحصلون على اعلى نصيب للفرد من المياه النقية الموزعة على المنازل والمحلات التجارية . فقد بلغ نصيب الفرد منها من هذا البند ٩٦ مترا مكعبا سنويا وهذا معدل اعلى من المتوسط العام للجمهورية . وتأتى محافظة شمال سيناء فى المرتبة الثانية حيث يبلغ نصيب الفرد ٩ر٢٢ متر مكعب وهذا معدل اقل من المستوى المتوسط لمحافظات الحدود والذى بلغ ٢ر٣٠ متر مكعب سنويا . وتعتبر محافظة البحر الاحمر اسعد حظا من محافظتى جنوب سيناء ومطروح فى استهلاك المنازل والمحلات التجارية من المياه النقية ، فقد بلغ نصيب الفرد فيها حوالى ٧ر١٦ متر مكعب سنويا فى حين بلغ هذا المعدل ٥ر٠ متر مكعب و ٥ر١٠ متر مكعب فى كل من محافظتى مطروح وشمال وجنوب سيناء على الترتيب .

- بلغ معدل استهلاك الفرد فى المصانع والورش فى محافظة الوادى الجديد اعلى من مثيله فى جميع محافظات الحدود وحتى على مستوى الجمهورية. وان دل ذلك على شىء فانما يدل على مدى توفر المياه فى هذه المحافظة اكثر من غيرها من المحافظات . فهذا لايعنى تفوقها فى عدد المصانع والورش مقارنة بمستوى الجمهورية. فقد بلغ نصيب الفرد من المياه الموزعة على المصانع والورش فى محافظة

(١) تشمل الاستهلاكات الاخرى الحنفيات المجانية والمرافق العامة مثل رش الطرق وفاقد الشبكات .

الوادى الجديد ٢ر١١ متر مكعب سنويا فى حين لايزيد عن ١ر٩ متر مكعب علىمستوى الجمهورية . وتأتى محافظة البحر الاحمر فى المرتبة الثانية حيث يبلغ نصيب الفرد من المياه الموزعة للمصانع والورش ٤ متر مكعب فى حين بلغ هذا المعدل ٢ر ، ٢ر١ ، ٣ر متر مكعب فى محافظات مطروح وشمال وجنوب سيناء على الترتيب .

- ترتفع نسبة نصيب الفرد من استهلاك المياه المخصصة للمصالح الحكومية فى محافظة البحر الاحمر الى ٧ر٣ متر مكعب سنويا ، وينخفض هذا المعدل عن مثيلة علىمستوى الجمهورية وكذلك عن معدل استهلاك الفرد من هذا البند فى محافظة الوادى الجديد الذى يتوفر فيها المياه نسبيا . الا ان مايلفت النظر هو ارتفاع نصيب الفرد من استهلاك المياه المخصصة للمصالح الحكومية فى محافظة شمال سيناء والذى بلغ ٩ر١١ متر سنويا وهو اعلى من المعدل العام على مستوى الجمهورية والذى لايزيد عن ٣ر١١ متر مكعب سنويا . كما يلاحظ ان هذا المعدل متدنى فى محافظة مطروح وجنوب سنياء حيث يبلغ٩ر١ ، ١ر١ متر مكعب سنويا فى كل منهما على الترتيب .

- ان معدل نصيب الفرد من الاستهلاكات الاخرى فى محافظة الوادى الجديد بلغت ٣ر٧٧ متر مكعب سنويا وهذا معدل يوازى اكثر من ثلاثة اضعاف المستهلك من هذا البند على مستوى الجمهورية مما يوحى بوجود اسراف فى استخدامات المياه فى هذه المحافظة . وينخفض نصيب الفرد من هذا النوع من الاستهلاك للمياه الى ٦ر٦ متر مكعب ، ١٢ متر مكعب و ١ر٦ متر مكعب فى محافظات البحر الاحمر وشمال وجنوب سيناء على الترتيب .

* مايلفت النظر بصفة عامة هو ارتفاع كميات المياه المتاحة فى محافظة الوادى الجديد ومتوسط الفرد منها والذى بلغ ١٨٩ متر مكعب سنويا وهو معدل اعلى من المعدل العام لنصيب الفرد على مستوى الجمهورية والذى بلغ حوالى ١٠١ متر مكعب سنويا ومايثير الانتباه ايضا هو تدنى متوسط نصيب الفرد من المياه النقية سنويا فى محافظات مطروح وجنوب سيناء والبحر الاحمر وشمال سيناء حيث بلغ ١١ ، ١٨ ، ٣١، ٤٨ متر مكعب سنويا على الترتيب . وفى حين بلغ نصيب الفرد على مستوى الجمهورية ٥٣ر٤٪ من نصيب الفرد فى محافظة الوادى الجديد بلغ نصيب الفرد فى المحافظات الاخرى مقارنة بها ١٦ر٤٪ ، ٨ر٥٪ ٢٥ر٤٪ ، ٥ر٦ ٪ لكل من محافظات البحر الاحمر ومطروح وشمال وجنوب سيناء على الترتيب .
وعموما هذا يوضح مدى الفوارق بين محافظات الحدود من حيث توفر المياه مما يستدعى اتخاذ الاجراءات والسياسات الكفيلة بتقليل تلك الفوارق .

٢- الطاقة الكهربائية وتوزيعها في محافظات الحدود:

تعتبر الكهرباء احد مصادر الطاقة الهامة التى تستخدم فى المجالات الصناعية فضلا عن استخدامها فى الاغراض الاجتماعية والاخرى لتحسين مستوى حياة الانسان . والطاقة الكهربائية من أهم العناصر والدعائم الاساسية التى تساعد فى اختيار وتوطين المشروعات وقد يكون احد الاسباب التى تعمل فى اتجاه عدم اتخاذ قرارات فى صالح توطين الانشطة فى المناطق الحدودية عدم توفر الطاقة الكهربائية بصفة عامة ، اضافة الى عدم توفر المياه الكافية .

١/٢ هيكل توزيع القوى المحركة ومحطات التوليد:

يتضح من الجدول رقم (١١) ان عدد محطات توليد الكهرباء فى محافظات الحدود بلغت ٣٠ محطة من بين ٢٧٢ محطة هى اجمالى المحطات الموجودة فى مصر حسب بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٨٨/٨٧ بنسبة ١١٪ من اجمالى عدد المحطات . ويبلغ اجمالى القدرة المركبة الاسمية هذه المحطات ، ٢ر٣٩ (م٠ر) بنسبة ٤ر٪ فى حين تبلغ الطاقة الفعلية المركبة ٦ر٣٠ (م٠و) بنسبة ٤ر٪ من اجمالى القدرات على مستوى الجمهورية . كما يبلغ اجمالى ساعات الشتغيل لهذه المحطات ٥٠١٩٤ ساعة فى السنة بنسبة ٦ر٥٪ من اجمالى ساعات تشغيل المحطات على مستوى الجمهورية.

ومن نفس الجدول يتضح ان هناك اختلاف فى نوعية المولدات الكهربائية فى محافظات الحدود. ففى حين لاتوجد محطات لتوليد الكهرباء فى محافظات الوادى الجديد وشمال وجنوب سيناء توجد ثلاث انواع منها فى محافظات البحر الاحمر ومطروح. اذ توجد التربينات البخارية وماكينات الديزل فى محافظة البحر الاحمر بينما تستخدم التربينات الغازية فى محافظة مطروح .

وكما ذكرنا يوجد نوعان من محطات التوليد فى محافظة البحر الاحمر احداهما بخارية وعددها ٣ محطات وتمثل نسبة ٦ر٢٪ من اجمالى المحطات البخارية على مستوى الجمهورية وبقدرة مركبة اسمية تمثل نسبة ٣ر٪ وقدرة فعلية بنسبة ٣ر٪ من اجمالى هذه القدرات على مستوى الجمهورية . كما توجد بمحافظة البحر الاحمر ايضا محطات تعمل بماكينات الديزل يبلغ عددها ٢٢ وحدة بنسبة ٧ر٢٣٪ من اجمالى عدد الوحدات على مستوى الجمهورية وقدرة مركبة اسمية بنسبة ٤ر٨٪ وقدرة مركبة فعلية تبلغ نسبتها ٦ر٨٪ وبنسبة ساعات تشغيل خلال السنة تبلغ نسبتها ٤٤٪ من اجمالى هذه البنود على مستوى الجمهورية . ومن الملاحظ ان نسبة جملة محطات التربينات البخارية وماكينات الديزل فى محافظة البحر الاحمر تساوى ٣ر٨٪ من اجمالى المحطات على مستوى الجمهورية، ولكن نسبة القدرة المركبة الاسمية والفعلية لها ٢ر٪ و ٢ر٪ من الاجمالى على مستوى الجمهورية على التوالى فى حين تبلغ نسبة ساعات تشغيلها فى السنة حوالى ٥ر٣٪ من اجمالى ساعات التشغيل على نفس المستوى.

ويشير الجدول رقم (١٢) الى ان نسبة المحطات التى تعمل بالتربينات البخارية فى محافظة البحر الاحمر بلغت حوالى ١٢٪ فى حين ان نسبة محطات ماكينات الديزل ٨٨٪ من اجمالى المحطات فى المحافظة . وبالرغم من ذلك فان نسبة القدرة المركبة الاسمية والفعلية للتربينات البخارية تبلغ ٧٧ر٦٩٪ و ٣٠ر٧٢٪ من اجمالى القدرة المركبة الاسمية والفعلية على الترتيب على مستوى المحافظة ونسبة ساعات تشغيلها - بالرغم من قلة عددها وزيادة قدرتها - بلغت ٣ر٢٦٪ من اجمالى ساعات التشغيل للمحطات على مستوى المحافظة.

وتستخدم محافظة مطروح تربينات غازية تبلغ نسبة عددها الى اجمالى هذا النوع على مستوى الجمهورية ٥ر٧٪ كما تبلغ نسبة مقدرتها المركبة الاسمية والفعلية وعدد ساعات التشغيل حوالى ٢ر١٪ و٩ر٪ و ١ر٦٪ من الاجمالى على مستوى الجمهورية .

٢/٢ توزيع الطاقة الكهربائية :

يبلغ اجمالى الطاقة الكهربائية المتاحة بالجمهورية وفقا لبيانات عام ١٩٨٨/٨٧ حوالى ٣١٣٧٧ر٢ مليون (ك.و.س) ، ويبلغ نصيب محافظات الحدود منها ٢٠٦ر٤ مليون (ك.و.س) بنسبة ٦٦ر٠٪ من اجمالى الطاقة الكهربائية فى مصر . وذلك رغما من ان هذه المحافظات تمثل الجانب الاعظم من مساحة مصر حيث تبلغ مساحتها حوالى ٩٦ ٪ تقريبا من اجمالى المساحة الكلية .

ومن الملاحظ انه بالرغم من ان محافظات الحدود تعتمد فى جزء كبير من انتاجها للمياه على الابار ، بما يعنى منطقيا ضرورة رفع هذه المياه من الابار باستخدام الطاقة الكهربائية الا ان الزراعة والرى والصرف فى جميع هذه المحافظات لم تحصل على اى نصيب من الكهرباء الموزعة وفقا لبيانات الجدول رقم ١٣ . ونظرا لصغر حجم الانشطة الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات الحدود فان توزيع الكهرباء اصبح مركزا فى عدد من تلك الانشطة مثل الصناعة والقطاع العائلى والهيئات الحكومية والاغراض الاخرى ومن الجدول التى تم الاشارة اليه يتضح انه لاتوجد استخدامات للطاقة فى قطاع النقل والمواصلات فضلا عن عدم استخدامها فى قطاع الزراعة والرى والصرف كما ذكرنا سابقا .

وبسبب نشاط محافظتى البحر الاحمر وجنوب سيناء الواضح فى مجال استخراج البترول وبعض المعادن الاخرى ارتفعت كمية الطاقة الموزعة على القطاع الصناعى فى كل منهما عن باقى محافظات الحدود الاخرى. فقد استحوزت محافظة البحر الاحمر وجنوب سيناء على ٢٩ر٥ و ٦ر٧ مليون (ك.و.س) بنسبة ١٩ر٠٪ و ٠٤ر٠٪ على الترتيب من اجمالى الطاقة الموزعة على القطاع الصناعى على مستوى الجمهورية ويبرز دور القطاع الصناعى فى هاتين المحافظتين اذا ما تمت المقارنة بين نسبة كمية الكهرباء المخصصة لهذا القطاع وبين المخصص للقطاع العائلى (المنازل ومنشآت التجارة والخدمات) . فمن الجدول رقم ١٣ يتضح ايضا ان قطاع الصناعة فى محافظتى البحر الاحمر وجنوب سيناء يستحوذ على

على ٩ر٤٢٪ و ١ر٤٢٪ من اجمالى الطاقة الكهربائية المخصص لهما على الترتيب ، فى حين ان القطاع العائلى لايستحوذ الا على ٥ر٣٦٪و٦ر١٧٪من هذا الاجمالى على الترتيب . ومع ذلك فان مستوى الطاقة المخصصة للقطاع الصناعى فى محافظتى البحر الاحمر وجنوب سيناء اقل بكثير من المستوى العام للجمهورية والذى بلغ ١ر٤٩٪ من اجمالى الطاقة الموزعة على القطاعات المختلفة على نفس المستوى.

ومايثير الانتباه ان توزيع الطاقة على اوجه الاستخدام المختلفة لايشمل القطاع الصناعى فى محافظة مطروح بالرغم من ان هناك قطاع لاستخراج البترول مما يوصى بعدم استفادة هذا القطاع من الكهرباء المتاحة من مصادر اخرى ومايمكن ان يؤكد تواضع القطاع الصناعى فى بعض محافظات الحدود انخفاض نسبة الطاقة الكهربائية الموزعة على هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الاخرى. فقد بلغت كمية الكهرباء المخصصة لقطاع الصناعة فى محافظة الوادى الجديد وشمال سيناء حوالى ٧ر٢ ، ٥ر٤ مليون (ك.و.س) بنسبة ٣ر١٠٪ و ٨ر٨٪ من اجمالى الطاقة الموزعة على القطاعات المختلفة بكل منهما . وعموما فان كمية الكهرباء الموزعة على القطاع الصناعى فى محافظتى الوادى الجديد وشمال سيناء لاتتجاوز ٢ر٠٪ و٣ر٠٪ من اجمالى الطاقة المخصصة لهذا القطاع على مستوى الجمهورية انظر الجدول رقم ١٣.

ومن نفس الجدول يتضح ان كمية الطاقة الكهربائية المخصصة للاغراض المنزلية والمنشآت البخارية والخدمات بلغت ١ر٢٥ و ٢ر١٥، ٥ر١٨، ٣ر٢٥ ، ٨ر٢ مليون (ك.و.س) فى محافظات البحر الاحمر ، الوادى الجديد ، مطروح ، شمال وجنوب سيناء على الترتيب . وتمثل كمية الطاقة المخصصة للقطاع العائلى (الاغراض المنزلية والمنشآت التجارية والخدمات) ٥ر٣٦٪ و ٨ر٥٧٪ و ٤٢٪ و ٣ر٤٩٪ و ٦ر١٧٪ من اجمالى الطاقة المتاحة والمخصصة لاوجه الاستخدام المختلفة فى محافظات البحر الاحمر والوادى الجديد ومطروح وشمال وجنوب سيناء على الترتيب . وبالرغم من ارتفاع تلك النسب مقارنة بالمتاح من الطاقة لمحافظات الحدود ، الا ان المخصص من الطاقة لاغراض الاستخدام المنزلى ومنشآت التجارة والخدمات فى محافظات الحدود لايتجاوز حوالى ٠ر١٪ من اجمالى المخصص لهذه الاغراض على مستوى الجمهورية .

جدول رقم (١٣)

الطاقة الكهربائية الموزعة حسب اوجه الاستخدام فى محافظات الحدود مقارنة بمستوى الجمهورية (١٩٨٧ / ١٩٨٨)

(مليون ك.و.س)

اوجه الاستخدام	الزراعة والرى والصرف	%	%	الصناعة	%	%	النقل والمواصلات	%	%	المنازل ومنشآت التجارة والخدمات	%	%	الهيئات الحكومية	%	%	اغراض اخرى	%	%	الجملة	%	%
البحر الاحمر	-			٢٩ر٥	٤٢ر٩	١٩ر	-	-	-	٢٥ر١	٣٦ر٥	٥٣ر	٧ر٥	١٠ر٩	٧١ر	٦ر٧	٩ر٧	٢٤ر	٦٨ر٨	١٠٠	٢٢ر
الوادى الجديد	-			٢ر٧	١٠ر٣	٠٢ر	-	-	-	١٥ر٢	٥٧ر٨	١٤ر	٣ر٠	١١ر٤	٢٨ر	٥ر٤	٢٠ر٥	١٩ر	٢٦ر٣	١٠٠	٠٨ر
مطروح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٨ر٥	٤٢ر٠	١٧ر	١٦ر٥	٣٧ر٤	٥٦ر١	٩ر١	٢٠ر٦	٣٢ر	٤٤ر١	١٠٠	١٤ر
ش. سيناء	-	-	-	٤ر٥	٨ر٨	٠٣ر	-	-	-	٢٥ر٣	٤٩ر٣	٢٤ر	١٢ر٠	٢٣ر٤	١٤ر١	٩ر٥	١٨ر٥	٣٣ر	٥١ر٣	١٠٠	١٧ر
ج. سيناء	-	-	-	٦ر٧	٤٢ر١	٠٤ر	-	-	-	٢ر٨	١٧ر٦	٠٣ر	٣ر٧	٢٣ر٣	٣٥ر	٢ر٧	١٧ر٠	٠٩ر	١٥ر٩	١٠٠	٠٥ر
اجمالى محافظات الحدود	-	-	-	٤٣ر٤	٢١ر٠	٢٨ر	-	-	-	٨٦ر٩	٤٢ر١	٨١ر	٤٢ر٧	٢٠ر٧	٤٥ر٤	٣٣ر٤	١٦ر٢	١ر١٧	٢٠٦ر٤	١٠٠	٦٦ر
باقى محافظات الجمهورية	١١٥٢ر١	٣ر٧	-	٥٣٦٧ر١	٤٩ر٣	٩٩ر٧٢	١٥٦ر٢	١٠٠	٥ر	١٠٦٧١ر٩	٣٤ر٢	٩٩ر١٩	١٠١٤ر٠	٣ر٣	٩٥ر٩٥	٢٨٠٩ر٤	١ر٩	٩٨ر٨٣	٣١١٧٠ر٨	١٠٠	٩ر٣٤
الاجمالى	١١٥٢ر١	٣ر٧	-	١٥٤١٠ر٥	٤٩ر١	١٠٠	١٥٦ر٢	١٠٠	٥ر	١٠٧٥٨ر٨	٣٤ر٢	١٠٠	١٠٥٦ر٧	٣ر٤		٢٨٤٢ر٨	١ر٩	١٠٠	٣١٣٧٧ر٢	١٠٠	١٠٠

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاء انتاج الكهرباء والغاز والبخار عام ١٩٨٨/٨٧ فبراير ١٩٩٠.

ملاحظة

الطاقة الموزعة مصدرها: * هيئة كهرباء مصر * شركات التوزيع * الوحدات الاقتصادية

ويتضح من الجدول ١٣ ايضا ان الطاقة الكهربائية الموزعة على الهيئات الحكومية بلغت ٥ر٧ ، ٠ر٣، ٥ر١٦، ٠ر١٢، ٧ر٣ مليون (ك.و.س) فى محافظات البحر الاحمر والوادى الجديد ومطروح وشمال وجنوب سيناء على الترتيب . ولاتمثل هذه الكميات سوى ٧١ر٪ و٢٨ر٪ و٥٦ر١٪ ، ١٤ر١ ، ٣٥ر٪ على الترتيب من اجمالى الطاقة الكهربائية المخصصة لهذا الغرض على مستوى الجمهورية .

تمثل الطاقة المخصصة للاغراض الاخرى فى محافظات الحدود حوالى ١٧ر١٪ من اجمالى الطاقة الموزعة لهذا الغرض على مستوى الجمهورية . ويختلف ترتيب الاهمية النسبية للطاقة المخصصة للاغراض الاخرى بين محافظات الحدود فحين تمثل المرتبة الثانية بنسبة ٥ر٢٨٪ من اجمالى الطاقة المخصصة لمحافظة الوادى الجديد تمثل المرتبة الثالثة بنسبة ٥ر١٨ ٪ من اجمالى الطاقة المخصصة لمحافظة شمال سيناء .

ومن الواضح ان الطاقة المنتجة فى المحافظات التى تحظى بمحطات توليد الكهرباء اقل من الطاقة الموزعة للاستهلاك النهائى بها . وهذا يعنى ان هذه المحافظات تستكمل العجز باستيراد الطاقة الكهربائية من الشبكة الموحدة للجمهورية . كما ان المحافظات الاخرى هى الوادى الجديد وشمال وجنوب سيناء تعتمد اما على الشبكة الموحدة او ان هناك مصادر اخرى لتوليد الطاقة تابعة للوحدات الاقتصادية والاجتماعية والمختلفة بها لاتظهر كمياتها البيانات الاحصائية المتاحة لدى الباحث، فمن المؤكد ان انتشار توزيع الكهرباء على الاجزاء المختلفة لتلك المحافظات من الشبكة الموحدة تتوقف على مدى انتشار تملك الشبكة بداخلها وقدرة تحميلها ومدى الفاقد منها .

٣- الطرق ووسائل النقل والاتصال في محافظات الحدود :

يمثل النقل والمواصلات والاتصالات احدى حاجات الانسان المعاصر لما توفره له من امكانيات الانتقال والاتصال من مكان لاخر فضلا عن نقل السلع والخدمات التى توفر مستوى معيشة اكثر استقرارا ورخاء للفرد وللمجتمع . فالنقل يخلق منفعه مكانية لكل من السلع والخدمات والايدى العاملة ، ولذلك فان الافكار التنموية الحديثة تعتبر النقل والاتصال احد عوامل الانتاج ولم يختلف كل من اقتصادى الغرب أو الشرق فى اعتباره مكون من مكونات الناتج عند حساب الدخل القومى،

ويلعب النقل والمواصلات والاتصالات فى التنمية الاقليمية دورا هاما فهما احد المحددات الرئيسية لاتجاهات التنمية ومحاورها . فسهولة النقل للبضائع والاشخاص والاتصال يلعب دورا بارزا فى تحديد مواقع الانتاج وتركزها داخل الاقاليم والمناطق الاقتصادية المختلفة(١). ولا ادل على ذلك الا النظرة العابرة على الخريطة المصرية حيث يتحدد الجزء المأهول بالطرق والمواصلات التى ادت الشكل الطولى من الشمال الى الجنوب أو العكس دون العروج الى محاور متقاطعة الا فى القليل النادر . وقد خلق هذا الشكل المتعارف عليه بالمروحة ويدها للخريطة المصرية. كما ان التطور الذى حدث فى منطقة الدلتا بجانب امكانياتها الطبيعية من خصوبة الارض وتوفر المياه يرجع فى الاساس الى شبكة مواصلاتها المتداخلة مع وفرة وسائل الاتصال السهلة بين محافظتها . ولقد ادى هذا الى تركز السكان وساعد بشكل كبير على وجود كتلة عمرانية ضخمة . ولذلك فان توفر الطرق ووسائل النقل والاتصال يساعد بلا شك على احداث التطورات الاقتصادية والاجتماعية التى تحدث فى المجتمعات المحلية كما تعمل على تحقيق الانتشار الجغرافى لعوامل الانتاج والتنمية.

ومن الملاحظ ان الطلب على النقل طلب مشتق من الطلب النهائى الانشطة الانسانية المختلفة. فالطلب على نقل المواد الاولية والسلع النصف مصنعة او نقل منتجاتها النهائية

(١) انظر السيد محمد كيلاني ، التوطن الصناعى مذكرة داخلية رقم ٦٩٧ معهد التخطيط القومى ، القاهرة فى اغسطس ١٩٧٩ .

الى الاسواق لمواجهة احتياجات المستهلكين يعتبر مشتق من طلب المستهكلين علىالسلع النهائية والخدمات . وهذا ينطبق على نقل الافراد من مكان لاخر حتى لقضاء وقت الفراغ او للاستمتاع بالاجازات والرحلات الترفيهية . ومن هنا يمكن القول ان الطلب على النقل مؤشرا من مؤشرات نمو المجتمعات او تخلفها .

وتتأثر وسائل النقل واتجاهاتها بكثير من العوامل البيئية والطبيعية والبشرية وبطبيعة العملية الانتاجية ذاتها . فلسهولة الطرق وانسيابهافى الدول المتقدمة تبلغ تكلفة النقل بها حوالى ١٠٪ من التكلفة النهائية للمنتج بينما تبلغ هذه التكلفة فى الدول النامية مايقرب من ٥٠٪ لبعض المنتجات مما يقلل فرص المنافسة بينها بسبب ضعف شبكة النقل فيها(١).

كما يساعد النقل على خلق التخصص للمناطق المختلفة بما يوفره لها من ميزات نسبية غير متوفرة فى مناطق اخرى ويساعد ايضا على التكتل الصناعى ولهذا لم يكن من الصدفة البحته ان نظريات التوطن التقليدية والحديثة تركز كلها على الاطلاق على النقل كاحد العوامل الهامة فى اختيار مواقع المشروعات(٢).

وتتميز محافظات الحدود فيما عدا محافظة مطروح باعتمادها على وسائل النقل البرى العادية والطائرات واستخدام السيارات لعدم توفر وسائل النقل بالسكك الحديدية كما تتميز ايضا فيما عدا محافظة مطروح بوجود فرص النقل الجوى لربطها بمحافظات اخرى بسبب توفر المطارات لاستقبال واقلاع الطائرات . ولاتتمتع محافظات الحدود الخمس بتوفر فرص النقل النهرى لبعدها عن المجرى الرئيسى لنهر النيل وفروعه وان كانت جميعها فيما عدا محافظة الوادى الجديد تقع على شواطىء بحار او خلجان . وقد اتاح موقع بعض المحافظات على البحار وبالذات محافظة البحر الاحمر وسيناء ان يكون لديها موانىء تتصل بالعالم الخارجى ، فهناك حركة نقل للبضائع مثلا عن طريق موانىء البحر الاحمر كما سنرى فيما بعد.

---

(١) انظر حاتم محمد الحاج ، حاجة الانسان العربى للنقل والمواصلات ، الحلقة النقاشية الثانية عشر المعهد العربى للتخطيط الكويت ١٩٨٩/٣/٢٥.

(٢) السيد محمد كيلانى ، التوطن الصناعى ، مرجع سابق.

١/٣ الطرق :

تعتبر الطرق شريانا حيويا فى عملية التنمية فهى التى تربط مناطق الحدود بباقى اجزاء الوطن المعمورة فى مصر ، حيث تنساب من خلالها احتياجات تلك المناطق من السلع والخدمات ومن خلالها ايضا تصدر منتجاتها الى باقى اجزاء المجتمع . ولذلك تعتبر من اهم مشروعات البنية الاساسية التى تساعد على دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها .

ولقد بلغت شبكة الطرق الرئيسية المرصوفة والجارى رصفها بين المحافظات فى عام ١٩٨٦ فى مصر حوالى ١٥ الف كم موزعة على النحو التالى[١] :

محافظات الوجه البحرى	٧٠٠٠ كم	٤٦٫٦	
محافظات الوجه القبلى	٣٠٠٠ كم	٢٠٫٠	
		١٠٠٠٠	٦٦٫٦٪
محافظتى سيناء	٣٠٠٠	٢٠٫٠٪	
محافظة البحر الاحمر	٢١٠٠٠	٦٫٧	
محافظة الوادى الجديد	١٠٠٠	٦٫٧	
جملة محافظات الحدود			٣٣٫٤٪
		٥٠٠٠	
اجمالى الجمهورية		١٥٠٠٠	١٠٠٠

ومن البيانات السابقة يتضح ان محافظتى سيناء تستحوز على ٢٠٪ من اجمالى شبكة الطرق الرئيسية وهو مايساوى اجمالى شبكة الطرق فى محافظات الوجه القبلى . وفضلا عن ذلك فان شبكة الطرق الرئيسية بمحافظات الحدود تمثل حوالى ثلث الطرق الرئيسية فى الجمهورية .

(١) فتحى الحسينى خليل (اشراف) ، التوطن الصناعى فى مصر عام ٢٠١٥ ، معهد التخطيط القومى ومركز بحوث التنمية الدولية الكندى القاهرة ، فبراير ١٩٩٠ ص ٣٥٥.

وتبلغ اجمالى الطرق المرصوفة فى محافظات الحدود (جدول رقم ١٤) ٦٨١٠ كم منها ١٢٤٥ كم ، ١٢٠٨ كم ، ١١٩٧ كم ، ١٧١٥ كم و ١٤٤٥ كم فى محافظات البحر الاحمر والوادى الجديد ومطروح وشمال وجنوب سيناء على الترتيب . وتمثل نسبة الطرق المرصوفة الى اجمالى الطرق داخل محافظات الحدود نسبة ١٠٠٪ فى محافظة البحر الاحمر و ٨ر٨٥ ٪ فى الوادى الجديد و١٠٠٪ فى مطروح و٦ر٨١٪ فى شمال سيناء و ١٠٠٪ فى جنوب سيناء وبذلك تمثل الطرق الترابية فى محافظة الوادى الجديد ٢ر١٤٪ وفى شمال سيناء ٤ر١٨ ٪ من اجمالى الطرق بها (١).

ولقد بلغ نصيب الفرد من الطرق المرصوفة حوالى ١٧ ، ٧ر١٠ ، ٧ر ، ٣ر١١ ، ٦٠ مترا فى محافظات البحر الاحمر والوادى الجديد ومطروح وشمال وجنوب سيناء على الترتيب(٢). وبطبيعة الحال يرجع ارتفاع نصيب الفرد من الطرق فى محافظات الحدود الى انخفاض عدد السكان والكثافات السكانية فى هذه المناطق مع امتداد مساحتها الشاسعة والتى تتطلب طرق اطول لتباعد مناطق التجمعات السكانية . وبمقارنة نصيب الفرد من الطرق المرصوفة فى المحافظات المأهولة مع محافظات الحدود يتضح ان هناك فروقا واضحة جدا ، فمثلا نصيب الفرد من هذه الطرق فى القاهرة حوالى ٠٨ر مترا والاسكندرية ٠٧ر مترا والجيزة ٣ر مترا. وبطبيعة الحال هذه الفروق راجعة الى ان المناطق المأهولة تمثل اهم تجمعات السكان الحيوية التى يقوم عليها الاقتصاد المصرى فضلا عن انها مراكز التجمع السكانى النشط نسبيا مقارنة بمناطق الحدود المخلخلة سكانيا .

٢/٣ وسائل النقل الموجودة بالحركة فى عام ١٩٨٨ :

لايختلف هيكل وسائل النقل البرية فى محافظات الحدود عنه فى مناطق الجمهورية الاخرى من حيث توفر السيارات الملاكى والاجرة والنقل والاتوبيسات المختلفة من عسام وخاصة ورحلات ومدارس وغيرها . ولكن يختلف الهيكل العام المكون لتلك الوسائل فضلا عن اهميتها النسبية داخل كل محافظة من المحافظات فبينما تبلغ الاهمية النسبية للسيارات

(١) معهد التخطيط القومى ، التوطن الصناعى فى مصر عام ٢٠١٥ مرجع سابق ص ٣٥٨
(٢) المرجع السابق.

جدول رقم (١٤)

الاهمية النسبية لعدد وسائل النقل الموجودة بالحركة فى محافظات الحدود ونسبتهم الى اجمالى الجمهورية

والمستوى القومى عام ١٩٨٨

البيـــــــان	البحر الاحمر		الوادى الجديد		مطـــروح		شمال سيناء		جنوب سيناء		اجمالى محافظات الحدود		باقى الجمهورية		الجملة	
	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢
ملاكى	٢٧ر٨	ار	٥ر١٠	-	١٧ر٧	ار	٢٤ر٢	٣ر	٢٠ر١	ار	٢٠ر٨	٦ر	٤٧ر٤	٩٩ر٤	٤٧ر٠	١٠٠
كرافان	-	-	-	-	-	-	-	٤ر	-	-	-	-	-	٩٩ر٦	-	١٠٠
اجرة	١٧ر٠	٣ر	ار٢	-	١٥ر٠	٤ر	١٥ر٤	٧ر	١٦ر١	٢ر	١٣ر٦	١ر٦	١٠ر٨	٩٨ر٤	١٠ر٩	١٠٠
نقل	٤٧ر٣	٥ر	٢٧ر٥	٣ر	٦٤ر١	٩ر	٤١ر٣	١ر١	٥٥ر٦	٤ر	٤٦ر٣	٣ر٣	١٨ر٤	٩٦ر٨	١٨ر٨	١٠٠
جرارات زراعية	-	-	٧ر٤	٢٢ر١	٣ر	ار	٩ر٥	٢ر٤	٣ر	٠ر٣	٣ر٥	٩ر٥	٢ر١	٩٠ر٥	٢ر١	١٠٠
مقطورات	٣ر٣	٣ر	٣ر٢	٣ر	٢ر٤	٣ر	٤ر	ار	٢ر٢	ار	١ر٩	١ر١	٣ر٣	٩٨ر٩	٣ر٣	١٠٠
جمارك	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠٠	-	١٠٠
اتوبيس عام	٢ر٢	٧ر	٢ر١	٤ر	-	-	٥ر	٤ر	-	-	٧ر	٥ر١	٦ر	٩٨ر٥	٦ر	١٠٠
اتوبيس خاص	٨ر١	٣ر	٧ر	ار	٣ر	ار	ار	ار	٣ر٧	٣ر	٧ر	٩ر	ار١	٩٩ر١	ار١	١٠٠
اتوبيس سياحة ورحلات	-	-	-	-	-	-	-	-	ار	-	-	-	ار	١٠٠	ار	١٠٠
اتوبيس مدارس	ار	٣ر	-	-	٢ر	٨ر	-	-	-	-	ار	١ر٠	ار	٩٩ر٠	ار	١٠٠
تجارى مؤقت	٥ر	٣ر	٥ر	٣ر	-	-	١ر٠	١ر١	١ر٠	٣ر	٧ر	٢ر٨	٥ر	٩٧ر٢	٥ر	١٠٠
موتوسيكل	-	-	٤٦ر٨	٥ر	-	-	١١ر١	٣ر	١ر٠	-	١١ر٦	٨ر	١٧ر٤	٩٩ر٢	١٧ر٣	١٠٠
تحت الطلب	-	-	ار	٣ر	-	-	-	-	ار	ار	-	٤ر	ار	٩٩ر٦	ار	١٠٠
الجملة	١٠٠	١٩٪	١٠٠	٢٪	١٠٠	٢٦٪	١٠٠	٥٠٪	١٠٠	١٢٪	١٠٠	٣ر١	١٠٠	٩٨ر٧	١٠٠	١٠٠

(١) على مستوى المحافظة

(٢) النسبة الى اجمالى الجمهورية

المصدر:

حسبت من البيانات الواردة فى مشروع الانشطة السكانية على مستوى المحافظات - محافظات مصر - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - القاهرة - ديسمبر ١٩٨٩.

الملاكى فى محافظات البحر الاحمر ٨ر٢٧٪ لاتتعدى تلك الاهمية ٢ر١٠٪ فى محافظة الوادى الجديد ، وفى حين تبلغ ٢ر٢٤ ٪ فى شمال سيناء فانها تبلغ ١ر٢٠٪ و ٧ر١٧٪ فى محافظتى جنوب سيناء ومطروح على الترتيب .

ومن الجدول رقم (١٤) يتضح ان سيارات الاجرة تمثل ١٧٪ من اجمالى انواع وسائل النقل الموجودة بالحركة فى محافظة البحر الاحمر بينما لاتمثل سوى ٢٪ فى محافظة الوادى الجديد وذلك بالرغم من ارتفاع عدد السيارات وانواع المركبات الاخرى فيهما عنها فى البحر الاحمر . اذ يبلغ عدد السيارات ومافى حكمها فى محافظة الوادى الجديد ٣٢٦٨ فى حين يبلغ هذا العدد ٣١٢٢ فى محافظة البحر الاحمر[١]. الا انه يلاحظ ان ارتفاع عدد السيارات ومافى حكمها فى محافظة الوادى الجديد ناتج عن ارتفاع عدد الموتوسيكلات بها والتى يبلغ اجمالها ١٤٨٢ موتوسيكلا بينما لاتظهر البيانات اى اعداد لها فى البحر الاحمر ، وقد يرجع ذلك الى ان السياحة تلعب دورا كبيرا فى محافظة البحر الاحمر بجانب انشطتها الاقتصادية الاخرى حيث يعتمد نشاط خدمة السياحة اكثر على سيارات الاجرة والتى بلغ عددها ٥٣١ سيارة وسيارات الاتوبيس العام والذى بلغ عددها حوالى ٧٠ اتوبيسا فضلا عن الاتوبيسات الخاصة والتى بلغ عددها ٥٥ إتوبيسا[٢]. وان كان نشاط السياحة قد عكس اثارة على وسائل النقل داخل محافظة البحر الاحمر الا ان هذا النشاط محدود الى حد ما فى محافظة الوادى الجديد بالرغم من امكانياتها السياحية ولذلك انخفض عدد سيارات الاجرة بها الى ٦٥ سيارة والاتوبيسات العامة الى ٣٨ سيارة والاتوبيسات الخاصة الى ٢٣ سيارة[٣]. وعموما اثر النشاط الاقتصادى والاجتماعى على هيكل وسائل النقل فى كل من محافظة البحر الاحمر ومحافظة الوادى الجديد بشكل ملحوظ كما هو وارد بجدول رقم[٤].

وتستحوز سيارات النقل فى محافظة مطروح على ١ر٦٤٪ من اجمالى وسائل النقل المختلفة وهى نسبة مرتفعة بالمقارنة بالمحافظات الاخرى. اذ تبلغ نسبة هذه الوسيلة

---

(١) من بيانات مشروع الانشطة السكانية على مستوى المحافظات ـ محافظات مصر ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ القاهرة ديسمبر ١٩٨٩.
(٢) المرجع السابق
(٣) المرجع السابق
(٤) المرجع السابق .

٦ر٥٥٪ و ٣ر٤٧٪ و ٣ر٤١٪ و ٧ر٢٦ ٪ من اجمالى وسائل النقل فى كل من محافظات جنوب سيناء والبحر الاحمر وشمال سيناء والوادى الجديد على الترتيب فى عام ١٩٨٨ (انظر جدول رقم ١٤).

وتمثل نسبة سيارات الاجرة حوالى ١٥٪ ، ٤ر١٥٪ و ١ر١٦٪ فى محافظات مطروح وشمال وجنوب سيناء على الترتيب وكلها تعتمد فى دخلها على السياحة بالرغم من اختلاف نوعية هذا النشاط فى كل منها.

ونتيجة لارتفاع الاهمية النسبية للزراعة فى كل من محافظات الوادى الجديد وشمال سيناء بلغت نسبة الجرارات الزراعية ٢ر٧٪ و٩ر٥٪ من اجمالى عدد الوسائل المتاحة فى كل منها على الترتيب . وفى حين لاتوجد هذه الوسيلة فى محافظة البحر الاحمر وبلغت نسبتها ٣ر٪ من اجمالى الوسائل المتاحة فى كل من محافظتى مطروح وجنوب سيناء. ويختلف نصيب الاتوبيسات العامة بالنسبة لاجمالى وسائل النقل فى محافظات الحدود فبينما تبلغ نسبتهما ٢ر٢٪ فى محافظة البحر الاحمر ٢ر١٪ فى محافظة الوادى الجديد و ٥ر٪ فى محافظة شمال سيناء لاتشير البيانات الاحصائية الى وجودها فى محافظتى مطروح والوادى الجديد.

ومرة اخرى ونتيجة للنشاط السياحى فى كل من محافظتى البحر الاحمر وجنوب سيناء تبلغ نسبة الاتوبيسات الخاصة ٨ر١٪ و ٧ر٢٪ من اجمالى وسائل النقل فى كل منهما على التوالى فى حين تبلغ هذه النسبة ٧ر٪ و ٣ر٪ و ١ر فى كل من محافظات الوادى الجديد ومطروح وشمال سيناء على الترتيب .

ومن الجدول رقم ١٤ يتضح ايضا ان نسبة وسائل النقل الموجودة بالحركة فى محافظات الحدود عام ١٩٨٨ لاتمثل سوى ٣ر١٪ من اجمالى هذه الوسائل فى الجمهورية وذلك رغما من اتساع مساحة هذه المحافظات ووجود امكانيات تنميتها . وهذا يعنى ان المساحة وحدها غير كافية لزيادة نشاط النقل اذ ان ذلك مرتبط بحركة النشاط الاقتصادى والاجتماعى الذى يتبعه زيادة فى الاعداد السكانية ، اذ لو تطورت واتسعت تلك الانشطة لتغيرت الاهمية النسبية لوسائل النقل المختلفة لصالح محافظات الحدود.

٣/٣ الموانىء

وبالرغم من ان جميع محافظات الحدود فيما عدا محافظة الوادى الجديد تقع على بحار أو خلجان الا انه لاتوجد موانى لها الا فى محافظتى البحر الاحمر وجنوب سيناء وتعتبر حركة السفن فى محافظة البحر الاحمر اعلى منها فى محافظة جنوب سيناء . فقد بلغ عدد السفن التى وصلت الى موانىء البحر الاحمر ١١٠١ سفينة فى حين بلغ هذا العدد ٧٢٠ سفينة فى محافظة جنوب سيناء . كما بلغ عدد السفن الراحلة ٨١٩ ، ٧٢٠ سفينة فى محافظتى البحر الاحمر وجنوب سيناء على الترتيب فى عام ١٩٨٨(١).

ومن بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والجدول رقم ١٥ يتضح الاتى:

- ان عدد السفن التى دخلت موانى البحر الاحمر وجنوب سيناء بلغت ١٨٢١ سفينة ٥ر٦٠٪ منها فى موانى الاولى وحوالى ٥ر٣٩٪ فى الثانية . كما رحل حوالى ٢ر٥٣٪ من عدد السفن التى غادرت موانى محافظات الحدود من محافظة البحر الاحمر ٨ر٤٦٪ من موانى محافظة جنوب سيناء .
- بلغت نسبة السفن التى وصلت الى موانى محافظات الحدود ٢ر١٤٪ من اجمالى السفن التى دخلت موانى الجمهورية فى عام ١٩٨٨ ، فى حين بلغت نسبة السفن التى رحلت من موانى محافظات الحدود ١ر٢١٪ من اجمالى السفن التى غادرت موانى الجمهورية فى نفس العام .
- تعتبر موانىء البحر الاحمر متخصصة فى نقل البضائع فضلا عن نقل الركاب فى حين ان موانى محافظة جنوب سيناء متخصصة فى نقل الركاب فقط. فقد بلغ جملة الحمولة الصافية للسفن التى وصلت موانىء البحر الاحمر ٣٢٨و٤٢٤٨ الف طن بنسبة ٣ر٪ من اجمالى الحمولات الصافية التى دخلت موانىء الجمهورية المختلفة وفى حين رحل من موانىء الجمهورية سفن اجمالى حمولاتها الصافية ٤٥٥١٩٦٦٧٤٦ الف طن خلال عام ١٩٨٨ رحل من موانىء البحر الاحمر وسفن ذات حمولات صافية قدرها ٧٤٦ر١٠٦٧٧ الف طن فى نفس العام بنسبة ٢ر٪ من اجمالى الحمولات الصافية على مستوى الجمهورية

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مشروع الانشطة السكانية على مستوى المحليات المصدر السابق.

جدول رقم (١)

النسبة المئوية (الاهمية النسبية) لحركة الموانى بمحافظات الحدود للجمهورية عام ١٩٨٨

البيـــــــان	البحر الاحمر		الوادى الجديد		مطروح		شمال سيناء		جنوب سيناء		النسبة المئوية		الجملة	
	١ *	٢ **	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	محافظات الحدود	محافظات الجمهورية	١	٢
عدد السفن (وصول)	٦٠ر٥	٨ر٦	-	-	-	-	-	-	٣٩ر٥	٥ر٦	١٤ر٢	٨٥ر٨	١٠٠	١٠٠
عدد السفن (رحيل)	٥٣ر٢	١١ر٢	-	-	-	-	-	-	٤٦ر٨	٩ر٩	٢١ر١	٧٨ر٩	١٠٠	١٠٠
الحمولة الصافية (وصول)	١٠٠	٣ر	-	-	-	-	-	-	-	-	٣ر	٩٩ر٧	١٠٠	١٠٠
الحمولة الصافية (رحيل)	١٠٠	٢ر	-	-	-	-	-	-	-	-	٢ر	٩٩ر٨	١٠٠	١٠٠
البضائع المشحونة (وصول)	١٠٠	١٥ر٤	-	-	-	-	-	-	-	-	١٥ر٤	٨٤ر٦	١٠٠	١٠٠
البضائع المشحونة (رحيل)	١٠٠	١٦ر٥	-	-	-	-	-	-	-	-	١٦ر٥	٨٣ر٥	١٠٠	١٠٠
عدد الركاب (وصول)	٤٩ر٤	٤٥ر٥	-	-	-	-	-	-	٥٠ر٦	٤٦ر٧	٩٢ر٢	٧ر٨	١٠٠	١٠٠
عدد الركاب (رحيل)	٣٨ر٥	٣٦ر٤	-	-	-	-	-	-	٦١ر٥	٥٨ر٣	٩٤ر٧	٥ر٣	١٠٠	١٠٠

المصدر:

من بيانات مشروع الانشطة السكانية على مستوى المحليات ، المصدر السابق.

* النسبة على مستوى محافظات الحدود

** النسبة على مستوى الجمهورية

- بلغت البضائع المشحونة التى وصلت موانىء البحر الاحمر ٥٨٤٣ الف طن بنسبة ١٥ر٤٪ من اجمالى البضائع المشحونة التى وصلت موانىء الجمهورية المختلفة . كما رحل من موانىء البحر الاحمر ٨٢٣ الف طن من البضائع المشحونة بنسبة ١٦ر٥٪ من اجمالى البضائع المشحونة الى الخارج من موانىء الجمهورية المختلفة .

- ولقد وصل الى موانىء الحدود ٤٥١٧٩٩ راكبا منها ٢٢٨٧٩٩ راكبا من موانىء محافظة جنوب سيناء بنسبة ٥٠ر٦٪ من اجمالى الركاب الذين وصلوا الى موانىء محافظات الحدود. ويمثل عدد الركاب الذين وصلوا الى الجمهورية من خلال موانىء البحر الاحمر وجنوب سيناء حوالى ٩٢ر٢٪ من اجمالى زكاب السفن على مستوى الجمهورية، فى حين لاتمثل باقى موانى الجمهورية الهامة سوى ٧ر٨٪ فقط من اجمالى الركاب .

- كما رحل حوالى ٧٩٥٨٠٦ راكبا من موانىء محافظتى البحر الاحمر وجنوب سيناء. منها ٣٨ر٥٪ من خلال موانىء البحر الاحمر فى حين بلغت هذه النسبة ٦١ر٥٪ فى محافظة جنوب سيناء . ولقد بلغ نسبة عدد الركاب الذين غادروا الجمهورية عن طريق موانىء محافظات الحدود ٩٤ر٧٪ من اجمالى الركاب الذين غادروا الجمهورية فى عام ١٩٨٨.

ويدل ذلك على اهمية موانىء البحر الاحمر وجنوب سيناء فى نقل الركاب سواء الى الداخل او الخارج وبالذات الى الدول العربية فهى بذلك تلعب دورا هاما فى ربط جمهورية مصر العربية بالمشرق العربى بعد ان فصلته الظروف السياسية بزرع اسرائيل فى المنطقة .

٤/٣ وسائل الاتصال (السنترالات والبريد)

لاشك ان مايتميز به محافظات الحدود من مساحات شاسعة وتباعد فيمايمى التجمعات السكانية يحتاج الى ربط وحداتها الادارية بوسائل الاتصال الحديثة بالاضافة الى الطرق والمواصلات الاخرى المختلفة المتاحة بها . كما ان بعد هذه المحافظات عن العمران التقليدى فى مصر يحتاج الى ربطها بمناطق الجمهورية المختلفة بشبكة اتصالات قوية .

ويتناول هذا الجزء من الدراسة وسائل الاتصال المتاحة بمحافظات الحدود من الاتصال بالتليفون والبريد.

أ - السنترالات :

من الجدول رقم ١٦ يتضح ان اجمالى عدد السنترالات بمحافظات الحدود بلغ ٧١ سنترالا منها ٣٠ سنترالا بنسبة ٢ر٤٢٪ فى الحضر و ٤١ سنترالا بنسبة ٧ر٧٥٪ من هذا الاجمالى فى الريف . ولقد جاء توزيع هذه السنترالات وسعتها وفقا للجدول رقم ١٦ على الوجه التالى:

- تستحوز مدن محافظة البحر الاحمر على ٥ سنترالات بسعة ٨٠٥٠ خطا من حين لاتوجد اى سنترالات بقرى المحافظة.
- بلغ نصيب محافظة الوادى الجديد ٢٥ سنترالا منها سنترالين فى مدن المحافظة بنسبة ٨٪ ، ٢٣ سنترالا فى الريف بنسبة ٩٢٪ من اجمالى السنترالات المتاحة بها ورغما من قلة عدد السنترالات فى المدن الا ان سعتها بلغت ٥٨٠٠ خطا بنسبة ٣ر٦٦٪ فى حين بلغت سعة سنترالات القرى ٢٩٥٠ خطا فقط بنسبة ٧ر٣٣٪ من اجمالى السعات المتاحة للمحافظة.
- وبالرغم من ان عدد السنترالات فى حضر محافظة مطروح اقل من عددها فيمايمى القرى الا ان سعة سنترالات المدن بلغت ٥ر٩١٪ وفى الريف ٥ر٨٪ من اجمالى السعات المتاحة للمحافظة.

جدول رقم (٢)

عدد السنترالات وسعتها بمحافظات الحدود عام ١٩٨٨ (حضـــ

بلغ عدد السنترالات المتاحة في محافظة شمال سيناء ٩ سنترالات منهمسمسما ٧ بالمدن واثنين بالقرى ، كما بلغ اجمالي السعات لتلك السنترالات ١٢١٥٠ خطا موزعة بنسبة ٩ر٩٧٪ في المدن و ١ر٢٪ فقط في المناطق الريفية.

وبالرغم من ان عدد السكان لكل سنترال في محافظات الحدود بلغ حوالي ٨٤١٥ فردا وعلى مستوى الجمهورية ٢٩٢٧ فردا الا ان عدد الخطوط لكل فرد في الاولى حوالمسمسى ٧ر١٥ فردا في حين كان في الثانية في نفس الفترة حوالي ٥ر٣٣ فردا . وبهذا قد يمكن القول ان سنترالات محافظات الحدود تعتبر احدث من بعض السنترالات الموجودة بالمناطق المأهولة وبالذات من ناحية السعات او قد يكون ذلك ناتجا عن انخفاض اعـــــــــداد السكان بهذه المحافظات .

ومن الجدول رقم ١٧ يتضح ايضا ان هناك بعض من محافظات الحدود يعتبر عدد الافراد لكل خط منها من الخطوط افضل من المستوى العام للجمهورية . فعلى سبيل المثمال عدد الافراد لكل خط من الخطوط في مدن محافظات البحر الاحمر والوادى الجديد وشمال وجنوب سيناء بلغ ٩ر٧ فردا ، ١ر٩ فردا ، ٩ر٤ فردا ، ٢ر٤ فردا على التوالي فمسمسمسى حين بلغ هذا المعدل ٢ر١٦ فردا على مستوى الجمهورية . وحتى الوضع في ريف همسمسمده المحافظات افضل كثيرا عنه على مستوى الجمهورية.

جدول رقم (١٧)

عدد السكان الذين يخدمهم كل سنترال وعدد الافراد لكل خط من الخطوط فى ريف وحضر

محافظات الحدود مقارنة بمستوى الجمهورية فى عـــــام ١٩٨٨

المحافظات / البيان	البحر الاحمر		الوادى الجديد		مطـــروح		شمال سيناء		جنوب سيناء		اجمالي محافظات الحدود		اجمالى الجمهورية	
	عدد السكان لكل سنترال	عدد الافراد لكل خط	عدد السكان لكل سنترال	عدد الافراد لكل خط	عدد السكان لكل سنترال	عدد الافراد لكل خط	عدد السكان لكل سنترال	عدد الافراد لكل خط	عدد السكان لكل سنترال	عدد الافراد لكل خط	عدد السكان لكل سنترال	عدد الافراد لكل خط	عدد السكان لكل سنترال	عدد الافراد لكل خط
مدن	١٥٦٤٣	٩ر٧	٢٦٦٥٣	٩ر١	١٢٤٤٥	١٦ر٦	١٥٩٣٩	٩ر٤	١٥١٦	٤ر٢	١١٤٦٣	١٠	١٨٤٠	١٦ر٢
ريف	-	-	٢٩١٣	٢٣	٥٥٠٥	١٦٩ر٥	٣٤٨٣٣	٢٧٨ر٧	١٦٩٩١	١٦٩ر٩	٦١٨ر٦	٦٦ر٩	٥٤٥٠	٢٠٧
الجملة	١٩١٣٦	١١ر٩	٤٨١٢	١٣ر٧	٧٧١٢	٢٩ر٦	٢١٠٣٨	١٤ر٩	٣٠٦٣	٩ر١	٨٤١٥	١٥ر٧	٢٩٣٧	٣٣ر٥

المصدر :

الجدول رقم وقد تم تقدير السكان اعتمادا على بيانات تعدادا السكان ١٩٨٦ بحساب معدل نمو سنوى قدره ٢ر٨٪ سنويا للريف والحضر

ب - مكاتب البريد:

يتضح من الجدول رقم (١٨) ان اجمالى عدد مكاتب البريد الحكومية والاهلية والوكالات البريدية فى محافظات الحدود بلغ ١٤٩ مكتبا ووكالة بنسبة ٨ر١٪ من اجمالى المكاتب الحكومية والاهلية والوكالات البريدية وخطوط الطوافة على مستوى الجمهورية . ويلاحظ من الجدول المشار اليه ان محافظات الحدود قد استخدمت نظام المكاتب الحكومية والاهلية والوكالات البريدية دون استخدامها لخطوط الطوافة كما يلاحظ ايضا ان نسبة المكاتب والوكالات البريدية فى محافظات الحدود مقارنة بمستوى الجمهورية تقارب نسبة سكان تلك المحافظات مقارنة بمستوى الجمهورية ايضا .

ويخدم محافظة البحر الاحمر ٢٤ مكتبا بريديا حكوميا واهليا ووكالة بريدية موزعين بنسبة ٥٠٪ ، ١٦ر٧٪ ، ٣٣ر٣٪ على الترتيب . ومن الملاحظ ان نسبة المكاتب البريدية الحكومية فى المحافظة اقل منها فى باقى محافظات الحدود، لذلك اعتمدت المحافظة على نظام الوكالات البريدية الذى تعتبر من اكبر المستفيدين منه مقارنة بباقى محافظات الحدود الاخرى . ولقد بلغ متوسط عدد السكان الذين تقدم لهم المكاتب الحكومية والاهلية والوكالات البريدية وخدمات البريد بالمحافظة وفقا للحسابات التى تمت عن البيانات الاحصائية ماجاء بالجدول ١٨ حوالى ٣٩٨٥ فردا / مكتب او وكالة وهذا المعدل افضل من المعدل العام على مستوى الجمهورية والذى بلغ حوالى ٦٢٦٣ فردا / مكتب حكومى واهلى او وكالة بريدية .

وترتفع نسبة مكاتب البريد الحكومية الى ٦٩٪ من اجمالى عدد المكاتب البريدية الحكومية الاهلية الذى بلغ ٤٢ مكتبا فى محافظة الوادى الجديد، ومع ارتفاع عدد المكاتب الحكومية لم تظهر البيانات الاحصائية ان هناك وكالات بريدية بالمحافظة. ونظرا لارتفاع عدد المكاتب البريدية الحكومية والاهلية بلغ متوسط عدد السكان الذى تقدم لهم تلك المكاتب خدمات حوالى ٢٨٦٤ فردا / مكتب وهى نسبة اقل من نصف المعدل الموجود على مستوى الجمهورية .

جدول رقم (١٨)

عدد مكاتب البريد الحكومية والاهلية والوكالات البريدية ونسبتها لكل محافظة من محافظات الحدود الخمس مقارنة بالمستوى القومى عام ١٩٨٨

المحافظة / البيان	البحر الاحمر		الوادى الجديد		مطروح		شمال سيناء		جنوب سيناء		اجمالى محافظات الحدود		باقى الجمهورية		اجمالى الجمهورية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مكاتب بريد حكومية	١٢	٥٠	٢٩	٦٩	٢٠	٦٤ر٥	٣٠	٨١ر١	١٥	١٠٠	١٠٦	٧١ر١	٢١٨٥	٢٧ر٢	٢٢٩١	٢٨ر٠
مكاتب بريد اهلية	٤	١٦ر٧	١٣	٣١	٥	١٦ر١	٢	٥ر٤	-	-	٢٤	١٦ر١	٢٣٢٥	٢٨ر٩	٢٣٤٩	٢٨ر٧
وكالات بريدية	٨	٣٣ر٣	-	-	٦	١٩ر٤	٥	١٣ر٥	-	-	١٩	١٢ر٨	١٨٥٨	٢٣ر١	١٨٧٧	٢٣ر٩
خطوط طوافة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٦٧١	٢٠ر٨	١٦٧١	٢٠ر٤
الجملة	٢٤	١٠٠	٤٢	١٠٠	٣١	١٠٠	٣٧	١٠٠	١٥	١٠٠	١٤٩	١٠٠	٨٠٣٩	١٠٠	٨١٨٨	١٠٠

المصدر:

مشروع الانشطة السكانية على مستوى المحليات ، المرجع السابق

* لايشمل محافظة الاسماعيلية .

ويشمل نظام البريد المعمول به في محافظة مطروح مكاتب البريد الحكومية والاهلية والوكالات البريدية والتي بلغت نسبة كل منهم حوالي ٥ر٦٤٪ و ١ر٦١٪ و ٤ر١٩٪ على التوالي . وعلى الرغم من ان اجمالي عدد المكاتب والوكالات البريدية بلغ ٣١ مكتبا ووكالة في محافظة مطروح الا ان عدد السكان / مكتب او وكالة بلغ حوالي ٥٤٧٤ فردا وهذا معدل مرتفع مقارنة بجميع محافظات الحدود الاخرى (انظر جدول ١٨) وفضلا عن ذلك فان هذا المعدل مازال افضل من المعدل على مستوى الجمهورية والذي بلغ ٦٢٦٣ فردا/ مكتب أو وكالة بريدية .

يتكون هيكل النظام البريدي في محافظة شمال سيناء من ١ر٨١٪ مكاتب بريدية حكومية و ٤ر٥٪ مكاتب بريد اهلية و ٥ر١٣٪ وكالات بريدية ، في حين لايخدم جنوب سيناء سوى ١٥ مكتبا حكوميا دون استخدام الانواع الاخرى من المكاتب الاهلية والوكالات ومن الملاحظ انه بالرغم من تنوع هيكل مكاتب البريد في محافظة شمال سيناء الا ان عدد السكان الذين يخدمهم مكتب بريد وكالة ارتفع الى ٤٨٩٩ فردا في حين انه بالرغم من تدني عدد المكاتب البريدية في المحافظة الا ان متوسط مايخدمه كل مكتب بريد حكومي حوالي ٢٠٤٢ فردا فقط. وهذا المعدل يعد افضل المعدلات على مستوى محافظات الحدود جميعا بل ايضا بالمقارنة بالمعدل العام على مستوى الجمهورية .

وما يجب ان تؤكد عليه ان العبرة ليست بعدد السكان الذين يخدمهم كل مكتب أو وكالة بريدية ولكن بحجم التعامل مع هذه الوحدات من ناحية وتوزيعها بين مناطق تركز السكان من ناحية اخرى طالما ان الهدف الاساسي هو خدمة سكان تلك المناطق. ولذلك فان لايمكن القول ان انخفاض عدد السكان لكل مكتب يعتبر دليل على كفاءة تقديم الخدمات البريدية بنوعيتها المختلفة للسكان او توفرها في كل المناطق بقدر ماهو مؤشر اولي يعكس تواجد تلك الخدمات في محافظات الحدود من عدمه.

الفصل السابع

الخدمات الصحية

١- تمهيد

تعانى محافظات الحدود مثلها مثل الريف المصرى من نقص ملموس فى الخدمات الصحية المجانية وشبه المجانية والعلاج الاقتصادى ، كما تشهد الوحدات الصحية المنتشرة داخل القرى والنجوع تدهورا ملحوظا فى التجهيزات وكفاءة وحسن اداء القوة البشرية الطبية بالاضافة الى ان عدد هذه الوحدات لايكاد يكفى بنصف الاحتياجات العاجلة المقدرة للمناطق النائية المصرية لتوفير خدمة أساسية للمواطنين الغير قادرين على دفع التكلفة المتزايدة للعلاج فى المؤسسات الصحية الخاصة (المستشفيات والمستوصفات).

من الثابت انه لصياغة السياسات الصحية الفعالة والسليمة والملائمة وتنفيذها ، فانه ينبغى البدء بدراسة الاوضاع الصحية القائمة والمشاكل المرتبطة بها . وبناء عليه تهدف الدراسة الحالية الى مايلى:

أ - التعرف على مدى توفير الهياكل التنظيمية المؤسسية للخدمات الصحية على المستوى الاقليمى والمحلى بمحافظات الحدود .

ب - التعرف على أوضاع الخدمات الصحية فى محافظات الحدود لتقييم مدى تحسن أو تدهور الاحوال الصحية بها ، ذلك لان تحسن الاحوال الصحية هو الهدف النهائى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . فالتنمية بالناس وما لم تتحسن اوضاعهم الصحية فان الآثار المترتبة على ذلك سوف تنعكس فى خفض العمالة المتاحة وانخفاض انتاجيتها وتقصير العمر الانتاجى للمواطن وتدنى مستوى التنمية بهذه المحافظات. هذا بالاضافة الى إن توفر الخدمات فى هذه المحافظات بالذات يعتبر من أهم العوامل الجاذبة لعملية الاستيطان المنشود لاعادة التوزيع السكانى فى مصر من خلال الهجرة المخططة الطوعية التى تعتمد على ايجاد عوامل الجذب بالمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة نسبيا .

ج - التعرف على المشاكل المرتبطة بالاحوال الصحية بهذه المحافظات لتعيين أكثرها تفاقما بهدف اقتراح السياسات الملائمة .

ومن أجل تحقيق هدف الدراسة فقد اعتمدت الباحثة على استعراض وتحليل مايلى :

- الهيكل التنظيمى المؤسسى للخدمات على المستوى الاقليمى والمحلى .
- الاتجاهات الماضية والوضع الحالى لبعض المؤشرات الصحية بمحافظات الحدود وتنقسم الى : -

أ - المدخلات البشرية التابعة لوزارة الصحة وتتمثل فى (الاطباء البشريين - اطباء الاسنان - الصيادلة - هيئة التمريض).

ب - المدخلات المادية وتتمثل فى (الاسرة - وحدات الخدمات الطبية - المستشفيات العامة والمركزية - الوحدات الريفية - مكاتب الصحة).

= دراسة بعض المشكلات المؤثرة على تدنى الاحوال الصحية :

أ ـ بعض الامراض التى يعانى منها سكان محافظات الحدود .

ب ـ المشاكل الناجمة عن سوء الرعاية الصحية .

جـ ـ مشكلة القصور فى مشروعات الصرف الصحى ومياه الشرب النقية .

٢. الهيكل التنظيمى المؤسسى لخدمات الصحة العامة لوزارة الصحة على المستوى الاقليمى (المحافظات) :

ترتبط كفاءة اداء خدمات قطاع الصحة بصفة عامة وتنميته بصفة خاصة بالآتى :

أ ـ مدى توفر مستلزمات تلك الخدمة من المدخلات المادية والبشرية والمالية اللازمة

ب ـ امكانية توصيل هذه الخدمة الى المستفيدين منها ؛ Accessibility

فى الوقت المناسب والمكان المناسب وبكفاءة معينة.

ويشكل الاطار المؤسسى التنظيمى (مستويات ادارة قطاع الصحة القومى والاقليمى والمحلى) اداة هامة لتوفير وتوصيل هذه الخدمة بالكفاءة المطلوبة ، efficiency لذلك سوف نلقى الضوء على الهيكل التنظيمى المؤسسى لخدمات الصحة العامة لوزارة الصحة على المستوى الاقليمى والمحلى الواجب توافره لاداء خدمة صحية كافية.

يرأس مديرية الشئون الصحية بكل محافظة وكيل وزارة يشرف نائبه على الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والريفية التى يدخل فيها الرقابة على الامراض المعدية وعلى الطعام والصحة المدرسية ورعاية الامومة والطفولة . وتقوم كل مديرية للشئون الصحية بتنفيذ الخطط الصحية المختلفة وتقديم تقارير المتابعة للديوان العام للوزارة(١).

وتقدم الخدمة الصحية فى المحافظات من خلال مكاتب الصحة ، مراكز رعاية الامومة والطفولة ، الصحة المدرسية وبعض الوحدات والمراكز الصحية والمستشفيات المركزية فى مدن المحافظات والقرى . (انظر الشكل رقم ١).

---

(١) عزه عبد العزيز سليمان ، دراسة تحليلية لمستوي الخدمات الصحية في المحافظات ج.م.ع ـ معهد التخطيط القومي ـ مذكرة خارجية رقم ١٤٣٢ ، القاهرة ١٩٨٧ .

الشكل رقم (١ :)

تدرج الخدمات الصحية في جمهورية مصر العربية

١- على المستوى المركزي

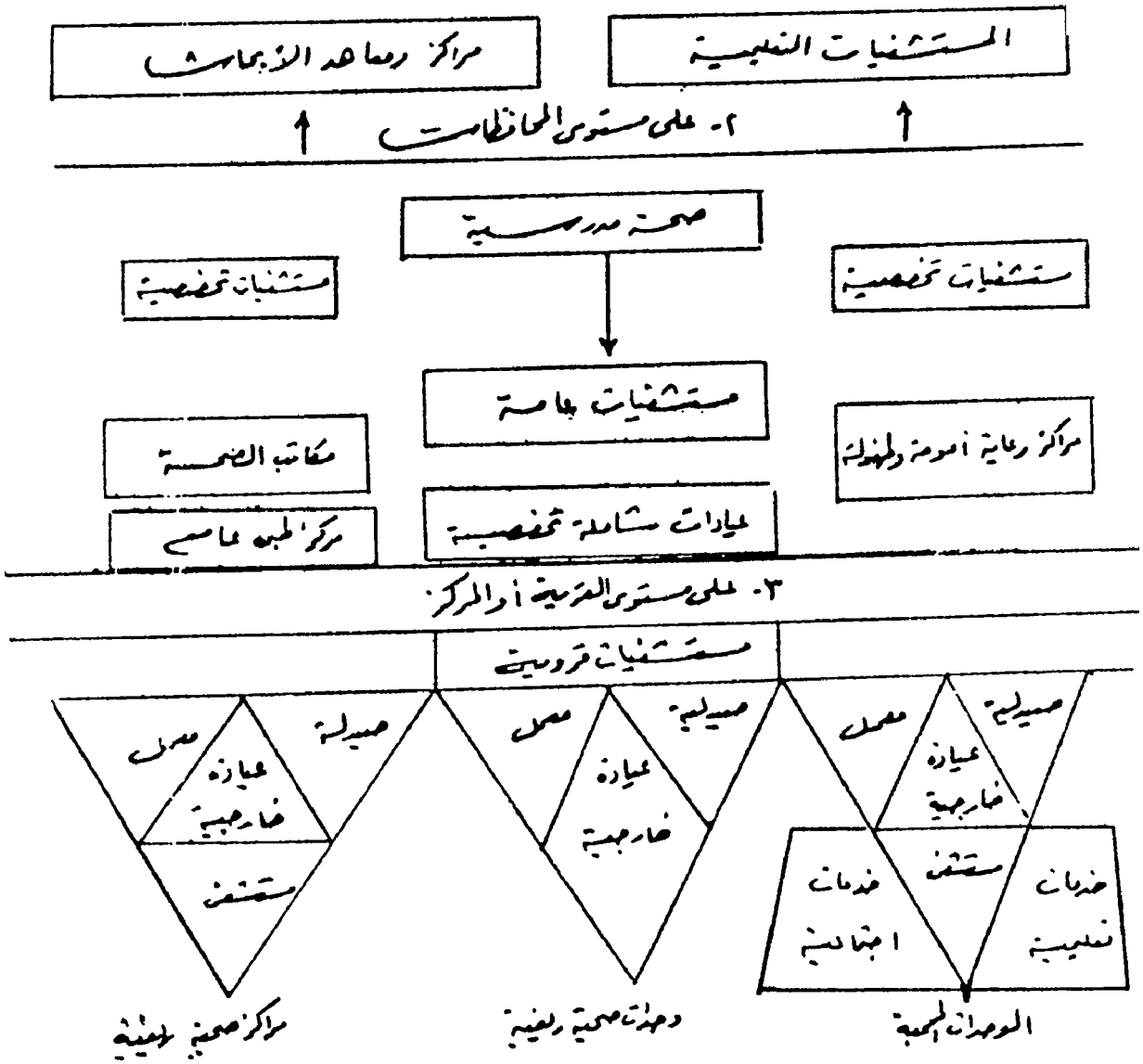

---

* المرجع السابق ، ص ٢٠ .

٣ ـ الاتجاهات الماضية والوضع الحالي لبعض المؤشرات الصحية بمحافظات الحدود

في هذا الجزء من الدراسة تم اختيار بعض المؤشرات التي نقوم من خلالها بتحليل الاتجاهات الماضية والوضع الحالي في محافظات الحدود ، وذلك بهدف اعطاء صورة واقعية عن الوضع الصحي في تلك المحافظات حتى يمكن التعرف على نطاق تغطية الاحتياجات الاساسية من الخدمات الصحية لمواطني هذه المحافظات ٠

وفي هذا الصدد تم تقسيم هذه المؤشرات الى :

أ ـ مؤشرات خاصة بالمدخلات البشرية للخدمات الصحية

ب ـ مؤشرات خاصة بالمدخلات المادية للخدمات الصحية ٠

١٠٣ المدخلات البشرية للخدمات الصحية في محافظات الحدود

تمثل المدخلات البشرية من اطباء وممرضين بكافة تخصصاتهم أهم عناصر توفير الخدمات الصحية في كل الأنظمة الصحية المتعارف عليها ٠ وفي هذا الصدد نستخدم اربعة متغيرات للمدخلات البشرية وهي (اطباء بشريين ، اطباء اسنان ، صيادلة، ممرضات) ، كمؤشرات للخدمة الصحية ٠ ومن ثم فقد تم حساب هذا المعدل لكل نوعية من هذه النوعيات على حدة وذلك بغية ايضاح مدى توفر الخدمات الصحية ومدى نجاح السياسات الصحية في تحقيق كفاءة التوزيع ٠

وفيما يلي تحليل لبعض المؤشرات الصحية الخاصة بالمدخلات البشرية : ـ

١٠١٠٣ تطور المؤشرات النسبية لموقف الاطباء البشريين في محافظات الحدود

يوضح الجدول رقم(١) الخاص بتطور المؤشرات النسبية لموقف الاطباء البشريين في محافظات الحدود الخمسة(البحر الاحمر ، الوادى الجديد ، مطروح ، شمال سيناء، جنوب سيناء)، خلال الفترة ٨١ ـ ١٩٩١ الحقائق التالية : ـ

- في عام ١٩٩١ بلغ اجمالي عدد الاطباء البشريين في محافظات الحدود ٨٦٠ طبيبا بشريا في مقابل ٦٠٤ طبيب في عام ١٩٨١ أي بنسبة زيادة قدرها ٤٢ر٤٪ خلال المدة ٨١ ـ ١٩٩١ ٠
- يلاحظ التفاوت الكبير في معدلات الزيادة السنوية في عدد الاطباء البشريين في محافظات الحدود مقارنة بالمتوسط العام للدولة ٠ فقد بلغت نسبة الزيادة في عدد الاطباء البشريين اقصاها بمحافظة البحر الاحمر خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩١ حيث وصلت هذه النسبة الى ١٨٧ر٧٪ بمعدل نمو سنوي قدره ١٥ر١١٪، تليها في ذلك محافظة الوادى الجديد بمعدل نمو مقداره ١٠ر٣١٪ ، ثم جنوب سيناء ٩ر٤٨٪ ، بينما نجد انخفاضا ملحوظا دون متوسط النمو العام على المستوى القومي في محافظة مطروح ٣ر٧٩٪ ، بينما خفضت محافظة شمال سيناء نقصا في عدد الاطباء البشريين بين ١٩٨١ ـ ١٩٩١ مقداره ٢٢ر٥٪ ٠
- توضح البيانات وجود تحسن مضطرد في معدل طبيب بشري ١٠٠٠ نسمة على مستوى الجمهورية خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩١ من ٤٦ر طبيب في أول المدة الى ٧٥ر طبيب في عام ١٩٩١ وذلك بسبب التوسع في قبول طلبة كليات الطب وافتتاح الجامعات الاقليمية في السنوات الأخيرة ٠

جدول رقم (أ)

تطور المؤشرات النسبية لموقف الاطباء البشريين في محافظات الحدود

خلال الفترة من ١٩٨١-١٩٩١

البيان	البحر الاحمر			الرادى الجديد			مطروح			شمال سيناء			جنوب سيناء			الجمهورية		
	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ
١٩٨١	٦٥	٣٤ر	٨٣ر	٧٥	٣٩ر	٧٦ر	١٣٠	٦٣ر	٨٦ر	٣٣٥	١٦٩ر١	٢٦ر٣	١٩	١٠ر	٧٩ر	٢٩٣٤٤	١٠٠	٤٦ر
١٩٨٢	٨٩	٤٠ر	١٠ر١	٨٢	٣٧ر	٨٣ر	١٤٩	٥٣ر٠	٨٣ر	١٧٠	٧١ر١	١ر١	٤٠	١٨ر	١ر٦	٣٢٤٦٨	١٠٠	٥٣ر
١٩٨٣	١٣٢	٥٩ر	١٠ر١	١٠٥	٤٥ر	١ر٠٠	١٥٠	١٤ر	١ر٠٢	٣٣٦	١ر٠٠	١ر٥٠	١٣١	٦٥ر	٤ر٨٠	٣٣٥١٧	١٠٠	٥٣ر
١٩٨٤	١٩٣	٧٤ر	٢ر٣٠	١٥١	٥٨ر	١ر٤٠	١٩٨	٧١ر	١ر٣١٠	١٦٩	٦٥ر	١ر٠٤	١٣١	٥٠ر	٤ر٨٠	٣٦٠٢٥	١٠٠	٥٧ر
١٩٨٥	١٩٣	٦٧ر	٢ر٢	١٠٣	٣٦ر	٩٣ر	١٩٨	٦١ر	١ر٢٧	٣٨٦	١ر٣٥	٢ر٣٠	٢١٧	٤١ر	٤ر٣٠	٣٨٥١١	١٠٠	٦١ر
١٩٨٦	١٤٣	٤١ر	١ر٦٠	١٤٤	٤٧ر	١ر٣٠	١٤٣	٤١ر	٩٠ر	٤١٦	١ر٣٠	٧٠ر	٢١٥	٧٠ر	٧ر٤٠	٣٠٩٥٧	١٠٠	٦٤ر
١٩٨٧	٢٥٤	٧١ر	٢ر٧٠	٢١٣	٦٠ر	١ر٨	٢٢٢	٤٣ر٠	٢ر٠١	٣٤٦	٢ر٠٠	٩٧ر	١١٧	٣٣ر	٢ر٦٠	٣٥٦٦٢	١٠٠	٧٣ر
١٩٨٨	٢١٦	٨٣ر	٣ر٣٠	٢٥٠	٦٦ر	٢ر١٠	٢١٢	٥٩ر	١ر٣٠	٣٧٩	١ر٠٠	٣ر١٠	١٣٤	٣٥ر	٤ر٤٠	٣٧٩٣٨	١٠٠	٧٥ر
١٩٨٩	٢١٣	٧٩ر	٣ر٣٠	٢٣٢	٥٩ر	١ر٩٠	١٨٨	٤٨ر	١ر١٠	٣٦٧	٩٣ر	٢ر٠٠	١٠٤	١ر٠٣	١٢ر٨٣	٣٩٤٠٧	١٠٠	٧٥ر
١٩٩٠	١٩٧	٥٠ر	١ر١٥	٢٣٨	٦٠ر	١ر٦٠	٩٦	٢١ر	٥٤ر	٣٠١	٧١ر	١ر٦٠	١٦٢	٤١ر	٥ر٠٠	٣٩٧٥٠	١٠٠	٧٤ر
١٩٩١	١٨٧	٤٥ر	١ر٨٠	٢٠٠	٤٨ر	١ر٥٠	١٧٤	٤٢ر	٩٤ر٠	٣٥٣	٦١ر	١ر٣	٤٧	١١ر	١ر٤٠	٤١٤١٢	١٠٠	٧٥ر

جدول رقم (٣)

تطور المؤشرات النسبية لموقف اطباء الاسنان في محافظات الحدود

خلال الفترة من ١٩٨١ - ١٩٩١

البيان	البحر الاحمر			الرادى الجديد			مطروح			شمال سيناء			جنوب سيناء			الجمهورية		
	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ
١٩٨١	٣١	٩٣ر	٤٠ر	٢٣	٦٦ر	٢٣ر	٢٣	٩٦ر	٢٤ر	١٨	١٤ر١	٣٦ر	٥٠	٣٠ر	٤٠ر	٢٣٣٢	١٠٠	٠٨ر
١٩٨٢	٣١	٧٣ر	٢٢ر	٤١	٤١ر١	٤٠ر	٦٠	٦٧ر١	٤٢ر	٣٠	٨٤ر	٣٠ر	٣١	٤٥ر	٦٢ر	٣٥٩٢	١٠٠	٠٨ر
١٩٨٣	٣١	٦٨ر	٢١ر	٣٧	٩٦ر	٣٥ر	٥٧	٤٨ر١	٣٩ر	١٢	٣١ر	١٠ر	٢٠	٥٣ر	٧٥ر	٣٨٥٠	١٠٠	٠٨ر
١٩٨٤	٣٢	٧٥ر	٢٧ر	٤٣	١٠١ر	٤٠ر	٧٣	٧٢ر١	١٨ر	١٩	٤٥ر	١٢ر	٢٠	٤٧ر	٧٣ر	٤٢٥٥	١٠٠	٠٩ر
١٩٨٥	٣٢	٦٤ر	٢٦ر	١٧	٣٤ر	١٥ر	٧٣	٤٦ر١	١٧ر	٣٠	٦٠ر	١٨ر	٢١	٦٢ر	١٠ر١٠	٤٩٨١	١٠٠	١١ر
١٩٨٦	٣٧	٧٠ر	٤١ر	٥٤	١٠٢ر١	٤٧ر	٦٣	٢٠ر١	٣٩ر	١٥	٢٨ر	١٠ر	٤٨	٩١ر	١٧٠ر١	٥٢٧٣	١٠٠	١١ر
١٩٨٧	٣٦	٤٨ر	٢٨ر	٣٦	٤٨ر	٢٢ر	٤٢	٧٧ر	٢٥ر	٢٧	٤٩ر	١٥ر	٥٥	١٠٠ر١	١٨٥ر	٥٤٦٦	١٠٠	١١ر
١٩٨٨	٣٩	٦٤ر	٤٣ر	٣٢	٥٣ر	٢٧ر	٤٩	٨١ر	٢٩ر	٣٦	٣٦ر	١٠ر	٤٦	٧٦ر	١٥٠ر	٦٠٨٢	١٠٠	٤٢ر
١٩٨٩	٣٩	٦٣ر	٤٠ر	٣٣	٣٦ر	١٩ر	٦٤	١٠٠١	٢٧ر	٣٨	٣٩ر	١٠ر	٣٨	٩٠ر	١٠٢ر١	٦٣١٦	١٠٠	٤٢ر
١٩٩٠	٣٤	٣٥ر	٣٤ر	٣١	٣١ر	١٧ر	٦٧	٩٧ر	٢٧	١٩	٢٨ر	١٠ر	٣٤	٤٩ر	١٠ر١	٦٨٩٣	١٠٠	٤٢ر
١٩٩١	١٢	١٧ر	١٢ر	٣٦	٤٨ر	٢٨ر	٦٠	٨٠ر	٢٢ر	١٩	٢٥ر	١٠ر	٣٤	٤٥ر	١٠٢ر١	٧٤٩٥	١٠٠	١٤ر

المصدر:

وزارة الصحة : مصدر سابق.

أ عدد الاطباء.

ب نسبتهم الى الجمهورية

جـ مؤشر طبيب لكل ١٠٠٠ من السكان

٢٠١٠٣ مؤشر طبيب اسنان/ ١٠٠٠ نسمة من السكان فى محافظات الحدود

يوضح الجدول رقم (٢) الخاص بتطور المؤشرات النسبية لموقف اطبـــاء الاسنان فى محافظات الحدود جملة الحقائق التالية : ـ

- ارتفع عدد اطباء الاسنان من ٣٣٢٢ طبيب فى عام ١٩٨١ الى ٧٤٩٥ طبيـــب فى عام ١٩٩١ بزيادة قدرها ١٢٥٪ على مستوى الجمهورية بمعدل نمو سنـــوى مقداره ٤ر٨٪ ، ويرجع ذلك الى افتتاح كليات جديدة لطب الاسنان فـــى عدد من الجامعات الاقليمية التى تم افتتاحها وكذلك التوسع فى قبول اعـــداد كبيرة بالنسبة للكليات القديمة ٠

- يلاحظ التفاوت الكبير فى معدلات الزيادة السنوية فى عدد أطباء الاسنـــان فى محافظات الحدود ، فقد بلغت نسبة طبيب اسنان/١٠٠٠ نسمة فى عـــام (١٩٩١ حوالى ١٤ر٠ على مستوى الجمهورية فى مقابل ٠٢ر١ فى جنوب سينـاء تليها مطروح ٢٢ر٠ ، ثم الوادى الجديد ٢٨ر٠ و٢٥ر٠ فى شمال سينـــاء ثم البحر الاحمر ١٣ر٠ ، الا انها كلها معدلات اعلى من المعدل العـــام للجمهورية فى العام المذكور، فيما عدا البحر الاحمر بسبب عناية الدولـــة بمحافظات الحدود والاهتمام المتزايد بها هى ومحافظات القنال خلال السنوات الاخيرة بعد ان تم اهمالها لسنوات طويلة.ولكن هذا التحسن الملحوظ فـــى توزيع اطباء الاسنان بين محافظات الحدود الخمس لايعكس بالضرورة وفـرة اطباء الاسنان بقدر مايعكس انخفاض الكثافات السكانية فى هـــذه المحافظات (١).

٢٠١٠٣ مؤشر صيدلي / ١٠٠٠ نسمة من السكان فى محافظات الحدود

يوضح الجدول رقم(٣) الخاص بتطور المؤشرات النسبية للصيادلة فى محافظـــات الحدود الحقائق التالية : ـ

- بلغ عدد صيادلة الجمهورية فى عام ١٩٨١(٢٨٢٩) صيدليا ارتفع عددهم الـــى (٣٦٤٥) صيدليا فى عام ١٩٩١ بزيادة قدرها ٨ر٢٨٪ بالمقارنة بأول الفتـــرة بمعدل نمو سنوى حوالى ٥ر٢٪ ٠

- يلاحظ ان معدل النمو السنوى على مستوى الجمهورية قد تذبذب خلال فتـــرة الدراسة ٨١ ـ ١٩٩١ بسبب هجرة كثير من الصيادلة الى البلاد العربيـــة المجاورة وان بدأ المعدل فى التحسن مرة أخرى فى عام ١٩٨٥ ٠

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : ـ

ـ عزة سليمان ، مرجع سابق ، ص ٤٦ ٠

وقد حققت جميع محافظات الحدود معدلات نمو سالبة فى اعداد الصيادلة خـــلال الفترة من ٨١ الى ١٩٩١ ، وان كان مؤشر صيدلى /١٠٠٠ من السكان قد حقق معـــدلات اكبر من معدل الجمهورية باستثناء محافظة شمال سيناء (٠٤ر٠) ٠

٤٠٣ مؤشر عدد السكان لكل ممرض / ممرضة فى محافظات الحدود

فى هذا الجزء تعرض للمؤشر الرابع من مؤشرات كفاءة الرعاية الصحية وهو عـــدد السكان لكل ممرض/ ممرضة فى محافظات الحدود من خلال الجدول رقم (٤) الخـــاص بتطور المؤشرات النسبية لهيئة التمريض فى محافظات الحدود والذى تخلص منه بجملـــة الحقائق التالية : -

- بلغ عدد الممرضين فى عام ١٩٨١ (٢٠٣٨٥) ممرضا ارتفع عددهم الى (٥٥٠٥٤) ممرضا فى عام ١٩٩١ بنسبة زيادة مقدارها ٢ر٨١٪ وبمعدل نمو سنوى مقـــداره ١٢ر٦٪ ٠
- جاءت محافظة جنوب سيناء فى المركز الأول بالنسبة لنسبة الزيادة المحققـــة لاعداد الممرضين ، فقد حققت نسبة زيادة مقدارها ١٣٥٠٪ بمعدل نمو مقـداره ٦ر٣٠٪ وقد يرجع ذلك الى اهتمام الدولة بتحسين الرعاية الصحية بعد انهـــاء احتلال هذه المحافظة ٠
- جاءت محافظة الوادى الجديد فى الترتيب الأول بالنسبة لاجمالى عدد الممرضين (٦١٧) يليها محافظة شمال سيناء (٢٨٣) ثم محافظة مطروح (٢١٨) ٠
- من الملاحظ ان محافظات الحدود الخمسة قد حققت نسبة زيادة فى أعـــداد الممرضين بدرجة تفوق مثيلها على المستوى القومى (٢ر٨١٪) ٠ فيما عـــدا محافظة البحر الاحمر ٠
- وقد جاءت محافظة الوادى الجديد فى الترتيب الاول أيضا بالنسبة لمؤشـــر هيئة تمريض لكل ١٠٠٠ من السكان(٧٢ر٤) وهو مؤشر هام لارتفاع مستـــوى الخدمات الصحية بالمحافظة ، ويرجع ذلك الى وجود مدرسة ثانوية للتمريـــض ومدرسة مسعفين وقد ساعد ذلك على تخريج اعداد كبيرة من الممرضين ممـــا ساعد على ارتفاع الخدمة الصحية بالمحافظة[1] ٠

---

(١) مركز التخطيط الاقليمى ، واقع وآفاق تنمية محافظة الوادى الجديد ، القاهـــرة، معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٠ ، بحث تحت النشر ، ص ٣٧٤ ٠

جدول رقم (٣) *

تطور المؤشرات الفنية لمرفق اطباء العيادة في محافظات الصعيد

خلال الفترة من ١٩٨١ - ١٩٩١

السنة	البحر الاحمر			الوادي الجديد			مطـــــــروح			شمال سيناء			جنوب سيناء			الجمهورية		
	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ
١٩٨١	٣٧	٩٥ر	٤٤ر	٢٠	٧١ر	٢٠ر	٢٩	١ر٣٨	٢٠ر	١٢	٤١ر	٠٩ر	٢	٢٥ر	٢٨ر	٢٨٢٩	١٠٠	٠٧ر
١٩٨٢	٢٤	٧٤ر	٣٠ر	٢٥	٧٣ر	٢٥ر	٢٩	٩٠ر	٢٠ر	٢٢	١ر٠٠	٢١ر	٧	٢٢ر	٢٧ر	٣٢٢٠	١٠٠	٠٨ر
١٩٨٣	٢٧	٨١ر	٣٣ر	١١	٢٣ر	١٥ر	٤١	١ر٢٥	٢٨ر	١٠	٥ر	٠٩ر	١٢	٢٩ر	٠٥ر	٣٢٢٨	١٠٠	٠٨ر
١٩٨٤	٢٨	٨٤ر	٣٣ر	١٠	٢٠ر	١٠ر	٣٦	١ر٢٠	٢٤ر	٧	٢٠ر	٠٤ر	١٢	٢٩ر	٠٤ر	٣٢٢١	١٠٠	٠٧ر
١٩٨٥	٢٨	٣٣ر	٣٣ر	١١	٢٩ر	١٠ر	٣٦	٩٩ر	٢٢ر	٣	٠٨ر	٠٣ر	١٧	٤٤ر	٦٠ر	٣٨٢٢	١٠٠	٠٨ر
١٩٨٦	٢٧	٧٥ر	٣٠ر	١٩	٥٣ر	١٧ر	١٠	٢٨ر	١٠ر	٣	٠٨ر	٠٣ر	٥٥	٤٣ر	٥٣ر	٣٥٨٩	١٠٠	٠٧ر
١٩٨٧	٢١	٦٠ر	٢٣ر	٩	٢٩ر	١٠ر	٢١	٦٠ر	١٢ر	٨	٢٢ر	٠٥ر	١٠	٢٩ر	٢٤ر	٣٥٠٠	١٠٠	٠٧ر
١٩٨٨	٤٢	١ر٢٠	٤٤ر	١٠	٢٨ر	١٠ر	١١	٢١ر	٠٧ر	٤	١١ر	٠٣ر	١	٠٣ر	٠٣ر	٣٦٠٢	١٠٠	٠٧ر
١٩٨٩	٤٢	١ر٢٠	٤٣ر	٧	٢٩ر	٠٦ر	٢٧	٤٦ر	١٠ر	٥	١٤ر	٠٣ر	٨	٢٢ر	٢٥ر	٣٦٩٣	١٠٠	٠٧ر
١٩٩٠	٣٦	٧٢ر	٣٦ر	١٠	٢٨ر	٠٨ر	١٢	٢٦ر	٠٧ر	٥	١٤ر	٠٣ر	٧	١٩ر	٢٢ر	٣١٦٥	١٠٠	٠٧ر
١٩٩١	٣٢	٦٢ر	٢٢ر	١٧	٤٧ر	٠٣ر	٢٢	٤٢ر	١٠ر	٧	١٩ر	٠٤ر	٠٥ ٥	١١ر	١٥ر	٣١٤٥	١٠٠	٠٧ر

جدول رقم (٤) * *

تطور المؤشرات الفنية لمرفق حملة التمريض في محافظات الصعيد

خلال الفترة من ١٩٨١-١٩٩١

السنة	البحر الاحمر			الوادي الجديد			مطـــــــروح			شمال سيناء			جنوب سيناء			الجمهورية		
	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ
١٩٨١	١٠٦	٣٥ر	١ر٣٥	١٣٩	٤٩ر	١ر٤١	٤٢٠	٤٠ر	٨٦ر	٤٤٦	٤٨ر	٩٨ر	٤	٠١ر	١٩ر	٢٠٣٨٥	١٠٠	٠٢٣ر
١٩٨٢	١٥١	٣٩ر	١ر٣٧	١٤١	٣٧ر	١ر٣٩	٤٢٩	٣١ر	٩٠ر	١١٣	٤٣ر	١ر١٠	٢٦	٠٣ر	١ر٠١	٢٧٩٦٨	١٠٠	٠٨٨ر
١٩٨٣	١١٨	٣٠ر	١ر٠٢	١٣٥	٣٩ر	١ر٣٩	٤٣٥	٣٤ر	٩٢ر	١٥١	٣٨ر	١ر٠٠	٥	٠١ر	٠١ر	٢٩٤٢١	١٠٠	٠٨١ر
١٩٨٤	١٢٩	٢٢ر	١ر٠٥	١٣٧	٤٣ر	١ر٤٥	٤٤٢	٤٥ر	٩٤ر	١٢٧	٢٢ر	٨٥ر	٥	٠١ر	٠١ر	٤٠٩٧١	١٠٠	٠٩٠ر
١٩٨٥	١٢٩	٣٠ر	١ر١٧	١٩٩	٣٨ر	١ر٥٠	٤٤٢	٣٢ر	٩١ر	١٨٠	٤١ر	١ر٣٠	٥	٠١ر	٠١ر	٤٣٥٦٦	١٠٠	٠٩٣ر
١٩٨٦	١٣٢	٢٥ر	١ر٢١	١٨٧	٤١ر	١ر٦٤	٤٨٢	٤٠ر	١ر١٣	١٣٠	٣٩ر	٧٦ر	٥	٠١ر	٠١ر	٤٥٨٨٩	١٠٠	٠٩٥ر
١٩٨٧	١٣١	٢٩ر	١ر٤١	٢٨٦	٤١ر	١ر٥٩	١٧٢	٢٨ر	١ر٠٤	٢٢٩	٥٠ر	١ر٢٠	١٨	٠٤ر	٠٦ر	٤٥٨٧٣	١٠٠	٠٩٣ر
١٩٨٨	١١٦	٢٨ر	١ر٢١	١٧١	٤٣ر	١ر٤٦	١٥٥	٢٨ر	٩١ر	١٧٨	٤٤ر	١ر٠٠	١٧	٠٤ر	٠٥ر	٤٠٩٢٠	١٠٠	٠٨٠ر
١٩٨٩	١٤٢	٣٩ر	١ر٤٤	٣٦٨	٥٤ر	٢ر١٧	٢٤٣	٥٣ر	١ر٥١	٢٤٢	٤٩ر	١ر٣٠	١٨	٠٤ر	٠٥ر	٤٤٣٥٠	٥٠٠	٠٩٤ر
١٩٩٠	١٥٩	٣٩ر	١ر٥٧	٤٨٩	٩٠ر	٣ر٨٥	٢٤٢	٤٥ر	١ر٢٥	٢٥٢	٤٤ر	١ر٣٣	٢٥	٠٥ر	٠٣٧ر	٥٤٢٠٧	١٠٠	١ر٠١
١٩٩١	١٥٦	٣٨ر	١ر٥٠	٦١٧	١٢ر	٤ر٧٢	٢١٨	٤٠ر	١ر١٨	٢٨٣	٥٣ر	١ر٤٤	٥٨	١١ر	١ر٧١	٥٥٠٥٤	١٠٠	١ر٠٠

* المصدر :

وزارة الصحة ، مصدر سابق

أ عدد الاطباء العيادة

ب المنضم الى الجمهورية

جـ مؤشر طبيب عيادي لكل ١٠٠٠ من السكان

* * المصدر :

وزارة الصحة ، مصدر سابق

أ عدد حملة التمريض المقيدين

ب المنضم الى الجمهورية

جـ مؤشر حملة تمريض لكل ١٠٠٠ من السكان

٢٠٣ المدخلات المادية للخدمات الصحية

فى هذا الجزء من الدراسة سوف نعرض لاهم المؤشرات الصحية المتعارف عليها والتى تعكس نوعية الخدمات الصحية المتاحة لسكان المجتمعات الصحراوية وكذلك مدى كفاءة توطينها وفى هذا الصدد سوف نستخدم بعض المتغيرات لهذه المدخلات المادية وهى : ـ

١٠٢٠٣ مؤشر عدد الاسرة / ١٠٠٠ نسمة

يعد معدل سرير سكان من أهم المؤشرات التى تعكس نوعية الرعاية الصحية المتوفرة ومدى نجاح السياسات الصحية فى تحقيق كفاءة توطينها · وتتكون اجمالى الاسرة من البنود التالية : ـ

- اسرة وزارة الصحة ·
- اجمالى المستشفيات والمعاهد ·
- اجمالى القطاع العام والخاص ·
- الوزارات الاخرى ·

ويوضح الجدول رقم (٥) الخاص بتطور مؤشر عدد الاسرة/ ١٠٠٠ من السكان فى محافظات الحدود خلال الفترة من ٨١ ـ ١٩٩٠ ، جملة الحقائق التالية : ـ

= بلغت نسبة سرير ١٠٠٠ من السكان أعلى معدل لها فى محافظة جنوب سيناء فى عام ١٩٩٠ ، ويرجع ذلك الى زيادة الانفاق الصحى الحكومى لانشاء المستشفيات والوحدات الصحية التى لم تكن متواجدة من قبل بالمحافظة بالاضافة الى انخفاض الكثافة السكانية بها ، وتوضح هذه الزيادة عن باقى محافظات الحدود ·

= ان مؤشر سرير ١٠٠٠ من السكان قد حقق ارتفاعا ملحوظا فى محافظة شمال سيناء التى تأتى فى الترتيب الثالث لهذا المعدل من جملة محافظات الحدود ، وقد حققت ارتفاعا ملحوظا فى اعداد الاسرة من ٥٢ سرير عام ١٩٨١ بنسبة ٢٥٪ الى اجمالى الجمهورية ٣٣٥ سرير عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٢ر١ وهذا يعكس مدى الاهتمام بدفع كفاءة الخدمة الصحية بهذه المحافظة بالاضافة الى التوسع الجارى فى المستشفيات الحكومية ·

= وقد جاءت محافظة مطروح فى المركز الخامس فى الترتيب العام لعدد الاسرة لكل ١٠٠٠ من السكان ، وقد حققت نسبة زيادة قدرها ٦ر١٥٢ ٪ فى عدد الاسرة بين عامى ٨١ ـ ١٩٩٠ حيث ارتفعت اعدادها من ١١٤ سرير عام ١٩٨٢ الى ٢٨٨ سرير عام ١٩٩٠ وبالتالى حقق معدل سرير / سكان ارتفاعا ملحوظا من ٨٢ر ٠ عام ١٩٨١ الى ٦١ر١ عام ١٩٩٠ ·

- وقد جاءت محافظة البحر الاحمر فى المركز الثانى فى الترتيب النهائى لمحافظات الحدود ، بناء على الزيادة الكبيرة فى عدد الاسرة من ١١٨ سرير عام ١٩٨١ الى ٢٤٩ سرير عام ١٩٩٠ حيث بلغت نسبة الزيادة ١١١٪ خلال هذه الفترة ارتفع معها معدل سرير/١٠٠٠ من السكان من ٥ر١ الى ٥ر٢ سرير ويعكس الارتفاع المستمر فى عدد الاسرة الى الاهتمام الحالى بتطوير الخدمات الصحية بالمحافظة ومايعكسه من الاهتمام بتطوير المستشفيات وزيادة عددها وسعتها .

- وجاءت محافظة الوادى الجديد فى الترتيب الرابع على الرغم من الارتفاع الملحوظ فى عدد الاسرة من ١٢٧ سرير عام ١٩٨١ الى ٢١٣ سرير عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة قدرها ٧ر٦٧٪ ، ارتفع معها مؤشر سرير/١٠٠٠ من السكان من ٢٩ر١ الى ٧ر١ سرير ويتضح من التحليل السابق مايلى : -

- ان عدد الاسرة قد حقق ارتفاعا فى كل محافظات الحدود وهو يعكس الاهتمام المتزايد من جانب الدولة لتوطين وتوزيع الخدمات الصحية فى هذه المجتمعات الصحراوية .

- ان مؤشر سرير/ سكان قد حقق ارتفاعا فى كل محافظات الحدود .
- يلاحظ سوء توزيع الخدمات الصحية حيث تستحوذ عواصم المحافظات على هذه الخدمات على الرغم من اتساع محافظات الحدود والتى يتطلب معها زيادة فى عدد هذه الخدمات لتغطى كافة مناطقها ولاينبغى النظر لها بمعيار حجم السكان فقط عند توطين هذه الخدمة الصحية .

٢٠٢٠٣ تطور عدد المستشفيات فى محافظات الحدود

توضح بيانات الجدول رقم(٦) لتطور عدد المستشفيات فى محافظات الحدود خلال الفترة ٨١ - ١٩٩٠ الحقائق التالية : -

- ان عدد هذه المستشفيات قد تضاعف على مستوى محافظات الحدود بنسبة ١٠٠٪ خلال الفترة من ٨١ - ١٩٩٠ حيث ارتفع عدد المستشفيات من ٩ الى ١٨ مستشفى خلال هذه الفترة .

- استحوذت محافظة مطروح على أكبر عدد من المستشفيات فى محافظات الحدود بنسبة تصل الى ٣ر٣٣٪ من جملة عدد المستشفيات ٩١ حيث ارتفعت عدد هذه المستشفيات من ٤ عام ١٩٨١ الى ٦ مستشفيات عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة تصل الى ٥٠٪ ، ويرجع ذلك الى اهتمام الدولة بتوزيع هذه المستشفيات على انحاء المحافظة .

جدول رقم (٥)

تطور مؤشر عدد الاسرة لكل ١٠٠٠ من السكان في محافظات الحدود

خلال الفترة من ١٩٨١ - ١٩٩٠

البيان	البحر الاحمر			الوادى الجديد			مطروح			شمال سيناء			جنوب سيناء			الجمهورية		
	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ
١٩٨١	١١٨	٥٦ر	١ر٥٠	١٢٧	٦٠ر	١ر٢٩	١١٤	٥٤ر	٨٢ر	٥٢	٢٥ر	٣٥ر	٠	٠	٠	٢١٠٥٣	١٠٠	٥٠ر
١٩٨٢	١٢٠	٥٤ر	١ر٥٠	١٢٧	٥٧ر	١ر٢٥	١١٢	٥٠ر	٧٨ر	٧٢	٢٢ر	٤٧ر	٠	٠	٠	٢٢٣٤٦	١٠٠	٥٢ر
١٩٨٣	١٢٠	٥٣ر	١ر٤٤	١٤٧	٦٥ر	١ر٤٣	١١٠	٤٩ر	٧٥ر	١٠٨	٤٨ر	٦٩ر	٠	٠	٠	٢٢٦٤٥	١٠٠	٤١ر
١٩٨٤	١٢٠	٥٣ر	١ر٤٠	١٦٧	٧٣ر	١ر٥٥	١١٢	٤٩ر	٧٤ر	١٠٨	٤٧ر	٦٧ر	٠	٠	٠	٢٢٧٩٧	١٠٠	٥٠ر
١٩٨٥	١٢٠	٥٠ر	١ر٣٦	١٩٧	٩٩ر	١ر٥١	١١٢	٤٦ر	٧٢ر	١٢١	٥٠ر	٧٢ر	٧٠	٢٩ر	٢ر٤٨	٢٤١٢٩	١٠٠	٥٣ر
١٩٨٦	١٨٦	٧٥ر	٢ر١	١٦٧	٦٧ر	١ر٥٠	١٤٦	٦٢ر	٩٧ر	١٢١	٤٩ر	٧١ر	٧٠	٢٨ر	٢ر٤٣	٢٤٧١٨	١٠٠	٥١ر
١٩٨٧	١٨٦	٧٢ر	٢ر٠٠	١٦٧	٦٦ر	١ر٤٣	٢٢٤	٨٨ر	١ر٣٦	١٩٨	٧٨ر	١ر٤٢	٨٤	٣٣ر	٢ر٨٢	٢٥٤٢٨	١٠٠	٥٣ر
١٩٨٨	٢٤٠	٨٢ر	٢ر٣٠	١٧٣	٦٥ر	١ر٤٤	٢٢٧	٨٥ر	١ر٣٤	١٩٨	٧٤ر	١ر٠٩	٨٤	٣١ر	٢ر٧٤	٢٦٧٨٦	١٠٠	٥٣ر
١٩٨٩	٢٦٧	٩١ر	٢ر٧٢	٢١٣	٧٧ر	١ر٧٠	٢٢٧	٨٢ر	١ر٣٠	٢٣٥	١ر٢١	١ر٨٠	٨٤	٣٠ر	٢ر٧٠	٢٧٣٩٩	١٠٠	٥٣ر
١٩٩٠	٢٤٩	٩١ر	٢ر٥٠	٢١٣	٧٧ر	١ر٧٠	٢٨٨	١ر٠٥	١ر٦١	٢٣٥	١ر٢٢	١ر٧٥	٨٤	٢١ر	٢ر١٠	٢٧٥٢١	١٠٠	٥١ر

جدول رقم (٦)

تطور عدد المستشفيات بمحافظات الحدود خلال الفترة من

١٩٨١ - ١٩٩٠

البيان	البحر الاحمر			الوادى الجديد			مطروح			شمال سيناء			جنوب سيناء			الجمهورية		
	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ	أ	ب	جـ
١٩٨١	٢	١ر١٣	٣٦ر	٢	١ر١٣	٢٠ر	٤	٢ر٢٦	٢٩ر	١	٥٧ر	٠٧ر	٠	٠	٠	١٧٧	١٠٠	٠٤ر
١٩٨٢	٢	١ر١٤	٣٥ر	٢	١ر١٤	٢٠ر	٤	٢ر٢٩	٢٨ر	١	٥٧ر	٠٧ر	٠	٠	٠	١٧٥	١٠٠	٠٤ر
١٩٨٣	٢	١ر١٤	٣٤ر	٢	١ر١٤	٢٠ر	٤	٢ر٢٨	٢٧ر	١	٥٧ر	٠٦ر	٠	٠	٠	١٧٦	١٠٠	٠٤ر
١٩٨٤	٢	١ر١٣	٣٣ر	٢	١ر١٣	١٩ر	٤	٢ر٢٤	٢٦ر	١	٥٦ر	٠٦ر	٠	٠	٠	١٧٩	١٠٠	٠٤ر
١٩٨٥	٢	١ر١٠	٣٣ر	٢	١ر١٠	١٨ر	٤	٢ر٢٠	٢٦ر	١	٥٥ر	٠٦ر	١	٥٥ر	٢٠ر	١٨٢	١٠٠	٠٤ر
١٩٨٦	٣	١ر٦١	٣٣ر	٢	١ر٠٨	١٨ر	٥	٢ر١٩	٢١ر	١	٥٤ر	٠٦ر	١	٥٤ر	٣٥ر	١٨٩	١٠٠	٠٤ر
١٩٨٧	٣	١ر٥٧	٣٢ر	٢	١ر٠٥	١٧ر	٦	٢ر١٤	٢١ر	٢	١ر٠٥	١١ر	٢	١ر٠٥	٢٧ر	١٩١	١٠٠	٠٤ر
١٩٨٨	٣	١ر٥٥	٣١ر	٢	١ر٠٣	١٧ر	٦	٢ر١٠	٢٥ر	٢	١ر٠٣	١١ر	٢	١ر٠٣	٢٥ر	١٩٤	١٠٠	٠٤ر
١٩٨٩	٤	٢ر٠٣	٤١ر	٢	١ر٠٢	١٨ر	٦	٢ر٠٥	٢٤ر	٤	٢ر٠٣	٢٢ر	٢	١ر٠٣	٢٥ر	١٩٧	١٠٠	٠٤ر
١٩٩٠	٤	٢ر٠٤	٤٠ر	٢	١ر٠٢	١٦ر	٦	٢ر٠٦	٢٤ر	٤	٢ر٠٤	٢٣ر	٢	١ر٠٢	٢٥ر	١٩٦	١٠٠	٠٤ر

المصدر:

وزارة الصحة ، مصدر سابق

أ عدد المستشفيات

ب نسبتهم الى الجمهورية

جـ عدد المستشفيات لكل ١٠٠٠ من السكان

المصدر:

وزارة الصحة ، مصدر سابق

أ عدد الاسرة

ب نسبتهم الى الجمهورية

جـ مؤشر عدد الاسرة لكل ١٠٠٠ من السكان

- وجاءت محافظتى البحر الاحمر وشمال سيناء فى المركز التالى من حيث عدد المستشفيات ، حيث يوجد ٤ مستشفيات فى كل محافظة ولكن نسبة الزيادة كانت أعلى فى شمال سيناء ، حيث ارتفعت اعداد المستشفيات من واحدة عام ١٩٨١ الى ٤ عام ١٩٩٠ ، ويرجع ذلك الى اهتمام الدولة بتعمير هذه المحافظة لاهميتها الاستراتيجية بينما كانت نسبة الزيادة فى البحر الاحمر ١٠٠٪ ، حيث ارتفعت اعداد المستشفيات من ٢ الى ٤ مستشفى خلال نفس الفترة .

- وقد جاءت محافظتى الوادى الجديد وجنوب سيناء فى المركز الاخير فى عدد المستشفيات اثنين بكل منهما .

- وقد حققت محافظة جنوب سيناء طفرة كبيرة فى انشاء المستشفيات حيث تم انشاء المستشفيات الموجودة بها فى الفترة بين ٨١ ، ١٩٩٠ بسبب اهتمام الدولة بسياسة تعمير الصحارى وخاصة محافظتى شمال وجنوب سيناء لاهميتهم الاستراتيجية .

من العرض السابق لتطور عدد المستشفيات فى محافظات الحدود الخمسة ونسبة زيادتهم ونصيب كل محافظة من اجمالى عدد مستشفيات الحدود ، ونخلص بما يلى : -

- هناك تطور فى عدد المستشفيات فى كل المحافظات ، ويرجع ذلك الى السياسة العامة التى تنتهجها الدولة نحو توطين الخدمات الصحية فى كافة محافظات مصر كخطوة أساسية وهامة فى عملية التنمية الإجتماعية والاقتصادية لهذه المحافظات ، وهو اتجاه يجب تشجيعه .

- لاتزال هذه المستشفيات غير كافية بالاضافة الى أن توزيعها مركزى ، اى على مستوى مراكز المحافظات فقط على الرغم من المسافات الشاسعة بين هذه المراكز وداخلها مما يتطلب زيادة فى اعداد المستشفيات ذات الحجم الصغير وكذلك المستشفيات القروية .

٣٠٢٠٢ تطور عدد الوحدات الريفية فى محافظات الحدود

توضح بيانات الجدول رقم(٧) الخاص بتطور عدد الوحدات الصحية الريفية فى محافظات الحدود خلال الفترة من ٨١ - ١٩٩٠ الحقائق التالية : -

- حدث تطور كبير فى انشاء الوحدات الصحية الريفية لخدمة التجمعات البعيدة عن مراكز المحافظات خاصة الخدمات الطبية السريعة ايمانا من الحكومة بأن الوقاية خير من العلاج ، وقد ارتفع عدد الوحدات من ٥٦ وحدة صحية ريفية عام ١٩٨١ على مستوى محافظات الحدود الى ٨٣ وحدة عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة تصل الى ٢ر٤٨٪ وكان النصيب الاكبر من هذه الوحدات فى محافظة شمال سيناء ، حيث استحوذت على ٢ر٤٢٪ من عدد الوحدات(٣٥ وحدة صحية) عام ١٩٩٠ وكان يوجد بها ١٩ وحدة صحية عام ١٩٨١ ، أى ان هناك زيادة قدرها ٢ر٨٤٪ فى عدد الوحدات داخل محافظة شمال سيناء. وهذا يعكس الاهتمام المتزايد من جانب الدولة تجاه هذه المحافظات نحو توطين الخدمة الطبية للسكان وسرعة العلاج . وجاءت محافظتى الوادى الجديد ومطروح فى مرتبة ثالثة من جملة الوحدات الصحية حيث استحوذت كل منهما على نسبة ٥ر٢٠٪ من جملة عدد الوحدات للحدود) ١٧ وحدة فى كل

تطور عدد الوحدات الريفية في محافظات الحدود خلال الفترة
من ١٩٨١ - ١٩٩٠

البيـــان	البحر الاحمر	الوادى الجديد	مطـــــروح	شمال سيناء	جنوب سيناء	جملـــــة
١٩٨١	٥	١٦	١٢	١٩	٤	٥٦
١٩٨٢	٥	١٦	١٢	١٩	٤	٥٦
١٩٨٣	٦	١٨	١٢	٤١	٤	٨٢
١٩٨٤	٧	١٨	١٢	٤١	٤	٨٢
١٩٨٥	٧	١٨	١٢	٤٢	٤	٨٤
١٩٨٦	٩	١٨	١٥	٣١	٤	٧٧
١٩٨٧	٩	١٨	١٥	٣٢	٤	٧٨
١٩٨٨	٩	١٨	١٧	٣٥	٥	٨٤
١٩٨٩	٩	١٧	١٧	٣٥	٥	٨٣
١٩٩٠	٩	١٧	١٧	٣٥	٥	٨٣
نسبة الزيادة من ١٩٨١-١٩٩٠	٨٠٪	٦ر٢٪	٤١ر٧٪	٨٤ر٢٪	٢٥٪	٤٨ر٢٪

المصـــدر :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، مشروع الانشطة السكانية على مستوى المحليات لمحافظات الحدود ، القاهرة ، ديسمبر ، ١٩٨٩.

جدول رقم (٨)

تطور بعض مؤشرات الخدمة الصحية بمحافظات الحدود عام ١٩٨٨

البيـــان	البحر الإحمر		الوادى الجديد		مطـــــروح		شمال سيناء		جنوب سيناء		الجملة
	عدد	نسبتهم من الحدود	عدد	نسبتهم من الحدود	عدد	نسبتهم من الحدود	عدد	نسبتهم من الحدود	عدد	نسبتهم من الحدود	
عدد الصيدليات	٣٢	١٨ر٨	٤١	٢٤ر١	٥٦	٣٣ر٠	٤٠	٢٣ر٥	١	٦ر٠	١٧٠
عدد معامل التحليل	١	٢ر٢	٢٧	٦٠ر٠	١	٢ر٢	٥	١١ر١	١١	٢٤ر٥	٤٥
مراكز نقل الدم	٢	١٥ر٤	٥	٣٨ر٥	١	٧ر٧	٤	٣٠ر٧	١	٧ر٧	١٣
عدد نقط ومراكز الاسعاف	٣	٩ر٧	٥	١٦ر١	١٠	٣٢ر٣	٦	١٩ر٣	٧	٢٢ر٦	٣١
عدد سيارات الاسعاف	١٧	٢٤ر٣	١٥	٢١ر٤	٢٠	٢٨ر٦	١٢	١٧ر١	٦	٨ر٦	٧٠
اقسام التغذية	٠		١	١٠٠ر٠	٠		٠		٠		١
وحدات ملاريا	٠	٠	٣	٤٠	١	٢ر٠	٢	٤٠ر٠	٠	٠	٥
وحدات خدمات الاسنان	١٠	٢٦ر٣	٠	٠	١٦	٤٢ر١	١٢	٣١ر٦	٠	٠	٣٨
اقسام الاشعة	٤	٢٧٠ر٨	٠	٠	٥	٣٨ر٤	٤	٣٠ر٨	٠	٠	١٣

محافظة) وكانت نسبة الزيادة اقصل داخل محافظة مطروح حيث ارتفعت عدد الوحدات من ١٢ الى ١٧ وحدة بمعدل زيادة مقداره ٧ر٤١٪

وفى محافظة البحر الاحمر ارتفع عدد الوحدات من ٥ الى ٩ وحدات خلال نفس الفتـــرة بنسبة زيادة تصل الى ٨٠٪ وكان نصيبها من جملةوحدات الحدود يصل الى ٨ر١٠٪.

وجاءت محافظة جنوب سيناء فى المرتبة الاخيرة من حيث نصيبها من عدد الوحـــــدات الصحية (٦٪ من جملة الحدود) حيث كان عدد الوحدات٤ فى عام ٨١ ارتفع الى(٥) فقط عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة مقدارها ٢٥٪ وهى نسبة لاتواكب الزيادة المستمرة فى عدد السكان.

من العرض السابق لتطور عدد الوحدات الريفية فى محافظات الحدود الخمسة ونسبـــــــة زيادتهم ونصيب كل محافظة من اجمالى عدد الوحدات نخلص بما يلى :

هناك تطور فى عدد الوحدات في كل المحافظات ويرجع ذلك الى سياسة الدولة نحو توطين هذه الخدمات فى كل محافظات مصر كخطوة هامة فى عملية التنمية .

ان هذه الوحدات لاتغطى كافة ارجاء المحافظات لاتساع هذه المحافظات فهى معا تشكل ٥ر٩٢٪من مساحة مصر بالاضافة الى نقص الادوية والمعدات وعدم تواجد الاطباء بشكل دائم ويجب تحويل هذه الوحدات الى مستشفيات صغيرة وباجر رمزى لتعمل بكفاءة.

بعض المؤشرات الاخرى للخدمة الصحية بمحافظات الحدود

هناك بعض المؤشرات المادية للخدمة الصحية والتى تعطى نتائجها دلالات هامة على توافـر الخدمة الصحية ونضجها ومن هذه المؤشرات التى يوضحها الجدول رقم (٨) :

عدد الصيدليات

يوجد بمحافظات الحدود الخمسة ١٧٠ صيدلية تغطى هذه المحافظـــــــات وتقدم الخدمة الصيدلية ، ٥٦ منها بمحافظة مطروح بنسبة ٣٣٪ من عدد صيدليات الحدود ،، ٤١ بمحافظة الوادى الجديد بنسبة ١ر٢٤٪ ، ٤٠ بمحافظة شمال سيناء بنسبة ٥ر٢٣٪ ، ٣٢ فى البحر الاحمر بنسبة ٨ر١٨٪ ، ويوجد صيدلية واحدة بمحافظة جنوب سيناء .

نخلص مما سبق بان التوسع فى عدد الصيدليات يهدف الى توفير الخدمة الصيدلية لابناء هذه المحافظات ولكن هذا العدد غير كاف لانه غير موزع على كافة انحاء هذه المحافظات ، وقد تكون نسبة هذه الصيدليات للسكان مرتفعة ولكن توزيعهم يقتصر على عواصم هذه المحافظات فى الغالب .

٢٠٤٠٢ عدد معامل التحليل :

يوجد ٤٥ معمل تحليل على مستوى محافظات الحدود الخمسة ٢٧ منهم فى محافظة الوادى الجديد بنسبة ٦٠٪ من جملة معامل الحدود ، ١١ منهم فى محافظة جنوب سيناء بنسبة ٥ر٢٤ ٪ ، معمل بكل من البحر الاحمر ، مطروح طبقا لعام ١٩٨٨ .

مما سبق نخلص بانه لايوجد توازن فى توزيع معامل التحاليل الطبية بين محافظات الحدود الخمسة مما يؤثر على كفاءة الخدمة الصحية.

٣٠٤٠ مراكز نقل الدم:

يوجد ١٣ مركز لنقل الدم فى محافظات الحدود ٥ منهم فى محافظة الوادى الجديد بنسبة ٥ر٣٨٪ ، ٤ فى شمال سيناء بنسبة ٧ر٣٠٪ ، اثنين فى البحر الاحمر ، واثنين موزعين على محافظتى مطروح وجنوب سيناء ، لاشك ان هذا العدد غيركاف خاصة وان توزيع هذه المراكز مركزى وبالتالى يقلل من الفائدة المرجوة.

٤٠٤٠ عدد نقط مراكز الاسعاف وسيارات الاسعاف :

يوجد فى محافظات الحدود ٢١ نقطة اسعاف و٧٠ سيارة اسعاف موزعين كما يلى ١٠ نقطة اسعاف بها ٢٠ سيارة فى محافظة مطروح ، ٥ نقط اسعاف بها ١٥ سيارة موزعين على محافظة الوادى الجديد ، ٣ نقط اسعاف بها ١٧ سيارة موزعين فى محافظة البحر الاحمر ، ٦ نقط اسعاف بها ١٢ سيارة موزعين على محافظة شمال سيناء ، و ٧ نقط اسعاف بها ٦ سيارات موزعين على محافظة جنوب سيناء ، ومن وجهة نظرنا نرى ان خدمة الاسعاف

لاتزال بطيئة فى محافظات الحدود خاصة مع اتساع حجم هذه المحافظات وبالتالى اتساع المسافات داخل المراكز وبين المراكز مما يصعب من تادية هذه الخدمة على الوجه الاكمل وثرى ضرورة تعميم خدمة الاسعاف من خلال الطائرات الطبية المجهزة واستخدام اللاسلكى فى الوسائل الارضية.

٥.٤.٢٠ وحدات خدمات الاسنان:

يوجد ٣٨ وحدة للاسنان موزعين على محافظات الحدود (البحر الاحمر ، مطروح، شمال سيناء) وهذه الوحدات تغطى هذه المحافظات ولكن هناك نقص واضح لهذه الخدمات فى محافظتى الوادى الجديد وجنوب سيناء.

٦.٤.٢٠ أقسام الاشعة :

يوجد ١٢ قسم للاشعة فى محافظات الحدود ٤ منها فى البحر الاحمر ، ٥ فى مطروح ٣ فى شمال سيناء،وفى محافظتى الوادى الجديد وجنوب سيناء لاتوجد بها هذه الاقسام مما يؤثر على كفاءة الخدمة الصحية بها.

٧.٤.٢٠ وحدات الملاريا

يوجد ٥ وحدات لعلاج الملاريا واحدة فى محافظة مطروح، واثنين فى كل من الوادى الجديد وشمال سيناء

٤.٣ . الترتيب التنازلى والاهمية النسبية لبعض المؤشرات الصحية فى محافظات الحدود

لتحليل حركة المؤشرات الصحية تم استخدام بعض المؤشرات السابق تحليلها، والهدف من اجراء هذا التحليل الكمى اعطاء صورة مقارنة عامة عن درجة توافر وكفاية الخدمة الصحية فى محافظات الحدود • لما لذلك من آثار على الكفاءة الخارجية للنظام الصحى فى الوفاء بالاحتياجات الاساسية للسكان.

ويتلخص اسلوب ترتيب المحافظات تنازليا فى الجدول رقم (٩) على اساس اعطاء رتبه رقم (١) للمؤشر الافضل او الاعلى ورتبة رقم (٥) لاقل أو اصغر مؤشر حصلت عليه احدى المحافظات.

ومن الجدول يتضح الاتي:

- حققت محافظة شمال سيناء افضل مستويات للمؤشرات المختارة ، يليها محافظتي مطروح فالوادى الجديد فالبحر الاحمر ،
- وجاءت محافظة جنوب سيناء في اخر القائمة ، وقد يرجع السبب في ذلك الى انهما لم تحظى بالقدر الكافي من الموارد التمويلية لقطاع الصحة مقارنة بمحافظات شمال سيناء ، ومطروح والوادى الجديد ولبعد الخدمات الصحية عن السكان البدو المبعثرين على مساحة كبيرة من الاراضي الصحراوية بالاضافة الى صعوبة الوصول الى هذه المناطق.

وبالتالى فانه طبقا لافضل المؤشرات الصحية وضعية على مستوى محافظات الحدود الخمس فانه يمكن تحديد اولوية توزيع فرص التنمية الجديدة في المستقبل على هذه المحافظات بهدف تحقيق افضل استيعاب سكانى ممكن على النحو التالى فى الترتيب .

١- محافظة شمال سيناء
٢- محافظة مطروح
٣- محافظة الوادى الجديد
٤- محافظة البحر الاحمر
٥- محافظة جنوب سيناء .

جدول رقم (٩)

الترتيب التنازلي والاهمية النسبية لبعض المؤشرات الصحية في محافظات الحدود

المحافظات / المؤشرات	اطباء شرعيون	أطباء اسنان	أطباء صيادلة	هيئة تمريض	عيون الاسرة	عيون المستشفيات	الوحدات الريفية	المجموع	الترتيب النها
البحر الاحمر	٣	٥	١	٤	٣	٢	٤	٢٢	٤
الوادى الجديد	٢	٢	٢	١	٤	٤	٢	١٧	٣
مطروح	٤	١	٣	٣	٢	١	٢	١٦	٢
شمال سيناء	١	٤	٤	٢	١	٣	١	١٥	١
جنوب سيناء	٥	٣	٥	٥	٥	٤	٥	٣٢	٥

المصدر:

- من عمل الباحث اعتمادا على الجداول ارقام (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧) .

* تم اعطاء المرتبة رقم ١ للمحافظة التي يوجد بها خدمات طبية اكثر
تم اعطاء الترتيب رقم ١ للمحافظه التي يقل بها مجموع الرتب لكل انواع الخدمات الطبيه

٤- بعض المشكلات المؤثرة علي المستوى الصحي في محافظات الحدود[١]

اثبتت الدراسات ان ارتفاع المستويات الصحية بالدول المتقدمة هو فى الحقيقة نتاج ارتفاع المستويات المعيشية بهذه الدول وتحسن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بها قبل الاهتمام بمستوى الرعاية الطبية على وجه الخصوص . بمعنى ان الفقر بالدول النامية ومايصاحبه من تزايد سكانى سريع وانعدام التوازن الاقليمى للخدمات وسوء التغذية والمرافق العامة وتلوث البيئة هو فى الاصل جذور المشاكل الصحية التى تعانى منها معظم الدول النامية ومنها مصر على الرغم من التوسع فى التغطية الصحية وخاصة مع بداية الستينات والتى تمثلت فى انشاء الوحدات الصحية الريفية وادخال نظام التأمين الصحى وتأميم صناعة الدواء ... الخ وعلى الرغم من ان هذا التوسع كان له اثره فى التحسن النسبى للاحوال الصحية عموما، الا ان مشكلات المجتمع المصرى الصحية ماتزال حتى الآن قاسما مشتركا مع باقى الدول النامية من حيث انتشار بعض الامراض المتوطنة وبعض الامراض الاخرى المرتبطة بظروف البيئة، وكذلك تدهور حالة البنية الاساسية للخدمات الصحية الحكومية فى الريف والحضر ونقص بعض الخدمات الحيوية كالمسكن الصحى المناسب والمياه النقية والصرف الصحى وقلة الاستثمارات الخاصة فى هذه المجالات .. الخ خصوصا فى المناطق الريفية والنائية[١]. ومن الثابت أن لصياغة السياسات الصحية الفعالة وتنفيذها ، فإنه ينبغى البدء بدراسة الاوضاع الصحية القائمة والمشاكل المرتبطة بها ، وبناء عليه فقد قمنا فى الجزء السابق بتحليل اتجاهات الاوضاع الصحية فى محافظات الحدود من خلال بعض المؤشرات المتعارف عليها دوليا فى هذا الصدد، وفى هذا الجزء نعرض لاهم المشكلات الصحية التى تواجه اوضاع التنمية الصحية فى محافظات الحدود .

---

(١) لمزيد من التفصيلات انظر :

عزة عبد العزيز سليمان : مرجع سابق ، ص ٧٢.

١٠٤ بعض الامراض التى يعانى منها سكان محافظات الحدود:

تعتبر محافظات الحدود من المناطق ذات وضع خاص حيث يعانى سكانها من الامراض المتصلة بالطفيليات المعوية والامراض المنقولة بالحشرات ومفصليات الارجل وهى:

أ - حمى الوادى المتصدع التى تنقل بواسطة بعض انواع البعوض .

ب- الملاريا التى تنقلها بعض انواع بعوض الانوفيل .

جـ الليشمانيا التى تنقل بواسطة حشرة ذبابة الرمل .

وتتمثل اسباب الوفيات فى تلك المناطق فى الاسهال وامراض الجهاز التنفسى الوبائية وامراض الاطفال فى السن المبكرة . وقد ظهرت مؤخرا بعض حالات المصابين بالامراض الطفيلية ، الخاصة بسكان الوادى والدلتا ، مثل البلهارسيا والاسكارس ، فى محافظتى البحر الاحمر والوادى الجديد ، نتيجة لهجرة بعض السكان للعمل بتلك المحافظات (انظر الجدول التالى رقم ١٠) .

وتعود اسباب الامراض التى يعانى منها سكان محافظات الحدود الى مايلى :

أ - سوء التغذية .

ب- قلة الوعى .

جـ- بعد بعض المناطق النائية عن الخدمات الصحية لنشاط التطعيم والتحصين .

د- نقص المياه النقية وشبكات الصرف الصحى .

هـ- الاحوال البيئية وانواع الحشرات والبعوض .

جدول رقم (١٠)

عدد المصابين بالامراض الطفيلية بمحافظة البحر الاحمر عام ١٩٩٠

البيان	بلهارسيا	اسكارس	اخرى	جملة
رأس غارب	٦	٨	٣	١٧
القصير	١٤	٤٢	٢٥	٨١
سفاجا	٢	-	٣	٥
الغردقة	٣	-	٣	٦
اجمالى	٢٥	٥٠	٣٤	١٠٩

المصدر :

مركز المعلومات ، بيانات احصائية، محافظة البحر الاحمر،١٩٩٠

٢٠٤ المشاكل الناجمة عن سوء الرعاية الصحية:

ذكرت عدة دراسات جديدة ان سوء الرعاية الصحية في عدد من الدول النامية ومصر من بينها يتصدر اسباب الوفاة بين النساء. واكدت الدراسات ان ارتفاع معدلات الانجاب في الدول النامية عامة والمناطق التى تفتقر الى وجود الرعاية الصحية وتنظيم الاسرة خاصة،لانعدام وسائل منع الحمل وبرامج التخطيط العائلي،يجعل المرأة فى تلك الدول والمناطق عرضه للامراض القاتلة حيث يتوفى حوالى ٢ مليون سيدة كل عام بسبب امراض لها علاقة بالحمل[١]. وفى هذا المجال فان محافظات الحدود الخمس تتميز بمعدلات انجاب عالية بالنسبة للنساء فى سن الحمل .

فبرامج تنظيم الاسرة فى مصر عامة ومحافظات الحدود خاصة مازالت بعيدة عن النظرة الى برامج تنظيم الاسرة كعنصر من عناصر برامج صحة الام والطفل ، والواقع هو ان معدلات وفيات الاطفال الرضع ومعدلات وفيات الاطفال استخدمت طوال السنوات الماضية كمؤشرات للتنمية الاجتماعية الاقتصادية العامة وللتدليل على مدى تطور خدمات الرعاية الصحية . اما وفيات الامومة فإنها من ناحية اخرى لم تلق سوى اهتمام ضئيل حتى وقت غير بعيد . فالمرأة البدوية فى محافظات الحدود تتحمل عبء استمرار بقاء الجنس البشرى ، وهو عبء يمكن التخفيف منه بالسياسات الاجتماعية وبخدمات الرعاية الصحية . غير ان ذلك كثيرا مايهمل اما بسبب عدم ترددها على مكاتب الصحة وتنظيم الاسرة او بسبب عدم ادراج برامج تنظيم الاسرة ضمن البرامج التنموية الاخرى التى تستهدف تحسين نوعية حياة المرأة حيث ان تنظيم الاسرة ورعاية صحة الام والطفل انشطة تعزز بعضها البعض من اجل تخفيض معدلات وفيات الامومة والطفولة[٢].

---

(١) جريدة الاهرام اليومية ، القاهرة ، ١٩٩١/٦/١١
منظمة الصحة العالمية ، منبر الصحة العالمي ، مجلة دولية للتنمية الصحية ، المجلد الرابع العدد ٤ ، جنيف ، ١٩٨٦ ص-ص ٣٠١-٣٠٣.

(٢) ربما يظن البعض انه يمكن بسهولة قياس وفيات الامومة ، ولكن الامر ليس كذلك ففى بلدان كثيرة يصعب تقدير المعدلات بسبب الافتقاد الى احصائيات يعتد بها.

٣٠٤ مشكلة القصور في مشروعات الصرف الصحي ومياه الشرب النقية :

تفتقر محافظات الحدود الى وجود مشروعات للصرف الصحى للمجتمعات العمرانية بالمواقع المختلفة ، داخل كل المحافظة على حدة ، للتعامل مع مخلفات الصرف الصحى بطريقة علمية سليمه ، ولاختلاف نوعية وطبيعة التربة بالمواقع والمناطق المختلفة للمجتمعات حيث انها تتراوح بين ارض رملية واخرى طفلية وثالثة صخرية مما يستلزم دراسات مختلفة لكل حالة .

ان نسبة صغيرة فقط من سكان الريف هى التى يتوافر لديها وسائل حديثة للامداد بالماء النقى بمحافظات الحدود(١).

وفى هذا المجال ، يعد توفير المرافق الصحية لسكان هذه المناطق من اصعب المشاكل الخدمية اذا قورنت بمثيلها على مستوى المناطق الحضرية ، وذلك بسبب ترامى المناطق الصحراوية وبعد المسافات بين تجمعاتها السكنية او وعورة بعضها الاخر - مثل صعوبة الوصول بين سكان بعض المناطق الجبلية والوديان التى تتواجد بها الخدمات، ومن ثم ارتفاع تقديم مثل هذه الخدمات بالمقارنة بمثيلتها فى المناطق السهيلة (الدلتا والوادى).

ويترتب على هذا ضرورة البحث عن تكنولوجيا جديدة لتدوير مخلفات الصرف الصحى بالارتباط مع احجام السكان الضئيلة فى مثل هذه التجمعات . وهذه توجد فعلا فى الوقت الحاضر حيث توجد وحدات ملحقة بالتجمعات الفندقية والسياحية فى مناطق العالم المختلفة والمنعزلة تستخدم الطاقة الشمسية وتقوم بتدوير مخلفات الصرف الصحى وتنقية مياه الصرف واستخدامها فى اغراض الزراعة والاغراض الاخرى .(انظر الجدول التالى الخاص بعدد القرى الرئيسية التوابع المحرومة من مياه الشرب بمحافظة شمال سيناء كمثال لذلك).

---

(١) لمزيد من التفصيلات عن وضع المرافق العامة انظر:
الجزء الخاص بدراسة البنية الاساسية.

جدول رقم (١٤)

عدد القرى والقرى التوابع المحرومة من مياه الشـــــرب

بمحافظة شمال سيناء(١)

البيان / المراكز	قرى رئيسيـــــة		قرى توابـــــع	
	عدد القرى	عدد السكان	عدد القرى	عدد السكان
العريش	—	—	—	—
الشيخ زويد	٢	٤٤٣٠	١٨	—
رفح	١	٤٠٠٠	١٥	—
الحسنة	—	—	—	—
نخل	٣	٢٨٠٠	—	—
بئر العبد	٥	—	١٥	—

الشكل رقم (٥)

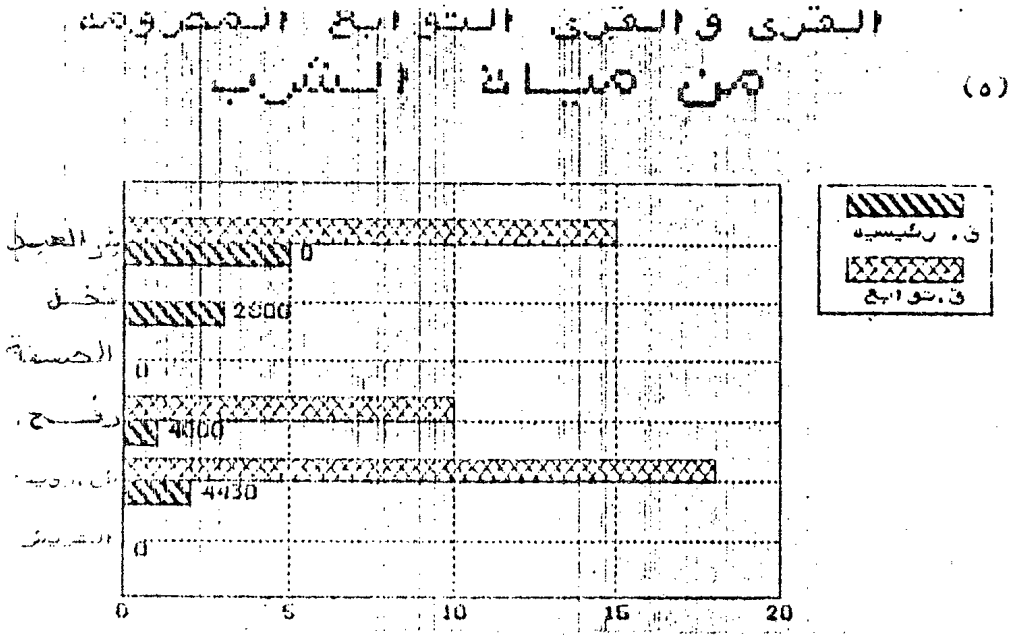

نخلص من الجدول والشكل البياني السابق مايلي :

- انعدام القرى الرئيسية والتوابع المحرومة من مركز العريش لارتفاع مستوى الخدمة نسبيا بها.
- انخفاض عدد القرى الرئيسية المحرومة من مياه الشرب بمركز نخل وذلك لانخفاض عـــــدد السكان بهذه المراكز وقلة عدد القرى.
- ارتفاع عدد القرى التوابع المحرومة من مياه الشرب بمركز الشيخ زويد ورفح وبئر العبـــــد ويرجع ذلك لطبيعة المنطقة والنظام القبلى وارتفاع التكلفة الاستثمارية لتوصيل شبكة موحدة.

(١) محافظة شمال سيناء ؛ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

الفصل الثامن

الخدمات التعليمية

١- تمهيد

يعد امداد المواطنين بالخدمات الاجتماعية الاساسية (مثل التعليم ، الصحة ، السكن الثقافة) ذو تأثير كبير على مستوى انتاجية الفرد مما يزيد من كفاءة استغلال الموارد المتاحة وبالتالى يؤدى الى زيادة الناتج القومى الاجمالى وزيادة نصيب الفرد منه .

وتأسيسا على ذلك فقد اهتمت الحكومات المتعاقبة فى مصر خلال العقود الثلاث الماضية على امداد المواطنين بالخدمات الاجتماعية فى اطار مايسمى بتوفير الحاجات الاساسية .

على انه بالرغم من مرور اكثر من ستين عاما على صدور اول قانون للتعليم الالزامى (عام ١٩٢٥) فى مصر باعتبار التعليم حق لكل انسان شأنه شأن الماء والهواء ، فمازال هذا الهدف النبيل بعيدا عن التحقيق ، حيث ماتزال نسب الاستيعاب الاجمالية اقل منها فى كثير من مثيلاتها فى الدول النامية وماتزال نسب الامية ومن يرتدون الى الامية ونسبة التسرب مرتفعة نسبيا ذلك على المستوى القومى والاقليمى . ويعود السبب وراء هذه المؤشرات المتواضعه لنصيب الفرد من التعليم الى عدد من المشاكل منها :

١- الاهتمام بالخدمات التعليمية فى المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية والنائية .

٢- انخفاض نصيب الفرد من الانفاق على التعليم كانعكاس لمحدودية القدرات الاقتصادية القومية والاقليمية .

٣- غياب التنسيق والتكامل بين الخطط التعليمية وباقى القطاعات الاخرى.

٤- عدم الالتزام باستراتيجية طويلة الاجل لزيادة عرض القوى العاملة وارتباطها بمتطلبات الخطط الاقليمية للقطاعات المختلفة .

ان من اهم متطلبات وضع الخطط التعليمية والتربوية الواقعية والسليمة اجراء عملية مسح شامل للنظام التعليمى القائم واتجاهات نموه فى السنوات الاخيرة من حيث المتسرب فى اعداد المدارس والفصول والمدرسين ... الخ بالنسبة لمراحل التعليم المختلفة .

لذلك يهدف هذا الجزء من الدراسة التعرف على واقع التعليم قبل الجامعى فى محافظات الحدود بصورة مقارنة بهدف استكشاف الامكانات المتاحة الحالية وتحديد اهم المشاكل التى تواجه التعليم فى هذه المراحل مما يساعد على اختيار البدائل

المناسبة للسياسات الخاصة بهذا القطاع لتحقيق الاستغلال الافضل لتلك الامكانات وذلك في ضوء عملية اعادة التوزيع السكاني المرغوبة والاهداف العامة للتنمية على مستوى الدولة.

ومن اجل تحقيق هدف الدراسة فقد اعتمدت الباحثة على استعراض وتحليل الحالة التعليمية للسكان في محافظات الحدود وتحليل واقع واتجاهات قطاع التعليم قبل الجامعي في تلك المحافظات وأهم المشاكل التي تواجه قطاع التعليم قبل الجامعي.

٢٠ الحالة التعليمية للسكان في محافظات الحدود:

ويتناول هذا الجزء من الدراسة تحليل الحالة التعليمية لسكان المحافظات الصحراوية من حيث المؤشرات التالية :

١٠٢ نطاق الامية

أ ـ الامية الابجدية(١٠ سنوات فأكثر)

توضح البيانات المستخلصة من تعداد السكان لعام ١٩٨٦ انظر الجدول رقم (١) والشكل البياني (١) مجموعة الحقائق التالية :

- تبلغ نسبة الامية على المستوى القومي ٤٩ر٤٪ من اجمالي السكان في سن ١٠ سنوات فأكثر عام ١٩٨٦ في حين كانت محافظتي الوادي الجديد والبحر الاحمر أكثر المحافظات انخفاضا في نسبة الامية اذ بلغت النسبة لكل منهما ٣٨ر٨، ٣٨ر١ على التوالي ، وهي نسبة منخفضة عن المتوسط القومي .
- كذلك كانت نسبة الامية بمحافظتي جنوب سيناء ومطروح أعلى من النسب في باقي محافظات الحدود وكذلك المستوى القومي (٦٠ر١ ، ٥٩ر٢ على التوالي).
- كانت نسبة الامية في الذكور والاناث في محافظتي جنوب سيناء ومطروح أقل المحافظات انخفاضا (٢٦ر٣ ، ٣٣ر٨) ، و (٢٢ر٣، ٣٦ر٤) على التوالي ، وان ظلت أعلى من نظيرتها على المستوى القومي (١٩ر٣ ، ٣٠ر٢) على التوالي .

ويرجع السبب في انخفاض نسبة الامية بين الذكور عنها بين الاناث الى الاتي :

ـ زيادة نسبة البدو في هذه المحافظات وعدم ذهاب الاناث الى المدارس نظرا لبعدها عن التجمعات البدوية .

ب ـ فئة من يقرأ ويكتب من السكان(١٠ سنوات فأكثر)

- تفوقت نسبة محافظتي الوادي الجديد والبحر الاحمر على نسبة المستوى القومي (٢٤ر٤٪) حيث كانت ٢٧٪ ، ٢٦ر٤٪ على التوالي بينما كانت النسبة ١٨٪ في

جنوب سيناء ٣ر٢١٪ فى شمال سيناء ، ٤ر٢٢٪ فى مطروح ٠

- كانت نسبة الانخفاض فى باقى المحافظات دون مستوى الجمهورية وهى ١٨٪ فى جنوب سيناء ، ٣ر٢١٪ فى شمال سيناء ٤٢ر٢٣٪ فى مطروح ٠
- كانت النسبة بين الذكور اكثر انخفاضا عنها فى الاناث وسجلت أعلى ارتفاع فى مطروح ٥ر١٦٪ وأقل ارتفاع فى شمال سيناء ١ر١٣٪ ٠ وبالنسبة للاناث كانت أدنى المحافظات جنوب سيناء ٧ر٤٪ وأفضل المحافظات الوادى الجديد ٨ر١١٪ ٠

٢٠٢ نطاق التعليم أقل من الجامعي

كانت أكثر المحافظات ارتفاعا وسط المجموعة الحدودية هى محافظتى الوادى الجديد ٣ر٢٢٪ والبحر الاحمر ٥ر٢٥٪ كما كانت أعلى من نظيرتها على المستوى القومى ٨ر٢١٪ وكانت اكثر النسب انخفاضا وسط المجموعة هى محافظتى مطروح ١٦٪ وجنوب سيناء ٦ر١٧٪ ٠

٣٠٢ نطاق التعليم الجامعي

بينما كانت محافظة جنوب سيناء الادنى بين محافظات المجموعة فى نسبة الامية الابجدية ونسبة من يقرأ ويكتب (١٠ سنوات فأكثر) فقد سجلت اكثر النسب ارتفاعا بين من يحملون مؤهلات جامعية وأعلى (٩ر٣٪) وهى نسبة تقترب من مثيلها على مستوى الجمهورية (٤ر٣٪) وقد يعود السبب فى هذا الى زيادة تيار الهجرة من الوادى والدلتا الى هذه المحافظة من حملة المؤهلات الجامعية بحثا عن فرص العمل (مثال فى قطاع السياحة). مدفوعين بتوافر الخدمات الاجتماعية فى هذه المحافظة بالنسبة لعدد السكان ٠

- بين محافظات المجموعة كانت أدنى النسب ٢ر١٪ فى مطروح ، ٨ر٢٪ فى البحر الاحمر ، ٣ر٢٪ فى كل من الوادى الجديد وشمال سيناء ٠

ومما سبق يمكن استخلاص جملة الحقائق التالية :

- ان ارتفاع نسبة الامية بين اناث هذه المحافظات يعود الى انتشار البداوة فى هذه المحافظات بدرجات متفاوتة والتى بدأت فى التلاشى تدريجيا مع اندماج المجتمع البدوى فى الحياة الحديثة المستقرة داخل المدن والقرى ٠
- ان ارتفاع نسبة الامية فى محافظة جنوب سيناء ومطروح يعود الى الطبيعة الجبلية ومن ثم قلة عدد المدارس فى هذه المناطق الوعرة وصعوبة وصول التلميذ الى المدرسة فى المناطق السهلية فى المحافظة الاولى بينما يعود السبب فى المحافظة الثانية الى ترامى اطرافها مما نتج عنه قلة عدد المدارس فى المناطق الصحراوية المبعثرة لتباعدها وقلة عدد تلاميذها ٠

جدول رقم ( )

التوزيع النسبى للسكان (١٠ سنوات فاكثر) حسب الحالة التعليمية والنوع فى محافظات الحدود

البيان	أمـــــــى			يقـرأ ويكتـــــب			مؤهل اقل من جامعى			مؤهلات جامعية واعلا		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
البحر الاحمر	١٥ر٤	٢٣ر٤	٣٨ر٨	١٥ر٧	١٠ر٧	٢٦ر٤	١٩ر٦	١٢ر٢	٣١ر٨	٢ر٤	٤ر	٢ر٨
الوادى الجديد	١٣ر٥	٢٤ر٦	٣٨ر١	١٥ر٢	١١ر٨	٢٧ر	١٩ر٤	١٢ر٩	٣٢ر٣	٢ر١	٢ر	٢ر٣
مطروح	٢٢ر٨	٣٦ر٤	٥٩ر٣	١٦ر٥	٦ر٩	٢٣ر٤	١٠ر٧	٥ر٣	١٦ر٠	١ر٠	٣ر٠	١ر٣
شمال سيناء	١٩ر٦	٣١ر١	٥٠ر٧	١٢ر٠	٨ر٢	٢١ر٣	١٦ر٣	٩ر٢	٢٥ر٥	٢ر٠	٣ر	٢ر٣
جنوب سيناء	٢٦ر٣	٣٣ر٨	٦٠ر١	١٣ر٣	٤ر٧	١٨ر٠	١٣ر١	٤ر٥	١٧ر٦	٣ر٥	٤ر	٣ر٩
اجمالى الجمهورية	١٩ر٣	٣٠ر٢	٤٩ر٤	١٣ر٣	٨ر٣	٢٤ر٤	١٥ر٧	١٧ر٩	٣١ر٨	٢ر٧	٧ر	٣ر٤

* المصدر : الجهباز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، كراسات التعداد العام - خصائص السكان والظروف السكنية لمحافظات الحدود / المجلد الاول نتائج العينة ، ١٩٨٩

،، ،، ،، ،، ،، اتجاهات التعليم فى مصر للمرحلة قبل الجامعية مع التركيز على بيانات ٨٨/٨٧ ، مشروع الانشطة السكانية على مستوى المحليات ، اكتوبر ١٩٩٠ ، ص،)

شكل رقم ( )

التوزيع النسبى للسكان (١٠ سنوات فاكثر) حسب الحالة التعليمية

فى محافظات الحدود (١٩٨٦)

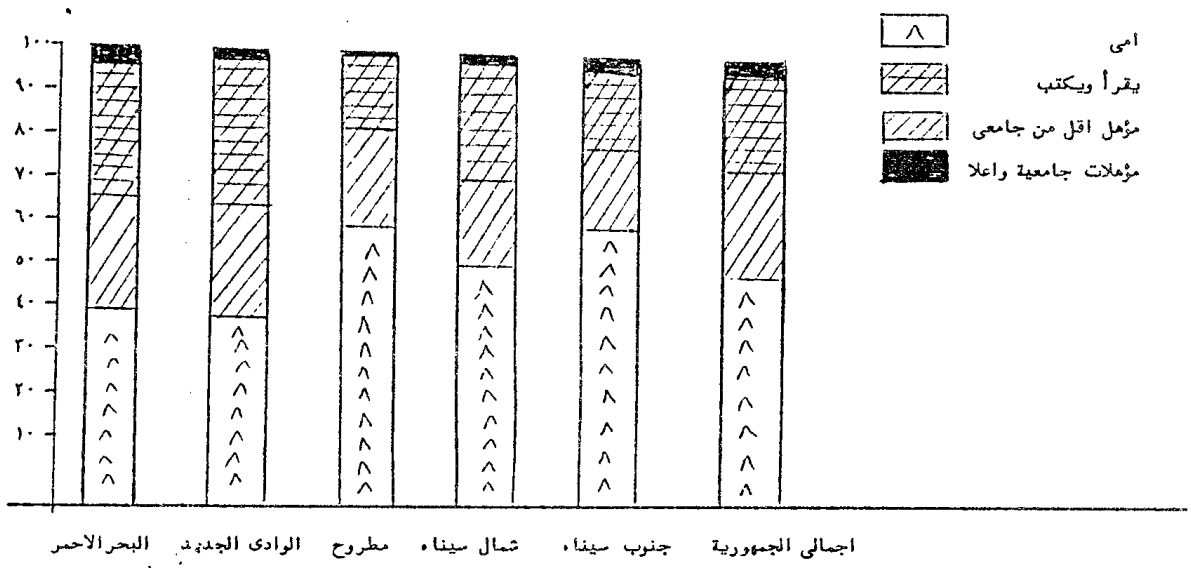

المصدر : من عمل الباحث

٠٣ تحليل واقع واتجاهات قطاع التعليم العام (قبل الجامعي) في محافظات الحدود

في هذا الجزء من الدراسة سوف نتناول بالتحليل تطور بعض المؤشرات الخاصة بالتعليم قبل الجامعي على مستوى هذه المحافظات . ذلك المستوى الذى ينبغى الاهتمام به لتقليل التفاوتات الاقليمية حتي يمكن الاسراع بتحقيق اهداف التنمية الشاملة .

ويتطلب اجراء هذا التحليل بيانات احصائية لمختلف اوجه النشاط التعليمي في المحافظة والتى يجب ان تنسحب على عدد من السنوات السابقة حتى يمكن من خلالها اكتشاف ابرز الاتجاهات في تطور ونمو التعليم فى مختلف المراحل بهذه المحافظات .

وفيما يلى عرض للحالة التعليمية القائمة فى المراحل المختلفة (للتعليم قبل الجامعي)

أ ـ مرحلة التعليم الابتدائى .
ب ـ مرحلة التعليم الاعدادى .
ج ـ مرحلة التعليم الثانوى العام والفنى .
د ـ دور المعلمين والمعلمات .

وذلك من حيث المؤشرات التالية :

أ ـ تطور اعداد المدارس ومعدلات نموها .
ب ـ تطور اعداد الفصول ومعدلات نموها .
ج ـ تطور اعداد المدرسين ومعدلات نموهم .
د ـ تطور اعداد التلاميذ ومعدلات نموهم .
هـ تطور كثافة الفصل خلال فترة الدراسة .
و ـ تطور معدل تلميذ/مدرس خلال فترة الدراسة .

١٠٣ تطور مؤشرات التعليم الابتدائي في محافظات الحدود مقارنة بالمستوى القومي

مما لاشك فيه أن التعليم الابتدائى كانت له ايجابياته على امتداد السنوات الماضية تمثلت فى النمو المضطرد والملحوظ للطلب الاجتماعى على التعليم وبخاصة فى مرحلة التعليم الاساسى على مستوى الجمهورية فى اعداد التلاميذ ، الفصول ، والمدرسين والمدارس بالرغم من المشاكل المتعددة التى واجهت هذا النمو .

*

وتشير بيانات الجدول رقم (١) الخاص بتطور مؤشرات التعليم الابتدائى فى محافظات الحدود ، وكذلك الجدول رقم (٢) الخاص بنسبة الزيادة ومعدل النمو السنوى لهذه المؤشرات ـ على الحقائق التالية :

* بالملحق

أ ـ ارتفعت اعداد المدارس فى محافظات الحدود من ٢٢٥ مدرسة ابتدائى فى عام ١٩٨٠/٧٩ الى ٥٠٦ مدرسة فى عام ١٩٨٩/٨٨ بنسبة زيادة بلغت ١٢١٪ خلال هذه الفترة وبمعدل نمو سنوى قدره ٥ر٧٪ ، وبالتالى ارتفعت اعداد الفصول من ١٥٦٠ الى ٣٥١٩ فصل بمعدل نمو سنوى ٧ر٧٪ .

ولقد حققت محافظتى شمال وجنوب سيناء اعلى المعدلات فى الزيادة والنمو خلال هذه الفترة حيث تراوحت نسب الزيادة فى المدارس بين ٧ر٤٠٩٪ فى الشمال، ٨ر١٤٧٪ فى الجنوب بمعدل نمو سنوى مقداره ٤ر١٢٪ للاولى ٥ر٨٪ سنويا للثانية وبالتالى ازدادت اعداد الفصول بنسب زيادة قدرها ٣ر٣٠٦٪ لشمال سيناء، ٢٨٥٪ لجنوب سيناء وهذه النسب تفوق فى مجملها المستوى القومى حيث أن نسب الزيادة فى المدارس بلغت ٣ر٣٢٪ فقط وبمعدل نمو سنوى قدره ٨ر٢٪ .

ب ـ ارتفعت اعداد التلاميذ المقيدين ارتفاعا ملحوظا فى محافظات الحدود من ١٨٣ ٤٨ تلميذا عام ١٩٨٠/٧٩ الى ٤٦٦ ٩٢ تلميذا عام ١٩٨٩/٨٨ بنسبة زيادة قدرها ٨ر٩١٪ وبمعدل نمو سنوى قدره ٣ر٦٪ وهذه المعدلات تفوق مثيلاتها على المستوى القومى.

ويمكن تفسير هذه الزيادة فى اعداد التلاميذ بالمدارس الابتدائية فى ضوء بعدين اساسيين ، الاول يتمثل فى الطلب الاجتماعى على التعليم وبخاصة فى هذه المحافظات محل الدراسة ، حيث حرمت هذه المناطق فترة طويلة من الزمن من التعليم ، ومن اهتمام المجتمع بانشاء المدارس الابتدائية ، وحيث كان التركيز منصبا على المحافظات الحضرية .

اما البعد الثانى فقد تمثل فى التغيير الذى أصاب الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى تلك المناطق ، والتى كانت تتسم فيما مضى بالتقليدية والانغلاق ، لقد احدثت تلك التغيرات تأثيرات واضحة حيث امتدت التنمية الى كافة جوانب تلك المناطق مما أدى الى تغير اتجاه السكان نحو التعليم . وتؤكد الزيادة المستمرة فى اعداد التلاميذ على تلك النظرة ، حيث زاد عدد التلاميذ بالتعليم الابتدائى فى هذه المناطق الى ما يقرب من مائة ألف فى ١٩٨٩/٨٨ .

ج ـ على الرغم من ارتفاع عدد المدرسين فى محافظات الحدود خلال الفترة ١٩٨٠/٧٩ ـ ١٩٨٩/٨٨ بنسبة زيادة بلغت ٣ر١٥١٪ ، الا ان نسبة عدد التلاميذ / معلم فى عام ١٩٨٠/٧٩ ، ١٩ تلميذ/ مدرس ، تحولت الى (٢٤ تلميذ/ مدرس) فى عام ١٩٨٢/٨٣، ١٥ تلميذ/ مدرس فى عام ١٩٨٩/٨٨ وهى فى مجملها تقل عن المعدل القومى والذى يتراوح بين ٢٨، ٣٤ تلميذ/ مدرس* .

---

* ان هذه الزيادة لاتمثل تحسنا فى مستوى التعليم نظرا لعدم وجود المدرسين المؤهلين تربويا او مدرسى المواد المتخصصة ولكنهم(مدرس فصل) .

د ـ اتسمت كثافة الفصل بالثبات النسبى حيث بلغت فى بداية الفترة محل الدراسة ٣١ تلميذ كمتوسط لمحافظات الحدود ، ارتفعت الى ٣٦ تلميذ فى عام ١٩٨٣/٨٢ وانخفضت الى ٣٦ تلميذ فى نهاية الفترة (١٩٨٩/٨٨) ٠ وكانت محافظة جنوب سيناء من أقل المحافظات فى كثافة الفصل (١١ تلميذ) ويرجع ذلك الى التوسع فى بناء المدارس والفصول ، وهى فى مجملها تقل عن المعدل القومى والذى يتراوح فى بداية الفترة ٤١ ـ ٤٧ تلميذ / فصل خلال فترة الدراسة ٠ وتتسم كثافة الفصل فى محافظات الحدود الخمس بالانخفاض النسبى بالمقارنة بكثافة الفصل سواء فى المحافظات الحضرية أو المحافظات الريفية والتى وصل فيها معدل كثافة الفصل الى اكثر من ٦٠ تلميذا ٠

٢٠٣ تطور مؤشرات التعليم الاعدادى فى محافظات الحدود مقارنة بالمستوى القومي

تشير بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق الخاص بتطور مؤشرات التعليم الاعدادى ، فى محافظات الحدود وكذلك الجدول رقم(٢) الخاص بنسبة الزيادة ومعدل النمو السنوى لهذه المؤشرات الى الحقائق التالية :*

أ ـ يصل عدد المدارس الاعدادية فى محافظات الحدود ٦٢ مدرسة فى عام ١٩٨٠/٧٩ ارتفعت الى ١٧١ مدرسة فى عام ١٩٨٨/٨٧ بنسبة زيادة قدرها ١٧٥ر٨٪ بمعدل نمو سنوى ١٠ر٤٪ ٠وهذا التطور يماثل الى حد كبير المستوى القومى حيث بلغت نسبة الزيادة ١٧٩ر٩ ٪ وبمعدل نمو سنوى مقداره ١٠ر٥٪ عن نفس الفترة ٠ وكان النصيب الاعظم من هذه الزيادة فى محافظتى شمال وجنوب سيناء حيث زاد عدد المدارس فى محافظة شمال سيناء من ٧ الى ٥٦ مدرسة خلال الفترة ٨٠/٧٩ ـ ١٩٨٨/٨٧ ، وفى محافظة جنوب سيناء من مدرسة واحدة الى ١٧ مدرسة خلال نفس الفترة ٠

ب ـ ارتفع عدد الفصول من ٤٥٤ الى ١٠٦٠ فصل فى محافظات الحدود بنسبة زيادة بلغت ١٣٣ر٥٪ بمعدل نمو سنوى قدره ٨ر٩٪ خلال الفترة (٨٠/٧٩ ـ ١٩٨٨/٨٧) ، وفى المقابل بلغت نسبة الزيادة على المستوى القومى ٤٦ر٦٪ بمعدل نمو سنوى ٤ر٢٪ وكان النصيب الاعظم من هذه الزيادة فى محافظتى شمال وجنوب سيناء ايضا ٠

---

* لايوجد تعليم ازهرى بتلك المحافظات ٠

ج ـ ارتفع عدد التلاميذ ايضا من ١٢٩٤٨ تلميذا الى ٣٢١٦٣ بمعدل زيادة قدره ٦ر١٣٠٪ وبمعدل نمو سنوى مقداره ٨ر٨٪ وهذه النسبة تفوق المستوى القومى حيث كانت نسبة الزيادة ١ر٣٠٪ فقط ومعدل النمو السنوى ٩ر٢٪ ٠

د ـ تميزت محافظة جنوب سيناء بانخفاض نصيب المدرس من التلاميذ حيث كان معدل نصيب المدرس من التلاميذ يتراوح مابين ٢ ـ ٦ تلميذ/ مدرس خلال فترة الدراسة ٠ وهذا المعدل يقل كثيرا عن مثيله فى باقى محافظات الحدود وكذلك على المستوى القومى الذى تراوح بين ٢٦ ـ ٣٠ تلميذ/ مدرس خلال نفس الفترة ٠

هـ اتسمت كثافة الفصل بالثبات النسبى حيث بلغت فى بداية الفترة محل الدراسة ٣١ تلميذا فى محافظات الحدود ارتفعت الى ٣٤ تلميذا فى عام ١٩٨٤/٨٣، وانخفضت الى ٣٠ تلميذا فى عام ١٩٨٨/٨٧ وهى فى مجملها تقل كثيرا عن المستوى القومى والتى تتراوح بين ٣٩ ـ ٤٣ تلميذ / فصل ٠

٣٠٣ تطور مؤشرات التعليم الثانوى العام بمحافظات الحدود

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم(٣) وبالملحق بالجدول رقم(٢) تطور بعض مؤشرات التعليم الثانوى العام خلال الفترة ٨٠/٧٩ ـ ١٩٨٨/٨٧ ومنها يتضح الآتى :

أ ـ ارتفع عدد المدارس الثانوية العامة بمحافظات الحدود من ١٩ الى ٣٩ مدرسة بنسبة زيادة قدرها ٣ر١٠٥٪ وبمعدل نمو سنوى ٧ر٧٪ بينما ارتفع عدد المدارس على المستوى القومى من ٩٤٧ الى ١٢٩٠ مدرسة بنسبة زيادة قدرها ٢ر٣٦٪ وبمعدل نمو سنوى ٤ر٣٪ خلال الفترة محل الدراسة ٠ وكان النصيب الاعظم من هذه الزيادة فى محافظتى مطروح وشمال سيناء حيث زادت المدارس فى مطروح من ٥ الى ١١ مدرسة بمعدل نمو سنوى مقداره ٣ر٨٪ ٠ اما فى محافظة شمال سيناء ارتفعت اعداد المدارس من ٤ الى ١٤ مدرسة خلال نفس الفترة بمعدل نمو سنوى مقداره ٣ر١٢٪ ٠

ب ـ ارتفع عدد الفصول من ١٧٢ الى ٢٨٠ فصل فى محافظات الحدود بنسبة زيادة قدرها ٨ر٦٢٪ وبمعدل نمو سنوى قدره ٣ر٥٪ فى حين كانت نسبة الزيادة على المستوى القومى ٥ر١٨٪ ومعدل النمو السنوى ٩ر١٪ ٠

ج ـ تضاعف عدد المدرسين ٣ر٢ مرة خلال نفس الفترة حيث زاد العدد من ٣٦٢ الى ٨١٩ مدرسا وذلك بنسبة زيادة بلغت ٢ر١٢٦٪ وبمعدل نمو سنوى قدره ٦ر٨٪ ، وفى المقابل لم يتزايد اعداد المدرسين على المستوى القومى الا بمقدار ٥ر١ مرة فقط خلال نفس الفترة وبمعدل نمو سنوى قدره ٤ر٤٪ ٠

جدول رقم (٢)

نسبة الزيادة ومعدل النمو السنوى لمؤشرات التعليم بمحافظات الحدود خلال الفترة

من ٧٩/٨٠ - ١٩٨٨/٨٩

البيان	المدارس		الفصول		التلاميذ		المدرسين	
الابتدائي	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪
البحر الاحمر	٧٧ر٣	٦ر٥	٨٩ر٣	٦ر٣	٨٣ر٣	٩ر٥	١١٢ر٣	٧ر٣
الوادى الجديد	٤١ر٤	٣ر٤	٤٦ر٦	٣ر٨	٣١ر١	٢ر٧	١١٧ر٤	٧ر٤
مطروح	٩٣ر٧	٦ر٤	١٠٣ر٨	٦ر٨	١٠٩ر٧	٧ر١	٩٠ر٩	٦ر٣
شمال سيناء	٤٠٩ر٧	١٣ر٤	٣٠٦ر٣	١٢ر١	١٥٣ر٧		٣٠٨ر٦	١٢ر١
جنوب سيناء	١٤٧ر٨	٨ر٥	٢٨٥ر٠	١١ر٨	٢٠٧ر٦	١٠ر٢	٢٢٤ر١	١٠ر٦
الجمهورية	٣٢ر٣	٢ر٨	٢٧ر٦	٣ر٣	٦٠ر١	٦ر٣	٦٣ر٣	٤ر٨
الحدود	١٢١ر٠	٧ر٥	١٢٥ر٦	٧ر٧	٩١ر٨	٦ر٣	١٥١ر٣	٨ر٦

البيان	المدارس		الفصول		التلاميذ		المدرسين	
الاعدادي	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪
البحر الاحمر	٨٩ر٠	٦ر٨	٥٠ر٥	٤ر٥	٧٠ر٧	٨ر٥	٤٦ر١	٤ر٨
الوادى الجديد	٥٦ر٣	٤ر٩	٥٠ر٥	٤ر٥	٦٠ر٥	٥ر٢	١٣٦ر٧	٩ر٠
مطروح	١٣٨ر٥	٩ر١	١٢٥ر٣	٩ر٠	٧١ر٥	٥ر٩	٨٩ر١	٦ر٩
شمال سيناء	٧٠٠ر٠	١٧ر٣	٤١٤ر١	١٥ر٠	٢٩٦ر١	١٢ر٣	٤٥٧ر٩	١٥ر٥
جنوب سيناء	١٦٠٠ر٠	١٩ر٨	١٦٠٠ر٠	١٩ر٨	٢٦٠٩ر٦	٢٠ر٦	٩٥١ر٥	١٨ر٤
جملة الحدود	١٧٥ر٨	١٠ر٤	١٢٣ر٥	٨ر٩	١٣٠ر٦	٨ر٨	٢١٨ر١	١١ر٦
الجمهورية	١٧٩ر٩	١٠ر٥	٤٦ر٦	٤ر٢	٣٠ر١	٢ر٩	١٠٠ر٧	٧ر٤

البيان	المدارس		الفصول		التلاميذ		المدرسين	
الثانوي	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	دل النمو سنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى
البحر الاحمر	٢٠ر٠	٢ر٠	٣١ر٦	٣ر٠	٨ر	١ر	١٠٣ر٦	٧ر٦
الوادى الجديد	٥٠ر٠	٤ر٤	٣٢ر٦	٣ر١	١ر٧	٢ر	٧٥ر٣	٦ر١
مطروح	١٢٠ر٠	٨ر٣	٧٦ر٥	٦ر١	٣٤ر٢	٣ر٢	١٢٨ر٨	٨ر٧
شمال سيناء	٢٥٠ر٠	١٢ر٣	٨٣ر٠	٦ر٥	٢ر٧	٣ر	١٦٢ر٦	١٠ر٠
جنوب سيناء	١٠٠ر٠	٧ر٤	١١٠٠ر٠	١٨ر٨	٥٤٧ر٧	١٦ر٣	٥٥٠ر٠	١٦ر٣
جملة الحدود	١٠٥ر٣	٧ر٧	٦٢ر٨	٥ر٣	٧ر٨	٨ر	١٢٦ر٢	٨ر٦
الجمهورية	٣٦ر٢	٣ر٤	١٨ر٥	١ر٩	٣ر٥	٤ر	٤٩ر١	٤ر٤

المصدر : -

من عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجداول رقم (٢، ٣، ٤) بالملحق .

د ـ ارتفع ايضا اعداد التلاميذ بنسبة تصل الى ٨ر٧٪ وبمعدل نمو سنوى قدره ٨ر٪ وهى معدلات ضعف المستوى القومى ٠

هـ حققت جميع محافظات الحدود تحسنا واضحا فى مؤشر نصيب المدرس من التلاميذ ـ فقد تراوح نصيب المدرس من التلاميذ فى بداية الفترة بين ١٣ تلميذ/ مدرس و١٨ تلميذ/ مدرس عدا جنوب سيناء (٤ تلميذ/ مدرس)، ثم انخفضت هذه الاعداد لتتراوح بين ٦ تلميذ/ مدرس و٩ تلميذ/ مدرس فى نهاية الفترة محل الدراسة ٠ وهى مؤشرات تقل فى مجملها عن المستوى القومى الذى تراوح بين ٢١ تلميذ/ مدرس فى بداية الفترة و١٤ تلميذ/ مدرس فى آخر الفترة ٠

و ـ وقد تراوحت كثافة الفصل فى تلك المحافظات فى بداية الفترة مابين ٢١ ، ٣٧ تلميذ ثم انخفضت لتصل الى كثافة تتراوح بين ١١ ، ٢٤ تلميذ/ فصل فى جنوب سيناء ومطروح على التوالى ، فى حين كان مثيلها على المستوى القومى يتراوح بين ٤٢ ، ٣٦ تلميذ/ فصل فى بداية ونهاية الفترة على التوالى ٠

٤٠٣ تطور مؤشرات التعليم الفنى

يضم هذا الجزء حركة المؤشرات التعليمية على مستوى المرحلة الثانوية الفنية بشعبها الثلاث : الصناعى ، الزراعى ، التجارى ودور المعلمين ، وفيما يلى تحليل لحركة هذه المؤشرات واتجاهاتها (انظر الى جدول رقم (٤) بالملحق.

١٠٤٠٣ التعليم الثانوى التجارى

تتجه الدولة حاليا الى سياسة التركيز على التعليم الفنى بغرض الحد من زيادة اعداد الخريجين من الجامعات لعدم توافر فرص عمل لهم من ناحية ، والاحتياج الدولة الشديد من العمالة الفنية والمهنية المدربة من ناحية أخرى ٠ ومن الملاحظ ان محافظات الحدود الخمسة لايوجد بها سوى ١٤ مدرسة ثانوية تجارية تحتوى على ١٣٢ فصلا فقط منها ٥٠ فصلا فى محافظة شمال سيناء والتى يوجد بها ٦ مدارس حسب بيانات الجدول رقم(٤) بالملحق فى عام ١٩٨٨/٨٧.

ـ هذا ويلاحظ ارتفاع كثافة الفصل والتى تراوحت بين ٢١ ، ٣٢ تلميذا فى أول الفترة و٣٠ ، ٣٣ تلميذا فى آخر الفترة،وقد يرجع ارتفاع كثافة الفصل فى نهاية الفترة الى عدم وجود خدمة تعليمية ذات مستوى أعلى ورغبة التلاميذ فى الاكتفاء بهذه الشهادة المتوسطة ٠

- أدى ارتفاع اعداد المدرسين الى حدوث انخفاض فى مؤشر تلميذ/ مدرس حيث انخفض من ١٧ الى ١٠ تلميذ فى محافظات الحدود ٠

٢٠٤٠٣ التعليم الثانوى الزراعي بمحافظات الحدود

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) بالملحق ، والجدول رقم(٣) تطور مؤشرات التعليم الثانوى الزراعى خلال الفترة ٨٠/٧٩ - ١٩٨٨/٨٧ ، ومنها نخلص بالاتى :

أ - يوضح الجدول أنه ليس هناك مدارس زراعية بمحافظات الحدود سوى مدرسة واحدة بمحافظة الوادى الجديد عام ١٩٨٠/٧٩ ٠

ب - تم انشاء مدرستين جديدتين خلال الفترة واحدة بمحافظة مطروح والثانية بمحافظة شمال سيناء وبذلك زاد عدد المدارس الى ٣ مدارس بنسبة زيادة قدرها ٢٠٠٪ وبمعدل نمو سنوى قدره ٨ر١٤٪ ٠

ج - زاد عدد الفصول من ١٤ فصلا عام ١٩٨٠/٧٩ الى ٦٣ فصلا عام ١٩٨٨/٨٧وبذلك تبلغ نسبة الزيادة ٣٥٠٪ وبمعدل نمو سنوى قدره ١ر١٤٪ خلال هذه الفترة ٠

د - تضاعفت اعداد المدرسين ٦ره مرة خلال فترة الدراسة حيث ارتفع عددهم من ٣٠ الى ١٧٠ مدرس،مما أدى الى انخفاض مؤشر تلميذ/ مدرس من ١٢ الى ١١ تلميذ/ مدرس ٠

هـ - ارتفعت ايضا اعداد التلاميذ بنسبة تبلغ ٧ر٤٦٦٪ وبمعدل نمو سنوى قدره ٦ر١٥٪ غالبيتهم فى محافظتى الوادى الجديد وشمال سيناء ٠

و - تراوحت كثافة الفصل بين ٢٥ ، ٣٠ تلميذ/ فصل وهو معدل يكاد يكون ثابتا ويقارب المستوى القومى الذى يتراوح بين ٣٠ ، ٣٣ تلميذ/ فصل ٠

٢٠٤٠٣ التعليم الثانوى الصناعي بمحافظات الحدود

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٦) * ، الجدول رقم(٣) تطور مؤشرات التعليم الثانوى الصناعى خلال الفترة ٨٠/٧٩ - ١٩٨٨/٨٧ ومنها يمكن استنتاج الآتى :

أ - زادت عدد المدارس فى محافظات الحدود من مدرستين فقط عام١٩٨٠/٧٩ الى ٨ مدارس فى عام ١٩٨٨/٨٧ موزعة على محافظات الحدود بأستثناء محافظة جنوب سيناء التى لايوجد بها مدرسة للتعليم الثانوى الصناعى٠

* بالملحق

ب ـ ارتفعت اعداد الفصول من ٤٥ الى ١٢٥ فصلا بنسبة زيادة قدرها ٨ر١٧٧٪ وبمعدل نمو سنوى مقداره ٥ر١٠٪ خلال هذه الفترة وهى نسبة تفوق مثيلها على المستوى القومى ٠

ج ـ على الرغم من حدوث هذه الطفرة فى هذا النوع من التعليم الا ان كثافة الفصل قد ارتفعت فى بعض المحافظات من ٢٤ الى ٣٣ تلميذا/ فصل فى البحر الاحمر بالاضافة الى ارتفاعها فى اجمالى محافظات الحدود من ٢٩ الى ٣٢ تلميذ/ فصل ٠

د ـ كما حدث ارتفاع كبير فى اعداد المعلمين خلال هذه الفترة حيث ارتفعت عددهم بمحافظات الحدود من ١١٨ الى ٤٤٥ معلما بنسبة زيادة تصل الى ١ر٢٧٧٪ وبمعدل نمو سنوى مقداره ٩ر١٢٪ ، مما أدى الى ثبات نسبى فى مؤشر تلميذ/ مدرس وان انخفض هذا المعدل فى محافظتى البحر الاحمر والوادى الجديد ٠

٤٠٤٠٣ دور المعلمين والمعلمات

توضح بيانات الجدول رقم (٧) الجدول رقم (٣) * تطور مؤشرات دور المعلمين والمعلمات خلال الفترة ٨٠/٧٩ ـ ١٩٨٨/٨٧ ومنها نستنتج الآتى :

أ ـ لم يتغير عدد المدارس الخاصة بدور المعلمين والمعلمات باستثناء محافظة جنوب سيناء ابتداء من عام ١٩٨٢/٨١ حيث تم انشاء اول مدرسة بها وفى المقابل حدث تضاعف فى عدد فصول عدد المعلمين والمعلمات حيث ارتفعت اعداد الفصول من ٥٦ الى ١١٥ فصلا بنسبة زيادة تصل الى ٤ر١٠٥٪ وبمعدل نمو سنوى مقداره ٧ر٧٪ وهى نسبة تقل عن مثيلها على المستوى القومى وذلك على الرغم من حاجة هذه التجمعات الصحراوية الى الاهتمام بهذا النوع من التعليم ٠

ب ـ ارتفعت اعداد المعلمين من ١١٩ الى ٣٦٧ معلما بمحافظات الحدود مما أدى الى انخفاض مؤشر تلميذ/ مدرس من ١٥ الى ٩ تلاميذ ٠

ج ـ تراوحت كثافة الفصل بين ٢٨ ، ٣٢ تلميذا فى أول الفترة و٢١ ، ٣٥ تلميذا فى آخر الفترة وفى المقابل كان هناك ثبات فى كثافة الفصل على المستوى القومى ٠

****

* بالملحق

جدول رقم (٣)

نسبة الزيادة ومعدل النمو السنوى لمؤشرات التعليم الثانوى الفنى بمحافظات الحدود خلال الفترة

١٩٨٨/٨٧ - ٨٠/٧٩

البيان	المدارس		الفصول		التلاميذ		المدرسين	
تجارى	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪
البحر الاحمر	-	-	٤٦ر٤	٣ر٤	١ر٥	٥ر٤	١٢٠ر٤	٨ر٨
الوادى الجديد	-	-	٥٥ر٦	٤ر٨	٤٤ر٦	٤ر١	٢٦٧ر٧	١٢ر٧
مطروح	-	-	١٠٠ر٠	٧ر٤	٢١٢ر٠	١٤ر٥	١٤٥ر٥	٩ر٤
شمال سيناء	٥٠٠	١٥ر٩	٩٠٠ر٠	١٨ر٢	٩٦٣ر٠	١٨ر٤	١١٥ر٠	١٨ر٩
جنوب سيناء	١٠٠	١١ر١	٣٠٠ر٠	٢٢ر٢	٨٩٠٠ر٠	٢٢ر٢	٧٠٠ر٠	٢٢ر٢
جملة الحدود	٧٥ر٠	٦ر١	١٩٢ر٣	٨ر٧	١٤١ر٣	٩ر٢	٣٢٠ر٦	١٢ر٧
اجمالى الجمهورية	٢٤ر٤	٢ر٤	٢٧ر٨	٢ر٧	٢٧ر٨	[illegible]	٩٦ر٤	٧ر٢

البيان	المدارس		الفصول		التلاميذ		المدرسين	
زراعي	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪
البحر الاحمر	-	-	-	-	-	-	-	-
الوادى الجديد	-	-	١٢٨ر٦	٨ر٧	١٧١ر٨	١٠ر٣	١٦٠ر٠	٩ر١
مطروح	١٠٠	٢٢ر٢	٩٠٠ر٠	٢٢ر٢	٢٦١٠٠ر٠	٢٢ر٢	٣٠٠٠ر	٢٢ر٢
شمال سيناء	١٠٠	٢٢ر٢	٢٢٠٠ر٠	٢٢ر٢	٥٥٣٠٠ر٠	٢٢ر٢	٦٢٠٠ر٠	٢٢ر٢
جنوب سيناء	-	-	-	-	-	-	-	-
جملة الحدود	٢٠٠	١٤ر٨	٣٥٠ر٠	١٤ر١	٤٦٦ر٧	١٥ر٦	٤٠١ر٠	١٤ر٨
الجمهورية	٢٨ر١	٢ر٧	٩٢ر٦	٧ر٠	٩١ر٥	٧ر٠	٩٤ر٧	٧ر١

البيان	المدارس		الفصول		التلاميذ		المدرسين	
صناعي	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪
البحر الاحمر	١٠٠	١١ر١	٦٦ر٢	٧ر٥	٤٣ر١	٣ر٩	١٥٢ر٩	٩ر٦
الوادى الجديد	١٠٠	١١ر١	٥٧ر١	٤ر٩	١١٤ر٢	٨ر١	١٧٥ر٩	١٠ر٤
مطروح	١٠٠	١١ر١	٢٥٠٠ر٠	٢٢ر٢	٧٥١٠٥٠ر	٢٢ر٢	٥٣٠٠ر٠	٢٢ر٢
شمال سيناء	٣٠٠	٢٢ر٢	١٠٠٠ر٠	١٩ر١	٩٩٧ر٤	١٧ر١	٤٦١ر٥	٤٥ر٥
جنوب سيناء	-	-	-	-	-	-	-	-
جملة الحدود	٣٠٠	١٢ر٢	١٧٧ر٨	١٠ر٥	٢٠٧ر٨	١١ر٢	٢٧٧ر١	١٢ر٩
اجمالى الجمهورية	٤١ر٢	٣ر٨	١٢٢ر٨	٨ر٥	١٣١ر٦	٨ر٨	٩٦ر٤	٧ر٢

البيان	المدارس		الفصول		التلاميذ		المدرسين	
معلمين ومعلمات	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪
البحر الاحمر	-	-	٥٨ر٢	٥ر٠	١٨ر٠	١ر٨	١٠٢ر١	٧ر٦
الوادى الجديد	-	-	٧٩ر٢	٦ر٢	٨٤ر٢	٦ر٦	٢٩٤ر٢	١٢ر٢
مطروح	-	-	٤٦ر٧	٤ر٢	٦٠ر٦	٢ر٥	٨٦ر١	٦ر٧
شمال سيناء	-	-	٤٠٠ر٠	١٤ر٨	٣٦٢ر٨	١٤ر٢	٢٨١ر٣	١٤ر٨
جنوب سيناء	١	١١ر١	٦٠٠ر٠	٢٢ر٢	١٢٣٠ر٠	٢٢ر٢	٢٠٠ر٠	٢٢ر٢
جملة الحدود	٢٠	٢ر٠	١٠٥ر٤	٧ر٧	٩٤ر٤	٧ر١	٢٠٨ر٤	١١ر٢
اجمالى الجمهورية	٤	٣ر٨	١١٢ر٨	٨ر١	١٢٠ر٠	٨ر٢	١٣٠ر٠	٨ر٧

المصدر :

من عمل الباحث اعتمادا على الجداول رقم (٤) (٥) (٦) (٧)

٥٠٣ اتجاه الاناث نحو التعليم قبل الجامعي في محافظات الحدود

نبرز في هذا الجزء من الدراسة وضع الاتجاهات التعليمية للاناث في محافظات الحدود وذلك لطبيعة وضع المرأة في هذه المجتمعات · حيث تتميز هذه المحافظات بالآتي :

أ ـ ان محافظات الحدود الخمس المختارة للدراسة تتميز بأنها مجتمعات تقليدية منغلقة على ذاتها الى حد ما وتتقبل التغيرات وتتفاعل معها ببطئ شديد نسبيا ·

ب ـ ان محافظات الحدود الخمس تشهد حاليا حركة سريعة نحو التنمية الاقليمية تستهدف اساسا تقريب الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بينها وبين باقي محافظات الجمهورية ، مما يستدعي الاهتمام بوضع وتنفيذ السياسات اللازمة التي تساعد على الاسراع بدفع عجلة التنمية ، ذلك من خلال العمل على ايجاد حلول واقعية وحقيقية للمشاكل التي تواجه تنمية هذه المجتمعات ، ومنها تشجيع تعليم الاناث وخروج المرأة الى ميدان العمل ·

وفيما يلي عرض للحالة التعليمية القائمة في مراحل التعليم العام قبل الجامعي للاناث بمحافظات الحدود · حيث تشير بيانات الجدول التالي رقم(٤) الخاص بنسبة الاناث الى جملة التلاميذ في مراحل التعليم العام قبل الجامعي بمحافظات الحدود للسنوات المختارة الى جملة الحقائق التالية :

أ ـ كانت نسبة الاناث الى جملة التلاميذ في جميع مراحل التعليم ماقبل الجامعي الابتدائي ـ الاعدادي ـ الثانوي العام والصناعي والتجاري ودور المعلمين والمعلمات) في اجمالي محافظات الحدود ادنى من نظيرتها على مستوى الجمهورية (انظر الجدول رقم (٤) · وتشكل نسبة الاناث المنخفضة الى جملة التلاميذ في محافظات الحدود اجحافا بحق النساء المصريات ومايعكسه ذلك من عدم تعلمهن واميتهن على تنشئة الاجيال وحقهن في العمل ·

ب ـ وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائي كانت نسبة الاناث الى اجمالي التلاميذ بهذه المرحلة في كل من محافظتي البحر الاحمر والوادي الجديد ٤٨ر٢٪ ، ٤٦ر٧٪ على التوالي · وتعتبر هذه النسبة أعلى من نظيرتها على مستوى الجمهورية التي بلغت ٤٤ر٢٪ ، ويرجع ذلك الى ارتفاع اعداد المدارس وانتشارها في هذه المحافظات خلال فترة الدراسة · في حين كانت نسبة اجمالي الاناث في هذه المرحلة الى اجمالي التلاميذ أدنى من نظيرتها في باقي محافظات الحدود الاخرى حيث بلغت هذه النسبة في محافظة جنوب سيناء ٢٩ر٨٪ ومطروح ٣٣ر٢٪ وذلك بسبب تخلف النظرة الاجتماعية لتعليم المرأة وصعوبة الوصول الى هذه المدارس في تلك المحافظات ·

جدول رقم (٤)

نسبة الاناث الى جملة التلاميذ فى مراحل التعليم العام قبل الجامعى

بمحافظات الحدود

لسنوات ٨٠/٧٩ - ٨٣/٨٢ - ٨٧٨٥ - ٨٧/ ٨٨

نوع التعليم	المحافظة	٨٠/٧٩	٨٣/٨٢	٨٧٨٥	٨٨/٨٧
التعليم الابتدائى	البحر الاحمر	٤٦ر٦	٤٧ر٧	٤٧ر٧	٤٨ر٢
	الوادى الجديد	٤٣ر٧	٤٤ر٧	٤٦ر٢	٤٦ر٧
	مطروح	٣٢ر٩	٣٠ر٥	٣١ر٧	٣٢ر٣
	شمال سيناء	٤٢ر١	٣٥ر٩	٣٩ر٣	٤١ر٩
	جنوب سيناء	٢٩ر٢	٣٢ر٠	٣٦ر٤	٣٩ر٨
	اجمالى الحدود	٣٩ر٦	٤١ر٥	٣٩ر٦	٤١ر٣
	اجمالى الجمهورية	٤٠ر٠	٤١ر٣	٤٣ر٢	٤٤ر٢
التعليم الاعدادى	البحر الاحمر	٤١ر٠	٤٢ر٦	٤٥ر٩	٤٥ر٩
	الوادى الجديد	٤٠ر٦	٤٠ر٩	٤٢ر٨	٤٤ر٢
	مطروح	٢٨ر٠	٢٥ر٥	٢٧ر٢	٢٩ر٣
	شمال سيناء	٣٩ر٥	٣٥ر٢	٣٤ر٩	٣٧ر٢
	جنوب سيناء	٢٥ر٨	٢٦ر٧	٢٣ر٧	٢٢ر٥
	اجمالى الحدود	٣٨ر٠	٣٦ر٣	٣٧ر٢	٣٨ر٦
	اجمالى الجمهورية	٣٦ر٢	٣٨ر٣	٣٩ر٦	٤٠ر٩
التعليم الثانوى العام	البحر الاحمر	٢٩ر٠	٤٠ر٢	٤٠ر٣	٤٤ر٢
	الوادى الجديد	٢٢ر٤	٢٥ر٤	٢٥ر٤	٢٨ر٢
	مطروح	٢٩ر٢	٢٧ر٢	٤٠ر٦	٣٤ر٩
	شمال سيناء	٢٥ر٦	٢٧ر٥	٣١ر٥	٣٦ر٧
	جنوب سيناء	١٤ر٢	١٧ر٠	١٨ر٨	٢٩ر٤
	جملة الحدود	٣١ر٩	٢٩ر٠	٣١ر١	٣٥ر٤
	اجمالى الجمهورية	٣٢ر١	٣٤ر٧	٣٦ر٠	٣٧ر٠
التعليم الثانوى الزراعى	البحر الاحمر	-	-	-	-
	الوادى الجديد	٤٢ر٣	٥١ر١	٤٦ر٤	٦١ر٢
	مطروح	-	-	١٢ر٨	٨ر٨
	شمال سيناء	-	-	١٧ر٧	٧ر٦
	جنوب سيناء	-	-	-	-
	اجمالى الحدود	٤٢ر٣	٤٤ر١	٢٩ر٦	٣٦ر٩
	اجمالى الجمهورية	١٠ر٨	١٤ر٦	١٥ر٨	١٨ر٣
التعليم الثانوى الصناعى	البحر الاحمر	-	-	-	-
	الوادى الجديد	-	-	-	-
	مطروح	-	-	-	-
	شمال سيناء	-	-	٨ر٠	١٦ر٩
	جنوب سيناء	-	-	-	-
	جملة الحدود	-	-	١ر٦	٤ر٧
	اجمالى الجمهورية	١١ر٣	١٢ر٠	١٤ر١	١٥ر٢
التعليم الثانوى التجارى	البحر الاحمر	٦٢ر١	٥٨ر٥	٦٢ر٨	٧٣ر٦
	الوادى الجديد	٦٢ر٢	٥٩ر٠	٥٩ر٥	٧٣ر١
	مطروح	٣٠ر٦	٥٤ر٧	٤٤ر٣	٥٩ر٨
	شمال سيناء	٥٣ر٢	٧٩ر٩	٥٦ر٠	٤٧ر٤
	جنوب سيناء	-	-	٢٨ر٢	١٥ر٧
	جملة الحدود	٥٩ر٨	٦٣ر٣	٥٧ر٧	٦١ر١
	اجمالى الجمهورية	٥٤ر٢	٥٥ر٨	٦٠ر٦	٦٥ر١
دور المعلمين والمعلمات	البحر الاحمر	٤٤ر٢	٤٥ر٧	٥٥ر٩	٤٨ر٥
	الوادى الجديد	٤٨ر٠	٤٨ر١	٥٤ر٩	٥٨ر٦
	مطروح	٤٠ر٠	٤٢ر١	٤٥ر٨	٤٩ر١
	شمال سيناء	٣٨ر٣	٥١ر٩	٥٤ر٩	٥٧ر٠
	جنوب سيناء	-	٣٢ر٣	٤٣ر٨	٤٣ر٩
	جملة الحدود	٤٤ر٤	٤٨ر٢	٥٢ر٨	٥٤ر٧
	اجمالى الجمهورية	٤٨ر٥	٥٣ر٣	٥٩ر٧	٦١ر٤

المصدر :

ج ـ بالنسبة للتعليم الاعدادى كانت نسبة التلميذات الاناث الى اجمالى التلاميذ فى محافظتى البحر الاحمر والوادى الجديد اعلى من نظيرتها على مستوى الجمهورية (٩ر٤٠٪) بينما انخفضت النسبة فى باقى المحافظات عن نظيرتها على المستوى القومى ، وكانت ادنى النسب فى محافظة جنوب سيناء (٥ر٢٢٪) ويرجع السبب الى صعوبة الوصول الى المدارس من الوديان الجبلية والمناطق الصحراوية المنعزلة ٠

د ـ بالنسبة للتعليم الثانوى العام ظلت نسبة الاناث بالنسبة لجملة التلاميذ فى محافظة البحر الاحمر ٢ر٤٤٪ اعلى من مثيلتها على المستوى القومى (٠ر٣٧٪) بينما انخفضت فى باقى محافظات الحدود عن نظيرتها على المستوى القومى وكان أدناها فى محافظة الوادى الجديد ٢ر٢٨٪ ٠

هـ ـ بالنسبة للتعليم الثانوى الفنى (الزراعى والصناعى والتجارى ودور المعلمين والمعلمات) كانت نسبة الاناث الى جملة التلاميذ فى محافظات الحدود ادنى من نظيرتها على مستوى الجمهورية باستثناء محافظة الوادى الجديد التى ارتفعت النسبة بها كثيرة عن مستوى الجمهورية ٠ ويرجع ذلك الى سيادة نشاط التصنيع الزراعى بمحافظة الوادى الجديد ورغبة الفتيات فى الحصول على فرصة عمل بهذه الوحدات الزراعية الانتاجية ٠ وبالنسبة لدور المعلمين والمعلمات كانت نسبة الاناث عالية بسبب الدور المناسب للفتاة كمعلمة والمتفق مع تقاليد هذه المجتمعات ونظرتها الى تعليم الاناث ٠

٦٠٣ متوسط الانفاق على التلميذ فى جميع مراحل التعليم قبل الجامعى فى محافظات الحدود (تكلفة التعليم)

تدرجت موازنة وزارة التربية والتعليم فى الست سنوات الاخيرة وتطور الانفاق الحكومى على التعليم فى تلك الفترة تطورا ملحوظا[1] فقد ارتفعت من ٤ر٧٢٦ مليون جنيه فى عام ١٩٨٣ الى ٧ر١٦١٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨٩ بنسبة زيادة قدرها ٢٢٢٪ خلال الفترة٠ ومع ذلك فان اعتمادات الباب الثالث للاستثمارات مازالت قاصرة على مواجهة احتياجات التعليم ، حيث يلتهم الباب الاول الاجور* وحده الجانب الاكبر من الموازنة ٤ر١٣٦٩ مليون جنيه بنسبة قدرها ٨٥٪ من اجمالى الموازنة حسب بيانات الموازنة لعام ١٩٨٩ فى حين كان نصيب الباب الثانى (المصروفات الرأسمالية الجارية) ٤ر٥٪ والباب الثالث ١٪ فقط ٠

لمزيد من التفصيلات انظر :

(١) على احمد حمدى ، دراسة تقويمية لواقع التعليم قبل الجامعى ، مؤتمر قضية التعليم فى مصر : اسس الاصلاح والتطوير ، لجنة شئون المجتمع : نادى اعضاء هيئة التدريس ، اسيوط ١٣ ـ ١٥ أكتوبر ، ١٩٩٠ ، ص ٢٢ ٠

* تدخل المرتبات فى نطاق الباب الاول من موازنة الدولة ، اما ادوات التعليم ومستلزماته والخامات والكتب والمطبوعات والتغذية فتدخل فى اعتمادات الباب الثانى اما الباب الثالث فهو مخصص لمشروعات المبانى وتجهيزات المدارس وغيرها.

وباجراء حساب لمتوسط تكلفة التلميذ فى المدارس الرسمية فى العام الدراسى ١٩٨٩/٨٨ فى حدود اجمالى الانفاق على التعليم منسوبا الى مجموع اعداد هؤلاء الطلبة على مستوى الجمهورية لتبين الاتى :

أ ـ بما أن جملة الاعتمادات ١٢٢٦ مليون جنيه ٠

ب ـ ومجموع اعداد الطلاب (١١٥٢٣٦٢٩) طالبا وطالبة ٠

اذا تكلفة الطالب = (د١١) جنيها ٠

وبمقارنة هذا الرقم بالجدول التالى يتضح انه فى عام ١٩٨٦/٨٥ حصل الطالب فى الخمس محافظات على نصيب اعلى من نصيبه النسبى على مستوى الجمهورية(١١٥) جنيه وذلك بسبب اهتمام الدولة ببناء المدارس والفصول(*) فى تلك المحافظات التى كان معظمها يفتقر الى تواجدها ٠

جدول رقم (٥)

متوسط الانفاق على التلميذ فى جميع مراحل التعليم العام قبل الجامعى بمحافظات الحدود لعام ٨٦/٨٥ ، مقارنة بعام ٨٤/٨٣ :

المحافظات	(١) اعداد التلاميذ فى مراحل التعليم العام(قبل الجامعى)	(٢) الانفاق العام فى قطاع التعليم	* الانفاق / تلميذ
البحر الاحمر			
٨٦/٨٥	١٩٣٠٦	٥٠٧٨٢٠٩	٢٦٣
٨٤/٨٣	١٦٤٦٤	٣٤٢٥٦٢٠	٢٠٨
الوادى الجديد :			
٨٦/٨٥	٣٢٧٢٨	٧٢٦٤٩٨٠	٢٢٢
٨٤/٨٣	٢٩٧٧٦	٤٦٧٧٠٥٢	١٥٧
مطروح			
٨٦/٨٥	٣٠٧٦٩	٤٨٠٧٣٨٥	١٥٦
٨٤/٨٣	٢٦٢٤٥	٣٥٤٤١٠١	١٣٥
شمال سيناء			
٨٦/٨٥	٣٩٩٨٦	١٠٧٩٥٣٧١	٢٧٠
٨٤/٨٣	٣٣٦٥٤	٨٠٣٩٠٩١	٢٣٩
جنوب سيناء			
٨٦/٨٥	٣٤٤٦	٢٧٠٩٨١١	٧٨٦
٨٤/٨٣	٢٦٢٣	١٧٨٢٦٨٦	٦٨٠
محافظات الحدود			
٨٦/٨٥	٢٦٢٤٥	٣٠٦٥٥٧٥٦	٢٤٣
٨٤/٨٣	١٠٨٧٦٢	٢١٤٦٩٥٥٠	١٩٧
اجمالى الجمهورية			
٨٦/٨٥	١٠٠١٩٣٦٦		١٣٢
٨٤/٨٣	٨٩٠٥٦٨٥	٧٢٦٤٠٧٩٤٧(٣)	٨٢

المصدر: محسوب من:

(١) مركز المعلومات ، بيانات احصائية عن التعليم ، معهد التخطيط القومى .

(٢) ثروت محمد على ، دراسة تحليلية للانفاق الحكومى واثره على التنمية مع التركيز على القطاع الصناعى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٥١٧ ، مارس ١٩٩٠

(٣) على احمد حمدى ، دراسة تقويمية لواقع التعليم قبل الجامعى مؤتمر : قضية التعليم فى مصر اسس الاصلاح والتطوير ، نادى أعضاء هيئة التدريس ، اسيوط ١٢-١٥ اكتوبر ، ١٩٩٠

(*) مثال زادت الابنية المدرسية فى جميع محافظات الحدود كما يوضحة الجدول رقم (٩) بالملحق .

٧٠٣ الترتيب التنازلي والاهمية النسبية لبعض مؤشرات التعليم العام قبل الجامعي في محافظات الحدود

لتحليل حركة المؤشرات التعليمية تم استخدام ثلاثة مؤشرات هي : -

- مؤشر كثافة الفصل في مراحل التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي العام والفني (الزراعي - الصناعي - التجاري - المعلمين والمعلمات) ويتم قياسه بقسمة عدد التلاميذ المسجلين في مرحلة معينة على عدد فصول في نفس المرحلة.
- مؤشر تلميذ/ مدرس وقد تم قياسه بقسمة عدد التلاميذ على عدد المدرسين العاملين في نفس المرحلة للتعرف على مدى انخفاض أو ارتفاع نصيب المعلم من التلاميذ .
- مؤشر مدرس/ فصل ويتم قياسه بقسمة عدد المدرسين على عدد الفصول في كل مرحلة .

والهدف من اجراء هذا التحليل هو: اعطاء صورة كمية عن درجة توافر وكفاية خدمة التعليم في مرحلة التعليم قبل الجامعي في محافظات الحدود الخمسة ، لما لذلك من آثار على الكفاءة الخارجية لنظام التعليم في الوفاء بالاحتياجات والأهداف المرجوة، ولتحديد أولوية توزيع فرص التنمية الجديدة في المستقبل على هذه المحافظات .

ويتلخص أسلوب ترتيب المحافظات تنازليا في الجدول رقم (٦) على أساس اعطاء رتبة رقم(١) للمؤشر الاعلى ورتبة رقم (٥) لاصغر مؤشر حصلت عليه أحدى المحافظات .

ومن الجدول يتضح الاتي :

١ - حققت محافظتي البحر الاحمر وشمال سيناء أفضل مستويات للمؤشرات المختارة في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي (العام والفني) ، ويرجع السبب في ذلك الى زيادة الاستثمارات في القطاع التعليمي مما أدى الى زيادة عدد الفصول والمدرسين في محافظتي البحر الاحمر وشمال سيناء ، وذلك لسد الاحتياجات المتزايدة من الطلب على التعليم الناشئ من فرص التنمية السياحية الجديدة في البحر الاحمر والتنمية الزراعية في شمال سيناء.

٢ - كانت أسوأ الاوضاع لهذه المؤشرات الثلاثة في محافظة مطروح التي جاءت في المركز الاخير بسبب تخلف نظرة البدو لتعليم الاناث ، ولبعثره المدارس على مساحات كبيرة مع صعوبة الوصول الى هذه المناطق ، ولنقص المعلمين . كما انها لم تحظ بالقدر الكافي من الموارد التمويلية لقطاع التعليم مقارنة بمحافظات شمال سيناء والبحر الاحمر والوادي الجديد .

جدول رقم (٦)

الترتيب التنازلى لبعض مؤشرات التعليم فى محافظات الحدود عن عام ١٩٨٨/٨٧

البيان	التعليم الابتدائى		الاعدادى		الثانوى العام		الزراعى		الصناعى		التجارى		معلمين ومعلمات		المجموع	الترتيب النهائى
	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب		
محافظة البحر الاحمر																
كثافة الفصل	٣٢	٥	٣٣	٥	٢١	٣	—	٤	٣	٢	٣٢	٣	٢١	١	٢٣	٤
تلميذ/ مدرس	١٧	٣	١١	٢	٦	٢	—	٤	٨	١	٩	١	٦	١	١٤	١
مدرس / فصل	٢	٢	٢ر٣	١	١ر٣	١	—	٤	٢ر٩	٢	٢ر٥	١	٢ر٤	١	١٢	١
محافظة الوادى الجديد																
كثافة	٢٧	٣	٣٠	٢	٢٣	٤	٣٠	١	٣٣	٣	٣٠	١	٢٥	٤	١٨	٢
تلميذ/ مدرس	١١	٢	١٢	٣	٩	٤	١٦	٣	٩	٢	١١	٤	١١	٤	٢٢	٤
مدرس / فصل	٢ر٤	١	٢ر٦	٣	٢ر٧	٥	٢ر٤	٣	٣ر٦	٣	٢ر٧	٤	٣ر٢	٣	٢٢	٣
محافظة بمطروح																
كثافة	٣٢	٤	٣٢	٤	٢٤	٥	٣١	٣	٣٠	١	٣٢	٤	٢٥	٤	٢٥	٥
تلميذ/ مدرس	٣٧	٥	١٧	٥	٩	٤	١٣	١	١٤	٤	١٠	٣	١١	٤	٢٦	٥
مدرس / فصل	١ر٢	٥	١ر٨	٥	٢ر٨	٤	٢ر٣	١	٢ر١	٤	٣ر٤	٣	٣ر١	٤	٢٦	٥
محافظة شمال سيناء																
كثافة	٢٦	٢	٣١	٣	٢٠	٢	٣٠	١	٣٣	٢	٣٣	٤	٢٦	٣	١٨	٢
تلميذ/ مدرس	١٧	٣	١٥	٤	٧	٣	١٣	١	٩	٢	٩	١	٩	٣	١٧	٢
مدرس / فصل	١ر٦	٣	٢	٤	٢ر٩	٣	٢ر٨	٢	٢ر٣	١	٣ر٥	١	٣ر١	٤	١٨	٢
محافظة جنوب سيناء																
كثافة	١١	١	١٧	١	١١	١	—	٤	—	٥	٣٠	١	٢١	١	١٤	١
تلميذ/ مدرس	٧	١	٦	١	٤	١	—	٤	—	٥	١٣	٥	٦	١	١٨	٣
مدرس / فصل	١ر٥	٤	٢ر٧	٢	٣ر٣	١	—	٤	—	٥	٢ر٣	٥	٣ر٣	٣	٢٣	٤

المصدر :

تم تكوين هذا الجدول اعتمادا على الجداول الخاصة بمؤشرات التعليم الابتدائى ، الاعدادى ، الثانوى العام ، الثانوى الفنى بالملحق .

* تم اعطاء رتبة رقم ١ للمحافظة التى تتميز بارتفاع مؤشرات التعليم عن باقى المحافظات الاخرى اى المحافظة التى تتميز وكثافة اقل ، عدد تلاميذ اقل لكل مدرس ، عدد مدرسين اكبر لكل فصل .

* تم الترتيب النهائى بناءا على مجموع الرتب وتم اعطاء الرتبة الاولى للمحافظة التى حصلت على اقل مجموع ، وهذا يعنى انها اقل احتياجا من باقى المحافظات الاخرى ويمكنها ان تستوعب اعدادا متزايدة من التلاميذ فى مختلف المراحل .

وبالتالى فانه طبقا لافضل المؤشرات التعليمية وضعيه على مستوى محافظات الحدود الخمس فانه يمكن تحديد أولوية توزيع فرص التنمية الجديدة فى المستقبل على هـــذه المحافظات بهدف تحقيق افضل استيعاب وخلخله سكانية ممكنة على النحو التالى فـــى الترتيب :

- محافظتى شمال سيناء والبحر الاحمر ٠
- محافظة جنوب سيناء ٠
- محافظة الوادى الجديد ٠
- محافظة مطروح

وعلى ضوء ترتيب المحافظات الخمس طبقا لنتائج المؤشرات السابق تحليلهـــا وطبقا لمنهجية هذه الدراسة* (تعطى أولوية الاستثمار وفرص التنمية الجديدة للمحافظات الاعلى ترتيبا والتى تتميز بمستوى أفضل من الخدمات التعليمية ، حيث تعتبر الخدمـــة التعليمية فى هذه الحالة عامل جذب للسكان) ٠

وفى هذه الحالة يكون الترتيب كالآتى : محافظتـى شمـــال سينـــاء والبحر الاحمر ـ تليهما محافظات جنوب سيناء فالوادى الجديد وأخيرا محافظة مطروح

---

* قد يتبنى مخطط آخر منهج عكسى لما تبناه الباحث الحالى وهو : (توفير الاستثمارات وفرص التنمية الجديدة للمحافظات الاقل ترتيبا تدعيما لقطاع التعليم،ليؤدى الـــى جذب سكانى جديد اضافى ، وفى هذه الحالة تتصـــدر محافظة مطروح باقى المحافظـات تليها محافظة الوادى الجديد فجنوب سيناء ... الخ

٤٠ أهم المشاكل التى تواجه قطاع التعليم العام (قبل الجامعى) بمحافظات الحدود

وفى هذا الجزء من الدراسة نستعرض أهم المشاكل التى تواجه قطاع التعليم (قبل الجامعى) فى محافظات الحدود ـ الا انه من المفيد ان نتعرض اولا الى أهم مشكلات التعليم العام والفنى فى مصر ٠

١٠٤ مشاكل خاصة بالنظام التعليمي العام(قبل الجامعي) على المستوى القومى

تعرض النظام التعليمى فى مصر فى السنوات الاخيرة الى كثير من المشاكل بسبب بعض العقبات التى ظهرت نتيجة لعملية سياسة التطوير التى تبنتها الدولة لاصلاح مسار التعليم فى مصر ٠ وتشخيص هذه المشكلات هو الخطوة الاولى لوضع استراتيجية وخطة واقعية لتطوير التعليم ٠ وتتدرج المشاكل الخاصة بالنظام التعليمى العام قبل الجامعى فى مصر تحت موضوعين هما [١]:

أ ـ النظام التعليمى ب ـ العملية التعليمية

١٠١٠٤ النظام التعليمى

وتتمثل أهم المشكلات المتعلقة بالنظام التعليمى فى الاتى :

- غياب الفلسفة التعليمية الواضحة ٠
- غياب الطابع القومى للتعليم ٠
- غياب التخطيط التعليمى ٠
- تأخر النظام التعليمى عن مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ٠
- اصلاح النظام التعليمى كرد فعل لحركة خارجية ٠
- جزئية الاصلاحات التعليمية ٠
- غياب الوعى الجماهيرى بمشكلات النظام التعليمى وأهمية تطويره٠
- عدم التنسيق والتكامل بين التربية المدرسية والتربية اللامدرسية (الاعلامية والثقافية) ٠

---

(١) احمد فتحى سرور ، استراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، مطابع الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٧ ، ص ٢١ ـ ص ٤٥ ٠

٢٠١٠٤ العملية التعليمية

تتلخص أهم المشكلات فى عناصر العملية التعليمية فيما يلى[١]:

- اخفاق المناهج والمقررات الدراسية فى مواجهة تحديات العصر ومشكلات واحتياجات المجتمع وغلبة الطابع النظرى وجمود المقررات بالنسبة الى مطالب التعليم والبيئة ٠
- قلة العناية بالانشطة الطلابية(الادبى واللغوى والثقافى والاجتماعى والرياضى) التى تعتبر وسيلة لبناء الجانب النفسى والاجتماعى والقيمى والحركى عند انسان المستقبل ٠
- تعدد وتنوع مصادر اعداد المعلم واختلاف المؤهل الذى يحمله ، قصور مستواه الثقافى والعلمى والتراخى فى تدريبه ٠٠٠ الخ ٠
- الابنية التعليمية : عدم توفر المواصفات الملائمة والمرافق اللازمة والعدد الكافى منها ٠
- ادارة التعليم : مازال التركيز فى العمل الادارى على النواحى الآلية المتعلقة بحرفية القواعد واللوائح وباعمال السكرتارية والمسائل المالية أكثر من (النواحى الانسانية) وعلى (الجزئيات) أكثر من(الكليات) وعلى (التسيير والاجراء) اكثر من (التجديد والابتكار والتطوير) ٠
- الاسلوب التقليدى للامتحانات ٠
- الاخلال بمبدأ التكافؤ بين الفرص فى التعليم ٠
- الافتقار الى الجدية : نقص مدة العام الدراسى بسبب كثرة الاجازات الرسمية والافتقار الى القيادة الادارية السليمة ، الغش الجماعى والدروس الخصوصية والكتب الخارجية ٠

---

(١) المرجع السابق ، صـ ٤٤ ، صـ ٤٥ ٠

٢٠٤ المشاكل الخاصة بقطاع التعليم العام قبل الجامعى فى محافظات الحدود

وفيما يلى نستعرض بعض مشكلات التعليم العام قبل الجامعى فى محافظات الحدود :

١٠٢٠٤ تباين الاهداف والاحتياجات التعليمية لمحافظات الحدود عن استراتيجيات التنمية المخططة فيها

تعتبر الاهداف التعليمية من أهم العناصر الاساسية المكونة لنظام التعليم ولابد ان تتواكب اهداف التعليم وغاياته مع غايات التنمية وتخطيطها التى يوجه المجتمع موارده كلها (البشرية ، الاقتصادية ، والطبيعية) لتعظيم نواتجها النهائية .

ولقد عانت محافظات الحدود تاريخيا من تركز الانشطة التنموية فى الدلتا والوادى على حساب هذه المحافظات النائية وكانت محدودية الانشطة الخدمية ومنها النشاط التعليمى فى هذه المحافظات عنصرا من عناصر هذا التركيز المتميز لصالح الوادى والدلتا .

ومع التسليم بخصوصية استراتيجيات التنمية فى هذه المحافظات، التى تواجه المشكلات التنموية التالية* :

- محدودية الموارد المائية ،
- محدودية الموارد البشرية وبعثرتها ،
- محدودية النشاط الاقتصادى (زراعى أو استخراجى فى الاغلب الاعم) ،
- محدودية شبكات المرافق العامة (المياه والكهرباء - الصرف الصحى - خدمات النقل والمواصلات - الطرق) ،
- محدودية خدمات التعليم والصحة والادارة ،

فان هذا يفرض على مخططى التنمية ضرورة تحقيق التنسيق والتفاهم بين غايات الاستراتيجيات التنموية لهذه المحافظات وبين أهداف الخطط التعليمية المستقبلية.

وكمثال لذلك :

تصنف انماط الزراعة السائدة فى هذه المناطق تحت انماط الزراعة فى المناطق الجافة، ومشاكلها مختلفة عن مشاكل الزراعة فى الوادى والدلتا مثل (التصحر - مشاكل الرى وطرقه - عرض المياه - نمط التركيب المحصولى المناسب - درجة ميكنة الزراعة فى ظل عرض العمل - امراض وآفات المحاصيل السائدة - المشاكل الانتاجية .. الخ). ومن

* وتعتبر فى نفس الوقت اهم محددات التنمية بها .

ثم ينبغى تطوير[١] قدرة المعاهد والمدارس التعليمية لاعداد الخريجين بصورة تخدم الاحتياجات الحقيقية لهذه البيئات ، وكذا المنظمات والهيئات العاملة فيها، حيث ينبغى تطوير المناهج ومحتواها وأنواع التدريب وتوجهاتها ومضمونه وتكنولوجياته لكى يصبح فعالا عند أقل تكلفة ممكنة.[٢] .

هذا وتقاس قدرة النظام التعليمى على تحقيق اهداف المجتمع الخارجى وخدمة احتياجاته من خلال مؤشر الكفاءة الخارجية.ولكن كيف يمكن الحكم على نجاح وفشل النظام التعليمى فى تحقيق هذه الاهداف، وبخاصة اذا ماتشابكت عناصر الاجابة ؟ والواقع ان الاجابة على ذلك يمكن الحصول عليها من استبيان اراء أصحاب العمل والمنظمين عن مدى رضاهم فى نوعية الخريجيين الفنية والاجتماعية لخدمة هذه البيئات .

ومن الطبيعى أن يتحقق معيار الكفاءة الداخلية وهو قدرة وكفاءة العناصر البشرية الداخلة فى تحقيق أهداف العملية التعليمية لهذه البيئات، ومن ثم فانه اذا تحقق معيار الكفاءة الداخلية فثمة طريق سهل لتحقيق معيار الكفاءة الخارجية[٣] .

كذلك فانه عند صياغة أهداف واحتياجات التعليم فى هذه المحافظات فلابد أن نأخذ فى الاعتبار المعطيات البيئية واختلاف الاصول الحضارية للسكان وتنوع الخبرة التاريخية من مجتمع لاخر حيث يؤدى هذا الى اضفاء ملامح متميزة على مجتمع دون آخر تنعكس فى قيمة وبنائه التنظيمى واسلوب حياته ككل،ومن ثم اختلاف قائمة أولوياته واحتياجاته تبعا لذلك .

---

(١) انظر فى هذا الصدد :
محمد عبد الغنى حسن هلال ـ العلاقة التكاملية بين التعليم والتدريب التعاونى فى ندوة التعليم التعاونى والاحتياجات المستقبلية للحركة التعاونية المصرية : المعهد العالى للتعاون الزراعى ومؤسسة فريدريش ناومان ـ شبرا الخيمة ـ ١٢ ـ ١٣ مارس ١٩٩١ .

(٢) مثلا تفتقر معظم محافظات الحدود التى تسود بها زراعة النخيل الى طلاعين النخل الذين يقومون بجنى الثمور حيث ماتزال طرق جنى المحصول بدائية ليس فقط وانما نقص هؤلاء الطلاعين الى جانب تخلف مهاراتهم وتدريبهم وهو ماينبغى ان تركز عليه المدارس الزراعية مثلا : (انظر فى ذلك ندوة البلح بالوادى الجديد) .

(٣) مكتب التربية العربى لدول الخليج ـ دليل قياس كفاءة النظام التعليمى الرياضى: ١٩٨٣ ، الصفحات ، ١٥ ـ ١٨ .

فلو نظرنا على سبيل المثال الى احتياجات وأولويات المجتمعات المحلية داخل هذه المحافظات لوجدنا أن هناك مجتمعات لاتميل الى تعليم الاناث * وأن هناك مجتمعات تحتاج الى عمالة زراعية وأخرى صناعية .. الخ . وهناك مجتمعات لاتميل الى التغيير او انها تتغير ببطئ شديد مما يشير الى صعوبة تطورها أو رفع معدلات انتاجيتها ، وصعوبة تقبلها للنازحين من مناطق اخرى والتأقلم معهم . وبالتالى فان هذه المجتمعات تحتاج الى اهتمام خاص بمحتوى ومناهج التعليم** حتى يمكن تطويرها بما يتناسب مع الاستراتيجيات التنموية بحيث ينتج عنها تعديل وتحسين مخرجات العملية التنموية .

٢٠٢٠٤ الفاقد في التعليم

يقصد بالفاقد فى التعليم تلك الجهود الفكرية والمادية المبذولة فى النظام التعليمى دون ان تحقق الاهداف الموضوعة لها سلفا من الناحية الكمية والكيفية،أى اختلال التوازن بين مدخلات التعليم وتكلفتها والعائد منه ممثلا فى اعداد الخريجيين ومستوى تأهيلهم ومستوى اسهامهم فى النمو الاقتصادى والاجتماعى . وتتمثل جوانب الفقد أو الهدر فى النواحى التالية :

مشكلة الاستيعاب والامية

مشكلة ارتفاع نسب التسرب

مشكلة الرسوب والاعادة وتعدد مرات الرسوب

عدم الاستفادة الكاملة من اقتصاديات الحجم فى المدرسة

١٠٢٠٢٠٤ مشكلة الاستيعاب والامية

تعتبر مشكلة الاستيعاب الكامل لكل الاطفال الذين بلغوا سن الالزام فى مصر من أخطر القضايا التى تواجه قطاع التعليم فى المرحلة الابتدائية باعتبار التعليم حقا اصيلا كلفه الدستور والتزمت قوانين التعليم بالعمل على تنفيذه .

---

* ضرورة الاهتمام بدور المعلمين والمعلمات والتعليم النسوى والمهنى لاتفاقه مع النظرة الى تعليم الاناث خاصة فى محافظتى مطروح وجنوب سيناء .

** يجب ان تعمق وتكرس المناهج أهمية الشعور بالولاء للوطن فى المناطق المنعزلة .

(أ) مفهوم الاستيعاب

يمكن تحديد مفهوم الاستيعاب على انه المدى الكمى لما تم قبوله من الاطفال بالفرقة الاولى من التعليم بالمرحلة الابتدائية من اجمالى عدد الاطفال الاحياء فى سن الالزام (٦ ـ ٨ سنوات) سواء فى المدارس النظامية التى تنشئها الدولة أو التى تعينها اعانة كاملة أو فى المدارس الخاصة ذات المصروفات (١) .

ونسبة الاستيعاب هى المقياس الكمى الذى يبين قدرة اجهزة التعليم على استيعاب المواطنين فى سن الالزام داخل المدارس الابتدائية . وهو مقياس يمكن استخدامه لاعطاء صورة تقديرية عن حالة التعليم فى أى بلد أو مجتمع .

وهذا المقياس لايكشف عن مدى كفاءة النظام التعليمى حيث انه يبين حالة المقبولين سنويا اما هؤلاء الأطفال الذين فاتهم القبول فى السنوات السابقة فأن المؤشر لايظهرهم ومن ثم لايمكن الاعتماد على دلالة هذا المؤشر وحده دون الاستناد الى مؤشر الامية ايضا .

(ب) حجم مشكلة الاستيعاب بمحافظات الحدود

على الرغم من الجهود التى بذلتها الحكومات المتعاقبة اعتبارا من صدور قانون الالزام الاول فى عام ١٩٢٢ بهدف محو الامية وخاصة بعد عام ١٩٥٢ فأن اعداد كبيرة من الاطفال فى سن الالزام مازالوا خارج نطاق التعليم .

هذا ويوضح الجدول رقم (٧) جملة الحقائق التالية :

١ ـ بلغت نسبة الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية لسكان محافظات الحدود الخمسة من ٦ ـ ١٢ سنة ٩ر٨٩٪ من جملة السكان فى هذه المرحلة العمرية وهى ادنى من نظيرتها على المستوى القومى (٤ر٩٣٪ لعام ١٩٨٦) .ويشكل انخفاض نسبة الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية خطرا على مكانة مصر التعليمية فى المستقبل وبخاصة ان هذا هو أساس المستقبل للاجيال القادمة .

---

(١) ماجدة ابراهيم وعفاف نخلة ، قياس معايير الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمى ، سلسلة أوراق عمل بحثية رقم(٦)، معهد التخطيط القومى ، القاهرة، ديسمبر ١٩٨١ .

ـ عزة عبد العزيز سليمان ، التفاوتات الاقليمية واستراتيجيات التنمية الاقليمية التعليم الابتدائى فى مصر (اتجاهاته ومشاكله من المنظورين القومى والاقليمى، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (١٤٣٥) ، يناير ١٩٨٧، ص ٤٢ .

جدول رقم (٧)

نسب الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية بمحافظات الحدود

عام ١٩٨٦

المحافظة	السكان ٦-١٢ سنة	عدد التلاميذ ١٩٨٦	نسبة الاستيعاب
البحر الاحمر	١٢٨٠٦	١١٩٦٤	٩٣ر٤
الوادى الجديد	١٩٠٠٠	١٨٤٨٢	٩٧ر٣
مطروح	٢٧٩٧٤	٢٢٢٥٠	٧٩ر٥
شمال سيناء	٢٧٨١٤	٢٤٧٩٧	٨٩ر٢
جنوب سيناء	٣٢٤٧	٢٦٤٠	٨١ر٣
اجمالى محافظات الحدود	٨٩١٩٠	٨٠١٣٣	٨٩ر٩
اجمالى الجمهورية	٦٦٥٣٣٢٧	٦٢١٤٢٥٠	٩٣ر٤

المصدر: محسوب من :

١- الجهاز المركزى للتعبئة لعامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشأت ١٩٨٦ ، النتائج الاولية .

٢- معهد التخطيط القومى ، بيانات احصائية عن التعليم ؛ مرجع سابق.

٢ ـ تعادلت محافظة البحر الاحمر مع نظيرتها على المستوى القومى بينما تفوقت عليه محافظة الوادى الجديد ، وانخفضت عنه محافظات مطروح وشمال سيناء وجنوب سيناء ٠

٣ ـ يعود ارتفاع نسب الاستيعاب فى محافظتى البحر الاحمر والوادى الى زيادة عدد المدارس الابتدائية وتحسن توزيعها فى مناطق المحافظتين وذلك من خلال التمويل الذاتى وجهود وكالة التنمية الامريكية ٠

٤ ـ تظل محافظة مطروح الادنى بين محافظات الحدود فى نسبة الاستيعاب وذلك بسبب ندرة التجمعات السكانية وتخلف النظرة الى الاناث بين مواطنى مطروح من البدو مما يصعب معه انشاء مدارس تتفق واقتصاديات الحجم ٠

(ج) حجم مشكلة الامية بمحافظات الحدود

وتعد مشكلة الامية من أهم العقبات التى تواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم فى اطار هذه المنظومة ، وهى مظهر من مظاهر التخلف العلمى والتربوى ٠

ومن أهم المشاكل التى تزيد من نطاق هذه المشكلة فى محافظات الحدود الآتى :

أ ـ التزايد المستمر للسكان ٠
ب ـ ارتفاع معدلات الفاقد التعليمى وضعف الكفاءة الداخلية لنظام التعليم ٠
جـ ـ عدم عدالة توزيع الخدمات التعليمية ٠
د ـ سيادة بعض العادات والتقاليد وعدم توفر الوعى الكافى بين فئات السكان ٠

هذا ويوضح الجدول رقم (٨) أوضاع الامية فى محافظات الحدود تبعا لتعداد السكان القومى لعام ١٩٧٦ و ١٩٨٦ ، جملة الحقائق التالية ٠ :

١ ـ انخفاض نسبة الامية على مستوى محافظات الحدود الخمسة ٩ر٤٨٪ عن نظيرتها على مستوى الجمهورية و٥ر٤٩٪ ليس فقط ، بل ان نسبة الامية فى محافظات الحدود عام ١٩٨٦ قد انخفضت بالمقارنة بتعداد ١٩٧٦ بنسبة ٣ر١١٪ ٠

٢ ـ انخفاض وضع الامية فى محافظتى البحر الاحمر والوادى الجديد فى تعداد ١٩٨٦ وهى ٨ر٣٨٪ ، ١ر٣٨٪ على التوالى بالنسبة لمستوى الجمهورية (٥ر٤٩٪) ٠ بينما ارتفعت النسبة فى محافظات مطروح ١ر٥٩٪ ، شمال سيناء ٧ر٥٠٪ ، جنوب سيناء ١ر٦٠٪ عن نظيرتها على مستوى الجمهورية ٥ر٤٩٪ ٠

جدول رقم (٨)

توزيع السكان الامميين ذكور/ اناث وحضر / ريف محافظات الحدود

١٩٧٦ ، ١٩٨٦

البيان	ذكور	اناث	حضر	ريف	جملة
عام ١٩٧٦					
البحر الاحمر					
عدد الاميين	٧٥٣٢	١٠٣٦٠	١٤٥٤٠	٢٣٥٢	١٧٨٩٢
نسبتهم الى السكان	١٨ر١	٢٥ر٥	٣٥ر٨	٨ر٣	٤٤ر١
نسبتهم الى جملة الاميين	٤٢ر١	٥٧ر٩	٨١ر٣	١٨ر٧	١٠٠
الوادى الجديد					
عدد الاميين	١٠٧٠٩	١٨٤٧٨	٩٤٢٥	١٩٧٦٢	٢٩١٨٧
نسبتهم الى السكان	١٨ر٤	٣١ر٧	١٦ر٢	٣٣ر٩	٥٠ر١
نسبتهم الى جملة الاميين	٣٦ر٦	٦٣ر٤	٣٢ر٣	٦٧ر٧	١٠٠
مطروح					
عدد الاميين	١٩٩٧١	٢٨٦١٧	١٧٩٤١	٣٠٦٥٢	٤٨٥٩٣
نسبتهم الى السكان	٢٦ر١	٢٧ر٥	٢٣ر٥	٤٠ر١	٦٣ر٦
نسبتهم الى جملة الاميين	٤١ر٩	٥٨ر٩	٣٦ر٩	٦٣ر١	١٠٠
سيناء (المناطق الحر) (٥)					
عدد الاميين	٣٦١٨	٢٢٣٤	٤٨٥٢	—	٤٨٥٢
نسبتهم الى السكان	٣٦ر٦	٣١ر٢	٦٧ر٩	—	٦٧ر٩
نسبتهم الى جملة الاميين	٥٤	٤٦	١٠٠	—	١٠٠
اجمالى الجمهورية					
عدد الاميين	٥٧٣١٨٢٨	٩٣٧٧٨٤٦	٤٧٥٨٧١٥	١٠٣٥٠٩٦٩	١٥١٠٩٦٨٤
نسبتهم الى السكان	٣١ر٣	٣٤ر٩	١٧ر٧	٣٨ر٥	٤٦ر٢
نسبتهم الى جملة الاميين	٣٧ر٩	٦٢ر١	٣١ر٥	٦٨ر٠	١٠٠
محافظات الحدود					
عدد الاميين	٤٠٨٢٥	٥٩٦٨٩	٤٦٧٥٨	٥٣٧٦٦	١٠٠٥٢٤
نسبتهم الى السكان	٢٢ر٤	٣٢ر٧	٢٥ر٦	٢٩ر٥	٥٥ر١
نسبتهم الى جملة الاميين	٤٠ر٦	٥٩ر٤	٤٦ر٥	٥٣ر٤	١٠٠
عام ١٩٨٦					
البحر الاحمر:					
عدد الاميين	٩١٦٩ر٠	١٣٩٩٨ر٠	١٨١٨٦ر٠	٤٩٨١ر٠	٢٣١٦٧ر٠
نسبتهم الى السكان	٦ر١٢٪	٤ر٢٢٪	٠ر٣٠٪	٢ر٨٪	٨ر٣٨٪
نسبتهم الى جملة الاميين	٦ر٣٩٪	٤ر٦٠٪	٥ر٧٨٪	٥ر٢١	١٠٠
الوادى الجديد					
عدد الاميين	١٠٦٩٢ر٠	١٩٤٥٦ر٠	٩٨١٩ر٠	٢٠٣٢٩ر٠	٣٠١٤٨ر٠
نسبتهم الى السكان	٥ر١٣	٦ر٢٤	٤ر١٢	٧ر٢٥	١ر٣٨
نسبتهم الى جملة الاميين	٥ر٣٥	٥ر٦٤	٦ر٣٢	٤ر٦٧	١٠٠
مطروح					
عدد الاميين	٢٣٠٤٣ر٠	٣٦٧٦٣ر٠	٢٥٠٧٨ر٠	٣٤٧٢٨ر٠	٥٩٨٠٦ر٠
نسبتهم الى السكان	٨ر٢٢	٤ر٣٦	٨ر١٢٤	٣ر٣٤	١ر٥٩
نسبتهم الى جملة الاميين	٥ر٣٨	٥ر٦١	٩ر٤١	١ر٥٨	١٠٠
شمال سيناء					
عدد الاميين	٢٣٤١٨ر٠	٢٧٠٦٦ر٠	٢٨٧٢٢ر٠	٣١٧٦١ر٠	٦٠٤٨٤ر٠
نسبتهم الى السكان	٦ر١٩	٠ر٣١	١ر٢٤	٦ر٣٦	٧ر٥٠
نسبتهم الى جملة الاميين	٧ر٣٨	٣ر٦١	٥ر٤٧	٥ر٥٢	١٠٠
جنوب سيناء					
عدد الاميين	٥٢٩ر٠	٥٨٠٩ر٠	١٥٢٩ر٠	٨٨٠٩ر٠	١٠٣٣٨ر٠
نسبتهم الى السكان	٢ر٢٦	٨ر٣٢	٨ر٩	١ر٣٥	٦٠ر١
نسبتهم الى جملة الاميين	٣ر٤٣	٢ر٥٦	١ر٤٨	٢ر٨٥	١٠٠
اجمالى الحدود					
عدد الاميين	٧٠٨٥١ر٠	١١٣٠٩٢ر٠	٨٢٢٣٥ر٠	١٠٠٦٠٨ر٠	١٨٣٩٤٣ر٠
نسبتهم الى السكان	١٨ر٩	٣٠ر٠	٢١ر٢	٢٦ر٧	٤٨ر٩
نسبتهم الى جملة الاميين	٣٨ر٥	٦١ر٥	٤٥ر٣	٥٤ر٧	١٠٠
اجمالى الجمهورية					
عدد الاميين	٦٦٧٢٢٤٧ر٠	١٠٤٥٧٨٤ر١	٥٥٢٤٧٢٢ر٠	١١٥٩٦٣٥٦ر٠	١٧١٣١٠٨٨ر٠
نسبتهم الى السكان	١٩ر٢	٣٠ر٢	١٦ر٠	٣٣ر٥	٤٩ر٥
نسبتهم الى جملة الاميين	٣٩ر٠	٦١ر١	٣٢ر٣	٦٧ر٧	١٠٠

المصدر:

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٧٦ تعداد السكان ، النتائج التفصيلية ، اجمالى الجمهورية ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ص ١١٥-١١٧

٣ ـ انخفضت نسبة الامية لاجمالى محافظات الحدود بين الذكور والاناث ٩ر١٨٪، ٣٠٪ عن مثيلتها على المستوى القومى ٣ر١٩٪، ٢ر٣٠٪ ٠

٤ ـ انخفضت نسبة امية الذكور والاناث فى محافظتى البحر الاحمر والوادى الجديد (٦ر١٣٪، ٤٢ر٢٣٪)، (٥ر١٣٪، ٦ر٢٤٪) على التوالى بالمقارنة بنظيرتها على مستوى الجمهورية ، بينما فاقت نسبة امية الذكور والاناث فى محافظات مطروح وشمال سيناء وجنوب سيناء نظريتها على المستوى القومى ٠

٢٠٢٠٢٠٤ مشكلة ارتفاع نسب التسرب

من خلال الملاحظة بالمشاركة أو بالمعايشة التى قامت بها الباحثة عند زيارتها لمحافظات الحدود الخمس (البحر الاحمر ، الوادى الجديد ، مطروح ، شمال سيناء، جنوب سيناء) وبسؤال المسئولين عن قطاع التعليم والتخطيط فى المديريات الخمس خاصة فيما يتعلق بظاهرة التسرب فى التعليم الابتدائى بتلك المحافظات اتضحت مجموعة الحقائق التى يمكن عرضها على النحو التالى :

أ ـ ان هناك تزايدا نسبيا لظاهرة التسرب فى التعليم الابتدائى سواء بين الذكور أو بين الاناث ٠

ب ـ تبلغ هذه النسب ادناها بين الصف الثانى والثالث حيث بلغت ٤٢٪ بنين ٨٤ر٪ بنات ، ٦٠ر٪ فى الجملة ٠

جـ ان التزايد فى ظاهرة التسرب تبرز بصورة اوضح بين الصف الخامس الى السادس حيث بلغت ٤ر١١٪ فى البنين ، ٣ر٩٪ بنات ، ٤ر١٠٪ فى الجملة على مستوى الجمهورية[(١)]، حيث ان سن هؤلاء الاطفال يتراوح بين ١١ و ١٢ سنة مما قد يكون عاملا وحافزا لهؤلاء للتسرب من أجل العمل ٠

د ـ ان التزايد فى معدل التسرب خاصة فى محافظات مطروح وشمال وجنوب سيناء يزيد بين الاناث فى تلك التجمعات البدوية والتى تضغط على أفراد المجتمع وتمنعهم من السماح بذهاب بناتهم الى المدرسة وبخاصة عند بداية فترة المراهقة حيث يعتبر خروج البنات وجلوسهن فى الفصل مع الاولاد من الممنوعات فى هذه المجتمعات ٠

---

(١) لمزيد من التفاصيل :
ـ سمير احمد السيد ، ظاهرة التسرب فى التعليم وعلاجها ، مؤتمر الانشطة السكانية على مستوى المحليات ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ، ١٤ ـ ١٥ نوفمبر ١٩٩٠ ، ص ١١ ، ص ١٢ ٠

٣٠٢٠٢٠٤ مشكلة الرسوب والاعادة وتعدد مرات الرسوب

رغم ارتفاع نسب النجاح فى المراحل المختلفة فى محافظة جنوب سيناء كمثال فى عام ١٩٨٨/٨٧ فى المراحل الثلاثة (الابتدائى ـ الاعدادى ـ الثانوى) بمقارنتها بنظيرتها على مستوى الجمهورية فى نفس العام ، الا ان استقراء الدرجات الحاصل عليها الطلاب فى أغلب السنوات الدراسية يوضح انخفاضها ، كما أن اغلب الحاصلين على الثانوية العامة لم يتمكنوا من الالتحاق بكليات القمة الا نادرا ، ويرجع ذلك الى ان المدرس حديث التخرج ولم يكتسبالخبرة اللازمة لافادة الطالب كما يجب · بالاضافة الى ان المعلم فى مدارس الوديان الجبلية والمناطق الصحراوية منعزل تماما عن العالم الخارجى فى القرية أو المدينة وفى أغلب الاحيان تستخدم حجرات الدراسة كمسكن له فضلا عن عدم امكانية اصحاب اسرته مما يضطره الى الحصول على اجازات خلال العام ·

جدول رقم (٩)

نسب الرسوب بمحافظتى مطروح وجنوب سيناء ١٩٨٨/٨٧

البيان	مطروح	جنوب سيناء	الجمهورية
م ـ الابتدائية	١ر٥٧	١٤ر٧	٣٠
م ـ الاعدادية	٠ر٤٩	٢٤ر٤	٣٦
م ـ الثانوية العامة	٥ر٦٨	٢ر٥٧	٤٦ر٧

المصدر

مركز المعلومات ، مديرية التعليم بمحافظتى مطروح وجنوب سيناء ١٩٨٩ ·

تشير البيانات بالجدول السابق الى :

أ ـ ارتفاع نسب الرسوب فى المرحلة الثانوية بمحافظة جنوب سيناء مقارنة بالمستوى القومى ·

ب ـ ارتفاع نسب الرسوب فى جميع مراحل التعليم العام بمحافظة مطروح عن مثيلتها على المستوى القومى مما يشير الى تدنى الحالة التعليمية بالمحافظة ·

ويرجع اسباب هذه النتائج السيئة لمستوى اداء الطلاب الى مايلى :

أ ـ بعض المشاكل التنظيمية والادارية والمالية التى تمنع الانتاج والمتابعة الميدانية مثال* :

- قلة عدد لجان الامتحانات والنقص الشديد لعدد المراقبين الاكفاء ٠
- عدم وجود وسائل للنقل تساعد على استمرارية عملية المتابعة والاشراف ٠
- القوانين التى تحدد صرف عدد محدود من بدلات السفر والتنقل(٥ ليالى فقط للموجه فى الشهر ، وعلى الرغم من ذلك لاتصرف هذه المستحقات)٠
- التداخل فى الاختصاصات بين وزارة التعليم والحكم المحلى فى المتابعة الفنية والادارية ٠
- نقص الدراسات الميدانية للتعرف على المشاكل الحقيقية على الطبيعة لامكانية الحد منها ٠
- وبالتالى فيوجد عدم اهتمام بزيارات المتابعة الفنية وتوجيه توصيات للاصلاح ـ مع عدم متابعة تنفيذ هذه التوصيات ان وجدت ٠

ب ـ بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والادارية المرتبطة بالمعلم ومنها :

- حداثة تخرج وقلة خبرة المدرسين فى هذه المناطق ٠
- نقل المدرسين من مكان الى آخر خلال العام الدراسى بالرغم من تعليمات الوزارة التى تمنع تنقلات المدرسين خلال العام الدراسى حفاظا على استقرار العملية التعليمية ولصالح التلميذ فى تحصيل دروسه وبالتالى فعدم استقرار المدرسين فى القرية والنجوع مع عدم توفير المواصلات السهلة لتنقلاتهم يؤثر فى النهاية على درجة تحصيل الطلاب ٠
- الاعباء الجسيمة التى تقع على مدرسى القرية ، منها بسبب عدم اهتمام التلاميذ وأولياء امورهم (خاصة البدو) بأهمية التعليم ومحو الامية ، ومنها بسبب النقص الشديد فى عدد المدرسين ٠٠ الخ**

---

* مقابلات- مع بعض المسئولين بمحافظة مطروح ٠

** فى بعض المدارس مثال (الضبعة بمحافظة مطروح) ، يقوم مدرس واحد وهو الناظر والمدرس فى آن واحد بتدريس ٦ صفوف ، والنتيجة رسوب نسبة كبيرة من الطلاب ٠

ج ـ عوامل ترجع للنظام التعليمى نفسه ، وتتمثل فى القصور الذى يعانى منه:(قلة اجمالى الانفاق على التعليم ، نقص المبانى الملائمة فى قرى والنجوع ، نقص فى عدد المدرسين المؤهلين والمدربين ، عدم ملاءمة المنهج للبيئة المحيطة ولميول التلاميذ ... الخ).

د ـ العوامل الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالتلميذ :

* من المتعارف عليه ان هناك عدة اسباب وعوامل تؤدى بالتلميذ الى ضعفه فى دراسته ورسوبه فى هذه المراحل من التعليم وقد تبدو هذه الاسباب متداخلة ومتشابكة وقد يبدو بعضها اكثر أهمية عن باقى الاسباب طبقا للبيئة محل الدراسة ومنها :

ـ العوامل الاقتصادية (كحاجة الوالدين لابنائهم لمساعدتهم المالية بسبب ضعف مستوى دخل الاسرة مما يؤدى الى ضياع وقت التلميذ وانقطاع ساعات الاستذكار والقدرة على التحصيل والتفرغ للدراسة).

ـ عوامل اجتماعية (كالوعى التعليمى ، النمط المعيشى للاسرة والعادات والتقاليد التى لاتعطى الاهتمام الكافى بأهمية التعليم) .

ـ عوامل نفسية (قد يعانى الطفل الذى يرسب من آثار نفسية فقد يتعود على الرسوب أو قد يكره المدرسة والتعليم).

٤٠٢٠٢٠ عدم الاستفادة الكاملة من اقتصاديات الحجم فى المدرسة

تتبعثر المدارس الابتدائية والاعدادية على مساحات شاسعة من الوديان الجبلية والمناطق الصحراوية وتبعد عن الطرق العامة فى محافظات الحدود وذلك بسبب تدنى اعداد التجمعات السكانية ، وعادة ماتؤدى هذه الظروف الى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم فى هذه المدارس ليس فقط بل ونقص احتياجاتها من المساعدات التعليمية وتجهيزات الفصول .

٣٠٢٠٤ مشكلة المعلم فى محافظات الحدود

يعتبر المعلم الجيد هو العامل الاساسى فى تحقيق اهداف السياسة التعليمية وتطبيق خططها ومناهجها ، هذا ويشترط فى المدرس توافر المؤهلات التربوية بجانب المؤهلات العلمية وخبرة فى التدريس .

ومن أجل هذا عملت الدولة على تأهيله فى المعاهد المتخصصة بما يغطى احتياجات مصر والدول العربية الصديقة ٠

وتشير البيانات الواردة عن محافظات الحدود الى أن مؤشر عدد التلاميذ لكل معلم يعتبر فى أغلب هذه المحافظات جيدا نسبيا من حيث الكم ، الا أن كفاءة هؤلاء المعلمين ليست فى كثير من الاحيان على المستوى المطلوب بدليل انخفاض نسب النجاح ببعض المحافظات محل الدراسة مقارنة بنسبتها بباقى محافظات الجمهورية[1] ، مما يعطى مؤشرا على عدم كفاءة هؤلاء المعلمين أو قلة اهتمامهم بالقيام بواجباتهم لضعف الرقابة عليهم ولبعد مواقع المحافظة الجغرافى عن المدن الحضرية والعاصمة حيث يعتقدون أن تعيينهم بهذه المحافظات الصحراوية نوع من العقاب٠

ومشكلة المعلم فى محافظات الحدود لها اسباب اخرى، يمكن انجازها فى الاتى:

- تدنى مرتبات المدرسين وعدم كفاية الحوافز المشجعة على توطينهم بهذه المحافظات مما يؤثر بالسالب على جلب قوة عمل جديدة داخل هذا القطاع ٠
- الفوارق الاقليمية فى المستوى المعيشى بين المحافظات وبين حضر / ريف ومراكز / قرى ونجوع داخل المحافظة الواحدة مما يثبط من عزائم المدرسين للانتقال للعمل فى المناطق الريفية والنائية ٠
- انشغال كثير من المعلمين باعمال اضافية أخرى لرفع دخولهم المادية لمواجهة الزيادة المستمرة فى تكلفة المعيشة ٠
- عدم رشد حركة التنقلات والاعارات ـ مما تسبب فى زيادة حجم العجز فى بعض التخصصات* ٠

٤٠٢٠٤ مشاكل التعليم الفنى

بالاضافة الى ماسبق عرضه من المشاكل التى تواجه التعليم العام والفنى سواء من ناحية النظام التعليمى والعملية التعليمية ، فانه ربما يكون من المناسب ان نشير هنا على وجه الخصوص الى بعض المشكلات التى تواجه التعليم الفنى الصناعى والزراعى ٠

---

(١) لمزيد من التفصيل ،

ـ عزة سليمان ، مرجع سابق ، صـ ٤٥ ، صـ ٤٨ ٠

* محافظة جنوب سيناء كمثال : فبالرغم من الجهود المبذولة لتوفير المعلمين فى التخصصات المختلفة فانه لايزال هناك عجز فى بعض التخصصات وهى : الاقتصاد المنزلى ، التربية الفنية ، التربية الموسيقية ، المجال الصناعى ، المجال الزراعى، التربية الرياضية ٠

١٠٤٠٢٠٤ بالنسبة للتعليم الفني الصناعي

تتمثل اهم مشكلات التعليم الفني الصناعي في الآتي:(١)

أ - تعدد الوزارات والجهات التي تتولى الاعداد لكل من مستوى العامل الماهر والمستوى الفني.

ب - عدم توافر البيانات الاحصائية عن الاحتياجات من القوى العاملة بمستوياتها المختلفة على المدى القصير والطويل.

جـ - عدم استجابة معظم المؤسسات الصناعية لتدريب طلاب المدارس الصناعية بها رغم ان الحاجة تدعو الى استكمال تدريب الطلاب في هذه المؤسسات حتى يكون الطالب على مستوى مناسب من الكفاية والتدريب يتفق مع مجالات العمل التي سيعمل بها بعد تخرجه.

د - انخفاض معدلات الصرف على الطالب بالمدارس الفنية اذا ماقورنت بمثيلاتها حتى في الدول النامية (مثلا يتكلف الطالب المصرى نحو ٣٧٪ تكلفة الطالب في العراق).

هـ - عزوف المهندسين من خريجي الجامعات والمعاهد العليا عن العمل بالتعليم الصناعي لعدم وجود الحوافز الكافية لتشجيعهم على العمل بالتدريس.

و - قيام بعض اجهزة الحكم المحلي باجراءات تتعارض مع مقتضيات السياسة لاستخدامها لكليات جامعية.

٢٠٤٠٢٠٤ بالنسبة للتعليم الفني الزراعي

يواجه التعليم الفني الزراعي بعض المشاكل ، نذكر منها الآتي :

أ - عدم وجود بيانات دقيقة عن احتياجات قطاعات الانتاج والخدمات المختلفة من خريجي المدارس الثانوية الزراعية سواء من الناحية الكمية أو النوعية .

ب - عدم تخطيط التعليم الزراعي وارتباطه ارتباطا سليما وواقعيا بالاحتياجات من القوى العاملة اللازمة له .

جـ - عدم تقدم الطلاب الحاصلين على مجاميع عالية في الشهادة الاعدادية للالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية ، الامر الذى ينعكس اثره على المستوى العلمي لخريجي تلك المدارس .

د - الاستيلاء على مزارع المدارس الزراعية او انقاص مساحة هذه المزارع، مما يضر بالناحية العملية في تلك المدارس .

(١) من اجل مزيد من التفصيل : انظر :
احمد فتحي سرور ، مرجع سابق ، الصفحات ٤٥ ، ٤٧ .

هـ احجام كثير من الهيئات والمصانع ومراكز الانتاج عن تدريب طلاب المدارس الزراعية بها . ذلك انه نظرا للتقدم التكنولوجى الذى ينعكس على التجهيزات والمعـــــــدات فانه من الصعب على المدارس الزراعية ملاحقة هذا التطور السريع ، كما أنـــــــه يكاد يكون من المستحيل امداد المدارس الزراعية بالوحدات الكبيرة مـــــن الالات والاجهزة التى تماثل المناظر لها فى مراكز الانتاج. مثل اجهزة استخراج الزيـــــوت والبسترة وصناعة السكر والمطاحن ومضارب الارز.

ومن هنا فقد برزت أهمية استكمال تدريب طلاب المدارس الزراعية في الشركـــــات والمصانع والهيئات ومراكز الانتاج الزراعى ، حتى يكون الطالب على مستوى مناســـــب من الكفاية والتدريب يتفق ومجال العمل الذى سيعمل به بعد تخرجه.

ملاحق

ملحق رقم (١)

تطور مؤشرات التعليم الابتدائى العـــــام بمحافظات الحدود خلال السنوات ٧٩/٨٠ – ١٩٨٧/٨٨

البيان	المحافظـــات	٧٩/٨٠	٨٠/٨١	٨١/٨٢	٨٢/٨٣	٨٣/٨٤	٨٤/٨٥	٨٥/٨٦	٨٦/٨٧	٨٧/٨٨	١٩٨٨/٨٩
عدد المدارس	البحر الاحمر	٢٣	٢٣	٢٣	٢٥	٢٥	٢٦	٢٧	٣٧	٣٨	٣٩
	الوادى الجديد	٧٠	٧٢	٧٣	٧٥	٧٥	٧٦	٨٢	٨٦	٨٩	٩٩
	مطروح	٧٩	٨٧	٩٣	١٠٢	١٠٧	١١٨	١٢٧	١٣٢	١٤٩	١٥٣
	شمال سيناء	٣١	٤٠	٥١	١٠٣	١١٠	١١٧	١٣٦	١٤٥	١٤٩	١٥٨
	جنوب سيناء	٢٣	٢٧	٣٣	٤١	٤٩	٤٩	٥١	٥٣	٥٤	٥٧
	جملة الحدود	٢٢٥	٢٤٩	٢٧٠	٣٤٦	٣٦٦	٣٨٦	٤٢٣	٤٥٣	٤٧٩	٥٦
	اجمالى الجمهورية	٩١٨٨٢	٤٢١١٤	١٢٣١٥	١٢٦١٣	١٣٠١٨	١٣٤٤٦	١٤٠٥٧	١٤٤٩٨	١٥١١٩	١٥٧٣٠
عدد الفصول	البحر الاحمر	٢٤٣	٢٥٥	٢٦٨	٢٧٩	٢٩١	٣٠١	٣٤١	٣٩٠	٤٢٠	٤٦٠
	الوادى الجديد	٥٤٧	٥٧٩	٦١١	٦٣٥	٦٥١	٦٥٩	٦٧١	٧٣٠	٧٣٥	٨٠٣
	مطروح	٤٢٢	٤٦٠	٥١٣	٥١٤	٥٥٦	٥٩٩	٦٥٣	٧٣٢	٨١٩	١٠٨٩
	شمال سيناء	٢٦٨	٣٠٠	٣٤٠	٦٧٣	٧٥٦	٨١٤	٨٨٣	٩١٣	٩٩٧	١٠٨٩
	جنوب سيناء	٨٠	١٠٤	١٢٩	١٧٨	٢١٤	٢٣٩	٢٦٠	٢٧٠	٢٧٨	٣٠٨
	جملة الحدود	١٥٦٠	١٦٩٨	١٨٦١	٢٢٧٨	٢٦٤٨	٢٦١٣	٢٨٠٧	٣٠٢٥	٣٢٤٩	٣٥١٩
	اجمالى الجمهورية	١١٢٧٣٩	١١٤٢٢٧	١١٧٤٦٠	١٢١٠٢٧	١٢٥٧٧٨	١٣٠٦٨٤	١٣٦٦٤٩	١٤٢٤٣٠	١٤٨٩٤٣	١٥٥٠٨٦
عدد التلاميذ	البحر الاحمر	٨١٦٣	٨٤٤٩	٩١٥٤	٩٦٨٣	١٠٢٠٣	١٠٨٩٨	١١٩٦٤	١٢٩٦٣	١٣٨١٩	١٤٩٦٣
	الوادى الجديد	١٥٤٤٠	١٥٤٩٥	١٥٨٠٤	١٦٤٩٦	١٦٩١٩	٧٥٨٦	١٨٤٨٣	١٩٣٣٦	١٩٨٥٦	٢٠٣٤٢
	مطروح	١٣٠٣٩	١٤١٢	١٥٥٤٥	١٧٣٧٠	١٨٧٧٨	٢٠٦٥٧	٢٣٣٥٠	٢٤٤٣٢	٢٥٨٣١	٢٧٣٤٩
	شمال سيناء	١٠٤٨٠	١١٦٠٠	١٢٦٨٩	٢٠٨١٠	٢١٩٦٧	٢٣٣٩٥	٢٤٧٩٧	٢٥٤٢٤	٢٦٣٠٥	٢٦٥٨٨
	جنوب سيناء	١٠٦١	١٣٣٧	١٤٤٩	١٧٩٣	٢٣٣٧	٢٣٣٣	٢٦٤٠	٢٦٨٠	٢٩٨١	٣٣٣٥
	جملة الحدود	٤٨٠٨٣	٥٠٩٩٣	٥٤٦٤١	٨٢١٨٩	٧٠١٠٤	٧٤٨٦٠	٨٠١٣٣	٨٤٧٣٤	٨٨٧٨١	٩٢٤٦٦
	اجمالى الجمهورية	٤٥٨٧٤٠	٤٦٥٩٩٦	٤٨٧٦٤٣	٥١٨١٦١١	٥٥١٠٤٥٣	٥٨٥٦٧٠٤	٦٢١٤٢٥٠	٦٦١٣٤٩٨	٦٩٤١٤٩٩	٧٣٤٣٧١٦
عدد المدرسين	البحر الاحمر	٤١٨	٤٢٨	٤٣٥	٤٥٧	٥١٤	٥٣١	٦٤٤	٧٠٠	٨١٩	٨٨٧
	الوادى الجديد	٩١٠	٨٩٣	٨٨٧	١٠١٧	١١٠٤	١١٤٧	٠٣٦٧	١٥٢٦	١٧٥٧	١٩٧٨
	مطروح	٥٧٢	٥٣٨	٥٥١	٧٤١	٧٨٠	٧١١	٨٣١	٨٨٣	٩٦٤	١٠٩٣
	شمال سيناء	٤٥٥	٦٤١	٥٣٧	٩٣٩	١١٦٩	١٠٣١	١٢٧٣	١٤٢٩	١٥٨٩	١٨٥٩
	جنوب سيناء	١٣٧	١٣٤	١٤١	٢٢٤	٢١٩	٣٢٠	٢٧٤	٣٣١	٤٠٧	٤٤٤
	جملة الحدود	٢٤٩٢	٢٦٢٣	٢٥٥١	٣٣٦٨	٣٧٨٦	٣٦٤٠	٤٣٨٨	٤٨٦٩	٥٥٣٦	٦٣٦٠
	اجمالى الجمهورية	١٦٣٨١٦	١٨٧١٧٥	١٦٣٣٥٩	١٧٣٠٠٩	١٧٨٩٦٣	١٧٣٨٦٢	٢٠٧٣٠٨	٢٢٣٨١٦	٢٥٠٤٥٣	٢٦٥٨٤٧
كثافة الفصل	البحر الاحمر	٣٤	٣٣	٣٤	٣٥	٣٥	٣٦	٣٥	٣٣	٣٣	٣٣
	الوادى الجديد	٢٨	٢٧	٢٦	٢٦	٢٦	٢٧	٢٨	٢٧	٢٧	٢٥
	مطروح	٣١	٣١	٣٠	٣٤	٣٤	٣٥	٣٤	٣٣	٣٣	٣٢
	شمال سيناء	٣٩	٣٩	٣٧	٣١	٢٩	٢٩	٢٨	٢٨	٢٥	٢٥
	جنوب سيناء	١٣	١٣	١١	١٠	١١	١٠	٩	١٠	١١	١١
	جملة الحدود	٣١	٣١	٢٩	٣٦	٢٨	٢٩	٢٩	٢٨	٢٧	٢٦
	اجمالى الجمهورية	٤١	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٦	٤٧	٤٧
مؤشر مدرس/تلميذ	البحر الاحمر	٢٠	٢٠	٢١	٢١	٢٠	٢١	١٩	١٩	١٧	١٧
	الوادى الجديد	١٧	١٧	١٨	١٦	١٥	١٥	١٤	١٣	١١	١٠
	مطروح	٢٣	٢٧	٢٨	٢٣	٢٤	٢٩	٢٧	٢٨	٢٧	٢٥
	شمال سيناء	٢٣	١٨	٢٤	٢٣	١٩	٢٣	٢٠	١٨	١٧	١٤
	جنوب سيناء	٨	١٠	١٠	٨	١٠	١١	٩	٨	٧	٧
	جملة الحدود	١٩	١٩	٢١	٢٤	١٩	٢١	١٨	١٧	١٦	١٥
	اجمالى الجمهورية	٢٨	٢٥	٣٠	٣٠	٣١	٣٤	٣٠	٣٠	٢٨	٢٨

المصدر: معهد التخطيط القومى ، مركز المعلومات التخطيطية ، بيان مقارن عن التعليم فى مصر ، ٧٩/٧٨ – ١٩٨٨/٨٧ ، ص ص ٢٥:٥٥

ملحق رقم (٢)

تطور مؤشرات التعليم الاعدادى العـــام بمحافظات الحدود خلال السنوات ٨٠/٧٩ - ١٩٨٨/٨٧

البيان	المحافظـــات	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧
عدد المدارس	البحر الاحمر	٩	٩	٩	٩	١٠	١٢	١٣	١٥	١٧
	الوادى الجديد	٣٢	٣٥	٣٦	٣٨	٤٠	٤٥	٤٩	٥٠	٥٠
	مطروح	١٣	١٣	١٥	١٥	١٩	١٩	٢٣	٢٩	٣١
	شمال سيناء	٧	١١	١١	٢٥	٣٣	٤٣	٤٧	٥٠	٥٦
	جنوب سينا	١	٢	٢	٥	٦	١٢	١٥	١٧	١٧
	جملة الحدود	٦٣	٧٠	٧٣	٩٣	١٠٨	١٣١	١٤٦	١٥٨	١٧١
	اجمالى الجمهورية	١٦٢٦	٣٥٢٧	٣٤٨٦	٣٥٩٦	٣٦٧٩	٣٨٤٠	٤٠٠٠	٤٣٥٩	٤٥٥١
عدد الفصول	البحر الاحمر	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٧	١١٦	١٢٦	١٣٨	١٣٥	١٥٥
	الوادى الجديد	١٩٣	٢٠١	٢٠٨	٢١٠	٢١٣	٢٣٤	٢٥٧	٢٧١	٢٨٩
	مطروح	٨٥	٩٤	١٠٢	١١٥	١٣٠	١٤٦	١٦٩	١٨٦	٢٠٠
	شمال سيناء	٧١	٩٣	١٠٧	١٧٣	٢٠٩	٢٢٣	٢٨٢	٣٠٨	٣٦٥
	جنوب سيناء	٣	٦	٦	١٠	١٦	٢٤	٣٤	٤٦	٥١
	جملة الحدود	٤٥٤	٤٩٨	٥٢٨	٦١٤	٦٨٥	٧٦٣	٨٨٠	٩٤٦	١٠٦٠
	اجمالى الجمهورية	٤١٢٥٩	٤١٢٣٨	٤٢١٤٣	٤٤٥٣٦	٤٧٣١٨	٥٠٥٩٧	٥٤١٥٩	٥٥٧٣٣	٦٠٤٩٩
عدد التلاميذ	البحر الاحمر	٣٠١١	٢٩٤٨	٣١٥٦	٣٤٣٨	٣٦٦٢	٣٩٧٧	٤٣٨٢	٤٥١١	٥١٣٩
	الوادى الجديد	٥٤٠٥	٥٧٢١	٦٤٤٩	٦٦٩٩	٧١٥٩	٧٥٤٩	٧٩٣٣	٧٤٨٧	٨٦٧٣
	مطروح	٢٦٦٩	٣١٣٣	٣٥١٧	٤١٣٤	٤٧٥٩	٤٩٤٥	٥٣٤٣	٥٦٠٧	٦٢٩٣
	شمال سيناء	٢٨٣٢	٣٤٧٧	٤٠٤٦	٦٠١٢	٧٣٧٣	٨٣٥٦	٩٧٥٢	١٠٣٨١	١١٢١٨
	جنوب سيناء	٣١	٧٧	١٣٨	١٧٦	٢٥١	٣٣٨	٥٥٢	٦٩٩	٨٤٠
	جملة الحدود	١٣٩٤٨	١٥٣٥٦	١٧٣٠٦	٢٠٤٥٩	٢٣٣٠٤	٢٥١٦٥	٢٧٨٦١	٢٨٥٨٥	٣٢١٦٣
	اجمالى الجمهورية	١٥٩٢٩٨٥	١٦٤١٣٦٠	١٧١٩٣٩٣	١٨٤١٠٨٥	١٩٦٩٩٤٧	٢٠٨٣٧٤٣	٢٣٣٣٣٧٢	٢٣٥١٥٣١	٢٥٧٢٦٧٨
عدد المدرسين	البحر الاحمر	٢٢٦	٢٢٨	٢٥٠	٢٨٥	٢٩٣	٣٢٥	٣٦٩	٤٢٥	٤٩١
	الوادى الجديد	٣١٦	٢٨٣	٣٠٤	٤٣٥	٤٣٦	٥٠١	٥٤٤	٦٥١	٧٤٨
	مطروح	١٩٣	١٩٥	١٧٣	٢٣٠	٢٣٢	٢٧٥	٢٩٦	٣٨٤	٣٦٥
	شمال سيناء	١٣٣	٢٢٢	٢٤٥	٤١٤	٤٠٠	٥٠١	٥٦٣	٦٥٣	٧٤٢
	جنوب سيناء	١٣	٣٦	٤٢	٦٤	٦٤	٦٦	٩٢	١١٢	١٣٨
	جملة الحدود	٧٨١	٩٦٤	١٠١٤	١٤٢٨	١٤١٥	١٦٧٨	١٨٦٤	٢٢٢٥	٢٤٨٤
	اجمالى الجمهورية	٦٢٣٤٦	٧٠٠١١	٧٢٨٩٠	٧٩٩٦٣	٨٣٩٧٩	٩٢٥١٩	١٠١٩٧٢	١١٣٦٣١	١٢٥١٣٦
كثافة الفصل	البحر الاحمر	٢٩	٢٨	٣٠	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٣	٣٣
	الوادى الجديد	٢٨	٢٩	٣١	٣٣	٣٣	٣١	٣١	٢٨	٣٠
	مطروح	٣١	٣٣	٣٤	٣٦	٣٧	٣٤	٣١	٣٠	٣٢
	شمال سيناء	٤٠	٣٧	٣٨	٣٥	٣٥	٣٦	٣٥	٣٣	٣١
	جنوب سيناء	١٠	١٣	٢٣	١٨	١٦	١٤	١٦	١٥	١٧
	جملة الحدود	٣١	٣١	٣٣	٣٣	٣٤	٣٣	٣٢	٣٠	٣٠
	اجمالى الجمهورية	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٣
مؤشر مدرس / تلميذ	البحر الاحمر	١٣	١٣	١٣	١٢	١٣	١٣	١٢	١١	١١
	الوادى الجديد	٢٥	٢٠	٢١	١٥	١٧	١٥	١٥	١٢	١٢
	مطروح	١٤	١٦	٢٠	١٨	٢١	١٨	١٨	١٥	١٧
	شمال سيناء	٢١	١٦	١٧	١٥	١٨	١٧	١٧	١٦	١٥
	جنوب سيناء	٢	٢	٣	٣	٤	٥	٦	٦	٦
	جملة الحدود	١٨	١٦	١٧	١٤	١٦	١٥	١٥	١٣	١٣
	اجمالى الجمهورية	٢٦	٢٣	٢٤	٢٣	٢٤	٢٣	٢٢	٢٠	٢١

المصدر: مركز المعلومات التخطيطية ، مصدر سابق ، ص ص ٥٧ - ٨٦

ملحق رقم (٣)

تطور مؤشرات التعليم الثانوى العام بمحافظات الحدود خلال السنوات ٧٩ / ١٩٨٠

البيان	المحافظات	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧
عدد المدارس	البحر الأحمر	٥	٥	٥	٥	٥	٦	٥	٦	٦
	الوادى الجديد	٤	٤	٤	٦	٦	٦	٦	٦	٦
	مطروح	٥	٥	٥	٦	٦	٧	٨	١١	١١
	شمال سيناء	٤	٤	٤	٦	١٠	١٢	١١	١٣	١٤
	جنوب سيناء	١	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
	جملة الحدود	١٩	١٩	٢٠	٢٥	٢٩	٣٣	٣٢	٣٨	٣٩
	أجمالى الجمهورية	٩٤٧	١٠١١	١٠٣٨	١٠٨١	١١١٩	١١٥١	١٢٠٤	١٢٤٩	١٢٩٠
عدد الفصول	البحر الأحمر	٣٨	٤١	٤١	٤٠	٣٩	٤٠	٤٣	٤٨	٥٠
	الوادى الجديد	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٩	٥٣	٥٦	٦٢	٦١
	مطروح	٣٤	٣٦	٣٨	٣٨	٤٣	٤٧	٥١	٥٥	٦٠
	شمال سيناء	٥٣	٥٦	٥٦	٧٩	٧٨	٨٣	٨٧	٩٥	٩٧
	جنوب سيناء	١	٣	٩	٨	١٠	١٠	١١	١٠	١٢
	جملة الحدود	١٧٤	١٨٢	١٩٠	٢١١	٢١٩	٢٣٣	٢٤٨	٢٧٠	٢٨٠
	اجمالى الجمهورية	١٤٧٧٤	١٤٧٣٣	١٤٨٦٥	١٥١٢٦	١٥٣٦٢	١٥٧٦٨	١٦٣٢٩	١٧٠٠٩	١٧٥٠٠
عدد التلاميذ	البحر الأحمر	١٠٢٩	١٠٩٥	١٠٦٠	١٠٥٣	١٠٣١	١٠٩٦	١٠٨٢	١٠٩٥	١٠٣٧
	الوادى الجديد	١٣٧٥	١٣١٧	١٢٧٥	١٣٩٦	١٣٦٨	١٥١٤	١٥٤٢	١٥٠٤	١٣٩٨
	مطروح	١٠٥٤	١١٤٠	١١٩٥	١٢٨٨	١٤١٦	١٥٠٤	١٤٧٢	١٦٠٤	١٤١٤
	شمال سيناء	١٩٤٣	١٧٥٨	١٧٦٢	٢١٤٨	٢١٣٠	٢١٥٥	٢١٧٦	٢٠٢٨	١٨٩١
	جنوب سيناء	٢١	٥٦	٨٨	٨٢	٥٧	٦٦	١١٠	١٢٢	١٣٦
	جملة الحدود	٥٤٥٢	٥٣٦٦	٥٣٨٠	٥٩٦٧	٦٠٠٢	٦٣٣٥	٦٣٨٢	٦٣٥٣	٥٨٧٦
	اجمالى الجمهورية	٦١٥٧٢٣	٦١٠٧٣٢	٦٠٦٩١٦	٦٠٤٣٣٤	٦١٣٥٩٨	٦٢٦٨٦١	٦٣١٨٥٧	٦٤١٨١٦	٦٣٧١٤٧
عدد المدرسين	البحر الأحمر	٨٣	١٠٢	١٠٦	١٠٩	١٢١	١٢٦	١٢١	١٤٨	١٦٩
	الوادى الجديد	٩٣	٨٢	٨٦	٨٤	١١٩	١١٤	١٢٦	١٥١	١٦٣
	مطروح	٧٣	١٠٧	٨٩	١٠٨	١١٨	١٢٨	١٢٥	١٥١	١٦٧
	شمال سيناء	١٠٧	١٤٣	١٦٣	١٩٣	٢٠٢	٢٢٣	٢٢٣	٢٦٤	٢٨١
	جنوب سيناء	٦	٤	٢٤	—	٣٩	٤٠	٣٣	٣٦	٣٩
	جملة الحدود	٣٦٢	٤٣٨	٤٦٨	٤٩٤	٥٩٩	٦٣١	٦٢٨	٧٤٩	٨١٩
	اجمالى الجمهورية	٢٩٦٠٨	٣٢٧٢٥	٣٥٢٠١	٣٥١٩٠	٣٥٩٦٠	٣٦٨٠٩	٣٧٥١٤	٤٠٩٢٨	٤٤١٣٥
* كثافة الفصل	البحر الأحمر	٢٨	٢٧	٢٦	٢٦	٢٦	٢٧	٢٥	٢٣	٢١
	الوادى الجديد	٣٠	٢٩	٢٨	٣٠	٢٨	٢٩	٢٨	٢٤	٢٣
	مطروح	٣١	٣٢	٣١	٣٤	٣٣	٣٢	٢٩	٢١	٢٤
	شمال سيناء	٣٧	٣١	٣٢	٢٧	٢٧	٢٦	٢٥	٢١	٢٠
	جنوب سيناء	٢١	١٩	١٠	١٠	٦	٧	١٠	١٢	١١
	جملة الحدود	٣٢	٣٠	٢٨	٢٨	٢٧	٢٧	٢٦	٢٤	٢١
	اجمالى الجمهورية	٤٢	٤٢	٤١	٤٠	٤٠	٤٠	٣٩	٣٨	٣٦
مؤشر ** مدرس / تلميذ	البحر الأحمر	١٣	١١	١٠	١٠	٩	٩	٩	٧	٦
	الوادى الجديد	١٥	١٦	١٥	١٧	١٢	١٣	١٢	١٠	٩
	مطروح	١٤	١١	١٣	١٢	١٢	١٢	١٢	١١	٩
	شمال سيناء	١٨	١٢	١١	١١	١١	١٠	١٠	٨	٧
	جنوب سيناء	٤	١٤	٤	—	٢	٢	٣	٣	٤
	جملة الحدود	١٥	١٢	١٢	١٢	١٠	١٠	١٠	٩	٧
	اجمالى الجمهورية	٢١	١٩	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٦	١٤

المصدر : مركز المعلومات التخطيطية ، مصدر سابق ، ص ص : ٨٧ ـ ١١٧

ملحق رقم (٤)

مؤشرات التعليم الثانوى التجارى خلال السنوات ٧٩/٨٠ ـ ١٩٨٨/٨٧

البيان	المحافظات	٧٩/٨٠	٨٠/٨١	٨١/٨٢	٨٢/٨٣	٨٣/٨٤	٨٤/٨٥	٨٥/٨٦	٨٦/٨٧	٨٧/٨٨
عدد المدارس	البحر الأحمر	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
	الوادى الجديد	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
	مطروح	١	١	١	١	١	١	١	١	١
	شمال سيناء	١	١	٢	٢	٤	٣	٤	٦	٦
	جنوب سيناء	—	—	—	١	١	١	١	١	١
	جملة الحدود	٨	٨	٩	١٠	١٢	١١	١٢	١٤	١٤
	جملة الجمهورية	٥٣٢	٥٧٠	٦١١	٦٣٥	٦٥٣	٦٥٩	٦٤٥	٦٦٢	٦٦٢
عدد الفصول	البحر الأحمر	٢٢	٢٤	٢٣	٢٥	٢٥	٢٧	٣٠	٣١	٣٠
	الوادى الجديد	٢٧	٣٢	٣٤	٣٦	٤٠	٤٣	٤٦	٤٥	٤٢
	مطروح	٤	٤	٥	٦	٧	٩	٩	٩	٨
	شمال سيناء	٥	٩	١٥	١٨	٢٧	٣٦	٤٥	٥٠	٥٠
	جنوب سيناء	—	—	—	١	٢	٣	٣	٣	٣
	جملة الحدود	٥٨	٦٩	٧٧	٨٦	١٠١	١١٨	١٣٣	١٣٨	١٣٣
	جملة الجمهورية	٩٨١٣	١٠٩٥٣	١١٧٧١	١٢٠٦٩	١٢١٥٦	١٢٣٨٩	١٣١٠١	١٣٤١٤	١٢٥٣٨
عدد المدرسين	البحر الأحمر	٤٦	٤٥	٤٩	٥٦	٦٣	٦٥	٦٧	٨٢	١٠٦
	الوادى الجديد	٣١	٤١	٤٦	٥٥	٧٢	٨٠	٨٣	٨٤	١١٤
	مطروح	١١	٨	٧	١٠	١٠	٧	٦	٤	٢٧
	شمال سيناء	١٤	٢٢	٣٤	٤٦	٥٥	٧٥	١٠٢	١٢٧	١٧٥
	جنوب سيناء	—	—	—	—	٤	٥	٥	٦	٧
	جملة الحدود	١٠٢	١١٦	١٣٦	١٦٧	٢٠٤	٢٣٢	٢٦٤	٣٠٣	٤٢٩
	جملة الجمهورية	١٣٩٤٦	١٥٧٦٩	١٧٠٤١	١٨٦٧١	٢١٢٦٥	٢١١٥٢	٢٢٩٢٤	٢٥٦٣٧	٢٧٣٨٦
عدد التلاميذ	البحر الأحمر	٦٤٢	٧٢١	٦٧٩	٦٧٣	٦٩٠	٨٠٠	٩٤٢	١٠٠٠	٩٧٠
	الوادى الجديد	٨٦٥	١٠٠٤	١٠٩٣	١٢٢١	١٣٥٤	١٤٦٤	١٥٥٧	١٤٢٨	١٢٥١
	مطروح	٨٥	٩٤	١٢٢	١٥٠	١٩١	٢٦٩	٢٨٢	٣٠١	٢٦٦
	شمال سيناء	١٥٤	٢٨٨	٤٧٧	٦٢٣	٨٢٦	١١٧٨	١٥٨٢	١٧٠٥	١٦٣٧
	جنوب سيناء	—	—	—	١٠	٢٠	٣٦	٣٩	٦٢	٨٩
	جملة الحدود	١٧٤٦	٢١٠٧	٢٣٧١	٢٧٧٧	٣٠٨١	٣٧٤٧	٤٤١٢	٤٤٩٦	٤٢١٣
	جملة الجمهورية	٣٤٤٨٨٦	٣٩٣٤٧٢	٤٢٨٥٨٤	٤٣٨٤٩٠	٤٣٨٣٨٣	٤٥٢٣٣٣	٤٨٣٢٣٤	٤٨٦٦٤٨	٤٤٠٩٠١
كثافة الفصل	البحر الأحمر	٢٩	٣٠	٣٠	٢٧	٢٨	٣٠	٣١	٣٢	٣٢
	الوادى الجديد	٣٢	٣١	٣٢	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٢	(٣٠)
	مطروح	٢١	٢٤	٢٤	٢٥	٢٧	٣٠	٣١	٣٣	٣٣
	شمال سيناء	٣١	١٠	٣٢	٣٥	٣١	١٦	٣٥	٣٤	٣٣
	جنوب سيناء	—	—	—	١٠	١٠	١٢	١٣	٢١	٣٠
	جملة الحدود	٣٠	٣١	٣١	٣٢	٣٩	٣٢	٢٣	٢٣	٣٢
	جملة الجمهورية	٣٥	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٧	٣٧	٣٦	٣٥
مؤشر مدرس / تلميذ	البحر الأحمر	١٤	١٦	١٤	١٢	١١	١٢	١٤	١٢	٩
	الوادى الجديد	٢٨	٢٥	٢٤	٢٢	١٩	١٨	١٩	١٧	١١
	مطروح	٨	١٢	١٧	١٥	١٩	٣٨	٤٧	٧٥	١٠
	شمال سيناء	١١	٤	٥	١٤	١٥	١٦	١٥	١٣	٩
	جنوب سيناء	—	—	—	—	٥	٧	٨	١٠	١٣
	جملة الحدود	١٧	١٨	١٧	١٧	١٥	١٦	١٧	١٥	١٠
	جملة الجمهورية	٢٥	٢٥	٢٥	٢٤	٢١	٢١	٢١	١٩	١٦

المصدر :

مركز المعلومات التخطيطية ، مصدر سابق ، ص ص ١٤٠ ـ ١٥٠ .

ملحق رقم (٥)

مؤشرات التعليم الثانوى الزراعى خلال السنوات ٧٩ / ٨٠ ـ ٨٧ / ١٩٨٨

البيـــان	المحافظـــات	٧٩/٨٠	٨٠/٨١	٨١/٨٢	٨٢/٨٣	٨٣/٨٤	٨٤/٨٥	٨٥/٨٦	٨٦/٨٧	٨٧/٨٨
عدد المدارس	البحر الأحمر	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	الوادى الجديد	١	١	١	١	١	١	١	١	١
	مطـروح	—	—	—	—	—	١	١	١	١
	شمال سيناء	—	—	—	١	١	١	١	١	١
	جنوب سيناء	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	جملة الحدود	١	١	١	٢	٢	٣	٣	٣	٣
	اجمالى الجمهورية	٥٧	٥٧	٦١	٦٣	٦٤	٦٩	٦٩	٧٠	٧٣
عدد الفصول	البحر الأحمر	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	الوادى الجديد	١٤	١٤	١٥	١٨	٢٣	٢٦	٢٨	٣٢	٣٢
	مطروح	—	—	—	—	—	٢	٥	٩	٩
	شمال سيناء	—	—	—	٣	٧	١٠	١٣	١٨	٢٢
	جنوب سيناء	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	جملة الحدود	١٤	١٤	١٥	٢١	٣٠	٣٨	٤٦	٥٩	٦٣
	اجمالى الجمهورية	١٧٠٩	١٨٩٠	٢٠٨٩	٢٢٥٩	٢٤٦٠	٢٦٩٠	٢٩٠٣	٣١٥٢	٣٢٩١
عدد المدرسين	البحر الاحمر	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	الوادى الجديد	٣٠	٢٨	٢٧	٤١	٤٣	٤٤	٥٧	٦٢	٧٨
	مطـروح	—	—	—	—	—	١١	١٢	٢١	٣٠
	شمال سيناء	—	—	—	٨	١٧	٤٣	٤٤	٤٤	٦٢
	جملة الحدود	٣٠	٢٨	٢٧	٤٩	٦٠	٩٨	١١٣	١٢٤	١٧٠
	اجمالى الجمهورية	٤٢٣٩	٤٤٩٦	٥٠٤٦	٥٢٥٧	٥٤٧٨	٥٩٢٥	٦١٩٧	٧٢٤٦	٨١١٧
عدد التلاميذ	البحر الأحمـر	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	الوادى الجديد	٣٥٥	٤٢٤	٤٣١	٦١٠	٧١١	٩٤٥	٩٥٤	٩٦٨	٩٦٥
	مطروح	—	—	—	—	—	٨٠	١٦٤	٢٧٦	٢٦١
	شمال سيناء	—	—	—	٩٨	٢٠٦	٣٥٤	٤٥٧	٥٤٢	٥٥٣
	جنوب سيناء	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	جملة الحدود	٣٥٥	٤٢٤	٤٣١	٧٠٨	٩١٧	١٣٧٩	١٥٧٥	١٧٨٦	١٧٧٩
	اجمالى الجمهورية	٥٠٦١٧	٦٦٧٣٩	٧٦٢١٢	٨٣٢٦٤	٨٧٣٠٦	١٤١٨٨	١٥٦٤٣	١٦٤٠٨٨	١١٠٠٢٥
كثافة الفصـل	البحر الأحمر	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	الوادى الجديد	٢٥	٣٠	٢٩	٣٤	٣١	٣٦	٣٤	٣٠	٣٠
	مطـروح	—	—	—	—	—	٤٠	٣٣	٣١	٢٩
	شمال سيناء	—	—	—	٣٣	٢٩	٣٥	٣٥	٣٠	٢٥
	جنوب سيناء	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	جملة الحـدود	٢٥	٣٠	٢٩	٣٤	٣١	٣٦	٣٤	٣٠	٢٨
	اجمالى الجمهورية	٣٠	٣٥	٣٧	٣٧	٣٦	٣٥	٣٧	٣٦	٣٣
مؤشـر	البحر الاحمر	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مدرس / تلميذ	الوادى الجديد	١٢	١٥	١٦	١٥	١٧	٢٢	١٧	١٦	١٢
	مطروح	—	—	—	—	—	٧	١٤	١٣	٩
	شمال سيناء	—	—	—	١٢	١٢	٨	١٠	١٣	٩
	جنوب سيناء	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	جملة الحدود	١٢	١٥	١٦	١٥	١٥	١٤	١٤	١٤	١١
	اجمالى الجمهورية	١٢	١٥	١٥	١٦	١٦	١٦	١٧	١٦	١٤

المصـدر : مركز المعلومات التخطيطية ، مصدر سابق ، ص ص : ١١٨ ـ ١٢٨

ملحق رقم (٦)

مؤشرات التعليم الثانوى الصناعى خلال السنوات ٧٩/٨٠ ــ ٨٧/ ١٩٨٨

البيان	المحافظات	٧٩ / ٨٠	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧
عدد المدارس	البحر الأحمر	١	١	١	١	١	١	١	١	٢
	الوادى الجديد	١	١	١	١	١	١	١	٢	٢
	مطروح	—	—	١	١	١	١	١	١	١
	شمال سيناء	—	١	١	١	١	١	٢	٢	٣
	جنوب سيناء	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	جملة الحدود	٢	٣	٤	٤	٤	٤	٤	٦	٨
	اجمالى الجمهورية	١٣٦	١٤٣	١٤٧	١٥٥	١٥٤	١٥٤	١٦٣	١٧٧	١٩٢
عدد الفصول	البحر الأحمر	١٣	١٧	١٤	١٦	١٧	١٨	١٩	٢١	٢٢
	الوادى الجديد	٢٨	٣٢	٣٤	٣٠	٣٣	٢٩	٢٥	٣٣	٤٤
	مطروح	—	٣	٧	١٢	١٦	١٧	٢٢	٢٤	٢٥
	شمال سيناء	٤	٨	١٤	١٦	١٨	١٦	١٩	٢٤	٣٤
	جنوب سيناء	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	اجمالى الحدود	٤٥	٦٠	٦٩	٧٤	٨٤	٨٠	٨٦	١٠٢	١٢٥
	اجمالى الجمهورية	٤٢٢٠	٤٦٩٦	٥١٦٨	٥٦٠٠	٦٢٠٥	٦٦٩١	٧٦٠٧	٨٥٥٢	٩٤٠٤
عدد المدرسين	البحر الأحمر	٣٤	٣٦	٤٦	٤٠	٥٥	٤٧	٥٤	٥٧	٨٦
	الوادى الجديد	٥٨	٦٣	٧٢	٨٥	٩٥	١٠٤	١٠١	١١٠	١٦٠
	مطروح	—	١٠	١٥	٢٨	٣٦	٣٨	٥١	٦٣	٥٣
	شمال سيناء	٢٦	٣٤	٥٠	٥٧	٦٤	٨٩	٨٥	٩١	١٤٦
	جنوب سيناء	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	اجمالى الحدود	١١٨	١٤٣	١٨٣	٢١٠	٢٥٠	٢٧٨	٢٩١	٣٢١	٤٤٥
	اجمالى الجمهورية	١٥٣٤٧	١٦٣٣٤	١٧٥٠٨	١٨٨٩٣	٢٠٢٠٢	٢١٧٣٩	٢٣١٨٨	٢٥٣١٧	٣٠١٣٦
عدد التلاميذ	البحر الأحمر	٤٧٦	٥٣٨	٤٢٨	٤٥٥	٤٣٨	٤٦٢	٥٤٦	٥٦٨	٦٨١
	الوادى الجديد	٦٧١	٧٤٩	٨٠٧	٩١١	٩٦٦	٨٣٣	٨٠٧	١٠٨٦	١٤٣٧
	مطروح	—	١٠٠	٢٢٧	٣٨٩	٤٧٢	٥٥٠	٦٧٤	٦٩٣	٧٥١
	شمال سيناء	١٤٤	٢٣٨	٤٥٠	٥٠٩	٥٢٠	٥٠٦	٥٢٥	٧٤٣	١١٠٥
	جنوب سيناء	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	اجمالى الحدود	١٢٩١	١٦٢٥	١٩١٢	٢٢٦٤	٢٣٩٦	٢٣٥١	٢٦٠٧	٣٠٩٠	٣٩٧٤
	جملة الجمهورية	١٤١٣٠٧	١٦١١٥٥	١٨٢١٢٥	١٩٥٠٨١	٢١٤٤٥٤	٢٣٢٤٨٠	٢٦٦٦٤٣	٣٠١٨٦٢	٣٢٧٣٣٤
كثافة الفصل	البحر الأحمر	٣٧	٣٢	٣١	٢٨	٢٦	٢٦	٢٩	٢٧	٣١
	الوادى الجديد	٢٤	٢٣	٢٤	٣٠	٢٩	٢٩	٣٤	٣٣	٣٣
	مطروح	—	٣٣	٣٢	٣٢	٣٠	٣٢	٢٩	٢٩	٣٠
	شمال سيناء	٣٦	٣٠	٣٢	٣٢	٢٩	٣٢	٢٨	٣١	٣٣
	جنوب سيناء	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	جملة الحدود	٢٩	٢٧	٢٨	٣١	٢٩	٢٩	٣٠	٣٠	٣٢
	جملة الجمهورية	٣٤	٣٤	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
مؤشر مدرس / تلميذ	البحر الأحمر	١٤	١٥	٩	١١	٨	١٠	١٠	١٧	٨
	الوادى الجديد	١٢	١٢	١١	١١	١٠	٨	٩	١٠	٩
	مطروح	—	١٠	١٥	١٤	١٣	١٥	١٣	١١	١٤
	شمال سيناء	٦	٧	٩	٩	٨	٦	٧	٨	٩
	جنوب سيناء	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	جملة الحدود	١١	١١	١٠	١١	١٠	٩	٩	١٠	١١
	جملة الجمهورية	٩	١٠	١٠	١٠	١١	١١	١٢	١٢	١١

المصدر : مركز المعلومات التخطيطية ، مصدر سابق ، ص ص / ١٢٩ ــ ١٣٩ .

ملحق رقم (٧)

مؤشرات دور المعلمين والمعلمات خلال السنوات ٧٩/٨٠ ـ ٨٧ / ١٩٨٨

البيان	المحافظات	٧٩/٨٠	٨٠/٨١	٨١/٨٢	٨٢/٨٣	٨٣/٨٤	٨٤/٨٥	٨٥/٨٦	٨٦/٨٧	٨٧/٨٨
عدد المدارس	البحر الأحمر	١	١	١	١	١	١	١	١	١
	الوادى الجديد	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
	مطروح	١	١	١	١	١	١	١	١	١
	شمال سيناء	١	١	١	١	١	١	١	١	١
	جنوب سيناء	—	—	١	١	١	١	١	١	١
	جملة الحدود	٥	٥	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
	جملة الجمهورية	٨٨	٨٨	٨٩	٩٢	٩٩	١٠٩	١١٩	١١٩	١٢٤
عدد الفصول	البحر الأحمر	١٢	١٤	١٥	١٦	١٨	١٩	١٧	١٩	١٩
	الوادى الجديد	٢٤	٢٩	٣٤	٣٧	٣٨	٤٠	٤٢	٤٢	٤٣
	مطروح	١٥	١٩	٢٢	٢٠	١٩	٢٠	٢٢	٢١	٢٢
	شمال سيناء	٥	٧	١٢	١٦	٢١	٢٣	٢٦	٢٧	٢٥
	جنوب سيناء	—	—	١	٢	٣	٤	٥	٥	٦
	جملة الحدود	٥٦	٦٩	٨٤	٩١	٩٩	١٠٦	١١٢	١١٤	١١٥
	جملة الجمهورية	١٣٥٤	١٤٩٦	١٦٦٩	١٨٤٨	٢٠٥٣	٢١٦١	٢٤٩٠	٢٧١٣	٢٨٩٥
عدد المدرسين	البحر الأحمر	٣٢	٣٤	٣٤	٤٣	٤٧	٤٩	٤٦	٦٢	٦٥
	الوادى الجديد	٣٥	٦٣	٧٠	٧٥	٩٠	٩٣	١٠٤	١١٧	١٣٨
	مطروح	٣٦	٤١	٤٥	٥٢	٥٦	٥١	٥٦	٦٠	٦٧
	شمال سيناء	١٦	٢٢	٣٣	٤٥	٤٧	٦٢	٥٩	٧٦	٧٧
	جنوب سيناء	—	—	١	١	١٧	١٦	١٥	١٥	٢٠
	جملة الحدود	١١٩	١٦٠	١٨٣	٢١٥	٢٥٧	٢٧١	٢٨٠	٣٣٠	٣٦٧
	جملة الجمهورية	٣٧٠٠	٤٣٦٣	٤٧٨٨	٥٤٥٢	٥٧٧٨	٦٢٨٧	٦٥٦٠	٧٧٥٤	٨٥٠٩
عدد التلاميذ	البحر الأحمر	٣٣٩	٣٦١	٣٦٦	٤٠٨	٤٤٠	٤٤١	٣٩٠	٤١١	٤٠٠
	الوادى الجديد	٨٢١	٩٨١	١١١٩	١٣١٦	١٢٩٩	١٣٨٧	١٤٠٣	١٤٤٣	١٥١٢
	مطروح	٤٧٧	٥٥٤	٥٧٧	٦٢٠	٦٢٩	٦٨٢	٦٨٥	٧٢٧	٧٦٦
	شمال سيناء	١٤١	٢٢٤	٣٦٧	٥١٤	٦٣٢	٧١٨	٦٩٧	٦٥٥	٦٥٤
	جنوب سيناء	—	—	١٨	٣٤	٥٨	٧٢	١٠٥	١٠٩	١٢٣
	جملة الحدود	١٧٧٨	٢١٢٠	٢٤٤٧	٢٧٩٢	٣٠٥٨	٣٣٠٠	٣٢٨٠	٣٣٤٥	٣٤٥٥
	جملة الجمهورية	٤٦٢٩٩	٥٠٩٩٦	٥٦٩٣٥	٦٣٤٢٩	٧١٥٤٥	٧٧٥٣٥	٨٤٥٨٧	٩٣٤٠٩	١٠١٨٢٨
كثافة الفصل	البحر الأحمر	٢٨	٢٦	٢٤	٢٦	٢٤	٢٣	٢٣	٢٢	٢١
	الوادى الجديد	٣٤	٣٤	٣٣	٣٣	٣٤	٣٥	٣٣	٣٤	٣٥
	مطروح	٣٢	٢٩	٢٦	٣١	٣٣	٣٤	٣١	٣٥	٣٥
	شمال سيناء	٢٨	٣٢	٣١	٣٢	٣٠	٣١	٢٧	٢٤	٢٦
	جنوب سيناء	—	—	١٨	٣٤	١٩	١٨	٢١	٢٢	٢١
	جملة الحدود	٣٢	٣١	٢٩	٣١	٣١	٣١	٢٩	٢٩	٣٠
	جملة الجمهورية	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٥	٣٦	٣٥	٣٤	٣٥
مؤشر مدرس / تلميذ	البحر الأحمر	١١	١١	١١	١٠	٩	٩	٩	٧	٦
	الوادى الجديد	٢٤	١٦	١٦	١٦	١٤	١٥	١٤	١٢	١١
	مطروح	١٣	١٤	١٣	١٢	١١	١٣	١٢	١٢	١١
	شمال سيناء	٩	١٠	١١	١١	١٤	١٢	١٢	٩	٩
	جنوب سيناء	—	—	١٨	٣٤	٣	٥	٧	٧	٦
	جملة الحدود	١٥	١٣	١٣	١٣	١٢	١٢	١٢	١٠	٩
	جملة الجمهورية	١٣	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٣	١٢	١٢

المصدر :

مركز المعلومات التخطيطية ، مصدر سابق ، ص ص : ١٨٤ ـ ١٩٤

ملحق رقم (٨)

تطور معدلات الانفاق على قطاع التعليم بمحافظات الحـــــدود

البيان	١٩٧٩	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤٩٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	نسبة الزيادة٪ بين ٨٠/٧٩ ـ ١٩٨٦/٨٥	مجموع النمـــو السنـــــوى للانفـاق
البحر الاحمر	١٢٩٨٩٧١	١٦٠٩٢١٢	٢٣٤٩٦١٢	٢٧٣٣٦١٢	٣٤٢٥٦٢٠	٤٣٦٦٣٦٢	٥٠٧٨٢٠٩	٪٢٩٠٩	٪١٩٠٨
الوادى الجديد	٢٠٤٨٧٨٧	٢٤٧٣٧٩٤	٣٤٢٨٤٨٠	٣٩٢٥٣٢٥	٤٠٦٧٧٠٥٣	٦٢١٣٢٢٩	٧٢٦٤٩٨٠	٪٢٥٤٠٦	٪١٨٠٧
مطروح	١١٩٨٤٤٦	١٥١٥٧٤١	٢٢٢٥١٤١	٢٦٣٠٣٢٧	٣٥٤٤١٠١	٤١٩١٦٧٦	٤٨٠٧٢٨٥	٪٣٠١٠١	٪٢٠٠٠
شمال سيناء	١٣٨٧١٥٨	٢٢٧٠٩٠٢	٦١٢٤٥٨٢	٥٧٧٠٤٣٦	٨٠٣٩٠٩١	٩٦٩٠٠٣٩	١٠٧٩٥٣٧١	٪٦٧٨٠٢	٪٢٥٠٧
جنوب سيناء	١٣٠٣٤٢	٥٦٤٠٧١	٩٣٥٥٦٥	١٢٣٢١٣٤	١٧٨٣٦٨٦	١٦٥١٥٤٩	٢٧٠٩٨١١	٪١٩٧٩٠٠	٪٢٠٠٣
اجمالى الحدود	٦٠٦٣٧٠٤	٨٤٣٣٧٢٠	٥٠٧٣٣٨٠	١٦٢٩١٨٣٤	٢١٤٦٩٥٥٠	٢٦١١٢٨٥٥	٣٠٦٥٥٧٥٦	٪٤٠٥٠٦	٪٢٢٠٣

المصدر : دراسة تحليلية للانفاق الحكومى واثره على التنمية مع التركيز على القطاع الصناعى ، مصدر سابق .

ملحق رقم (٩)

اجمالى عدد المدارس التى تم انشائها فى مراحل التعليم العام قبل الجامعى بمحافظات الحدود

خلال الفترة ١٩٨٠/٧٩ الى ١٩٨٨/٨٧

	ابتدائى	اعدادى	ثانـــــوى				دور معلمين ومعلمـــات	اجمالى	الترتيب
			عـام	تجارى	زراعى	صناعى			
البحر الاحمر	١٧	٨	١	ـ	ـ	١	ـ	٢٧	٥
الوادى الجديد	٢٩	١٨	٢	ـ	ـ	١	ـ	٥٠	٤
مطروح	٧٤	١٨	٦	ـ	١	١	ـ	١٠٠	٢
شمال سيناء	١٢٧	٤٩	١٠	٥	١	٣	ـ	١٩٥	١
جنوب سيناء	٣٤	١٦	١	١	ـ	ـ	١	٥٣	٣
محافظات الحدود	٢٨١	١٠٩	٢٠	٦	٢	٦	١	٤٢٥	ـ

المصدر:

مركز المعلومات التخطيطية ، مصدر سابق .

الفصل التاسع

خاتمة وتوصيات

يستعرض هذا الفصل الختامي أهم نتائج هذه الدراسة ويقدم بعض التوصيات في المجالات المختلفة التي تناولتها ٠

أولا : السكان وقوة العمل :

يتضح من الفصل الثاني عن السكان وقوة العمل في محافظات الحدود مايلي :

- زاد سكان محافظات الحدود بمعدل أعلي من ذلك الخاص لسكان مصر ككل ٠ فقد كان معدل النمو السنوي للسكان بمحافظات الحدود ٨ر٣٪ ، في حين ككان المعدل المناظر علي المستوي القومي ٤ر٢٪ وذلك بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٦ ٠ ونتيجة لذلك ارتفع نصيب محافظات الحدود من اجمالي السكان بالدولة من ٨٢ر٪ الي ١٧ر١٪ فقط بسبب صغر حجم السكان في محافظات الحدود ، رغم أن هذه المحافظات تشمل حوالي ٩٥٪ من المساحة الكلية بالدولة ٠ ومن ثم بقيت محافظات الحدود شبه خالية من السكان في الوقت الذي يتزايد فيه الكثافة السكانية في محافظات الوادي والدلتا حتي أصبحت من بين أعلي الكثافات السكانية في العالم ٠

- يرجع ارتفاع معدل النمو السكاني بمحافظات الحدود الي ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية بها عن نظيره علي المستوي القومي ٠ وبالاضافة الي ذلك شهدت هذه المحافظات هجره داخلية صافية اليها من محافظات الوادي الجديد والدلتا ٠ ويمثل صافي الهجرة خلال الحياة حوالي ٦٪ من سكان محافظات الحدود ١٩٨٦ ٠ (٦ر٣٪) من المعدل المناظر ٠

- زادت قوة العمل بمحافظات الحدود بمعدل أعلي (٦ر٣٪) من المعدل المناظر لقوة العمل القومية (١ر٢٪) خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٦ ٠ ومن ثم زاد نصيب محافظات الحدود من قوة العمل الوطنية من ٧٧ر٪ الي ١٤ر١٪ خلال تلك الفترة ٠ ويرجع هذا التطور أساسا الي تفاوت معدل النمو السكاني لمحافظات الحدود بالمقارنة بالمعدل القومي ، بالاضافة الي التأثير المحدود نسبيا لمستوي معدل المساهمة في قوة العمل

واتجاهه في محافظات الحدود بالمقارنة بالمعدل القومي واتجاهه ٠

- يوضح هيكل النشاط الاقتصادي لقوة العمل بمحافظات الحدود ارتفاع نصيب الانشطة الاستخراجية (المناجم والمحاجر) من قوة العمل (١ر٧٪ في عام ١٩٨٦) اذا ماقورن بنصيبها من قوة العمل القومية (٣ر٪ في نفس التاريخ) ٠ ويتصاعد هذا النصيب ليصل الي ٧ر٢٦٪ في محافظة البحر الاحمر ، ومن ناحية أخري ينخفض نصيب أنشطة الصناعات التحويلية في قوة العمل بمحافظات الحدود بصورة واضحة (٧ر٢٪) عن نصيبها من قوة العمل القومية (٤ر١١٪) وذلك في عام ١٩٨٦ ٠ وأخيرا بلغ نصيب خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية ٩ر٢٤٪ من قوة العمل بمحافظات الحدود بينما بلغ نصيبها ٨ر١٩٪ من قوة العمل القومية عام ١٩٨٦ ٠

واذا أرادت الدولة اعادة توزيع السكان علي الحيز المصري بتوجيههم من محافظات الوادي الجديد والدلتا المكتظة بالسكان الي محافظات الحدود فاننا نوصي بما يلي :

(ا) ضرورة الاستفادة من تجربة الهجرة السابقة التي شهدتها محافظات الحدود ٠ ولعل بعض الدراسات التفصيلية عن الهجرة السابقة الي تلك المحافظات تكون ذات فائدة عند وضع السياسات المناسبة في المستقبل في هذا الصدد

(ب) خلق فرص عمل جديدة بمحافظات الحدود لاستيعاب الأيدي العاملة المحلية وتلك المتوقع هجرتها اليها ، مع وضع برامج تدريبية مناسبة لتوفير الاحتياجات المناسبة من العمالة بمستوياتها المهارية المختلفة ، وذلك في ضوء المشروعات المستقبلية ٠

ثانيا الزراعة :

بعد استعراض لقطاع الزراعة في علاقته بهدف اعادة التوزيع السكاني ترى الدراسة لعديد من الاسباب ضرورة التركيز علي التوسع الزراعي الافقي كمدخل لمواجهة الاختلال التوظيفي للحيز المصري ، من بين هذه الاسبابا كثافة الزراعة المصرية ، افتقار المحافظات الصحراوية لمقاومات التوسع الرأسي ، أنه بينما يعيد التوسع الرأسي التركيب المحصولي والهيكل الزراعي فان التوسع الافقي يعيد تشكيل الخريطة الجغرافية وصورة البيئة ، ان التوسع الافقي بالمحافظات الصحراوية لايقف عند كونه اداة فعالة في اعادة توظيف الحيز المصري فحسب ، بل يتجاوز ذلك ليصبح بمثابة الدرع الواقي للوادي والدلتا في مواجهة التصحر .... الخ

وقد القي الفصل الثالث نظرة عامة علي استصلاح الاراضي في مصر من خلال تحليل العلاقات الراهنة والمستقبلية بين الموارد الارضية والمائية وخلصت من هذا التحليل الي ان الموارد المائية ومستويات الرفع الخاصة بها هي العامل الحاكم في عمليات الاستصلاح والاستزراع ولعل ذلك قد بدا واضحا في ترتيب اولويات الاستصلاح واسبقية منطقة عن اخري .

وبعد ان فرغت الدراسة من تحليل العلاقة التبادلية ، الارض ، الماء ، في واقعها وممكنها انتقلت الي عرض لذلك الواقع ولتلك الافاق سواء للاستصلاح او الاستزراع او اقامة المجتمعات المستحدثة من منظور اقليمي . في كل من سيناء والساحل الشمالي الغربي والوادي الجديد ثم البحر الاحمر . وذلك اتساقا مع مستهدفات الدراسة وقد تم ذلك التناول من المنظور الاقليمي معتمدا علي محوري الواقعية والامكانية ، ثم استخلاص اسباب الفجوة والتي لم تخرج في مجمل الدراسة بالمحافظات قيد البحث عن عدم كفاية وكفاءة الرصد الاستثماري والائتماني الزراعي وقلة المياه وارتفاع مستوي الملوحة بها وكذا سوء الصرف وعدم توفر القاعدة المعلوماتية الخاصة بالموارد المائية في صورها المختلفة والتخلف التكنولوجي لادوات الاستصلاح والاستزراع والري والنقص الشديد في مقومات البنية الاساسية

وكذا في العمالة الزراعية المدربة نتيجة لهجرتها الي النفط وغيره من القطاعات الاقتصادية الاخري سواء كانت تلك الهجرة داخلية او خارجية . لذا فان الدراسة توصي بضرورة الاهتمام بعمليات استصلاح واستزراع وتنمية الاراضي المستصلحة علي ان تهتم اول ماتهتم في هذا الصدد برصد الاستثمارات الكافية لهذا القطاع الحيوي ، لما هو معروف عنه من انه استثمار ثقيل كما يجب الاهتمام بمشروعات الري الكبري والتي كان من المفترض ان يتم انجازها منذ سنوات وكذا مشروعات الصرف والتي اشارت اليها الدراسة في متنها ، كما يجب حسم قضية حجم خزان المياه الجوفي في الحجر النوبي حتي يمكن بناء قاعدة معلوماتية يتم الاسترشاد بها بدقة عند رسم خطط الاستصلاح والاستزراع واقامة المجتمعات العمرانية الجديدة .

ثالثا : الصناعة والتعدين والبترول

تتمتع محافظات الحدود بوفرة في الموارد الطبيعية والثروة المعدنية ممـــــا يسمح باقامة العديد من الانشطة (الصناعية ، الاستخراجية ، الكيمائية والسياحية ٠) ويوفر العديد من فرص العمل وبحيث تصبح هذه المناطق مناطق جذب للسكان ٠ وقد عانت هذه المحافظات لفترة طويلة من الاهمال النسبي بسبب بعض العوامل الداخلية والخارجية ، وقد ترتب علي ذلك اهدار للموارد الطبيعية المتوفرة بهذه المحافظـات لذلك كان من الضروري البحث عن استراتيجية لاعادة تخصيص الموارد والاستغـــلال الامثل للحيز ٠

وبالرغم من توفر مقومات التنمية الصناعية في محافظات الحدود من مختلـــف خامات المناجم والمحاجر والبترول والغازات الطبيعية ، الا انه لايوجد صناعة بالمعني المفهوم ، فلا توجد اي صناعة تحويلية الا في نطاق محدود ، ويتم استيراد الغذاء اللازم لسكان هذه المحافظات من المناطق الاخري ، والصناعة الوحيدة المسيطرة هي الصناعة الاستخراجية ٠ ويرجع تأخر نمو النشاط الصناعي الي وجود العديد من المعوقات التي حالت دون حدوث تنمية صناعية بالاضافة الي الاختلال في التوزيع الاقليمي للاستثمارات

وتنفيذ المشروعات الصناعية المقترحة والقضاء علي المعوقات التي تحد مـــن التنمية الاقليمية يتطلب تدخل الدولة ومساهمتها الفعالة في زيادة الاعتمادات المخصصة بكل محافظة سواء ماتوجه الي الديوان العام او مايتم تنفيذه عن طريق الـــوزارات المختلفة وتوفير الهياكل الاساسية، بالاضافة الى تشجيع القطاع الخاص وتوجيهه الـى المجالات المنتجة ويتحقق ذلك من خلال استراتيجية وخطة اقليمية لاستغلال الطاقـات الكامنة بهذه المحافظات بما يؤدي الي خلق انشطة جديدة او زيادة الطاقة الانتاجيـة القائمة وزيادة درجة التنويع في هياكل هذه المحافظات بخلق انشطة غير موجـــودة او غير متوطنة تقوم بسد حاجة المحافظات من بعض السلع الضرورية ٠

وترتكز التنمية الاقليمية علي امكانيات كل محافظة من الموارد الطبيعيـــة والموارد البشرية (الكامنة والمتاحة) لتحديد طاقة كل محافظة علي استيعاب قدر معين

من عوامل النمو الاقتصادي والاجتماعي في شكل مجموعة من الانشطة الممكن توطينهـــا بالمحافظة ٠

وقد عرض الفصل الخاص بقطاع الصناعة والتعدين والبترول الموارد التعدينية والبترولية المتاحة والكامنة والممكن استغلالها اقتصاديا ومقومات التنمية الصناعيـــــة في محافظات الحدود والامكانيات المستقبلية ، وفيما يلي عرض لأهم الصناعات الممكن توطينها في كل محافظة علي حده :

أ ـ الصناعات المقترح توطينها في محافظة البحر الاحمر :

الصناعات المقترح توطينها في محافظة البحر الاحمر

- صناعة مواد البناء : تتوفر الرمال والحجر الجيرى والطفلة فى هذه المحافظة مما يعطى فرص لقيام هذه الصناعة لذلك يقترح اقامة صناعة الطوب فى راس غارب
- صناعة الاسمدة : عن طريق استخدام تراكمات الفوسفات فى الحمراوييين (مشروعات اسمدة فى منطقة الحمراويين)
- مشروع لفصل غاز البترول فى راس شقير لتوليد الطاقة
- مشروعات معدنية : (سفاجا) مشروع عوازل كهربائية فى راس غارب
- ،، بتروكيماوية : سوف تنشأ على الغاز كمادة خام ـ مشروع حامض الفوسفوريك (الحمراويين) حامض الكبريتيك (الحمراويين) ـ مشروعات بتروكيماوية فى راس غارب .
- انشاء مطاحن : (فى سفاجا) حيث سيتم استيراد القمح عن طريق ميناء سفاجا وطحنه ومد المدن بالدقيق

الصناعات المقترح توطينها في محافظة الوادى الجديد :

- صناعة تجفيف وتعبئة البلح والمشمش والعنب والتين والزيتون (استخراج الزيت وتعبئته) صناعة تعبئة الخضر (البصل ، الطماطم)
- صناعة النباتات الطبية والعطرية سواء بالتجفيف او التقطير
- صناعة منتجات الالبان

- صناعات بيئية قائمة على المنتجات الزراعية (كصناعة الخوص والجريد)
- صناعة ادوات زراعية ، ومواد ومستلزمات البناء
- صناعة ورش لخدمة المعدات الزراعية ، وورش اصلاح سيارات
- صناعات خفيفة : صناعة بلاستيك ، صناعات جلدية وصناعة الملابس
- صناعة الاسمدة الفوسفاتية
- صناعة تركيز الفوسفات
- صناعة الطحن وضرب وتبييض الارز

الصناعات المقترح توطينها في محافظة مطروح

- الصناعات الكيماوية : وهى تمثل اساس النشاط الصناعى اعتمادا على المواد الاولية المتاحة حيث ان انتاج البرافين والمواد الطياره اسس لقيام صناعة الكلور واملاح الصودا وكربونات الصوديوم ايضا الملح والبترول يشكلان اساسا قويا لصناعات كيماوية ، كما يمكن استخدام ملح الطعام والحجر الجيرى لانتاج محلول سلفات النشادر والصودا الكاوية وكربونات الكالسيوم.

ومن الافضل ان تكون مواقع هذه الصناعات على حدود المحافظة بالقرب من معمل التكرير بمنطقة العامرية او من منطقة الحمام لتوافر المواد الخام ومنطقة الحمام / الضبعة

- صناعة الاسمنت
- صناعة متكاملة لتكرير البترول ومشتقاته وذلك فى منطقة شرق مطروح فى منطقة الحمام
- صناعة الدواء والمبيدات والطباعة
- صناعة الملابس الجاهزة : فى منطقة الضبعة
- صناعة الجلود : فى منطقة الحمام - برج العرب
- صناعة الاثاث الخشبى : منطقة مطروح - سيدى برانى
- صناعة مواد البناء : تعتمد على المادة الخام المتوفرة بكثرة فى برج العرب
- الصناعات الزراعية : عن طريق تطوير مشروع الضبعة الى مشروع زراعى صناعى بحيث يتم اقامة صناعات زراعية مثل مصانع الالبان واللحوم .

الصناعات المقترح توطينها في شمال سيناء :

- صناعة الاسمنت : الحجر الجيرى والطفلة متوفرة بكثرة ويقترح اقامة مصنع فى منطقة الحسنه فى شمال سيناء
- صناعة الطوب : وتتوافر خامات هذه الصناعة فى محافظة سيناء الشمالية
- الصناعات الغذائية فى شمال سيناء : صناعة تجفيف البلح ، عصر الزيتون صناعة الاعلاف/النباتات الطبية وصناعة حفظ السمك وتعليبه وحفظه
- صناعة الزجاج : حيث تتوفر الرمال البيضاء بكثرة فى سيناء
- صناعة الادوية : توافر الاعشاب الطبية وكبريتات الصوديوم
- الصناعات الكيماوية القائمة اساسا على ملح الطعام
- صناعة ورش الاصلاح والصيانة

الصناعات المقترح توطينها في جنوب سيناء :

- صناعة البلاط المزايكو وصناعة تقطيع وتلميع الزجاج
- تثليج وتعليب السمك
- صناعة السلال والابراش والاطباق من خوص النخيل
- صناعة الكليم والشنط
- صناعة الكراسى والمناضد من الجريد
- صناعة اعلاف الغنم
- صناعة الطوب الاسمنتى والبلاط فى سدر
- ورش لخدمة الانشطة الزراعية (ورش اصلاح جرارات وماكينات)
- ورش خدمات الصيد (مواتير مراكب الصيد)

رابعا : السياحة :

ان قطاع السياحة قطاع مركب ومتعدد الاوجه اذ يتداخل في العديد من الانشطة الانتاجية والخدمية الاخري ، حيث يؤثر ويتأثر بتنمية تلك القطاعات لذلك فان التخطيط لتنمية السياحة يجب ان يأخذ في اعتباره علاقات التشابك والترابط مع القطاعات الاخري فلا يتوقف التخطيط عند مجرد وضع اولويات للمشروعات والمناطق السياحية ، وانشاء مايلزمها من مفردات البنية الاساسية من طاقة كهربائية ومياه شرب وطرق ومواصلات واتصالات وطاقة ايواء ... الخ ، بل يتعدي ذلك الي النظرة الشاملة المتكاملة في العملية التخطيطية في تنمية قطاع السياحة مع بقية قطاعات الانشطة الاخري الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة من زراعة وصناعة .... الخ .

وتعتبر مناطق السياحة والمزارات والاثار والشواطيء المصرية نواه جديدة لاقامة مجتمعات عمرانية صغيرة لخدمة زوار تلك المناطق . ونظرا لموسمية نشاط السياحة فان الامر يتطلب وجود فرص تنمية اضافية (مشروعات) في انشطة انتاجية أخري ترتبط بنشاط السياحة تمده وتستفيد من وفوراته في تنمية المجتمع الصغير حتي يصبح قادرا علي النمو الذاتي التلقائي وتتكون مجموعة من الانشطة الاقتصادية والانتاجية المترابطة المتشابكة .

وقد اظهر القسم الخاص بواقع وآفاق التنمية لقطاع السياحة ان امكانية تنمية هذا القطاع في المحافظات الصحراوية يتم حسب الترتيب اوالأولوية التالية : محافظة جنوب سيناء ، محافظة البحر الاحمر ، محافظة شمال سيناء ، محافظة مطروح محافظة الوادي الجديد .

ان تلك الجهود سوف تدفع الي خلق فرص عماله معينة لايمكن حسابها الان وحساب عدد السكان الذي سوف ينتقل الي هذه المجتمعات الجديدة ، وانما هي مؤشر اولي للسلطات الانمائية لتوجيه جهود انشاء مفردات البنية الاساسية وتحسين الموجود منها وربط تلك المناطق المجاورة لها وربطها بالقاهرة بهدف تكامل المنتج السياحي المصري ، وسوف يترتب علي هذه الجهود امكانية تحريك جزء من السكان

علي ضوء فرص العمل الجديدة للانتقال لهذه المناطق والاقامة بها ان عاجلا او اجلا ، فقد سبق الاشارة ان صحراء مصر الشرقية والغربية بما فيها من موارد معروفة واخري كامنة لانعرفها بعد وأخري لاتنضب كالشمس والرياح والسواحل والمناخ هي الرصيد الذي ادخره القدر لابناء مصر في القرون القادمة . سوف يأتي اليوم الذي لامفر منه من الخروج الي الصحراء واستغلال رمالها ومياها قبل معادنها وموارداها السياحية فهي الامل في نمط حياة افضل بعيدا عن الضوضاء وأنواع التلوث الاخري لحياة رحبة نظيفة طيبة .

خامسا : الاسكان والبنية الاساسية

- يرتفع معدل التزاحم ومتوسط عدد الافراد في الحجرة في محافظات الحدود بصفة عامه عن مثيله في المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحري والقبلي وقد يرجع ذلك الي ارتفاع متوسط حجم الاسرة في محافظات الحدود عنها علي مستوي المحافظات الاخري .

- تبلغ نسبة المباني العادية في حضر وريف محافظات الحدود حوالي ١ر٦٩٪ في حين تبلغ مباني العمل والمباني الجوازية الاخري حوالي ٩ر٣٠٪ من اجمالي المباني في محافظات الحدود .

- ترتفع نسبة نمط البيوت الريفية في المناطق الحضرية في محافظات الحدود بشكل ملحوظ فيما عدا محافظة البحر الاحمر ، ولذلك يمكن القول انه بالرغم من سيادة الصفة الحضرية لاغلب محافظات الحدود من حيث نسبة سكان الحضر الا انه يغلب عليها الصفة الريفية من حيث هيكل المباني العادية .

- يتضح من الدراسة ان حوالي ٧٤٪ من اجمالي الوحدات السكنية الحضرية والريفية في محافظات الحدود الخمس مخصصة للسكن في حين ان الوحدات الخالية تبلغ حوالي ٧ر٢٠٪ والباقي وقدره ٣ر٥٪ مخصص للعمل او للسكن والعمل او مساكن عامة ومن الملاحظ ان المناطق الريفية في محافظات الحدود الخمس بصفة عام اكثر

تخصيصا لوحداتها للسكن حيث تبلغ نسبة الوحدات المخصصة لهذا الغرض ٨ر٨٠٪ في حين تبلغ هذه النسبة في المناطق الحضرية ٤ر٧٠٪ من اجمالي الوحدات الريفية والحضرية علي الترتيب في هذه المحافظات ٠

- ويتمتع حوالي ٧ر٦٩٪ من اجمالي عدد الاسر في محافظات الحدود بتوصيل المياه الي مساكنها ٠ وتختلف هذه النسبة بين الحضر والريف ٠ ففي حين تبلغ نسبة الاسر التي تصل المياه الي منازلها في حضر محافظات الحدود ٥ر٨٩٪ من اجمالي عدد الاسر الحضرية وتبلغ هذه النسبة ٨ر٣٩٪ من اجمالي الاسر في الريف ٠ ومن الملاحظ انخفاض نسبة الاسر التي تصل المياه الي منازلها مقارنة بمستوي الجمهورية ومع التسليم بهذه الحقيقة فانه من الملاحظ ايضا ان نسبة الاسر التي تصل المياه الي مساكنها في محافظة الوادي الجديد قد تجاوزت المستوي العام للمحافظات الحضرية والوجه البحري والقبلي ٠

- وتعتبر محافظات الحدود حتي الان اقل من المستوي العام للجمهورية وكذلك من مستوي محافظات الوجه البحري والقبلي علي السواء من ناحية عدد الاسر التي تتمتع بتوصيل الكهرباء الي منازلها ٠ وبالرغم من ذلك فان محافظة الوادي الجديد ايضا تعتبر اسعد حظا بين محافظات الحدود من حيث نسبة الاسر التي تتمتع بتوصيل الكهرباء الي منازلها ، اذ تبلغ نسبة هذه الاسر ٩٢٪ من اجمالي اسر المحافظة وهي بذلك تتفوق علي محافظات الوجه البحري والقبلي

- هناك فجوة اسكانية في محافظات الحدود بحيث يحتاج سكانها الي حوالي ٤٦١٨ وحدة سكنية سنويا ٠ وهذا يعني - بفرض ثبات جميع الظروف - انها تحتاج الي حوالي ٦٥ الف وحدة سكنية لتغطية احتياجات السكان حتي عام ٢٠٠٠ ٠ كما اوضحت الدراسة ان اهم مايؤثر علي الطلب علي الاسكان في محافظات الحدود هو احتياجات الاسر الحديثة يليها مواجهة الاحلال السنوي والاماكن الجوازية ٠

- يتضح من الدراسة الخاصة بانتاج واستهلاك المياه ان هناك اختلاف في القدرات التصميمية لمحطات المياه النقية في محافظات الحدود ، كما ان محافظتي الوادي الجديد والبحر الاحمر لديهم حوالي ٦٦٪ من القدرات التصميمية لمحافظات الحدود

ومن الملاحظ ان نسبة القدرات التصميمية المستخدمة بلغت ٨٢٪ من اجمالي تلك القدرات في محافظات الحدود في حين تبلغ تلك النسبة حوالي ٨٦ر٧٪ علي مستوي الجمهورية ويدل ذلك علي ان المحطات في محافظات الحدود لاتعمل بكفاءتها المطلوبة اما بسبب اعطال فنية أو لاي سبب اخر من الاسباب التي قد تحتاج الي دراسات ميدانية . وتنتج محطات التنقية في محافظات الحدود حوالي ٦٨ر٪ من اجمالي انتاج الجمهورية من المياه التنقية . وبالرغم من انخفاض هذه النسبة فان محافظتي الوادي الجديد وشمال سيناء تنتج حوالي ١ر٩١٪ من اجمالي انتاج المياه في المحطات الموجودة بمحافظات الحدود . وبسبب انخفاض كميات المياه المنتجة تعتبر محافظات الحدود مستوردة للمياه من خارجها فيما عدا محافظة الوادي الجديد

- تمثل كمية المياه النقية المستهلكة في محافظات الحدود حوالي ٧٦ر٪ من اجمالي كميات المياه المستهلكة علي المستوي القومي . ويبلغ نصيب الفرد من كميات المياه النقية المستهلكه في هذه المحافظات حوالي ٤ر٥٩ متر مكعب سنويا في حين ان نصيب الفرد علي المستوي القومي بلغت حوالي ١٠١ متر مكعب سنويا حسب بيانات ١٩٨٥

- رغم عدم اتصال شبكة الكهرباء المحلية في محافظات الحدود الخمس بالشبكة القومية الموحده للكهرباء فان عدد محطات توليد الكهرباء في محافظات الحدود بلغت ٣٠ محطة من بين ٢٧٢ محطة هي اجمالي المحطات الموجودة في مصر بنسبة ١١ ٪ من اجمالي عدد المحطات . ويبلغ اجمالي القدرة المركبة الاسمية لهذه المحطات ٢ر٢٩٪ (م.و) وبنسبة ١٤ر٪ في حين تبلغ الطاقة الفعلية المركبة ٦ر٣٠(م.و) بنسبة ٣٥ر٪ من اجمالي القدرات علي مستوي الجمهورية .

- وفيما يتعلق بتوزيع الطاقة الكهربائية بلغ نصيب محافظات الحدود منها ٤ر٢٠٦ مليون ك.و.س بنسبة ٦٦ر٪ من اجمالي الطاقة الكهربائية الموزعة في مصر . ونظرا لصغر حجم الانشطة الاقتصادية والاجتماعية في محافظات الحدود فان القطاع الصناعي ليس له دور بارز في استخدامات الكهرباء فيما عدا محافظة البحر الاحمر كما انه لايظهر للكهرباء دور في القطاع الزراعي او قطاع النقل والمواصلات .

- بلغت شبكة الطرق الرئيسية المرصوفة والجاري رصفها بين محافظات الحدود حوالي ٥٠٠٠ كم بنسبة ٤ر٣٣٪ من اجمالي هذا النوع من الطرق علي مستوي الجمهورية وتستحوز محافظتي سيناء وحدها علي مايقرب من ٣٠٠٠ كم اي مايعادل ٢٠٪ من اجمالي الطرق علي مستوي الجمهورية التي بلغت ١٥٠٠٠كم وهو مايعادل ايضا هذا النوع من الطرق في محافظات الوجه القبلي ومايقرب من نصف طرق الوجه البحري وفضلا عن ذلك فان الطرق المرصوفة الي اجمالي الخطوط داخل محافظات الحدود بلغت ١٠٠٪ في محافظات البحر الاحمر ومطروح وجنوب سيناء بينما بلغت تلك النسبة ٨٨ر٨٥٪ في الوادي الجديد و ٦ر٨١٪ في محافظة شمال سيناء . وبذلك تمثل الطرق الترابية حوالي ٢ر١٤٪ و ٤ر١٨٪ في محافظتي الوادي الجديد وشمال سيناء من اجمالي الطرق بهما علي الترتيب .

وتوصي الدراسة بالاتي :

يلاحظ انخفاض نسب المباني العادية في كل من محافظات شمال سيناء وجنوبها حيث بلغت نسبة هذا النوع من المباني ٥ر٥٤٪ و ٣ر٥٠٪ علي الترتيب من اجمالي المباني علي مستويهما في حين ان هذه النسبة بلغت ١ر٦٩٪ من اجمالي المباني العادية علي مستوي محافظات الحدود الخمس . كما ان نسبة المباني الجوازية بلغت في كل من المحافظتين ٥ر٣٠٪ و ٢ر٣١٪ في حين بلغت هذه النسبة ٢ر١٢٪ علي مستوي اجمالي المحافظات الخمس ، ويزيد حدة المشكلة في ريف هاتين المحافظتين اذ تبلغ نسبة تلك المباني الجوازية بها ٨ر٥٦٪ و ٧ر٤٥٪ من اجمالي المباني الريفية علي الترتيب في حين لمتتجاوز نسبة هذه المباني ٥ر٢١٪ علي مستوي مجموع المحافظات الخمس . بالاضافة الي ذلك يجب ان تهتم الدولة باقامة وحدات سكنية جديدة فضلا علي مايقيمه القطاع الخاص لمواجهة متطلبات تلك المحافظات وبالذات اذا ماعلمنا ان حجم الطلب المقدر علي الوحدات السكنية حتي عام ٢٠٠٠ يبلغ حوالي ٦٥ الف وحده .

- انه ليس من الضروري ان تقام الوحدات السكنية علي نفس النمط الذي تقام به في الوادي والدلتا ، ولكن بما يتناسب وظروف سكان محافظات الحدود مع استخدام الموارد الطبيعية المتاحة من مواد البناء مما يقلل من تكلفة البناء ويتناسب مع الظروف البيئية الموجودة .

- العمل علي رفع القدرات التصميمية لمحطات تنقية المياه في محافظات الحـــــدود نظرا لوجود بعض المعادن في المياه المتاحة لديها وانخفاض قدرات المحطـــــات المتاحة حاليا ، وكذلك لرفع معدل نصيب الفرد من المياه النقية والذي بلـــــغ ٤ر٥٩ متر مكعب / فرد سنويا في حين بلغ هذا المعدل ١٠١ متر مكعب / فـــــرد علي مستوي الدولة .

- ضرورة الاهتمام بالطرق الرابطة بين الوحدات الادارية المكونة لهذه المحافظـــات نظرا لتباعدها وبما يتناسب واتجاهات التنمية بها .

سادسا : الخدمات الصحية :

١- تظهر المؤشرات الخاصة بالحالة الصحية لسكان محافظات الحدود ، تفوقا عن مثيلاتها مقارنة بالمستوى القومي ، إلا أنها قليلة الدلالة على مستوى الخدمات الصحية التي يتمتع بها غالبية السكان من الناحية الفعلية ، بل تكون مضللة لما نعرفه من تركز الاطباء البشريين في المدن ، فضلا عن عدم وجود بيانات عن تخصصاتهم ومستوى تدريبهم ومداومتهم على الاقامة والعمل بالمحافظات النائية . وبالاضافة الى هذا كله فإن المؤشرات الخاصة بالخدمات الصحية المتاحة لاتعكس مستوى التجهيزات الطبية ولا كفاءة الخدمة الصحية والعلاجية المقدمة للمواطنين او عدالة توزيعها ، حيث تتركز في المدن وذلك لبعد المسافات في نطاق المحافظات .

- توضح الدراسات المتاحة ان بعض محافظات الحدود تعاني من ارتفاع اعداد معدلات الوفيات من الاطفال الرضع والمواليد الموتي بالنسبة للمتوسط العام للجمهورية ، ويعني ذلك تدني الرعاية الصحية المقدمة للامومة والطفولة الذي يعلن عن نفسه بقلة عدد مراكز وعيادات رعاية الامومة والطفولة المسئولة عن ارشاد الامهات بكيفية تغذية الرضع وتطعيمهم ضد امراض الطفولة .

- يوجد نقص شديد في المدخلات الطبية المادية (المعدات والادوية ومواد التحليلات الطبية) .

- غياب الارتباط بين تخصص الاطباء مع الاحتياجات البيئية وانواع الامراض والمشاكل الصحية السائدة في هذه البيئات ففي معظم محافظات الحدود يعتمد النشاط القائد فيها علي قطاعين يتمتعان بأكثر من نصيبهما النسبي من الاهمية في توليد دخل المحافظة وهما القطاع الاستخراجي وقطاع السياحة ، وفي بعض المحافظات قطاع الزراعة واستصلاح الاراضي . وتدني مستوي الخدمات الطبية بهذا الشكل يتعارض مع ضرورة توفير هذه الخدمات للعاملين بهذه الانشطة واسرهم مما يستدعي ضرورة الارتفاع بمستواها كما ونوعا ، مع حسن توزيعها علي المستوي المحلي ، لتصل الي جميع المواطنين .

تظهر المؤشرات الخاصة بامدادات المياه النقية ومرافق الصرف الصحـــــي قصورا واضحا في هذه المناطق الحدودية النائية ٠

تعتبر مشكلة نقص الغذاء من ابرز المشاكل الصحية وأوضاع التنمية البشريـة التي تؤثر علي القدرة الانتاجية للأفراد وتتسبب في امراض التغذية السائدة في هذه البيئات مثل الانيميا وتوقف النمو والكساح ٠

نظرا لهجرة سكان الريف من الدلتا والوادي الي محافظات الحدود المخلخلـة سكانيا فقد ترتب علي هذه الهجرة انتشار الامراض المتوطنة مثل البلهارسيا التي لم تكن معروفة لدي سكان هذه المناطق قبل هذا الانتقال السكاني ٠

ولرفع مستوي الخدمة الصحية ولتحقيق الهدف القومي من خلخلة السكان واعادة توزيعهم في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة توصي الدراسة بالاتي :

(أ) تدعيم مراكز رعاية الامومة والطفولة الموجودة حاليا وزيادة اعدادها ، خاصـــة في المناطق النائية ، مع توفير خدمات لنقل الاطباء والممرضين لتمكينهـــم من متابعة وزيادة المواقع المختلفة للتجمعات السكانية كل اسبوع او اسبوعيـن كما كان الحال من قبل مع تزويد هذه العربات بتجهيزات طبية ملائمـــة للاحتياجات الصحية البيئية الخاصة بكل منطقة ٠

(ب) ضرورة ايجاد تكنولوجيا رخيصة لاستخدام المياه الجوفية لاغراض الاستهـلاك الادمي والبحث عن تكنولوجيا جديدة وملاءمة لتدوير المخلفات الادميـــة والزراعية بالارتباط مع احجام السكان وتوزيعاتهم في المناطق النائية ٠

اما بالنسبة للمناطق الساحلية فينبغي التفكير في انسب طرق لنقـــل المياه العذبة في ضوء ارتفاع تكلفة تحلية مياه البحر في هذه المناطق ٠

(حـ) زيادة الحوافز العينية والمادية والادبية لترغيب وتشجيع الاطباء المتخصصيـن وغيرهم للانتقال الي تلك المحافظات قليلة الكثافة السكانية ٠

(د) الاهتمام بانشاء الوحدات المجمعة من الخدمات الصحية والتعليمية والزراعية والاجتماعية والثقافية والدينية ... الخ في المناطق منخفضة الكثافة السكانية لتقدم هذه الوحدات خدمات متكاملة ، وذلك بهدف تحقيق التكامل بين الخدمات الصحية وكافة الخدمات الاجتماعية الاخري ولتحقيق عدالة التوزيع ولتقليل متوسط التكلفة للفرد من الخدمات عامة والصحية خاصة . وتشتمل هذه الوحدات علي عيادات خارجية ومركز لرعاية الامومة والطفولة وعيادة داخلية بها عدد من الاسرة . كما توفر بعض الخدمات الصحية لتلاميذ المدارس ، وتكون مجهزة بأجهزة مرتبطة مع الاحتياجات الصحية والبيئية للمنطقة من المدخلات البشرية (اطباء وممرضين) والمادية (عربة اسعاف متنقلة ـ ادوية ـ اجهزة طبية ... الخ) .

سابعا الخدمات التعليمية :

تظهر الدراسة ان محافظات الحدود الخمسة قد حققت تقدما كبيرا فى مجال الامداد بالخدمات التعليمية بمعدلات تفوق المستوى القومى وذلك كما تظهره جملة الحقائق التالية :

- ارتفاع عدد المدارس والفصول بمعدلات نمو تفوق المستوى القومى.
- انخفاض كثافة الفصل عن المتوسط العام للدولة ويرجع ذلك الى قلة عدد السكان وانتشار الفصول التعليمية بها .
- زيادة عدد المدرسين فى معظم مراحل التعليم مما يساعد على انخفاض معدل فصل / مدرس عن المتوسط العام للدولة. انعكس ذلك على انخفاض نسبة الامية خاصة فى محافظتى البحر الاحمر والوادى الجديد عن مثيلتها على المستوى القومى.

غير ان هذا التطور المحسوس لايكفى لتحقيق الهدف القومى من خلخلة السكان واعادة توزيعهم فى المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة،ويؤكدهذا انخفاض مستوى كفاءة التعليم خاصة فى محافظتى مطروح وجنوب سيناء وذلك كما يظهر من الجزء الخاص بالمشاكل التعليمية . وعلى ذلك نوصى بالآتى : ـ

(أ) وضع سياسة لربط التعليم بانواعه ومستوياته المختلفة باحتياجات السوق حيث تشير الدراسات المختلفة الى ضرورة ربط القوى العاملة فى المحافظات بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، على اساس الموازنة بين الطلب على العمالة ووضع سياسات التعليم والتدريب لتحقيق الكفاءة المطلوبة والمناسبة مع وضع نظام رشيد للحوافز والاجور ، ومراعاة الاحتياجات المستقبلية فى ظل الاستثمارات المتاحة واهداف الانتاج.

(ب) يجب البحث عن نمط واسلوب جديد للتعليم (غير نظامى) وغير تقليدى يتناسب مع المتطلبات البيئية ليساعد على اتاحة الفرص التعليمية للفئات المحرومة ويتخطى العقبات التى تؤدى الى اخفاق الدارسين وعدم انتظامهم او التحاقهم من الاساس فى الدراسة .

ويقترح ان يكون هذا النمط او الاسلوب هو العودة مرة اخرى الى التراث التعليمى فى مصر مثل الكتاتيب او المدرسة ذات الفصل الواحد وذلك لسد منابع الامية وتنمية ثقافة الفرد وتزويده بالمعارف والمهارات الاساسية التى تعينة على مواصلة تعلمه والاسهام فى تنمية المجتمع .

(حـ) استثناء محافظات الحدود من التطبيق الحرفى للقرارات المنظمة لانشاء مختلف وحدات الخدمات من تعليم ، صحة ، شئون اجتماعية ... الخ . ذلك أن معظم الوحدات التى انشئت فى هذه المناطق حديثة ولم يستكمل معظمها لبعد وقلة عدد سكانها ، حيث تقف القرارات المركزية المنظمة لانشاء هذه الوحدات حائلا دون استكمالها .

قائمة المراجع

اولا : المراجع العربية

كتب وبحوث ومذكرات ومقالات

١) ابراهيم العيسوى - عشر ملاحظات على الخطة الخمسية ، مجلة مصر المعاصرة مجلة ربع سنوية تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع العددان ٣٩٣ , ٣٩٤- القاهرة - يوليو / اكتوبر ١٩٨٣.

٢) - انفجار سكانى ام ازمة تنمية ؟ - دراسة فى قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر - دار المستقبل العربى - القاهرة - ١٩٨٥.

٣) احمد فتحى سرور - استراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، مطابع الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية القاهرة . يوليو ١٩٨٧.

٤) السيد جاب الله السيد - الامن الغذائى فى الوطن العربى ، مشكلاته وحلولها - ندوة مشكلة الغذاء فى الوطن العربى - مجلة الوحدة الاقتصادية العربية السنة الرابعة - ابريل ١٩٧٨.

٥) د. السيد محمد كيلانى - حوار حول تنمية سيناء ، مذكرة رقم ١٢٤٣ ، معهد التخطيط القومى القاهرة - مايو ١٩٧٩.

٦) - محاضرات فى التوطن الصناعى . القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، اغسطس ١٩٩٠(مذكرة داخلية رقم ٦٩٧).

٧) العشرى حسين درويش. التوطن الصناعى ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة: مارس ١٩٨٤ (مذكرة رقم ٨١٤).

٨) ثروت محمد على ، دراسة تحليلية للانفاق الحكومى واثره على التنمية مع التركيز على القطاع الصناعى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٥١٧ مارس ١٩٩٠.

٩) جمال حمدان ، شخصية مصر - دراسة فى عبقرية المكان ، الجزء الاول والثانى والثالث والرابع عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٠ ، ١٩٨١، ١٩٨٤.

١٠) من خريطة الزراعة المصرية - دار الشروق - الطبعة الاولى - القاهرة - ١٩٨٤.

١١) حاتم محمد الحاج ، حاجة الانسان العربى للنقل والمواصلات ، الحلقة النقاشية الثانية عشر ، المعهد العربى للتخطيط . الكويت ١٩٨٩.

١٢) حافظ محمد عبد المنعم - الصناعات الصغيرة فى سيناء ، فى الندوة الاستراتيجية التابعة

للقوات المسلحة . القاهرة : هيئة البحوث العسكرية ، مارس ١٩٩١.

١٣) حامد الموصلى : الصناعات الصغيرة ودورها فى التنمية الذاتية للوادى الجديد . فى : المؤتمر الاول لتنمية المحافظات الصحراوية . مدينة الوادى الجديد ، محافظة الوادى الجديد ، أكاديمية البحث العلمى .

١٤) زكى محمود شبانه ، الانتاج الغذائى فى الوطن العربى - ندوة مشكلة الغذاء فى الوطن العربى - الكويت - ابريل ١٩٧٨.

١٥) راجية عابدين ، نحو سياسات رشيدة لتنمية واستخدام مصادر الطاقة المصرية وهياكلها الارتكازية فى : دراسة التوطن الصناعى فى مصر عام ٢٠٠٠ . القاهرة : معهد التخطيط القومى ، اغسطس ١٩٨٥.

١٦) دراسة تحليلة لمصادر الثروة المعدنية فى مصر وتوزيعها الاقليمى . فى : دراسة التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠٠٠. القاهرة : معهد التخطيط القومى ، ابريل ١٩٨٦ ، (ورقة عمل ، رقم ٤٤).

١٧) راوية عجلان - قطاع الزراعة واستصلاح الاراضى فى الوادى الجديد . دراسة تحت النشر بمعهد التخطيط القومى .

١٨) رمزى زكى - مشكلة التضخم فى مصر اسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء - الطبعة الاولى - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠.

١٩) سالم اليمانى ، سيناء الارض والحرب والبشر ، الهيئة العامة للكتاب . القاهرة ١٩٧٥.

٢٠) سمير أحمد السيد ، ظاهرة التسرب فى التعليم وعلاجها ، مؤتمر الانشطة السكانية على مستوى المحليات ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ١٤-١٥ نوفمبر ١٩٩٠.

٢١) سيد عبد المقصود ، الهيكل المكانى للانتاج الصناعى فى مصر. فى : بحث التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠١٥ . القاهرة : معهد التحطيط القومى ، مارس ١٩٨٩.

٢٢) توطن الاستثمار فى مصر ، مع اشارة خاصة لخريطة توطن الاستثمار الصناعى فى : بحث التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠١٥. القاهرة : معهد التخطيط القومى . فبراير ١٩٩٠.

٢٣) عبد الحليم منتصر ، محمد عبد الفتاح القصاص . صحاري مصر . سلسلة الالف كتاب رقم ١٠٩ ، دار الهلال ، لقاهرة ١٩٦١.

٢٤) عبد الفتاح ناصف - التوزيع السكانى فى جمهورية مصر العربية - دراسة منشورة فى حلقة بحثية عن التوزيع السكانى والتنمية فى الوطن العربى نظمها المعهد العربى للتخطيط بالكويت بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وجامعة الكويت - الكويت ٢٦/٢٢ نوفمبر ١٩٨١.

٢٥) عزة سليمان ، دراسة تحليلية لمستوى الخدمات الصحية فى المحافظات ج.م.ع. - معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٤٣٢ القاهرة ١٩٨٧.

٢٦) التفاوتات الاقليمية واستراتيجيات التنمية الاقليمية ، التعليم الابتدائى فى مصر (اتجاهاته ومشاكله من المنظور القومى والاقليمى).معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (١٤٣٥) يناير ١٩٨٧.

٢٧) - تحليل التوزيع الجغرافى لمصادر الطاقة فى مصر . فى : بحث التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠١٥ . القاهرة معهد التخطيط القومى . فبراير ١٩٩٠.

٢٨) عصمت عاشور ابو العلا . العوامل المؤثرة فى رسم الخريطة الطبيعية لمصر . رسالة دكتوراه (غير منشوره).القاهرة : كلية الاداب - جامعة الازهر .١٩٨١.

٢٩) علا سليمان الحكيم . ظاهرة التحضر ونمو المدن . فى : ندوة التوسع الحضرى ، دوافعه ومشاكله وسياسات التنمية الحضرية . القاهرة :" معهد التحطيط القومى ، ديسمبر ١٩٨٨.

٣٠) - الثروة المعدنية فى مصر . فى : بحث التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠١٥ . القاهرة : معهد التطيط القومى ، فبراير ١٩٩٠.

٣١) - واقع وافاق التنمية فى محافظة الوادي الجديد . ، معهد التتخطيط القومى - قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٧٠) معهد التخخطيط القومى - القاهرة يناير ١٩٩٢.

٣٢)على احمد حمدى - دراسة تقويمية لواقع التعليم قبل الجامعى ، مؤتمر قضية التعليم فى مصر اسس الاصلاح والتطوير ، نادى اعضاء هيئة التدريس اسيوط ١٣-١٥ اكتوبر ١٩٩٠.

٣٣) فتحى الحسينى خليل - الطاقة الانتاجية العاطلة فى القطاع العام الصناعى وآثارها الاقتصادية فى مصر فى السبعينات - مذكرة خارجية رقم ١٣٤٣ - معهد التخطيط القومى - لقاهرة - مارس ١٩٨٣.

٣٤) -(اشراف) ، التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠١٥ ، معهد التحطيط القومى ومركز بحوث التنمية الدولية الكندى ، القاهرة فبراير ١٩٩٠.

٣٥) ماجدة ابراهيم وعفاق نخلة - مقياس معايير الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمى ، سلسلة اوراق بحثية رقم (٦) معهد التخطيط القومى - القاهرة ، ديسمبر ١٩٨١.

٣٦) محمود رضوان خولى - التصحر فى الوطن العربى - انتهاك الصحراء للارض عائق فى وجه الانماء العربى - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - نوفمبر ١٩٨٥.

٣٧) محمد صفى الدين ابو العز ، وآخرون ، دراسات فى جغرافية مصر ، سلسلة الالف كتاب رقم ١٣٩، دار الهلال ، القاهارة ١٩٥٨.

٣٨) - مرفلوجية الاراضى المصرية ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٦.

٣٩) محمد عبد الحميد بسيونى - غزو الصحراء - الهيئة المصرية العامة للكتاب - كتاب الساعة - القاهرة - ١٩٧٩.

٤٠) محمد عبد الغنى حسن هلال - العلاقة التكاملية بين التعليم والتدريب التعاونى ، فى ندوة التعليم التعاونى والاحتياجات المستقبلية للحركة التعاونية المصرية : المعهد العالى للتعاون الزراعى ، ومؤسسة فريدريش ناومان ، شبرا الخيمة ١٢-١٣ مارس ١٩٩١.

٤١) محمد محمد عبد اللطيف خفاجى - دراسة لبعض معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالريف المصرى . رسالة ماجستير - قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة عين شمس - القاهرة ١٩٨٢.

٤٢) - دراسة تحليلية للسياسات التمويلية بالقطاع الزراعى المصرى . رسالة دكتوراه - قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة عين شمس - القاهرة ١٩٨٨.

٤٣) - دراسة تحليلية لبرامج التمويل الاجنبى للقطاع الزراعى المصرى - مذكرة خارجية رقم ١٥٨٩ - معهد التخطيط القومى القاهرة يونيو ١٩٩١.

٤٤) - المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة مطروح وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية - الجزء الاول - القطاعات الانتاجية (قطاع الزراعة ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٦٤) - معهد التخطيط القومى - القاهرة - اكتوبر - ١٩٩١.

٤٥) معهد التخطيط IDRC بحث التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ - القاهرة ١٩٨٦.

٤٦) معهد التخطيط القومى - الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٣٦) - القاهرة - نوفمبر ١٩٨٦.

٤٧) - دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر . القاهرة ١٩٧٨.

٤٨) - IDRC بحث التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠١٠ . القاهرة ١٩٨٩.

٤٩) - الجوانب التكاملية لتخطيط وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٤٥) القاهرة . فبراير ١٩٨٩.

٥٠) - المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٥٠) - القاهرة - مارس ١٩٩٠.

٥١) -مركز التخطيط الاقليمى المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة . سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم ٥٠ . القاهرة : معهد التخطيط القومى ، مارس ١٩٩٠.

٥٢) - مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه والطاقة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٥٥) - القاهرة اكتوبر ١٩٩٠.

٥٣) - مركز التخطيط الاقليمى . واقع وآفاق التنمية فى الوادى الجديد . القاهرة : معهد التحطيط القومى ، (تحت النشر) .

٥٤) - معالم سيناء ومواردها ومشاكل التنمية بها . القاهرة (بحث غير منشور) .

٥٥) - مركز التخطيط الاقليمى ، الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية لتنمية محافظة مطروح . القاهرة : معهد التحطيط القومى (تحت النشر).

٥٦) منال على البنا - الامكانيات الاقتصادية فى صحراء مصر الغربية ودور النقل فى استصلاحها وتنميتها ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) قسم الجغرافيا / كلية الاداب ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٧.

٥٧) ميلاد حنا - حاجة المواطن العربى للاسكان - الواقع ، المشكلات ، افاق المستقبل ، الحلقة النقاشية الثانية عشر ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ١٩٨٩.

٥٨) نادر فرجانى - هدر الامكانية بحث فى مدى تقدم الشعب العربى نحو غاياته - مركز دراسات الوحدة العربي- بيروت - نوفمبر ٨٠

ثانيا : الوثائق الصادرة من الوزارات والمؤسسات

١- جريدة الاهرام اليومية ، القاهرة ١٩٩١/٦/١

٢- جهاز التنمية الشعبية . مقدمة الخرائط الاقتصادية للمحافظات وعلى المستوى القومى ٢٠٠٠

٣- القاهرة ١٩٨٧/٨٦.

٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النتائج الاولية للتعداد ١٩٨٦ .، كراسات محافظات الحدود الخمسة، ١٩٨٧.

٥- احصاء خدمات الشئون البلدية عام ١٩٨٥ ديسمبر ١٩٨٨

٦- اعداد ومعدلات المواليد والوفيات ٨٠-١٩٨٧ القاهرة ، يناير ١٩٨٩

٧- نتائج العينة ، خصائص السكان والظروف السكنية ، القاهرة ١٩٨٩.

٨- مشروع الانشطة السكانية على مستوى المحليات ، ديسمبر ١٩٨٩.

٩- مشروع الانشطة السكانية على مستوى المحليات ، القاهرة، ديسمبر ١٩٨٩.

١٠- مركز دراسات وبحوث التعبئة العامة . المقومات الاقتصادية لمحافظة شمال سيناء . القاهرة (بحث غير منشور)

١١- نشرة الانتاج الصناعى السنوى ، القاهرة سنوات مختلفة .

١٢- احصاء الكهرباء والغاز والبخار عام ٨٧؛١٩٨٨ فبراير ١٩٩٠

١٣- الكتاب السنوى ١٩٥٢ - ١٩٨٩ القاهرة يونيو ١٩٩٠

١٤- الكتاب الاحصائى السنوى ٥٢-١٩٩٠ يونيو ١٩٩١

١٥- التعداد العام ، النتائج النهائية الاجمالى الجمهورية .

١٦- الهيئة العامة للتصنيع - الادارة المركزية للسجل الصناعى والتراخيص بيانات غير منشورة ، القاهرة .

١٧- هيئة المساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ، خريطة جمهورية مصر العربية . القاهرة ١٩٧١.

١٨- الهيئة المصرية العامة للبترول . التقرير السنوى ، القاهرة ، ١٩٨٩٩٦.

١٩- الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية.تقارير سنوية عن نشاط الادارة العامة للمناجم والمحاجر ، خلال الفترة ١٩٨٠ ١٩٨٧-١٩٨٨ القاهرة .

٢٠- النشاط التعدينى الحالى فى جمهورية مصر العربية (مناجم - محاجر - املاح) القاهرة .

٢١- الاستراتيجية لعامة للصناعة والتعدين ، الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦، القاهرة اغسطس ١٩٨١.

٢٢- وزارة التخطيط. الاطار العام المبدئى للخطة الخمسية ٨٨/٨٧-٩٢/٩١ من خلال نظرة مستقبلية حتى مطلع القرن الحادى والعشرين . القاهرة : يوليو ١٩٨٦.

٢٣- التوزيع الاقليمى للخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٧٨/٧٧-٩٢/٩١ الجزء الاول والثانى والثالث . القاهرة يوليو ١٩٨٧.

٢٤- وزارة الحكم المحلى - جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى . بيانات غير منشورة ، القاهرة.

٢٥- وزارة الدفاع . الصناعات الصغيرة فى سيناء . فى : الندوة الاستراتيجية التاسعة للقوات المسلحة : تنمية وتعمير سيناء . القاهرة ، مارس ١٩٩١.

الاسكان فى مصر يوليو ١٩٨٩.

٢٦- وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والاسكان والمرافق

٢٧- المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر ، القاهرة، ديسمبر ١٩٨٩.

٢٨- التعمير فى مصر . القاهرة - ديسمبر ١٩٨٩.

٢٩- محافظة جنوب سيناء امكانيات تنمية الصناعات الصغيرة فى محافظة جنوب سيناء . المؤتمر الثانى لتنمية المحافظات الصحراوية . مدينة طور سيناء ١٦-١٩ نوفمبر ١٩٨٨.

٣٠- موجز للتقارير عن مجالات التنمية فى محافظة جنوب سيناء . المؤتمر الثانى لتنمية المحافظات الصحراوية . مدينة طور سيناء ، ١٦-١٩ نوفمبر ١٩٨٨.

٣١- محافظة شمال سيناء العيد القومى لمحافظة شمال سيناء ، الكتاب السنوى ، ابريل ١٩٨٩

٣٢- استراتيجية التنمية الشاملة . مارس ١٩٩٠

٣٣- مركز المعلومات ، بيانات احصائية . محافظة البحر الاحمر ١٩٩٠

٣٤- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، محافظة شمال سيناء

٣٥- مكتب التربية العربى لدول الخليج - دليل قياس كفاءة النظام التعليمى الرياضى . ١٩٨٣.

٣٦- منظمة الصحة العالمية ، منبر الصحة العالمى ، مجلة دولية للتنمية الصحية ، المجلد الرابع العدد ٤ جنيف ١٩٨٦ .

٣٧- رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الكتاب رقم ١٩٦ ، من مطبوعات المجالس ، الدورة السادسة ، سبتمبر ١٩٨٥.

٣٨- الاستشاريون : بيسر ايروكونسلت المخطط الرئيسى للموارد الارضية - مسودة التقرير النهائى - المجلد الاول - التقرير العام - اكتوبر ١٩٨٥.

ثالثا المراجع الاجنبية

1) A.A.El Scherlrini. ed., Food security Issues In the Arab Near east (oxford. Perganon University, 1979).

2) Draper.N.R., Smith, Applied regression analysis, Neew York, Jahn wiley,1966.

3) Food and Agriculture organization, Producction Year Book , Rome1972.

4) Laftwich.R.H., the price system and Resource Allocation, Holt, Rinelrort and winston, New York, April, 1955.

5) Ministry of Industry and Mineral Wealth. Mineral map of Egypt. Cairo: Egyptian Geological Survey and Mining Authority, 1979.

6) Pacdo Inc, National urbanpolicy study Cairo, 1980.

7) Richard F. Muth, The demand for non-Farm Housing in, Readings in urban economics ed. by Matthew Edel and Jerome Rothenberg, the macmillan capany, New York, 1972.

8) United Nation Disaster Relief Office (UNDRO) News, " Worst Drought in 100 Years" UN Economic and Social council News latter, September-October 1983.

سلسلة من القضايا صدر منها:

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية. (ديسمبر ١٩٧٧)

(2) Adverse Economic Effects Resulting From Israeli A ggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories, April 1978.

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنظمة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنظمة جنوب مصر (يوليو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاسمدة و التنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥. (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية. (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهتة (٦٩/١٩٧٠-١٩٧٥). (اكتوبر ١٩٧٨)

(8) Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر(١٩٧٠-١٩٧٦) (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين. (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية. (مـــارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨) (مـــارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها (يوليـــو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها(ثلاثة اجزاء) (يوليـــو ١٩٨٠)

(15) A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980.

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠-١٩٧٩ (ابريـــل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. (يونيـــو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.
(التطبيق على صناعة الغزل والنسج فى مصر). (يوليـــو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمـــبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى.(ثلاثة اجزاء) (ابريـــل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين) (سبتمبـــر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها. (اكتوبـــر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية. (نوفمبـــر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثارها على السياسات الزراعية فى مصر. (مـــــارس ١٩٨٥)

(٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (اكتوبـــــر ١٩٨٥)

(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا (اكتوبـــــر ١٩٨٥)

(٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمـــــبر ١٩٨٥)

(٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسج فى مصر. (نوفمبـــــر ١٩٨٥)

(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف افاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبـــــر ١٩٨٥)

(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى. (ديسمبـــــر ١٩٨٥)

(٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبـــــر ١٩٨٥)

(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(٣٣) التفاوضات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(35) Intergrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.

(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها. (نوفمبـــر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مـــارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية (مـــارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى الاراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠.

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونيـــــة ١٩٨٨)

(٤١) بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية (اكتوبـــر ١٩٨٨)

(٤٢) نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والالقاء. (اكتوبـــر ١٩٨٨)

(٤٣) دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى. (اكتوبـــر ١٩٨٨)

(٤٤) دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة. (اكتوبـــر ١٩٨٨)

(٤٥) الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (فبراير ١٩٨٩)

(٤٦) امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الايرادات العامة للدولة فى مصر. (فبراير ١٩٨٩)

(٤٧) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر. (سبتمبر ١٩٨٩)

(٤٨) دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير التنمية للقطاع الزراعى. (فبراير ١٩٩٠)

(٤٩) الانتاجية والاجور والاسعار – الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع اشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر. (مارس ١٩٩٠)

(٥٠) المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية. (مارس ١٩٩٠)

(٥١) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى (مايو ١٩٩١)

(٥٢) بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الراسمالية فى مصر. (سبتمبر ١٩٩٠)

(٥٣) بحث الاقتصاد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى (سبتمبر ١٩٩٠)

(٥٤) التخطيط الاجتماعى والانتاجية. (اكتوبـــــر ١٩٩٠)

(٥٥) مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه والطاقة.

(٥٦) دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى. (نوفمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٧) بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٨) بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى. (نوفمـــــبر ١٩٩٠)

(٥٩) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية) (نوفمبـــــر ١٩٩٠)

(٦٠) بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية. (ديسمبـــــر ١٩٩٠)

(٦١) الامكانيات والافاق المستقبلة للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع. (ينايـــــــر ١٩٩١)

(٦٢) امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى. (ينايـــــــر ١٩٩١)

(٦٣) دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى. (ابريـــــل ١٩٩١)

(٦٤) يعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الاول : القطاعات الانتاجية. (اكتوبـــــر ١٩٩١)

(٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين)

الجزء الثانى: القطاعات الخدمية والبيئية الاساسية.

(٦٥) مستقبل انتاج الزيوت فى مصر (اكتوبـــــر ١٩٩١)

(٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيزعلى قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية. (اكتوبـــــر ١٩٩١)

(٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية. (اكتوبـــــر ١٩٩١)

(٦٧) خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق اوربا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٦٨) ميكنة الانشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٦٩) ادارة الطاقة فى مصر وضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٧٠) واقع وافاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد. (ينايـــــر ١٩٩٢)

(٧١) انعكاسات ازمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى. (ينايـــــر ١٩٩٢)

(٧٢) الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى. (مايـــــو ١٩٩٢)

(٧٣) خيرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثة التصنيع وامكانية

الاستفادة منها فى مصر . (يوليـــــو ١٩٩٢)

(٧٤) بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٥) تطور مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى
فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٦) السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانيات"المرحلة الاولى"
ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد
المصرى. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٧) التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٨) احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط
واقتراح اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى - المرحلةالاولى.
(يناير ١٩٩٣)

(٧٩) بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجى (فبرايـــــر ١٩٩٣)

(٨٠) تقويم التعليم الاساسى فى مصر (مايـــــو ١٩٩٣)

(٨١) الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات
ميزان المدفوعات المصرى

(82) The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in develping countries, Nov. 1993.

(٨٣) الآثار البيئية للتنمية الزراعية. (نوفمبـــــر ١٩٩٣)

(٨٤) تقييم البرامج للنهوض بالانتاجية الزراعية. (ديسمبـــــر ١٩٩٣)

(٨٥) اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة العربية. (ينايـــــر ١٩٩٤)

(٨٦) مشروع انشاء قائمة بيانات الانشطة البحتية بمعهد التخطيط القومى "المرحلة الاولى" (يونيـــــو ١٩٩٤)

(٨٧) الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال اكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام). (سبتمبـــــر ١٩٩٤)

(٨٨) تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية. (سبتمبـــــر ١٩٩٤)

(٨٩) استشراف بعض الاثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادى بمصر(٢١ مجلد) (سبتمبـــــر ١٩٩٤)

(٩٠) واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره (نوفمبـــــر ١٩٩٤)

(٩١) تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافاق تطويرها. (ديسمبـــــر ١٩٩٤)

(٩٢) دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى (ديسمبـــــر ١٩٩٤)

(٩٣) الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرىفى ظل الاقتصاد المصرى. (ينايـــــر ١٩٩٥)

(٩٤) مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية) (فبراير ١٩٩٥)

(٩٥) السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى (ابريل ١٩٩٥)

(٩٦) الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الاصلاح الاقتصادى (يونية ١٩٩٥)

(٩٧) المستجدات العالمية (الجات واوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رووس الاموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر). (اغسطس ١٩٩٥)

(٩٨) تقييم البدائل الاجرائية لتوسيع قاعدة الملكية فى قطاع الاعمال العام (يناير ١٩٩٦)

(٩٩) اثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة (يناير ١٩٩٦)

(١٠٠) مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة) (مايو ١٩٩٦)